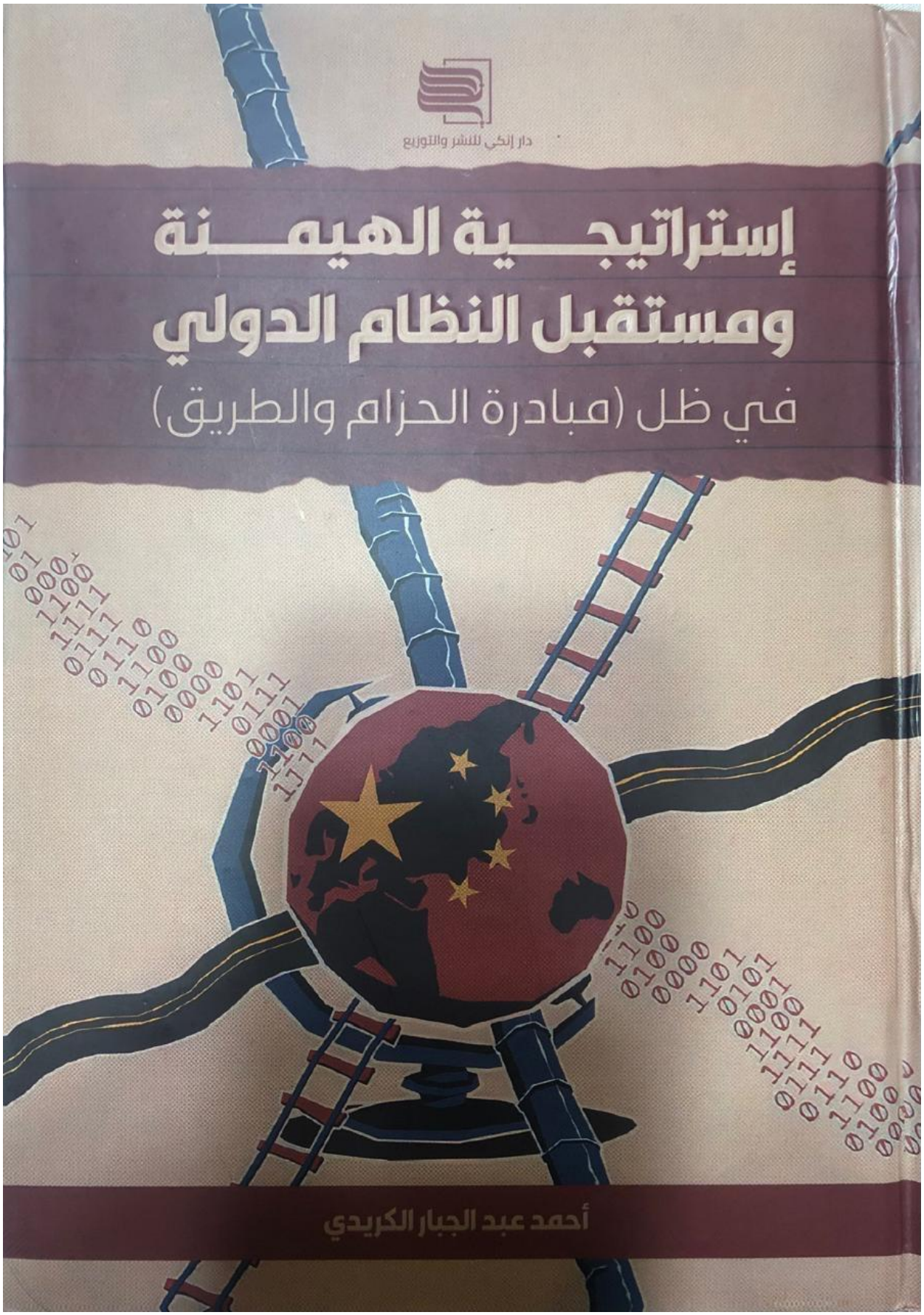
دار إنكي للنشر والتوزيع
إستراتيجية الهيمنة
ومستقبل النظام الدولي
في ظل (مبادرة الحزام والطريق)
أحمد عبد الجبار الكريدي

اسم المؤلف

الدكتور أحمد عبد الجبار الكريدي

عنوان الكتاب

استراتيجية الهيمنة ومستقبل النظام الدولي

في ظل (مبادرة الحزام والطريق)

الطبعة

الأولى - ٢٠٢٤

الترقيم الدولي

978-9922-9213-5-8

التوزيع

دار إنكي للنشر والتوزيع

الإشراف الفني

د. عمار البهادلي

الناشر

مؤسسة إنكي

للدراسات والبحوث

مؤسسة انكي للدراسات والبحوث - العراق/ بغداد / الجادرية

دار انكي - العراق/ بغداد / شارع المتنبي / مقابل مقهى الشابندر / قرب مصرف الرشيد

info@enke.iq https//enke.iq inky.publishing@gmail.com 009647702682518

استراتيجية الهيمنة ومستقبل النظام الدولي في ظل (مبادرة الحزام والطريق)

تأليف

الدكتور أحمد عبد الجبار الكريدي

الآية الكريمة

﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾

سورة الحشر: الآية (٢٣)

الإهداء

إلى ابني الغالي (علي)

إلى السائرين في درب العلم والمعرفة

المقدمة :

تقع الصين في القسم الشمال الغربي من قارة اسيا وتحيط بها ١٤ دولة وتمتلك مساحة كبيرة، وعدد سكانها أكثر من مليار واربعمائة مليون، وهي الدولة الاولى في الاحتياطي النقدي والدائن الاول للولايات المتحدة الامريكي، وثاني اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، وثالث قوة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، وهي دولة نووية ومن الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، ولغتها (المندرين) تعد من ضمن اللغات المعتمدة لدى الامم المتحدة، وعملتها (اليوان) هي من ضمن العملات لدى صندوق النقد الدولي، وهي من الدول الصاعدة في النظام الدولي، فالصين دولة طامحة ولديها مناطق نفوذ وصراعات مع دول عدة سواء كان ذلك في اقليمها، ام في باقي مناطق العالم فضلاً عن المشاكل الداخلية التي تحيط بها، فمن ناحية مشكلة الحدود ومشاكل السكان إذ يمثل سكان قومية الهان فيها ما نسبته ٩٠% و٥٥% من الاقليات الاخرى، ما يشكل نسبته ١٠% من قوميات مقاطعة (سينكيانج) التي تشكل خطر الانفصال عن الصين، ويقطنها اقوام (الايغور) ذات الغالبية المسلمة، وهي غنية بالنفط والغاز الطبيعي وخامات اليورانيوم وتسمى (تركستان الشرقية) وتقع على طريق الحرير .

وتعد مبادرة الحزام والطريق استراتيجية بديلة لتفادي كل هذه الازمات والصراعات التي تخوضها الصين مع محيطها الاقليمي ودول العالم، من أجل الدفع بعجلة الانتاج لديها الى الامام والبحث عن مناطق نفوذ واسواق جديدة لتصريف الفائض من انتاجها، دون الدخول في صدامات ومواجهات مباشرة لا سيما مع الدول العظمى والكبرى في النظام الدولي، فالاستراتيجية الصينية قائمة على المضي قدماً والصعود السلمي في اطار ما يسمى بـ (استراتيجية الخطوة خطوة)، ومن ثم تحقيق عوائد تجارية من خلال ازدهار اقتصادها عبر ربطه ببقية اقتصادات العالم، وتحقيق سياسات معينة تصبوا اليها الصين من أجل تحقيق أهداف بعيدة المدى وتفويت الفرصة على خصومها في السياسة الدولية .

واستراتيجية الهيمنة هي استراتيجية تحويل مسار التوازن، بمعنى قلب التوازن وتوجيهه بالشكل الذي يتناسب والاستراتيجية الموضوعة للوصول الى تحقيق الاهداف المراد تحقيقها، سواء كانت الدولة متوازنة فيه ام مختلة، ويتم ذلك من خلال رسم وانشاء استراتيجية معينة تختلف عما كان عليه مسار التوازن في ما سبق في سبيل قلبه وتحويله لصالحها، كما ان طبيعة هذا التوازن تتماشى مع تطلعات وتوجهات وقدرات الدولة التي قامت بهذا الفعل (التغيير)، بحيث تسير الاحداث وفقاً لما تم رسمه والتخطيط اليه بدقة كبيرة، وبالنتيجة ضمان التفوق والاخلال بالتوازن القائم لصالحها مرة أخرى، وعادة ما تكون ادوات التغيير سياسية او اقتصادية او عسكرية او مجتمعة معاً، وهي بذلك تعني إحداث تغيير نوعي في عملية الاتزان عبر الاخلال به حتى يصل الى الحد الذي يصبح فيه هيمنة .

وعلى هذا الاساس فالصين ومن خلال تطلعها لاخذ مكانة دولية في النظام الدولي تسعى الى الهيمنة، ولكن من نوع أخرى بخصائص مختلفة يتوافق وطبيعة الدور الذي تتشكل فيه وتتحرك لاجله، وهذه الهيمنة تتمثل بالجانب الاقتصادي بمعنى انها تسعى الى اخذ مكانة دولية بالطريقة السلمية من دون حرب او صراع، لكن بوسائل اخرى ذات استراتيجيات محكمة تتناسب وامكانياتها المادية والمعنية، ومن ثم احكام السيطرة والتحكم بالمشهد السياسي على المستوى الاقليمي والدولي على حد سواء .

لكن الصين في الوقت نفسه لديها مشاكل عدة في مناطق مختلفة من العالم من نزاعات وصراعات تتمثل في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي ومضيق ملقا وتايوان والمناطق الغربية وغيرها، وفي المقابل هناك دول تعمل للحد من صعود الصين تتمثل بالدرجة الاساس في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي وروسيا والهند واليابان، وهذا بطبيعة الحال يتطلب منها جداً كبيراً في تسوية جميع المشاك التي تحيط بها، فضلاً عن ان هذه المشاكل تشكل عامل ردع وكبح لتقدمها، فالصين بطبيعة فلسفتها واستراتيجيتها لا تحبذ الصدام والمواجهة وفتح جبهات معادية لها من شانها ان تعيق صعودها، وهذا يشكل لها مصدر ازعاج وارباك في عملية التقدم ، لذلك لا بد من عرض تفصيلي لجملة المشاكل التي تعاني منها الصين والتي تسبب لها عامل توتر وقلق لا سيما بعد التحركات الاخيرة في المحيط الهادي والمحيط الهندي، وجملة الاحداث الاخيرة في الشرق الاوسط، وكذلك تحركات الدول المناهضة لها تجاه مناطق استراتيجية مهمة، لذلك لا بد من الوقوف على هذه المشاكل وطبيعتها وكيف تفكر الصين في الخروج من كل هذه المشاكل وحلها باقل الخسائر الممكنة .

من هنا شرعت الصين في طرح مبادرة الحزام والطريق للالتفاف على كل هذه القضايا الشائكة والمعقدة، والتخلص منها بطريقة ذكية وتحقيق الاهداف التي تسعى اليها عبر تحقيقها الهيمنة (قيادة العالم) من خلال القوة الاقتصادية مسنودة بالقوة العسكرية، وتفويت الفرصة على منافسيها في سبقها بالتحرك لاكتساب المزيد من القوة النسبية وانعكاس ذلك على النظام الدولي ، من هنا تاتي أهمية الدراسة لعوامل عدة تشكل في مجموعها محل اهتمام الباحثين والمهتمين في السياسة الدولية، تتمثل هذه العوامل في الدرجة الاساس بتاثير الدول الصاعدة في النظام الدولي واخذها مكانة دولية في بنية النظام الدولي، وانعكاس ذلك على حركة التفاعلات الدولية وتشكيل التحالفات، وباعتبار ان الصين من الدولة الصاعدة في النظام الدولي الذي هو في طور التشكل، الامر الذي يحتم على الباحثين دراسة صعودها ومكانتها في سلم الهرم الدولي، ودورها الفاعل في رسم السياسة الدولة، لا سيما في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والامني، ومواقف الدول الاخرى من هذا الصعود لا سيما الولايات المتحدة وبقية الدول الكبرى في المنظومة الدولية، وما سيؤول اليه مستقبل النظام الدولي في ظل مشروع تعدة الدول الكبرى من مشاريع الهيمنة .

وعلى هذا الاساس تعد مبادرة الحزام والطريق متغير دولي كبير يؤثر في انتظام النسق الدولي ويخل في ميزان القوى، وعليه تكمن مشكلة الدراسة من ان المبادرة هل هي مبادرة تنموية حسب ادعاء الصين ؟ ام انها هيمنة اقتصادية على النظام الدولي وفرض ارادات معينة من خلال ربط اقتصادات الدول باقتصادها ؟ ومن هنا تنطلق تساؤلات عدة بهذا الخصوص تتمثل بالاتي:

- اهداف وغايات الصين من المبادرة ؟
- هل تدع الصين الدول تنتج وتصدر بضائعها وهي تقف موضع المتفرج وهي صاحبة المشروع ؟
- هل تستطيع الدول التي تنظم الى المشروع منافسة الصين تجارياً في ظل التطور الهائل للتكنولوجيا التي ادخلت على الانتاج من (نوع وكم وجودة) ؟
- مشاكل السياسات التجاري في ظل المبادرة من: (التعريفة الجمركية والضرائب وحماية المنتج الوطني) ؟
- مشكلة التبعية الاقتصادية والسياسية ؟
- مشكلة (فخ الديون او سياسة الديون او دبلوماسية الديون) كما يطلق عليها ؟
- مشكلة الدول المنافسة والمعترضة على المبادرة والمشاريع المناهضة لها ؟
- مستقبل النظام الدولي وما ستؤول اليه الاحداث من تكتلات واصطفافات في ظل المبادرة ؟

بذلك تفترض الدراسة ان مبادرة الحزام والطريق هي استراتيجية توازن بديل للصراعات الدولية في مناطق النفوذ من اجل فرض السيطرة والتحكم (الهيمنة) على موارد الطاقة وممراتها، من خلال العامل الاقتصادي (التشابك الاقتصادي) ذات طابع تكنولوجي بقيادة صينية، ومن أجل البحث في مشكلة الدراسة واثبات صحة فرضيتها من عدمه اعتمدنا في منهجيتنا على المنهج التحليلي كمنهج اساس ورئيس في البحث، كون ان المنهج يقوم على جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها ومحاولة تفسيرها من أجل قياس ومعرفة أثر وتاثير العوامل في أحداث الظاهرة محل الدراسة، بهدف استخلال النتائج ومعرفة كيفية الضبط والتحكم في هذه العوامل، ومن ثم التنبؤ بسلوك الظاهرة محل الدراسة واستخلاص النتائج التي يمكن تعميمها مستقبلاً.

وعليه تهدف الدراسة الى توضيح مدى اهمية مبادرة الحزام والطريق على الاقتصاد العالمي بشكل عام والصين على وجه التحديد كدولة طامحة، من خلال البحث في ماهيتها واهدافها وانعكاساتها على النظام الدولي وتأثير ذلك على الدول العظمى والكبرى، وما سيؤول اليه النسق الدولي من اتجاهات كتوصيف لمنظومة التفاعلات الدولية ومكانة الدول، ودور الصين فيها كدولة صاعدة لها اهدافها التي تسعى الى تحقيقها عبر استراتيجيات متنوعة ومتباينة في ظل بيئات مختلفة وانتشار واسع للقوة وتراجع نسبي لدور الولايات المتحدة في النظام الدولي .

الفصل الاول

ماهية مبادرة الحزام والطريق

في هذا الفصل سيتم البحث في ماهية المبادرة بكل ما تشتمل عليه من طرق وممرات ودوافع واهداف استراتيجية، انطلاقاً من الفكر الاستراتيجي الصيني، وسيتم تناول ذلك من خلال مبحثين ووفق الاتي :

المبحث الاول : الحزام والطريق انطلاقاً من الفكر الاستراتيجي الصيني (الدوافع والاهداف)

المبحث الثاني : الطرق البرية والممرات البحرية

المبحث الاول

الحزام والطريق انطلاقاً من الفكر الاستراتيجي الصيني (الدوافع والاهداف)

لا بد من البحث في الفكر الاستراتيجي الصيني لمعرفة مدى تصور ورؤية الدولة والفلسفة القائمة عليها، والتي تعد الدافع الاول والمحرك الاساس للتوجهات الخارجية، ومن ثم كيفية بناء الاستراتيجيات التي تخدم مصالحها وتحقق اهدافها، فمعرفة دوافع واهداف المبادرة هو نابع بالاساس من فكر استراتيجي متجذر في ثقافة صانع القرار الصيني، وعلى هذا الاساس سيتم تناول المبحث في مطلبين ووفق الاتي :

المطلب الاول : الحزام والطريق انطلاقاً من الفكر الاستراتيجي الصيني

تساعدنا دراسة الفكر الاستراتيجية الصيني على فهم طريقة تنفيذ السياسات التي تحقق مصلحة الصين وأسباب تحفظها على النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية ، وان كانت بكين قبلت بالواقع من أن الولايات المتحدة هي رأس الهرم في النظام الدولي، الا ان ذلك يحتم عليها الاندماج في الوضع الراهن للمنافع الاقتصادية، وهذا لا يعني تخليها عن تصورها لأهمية العلاقات الإقليمية أو اتباعها سياسات خارجية تدفع بها إلى أماكن عدة في فضاءات السياسة العالمية من حيث لا ترى نفسها جزءاً منه[1].

[1] عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، العدد (٢١) ، ٢٠١٦ ، ص ٣٧ .

فالصين ترى في نفسها تاريخياً المملكة الوسطى من الكرة الأرضية، وتجلت هذه الصورة من أن الصين هي رأس القمة في تشكيل هرمي لنظام دولي مؤلف من الدول المحيطة التي تتبعها كونها أدنى منها مرتبة، وهذه العلاقة الهرمية هي علاقة طبيعية نابعة من كونها علاقة تبعية، وبذلك اتخذت بكين على مر العصور سياسات تبقي العلاقات هرمية الشكل بوصفها مركزاً للتوابع الذين يحيطون بها، وبحسب وجهة النظر الكونفوشيوسية تبنى العلاقات الإنسانية ضمن نظام هرمي– تراتبي، واحتراماً للنظام الطبيعي على السلطة أن تحكم داخلياً وتتعامل مع الخارج الذي تألّف عبر الزمن من أصناف عدة، وينتظر من هؤلاء أن يخضعوا للصين التي تتربع على الهرم النظمي وعلى وجه الخصوص الإقليمي، كذلك دائماً ما تستعمل مبادئ (صن تزو) لتأكيد هذا المعنى لا سيما عند قوله:" إن الهدف المفضل الذي يجب أن يوضع لأي حرب هو الانتصار من دون قتال، ويأتي ذلك من فهم دور القائد في الحكم من خلال إحقاق التوازن والتناغم داخل المملكة وفي العالم ككل" [١]، كما ان هنالك عقيدة متجذر في الثقافة الاستراتيجية تفيد أن الصين لم تكن يوماً دولة عدوانية أو توسعية ولم تدفع للحرب ولم تهدد بها بلداناً أخرى، وتجلى هذا المعتقد عبر تصريح الساسة الصينيون المستمر من أن الصين لن تسعى الى الهيمنة بل تسعى إلى مواجهتها [٢].

كما طفت إلى السطح بعض المفاهيم المستقاة من الفكر الصيني التقليدي التي كشفت عن توق الصينيين في فرض حلول صينية تتعلق بمشاكل العالم المعاصر، لا سيما عبر مفهومي تيانتشيا (Tianxia) وعالم متآلف (Harmonious World) ، و(تيانتشيا) هو مصطلح جغرافي في الأساس معناه (كل ما تحت السماء)، وكان هذا المفهوم عنصراً مهماً للحكم خلال مدد طويلة من حياة الإمبراطورية الصينية، وتمت إعادة بعثه بشكل شامل خلال السنوات الأخيرة، ومن وجهة نظر الصينيين يمثل هذا المفهوم نموذجاً صينياً صالحاً للنظام الدولي، وهو كفيل بحل مشاكل العالم عبر مؤسسة عالمية تحتضن جميع الاختلافات بناء على قواعد اجتماعية سمحة [٣] .

ومن ناحية اخرى من الممكن أن تبقى تصورات الكاتب والفيلسوف الصيني (زهاو تينغيانغ) مجرد عمل فلسفي لا يمثل توجهاً رسمياً للدولة الصينية، لكن التحولات اللاحقة في حياة الصين كشفت عن عمق تأثير الفكر التقليدي على النخب السياسية فيها، فبعد خمسة أشهر من نشر (زهاو) لكتابه (نسق تيانتشيا)، طرح الرئيس الصيني (هو جينتاو) في ايلول من العام ٢٠٠٥ خلال الاحتفالات بالذكرى الستين لتأسيس الأمم المتحدة مفهوم (عالم متآلف) كتصور استراتيجي لبناء نظام دولي جديد من خلال الجهود الدبلوماسية، وحتى (يو كيبينغ) أحد مستشاري الرئيس (هو جينتاو) ربط بشكل مباشر بين مفهومي (تيانتشيا وعالم متآلف)

---

[١] نقلاً عن : عماد منصور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧ .

[٢] المصدر نفسه .

[٣] توفيق حكيمي ، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ٢١٨ .

معتبراً مفهوم (عالم متآلف) استجابة جديدة لتطوير الحلم الصيني القديم تيانتشيا داتونغ (الانسجام الكبير للعالم) [١].

وفي خضم هذا الفكر السائد يرى مدير معهد دراسات القضايا الدولية في شنغهاي (يانغ جيه ميان) إن الصين تشهد تحولاً تدريجياً في مكانتها من دولة كبرى إلى دولة عظمى عالمياً، وهي تسعى لإعداد نظرية دبلوماسية تنقسم بدورها إلى ثلاث مراحل تتمثل في: (التعايش السلمي والتكافل السلمي والتكافل المتناغم)، وفي الوقت الحالي تنتقل النظرية الدبلوماسية الصينية من المرحلة الأولى (التعايش السلمي) إلى مرحلة التكافل السلمي عبر تحقيق النمو الداخلي ودفع التفاعل نحو الخارج، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة طويلة المدى تتمثل مهمتها في تعزيز نظرية التكافل المتناغم، والتي من شانها ان تسهم في ارتقاء العلاقات الدولية إلى مستوى أعلى مادياً ومعنوياً [٢] .

من هنا تبنت الصين ما يعرف بسياسة (الباب المفتوح)، باستغلال سياستها الخارجية لتحقيق سبل التنمية طويلة المدى، وهذا يعني تسخير دبلوماسيتها لصالح علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني والتقني مع دول العالم، وعلى رأسها الدول التي تمتلك رؤوس الأموال القابلة للاستثمار فيها والدول المالكة للتقنية المتقدمة، ومن ثم الدول المالكة للمواد الأولية الضرورية لاقتصادها، وقد تمكنت بالفعل من تحقيق تقدم اقتصادي شملت مؤشراته الارتفاع المطرد في معدلات النمو[٣]، فعلى مدار الثلاثين عاماً الماضية كان مسار الانفتاح الصيني ذو اتجاه احادي، إي المتابعة النشطة لاتجاه النقل الصناعي العالمي وجذب الاستثمار المباشر في البناء الاقتصادي، في حين يتميز الانفتاح لا سيما بناء الحزام والطريق باتجاهين، إذ انه مزيج عضوي لاستراتيجية الانطلاق العالمي وادخال الثقافة الخارجية، وهذه هي الخطة الشاملة للصين والمتمثلة في التفكير في مسارات التنمية وتخصيص الموارد على نطاق عالمي، لذلك تتطلب هذه الاستراتيجية الوطنية رؤية جديدة وافكاراً جديدة تختلف عن البناء التقليدي[٤] .

إن تطور حركة السياسة الدولية وضع أساس تكوين الأسلوب الجديد لتطوير الاقتصاد الدولي ومنح كل دول العالم الظروف الملائمة والفرص المناسبة للانفتاح على العالم الخارجي، وفي الوقت نفسه جعلت ثورة التكنولوجيا الجديدة والظهور الكبير للقوة الإنتاجية كل دول العالم تراقب باهتمام مسيرة التطور التاريخي

---

[١] توفيق حكيمي، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٠ .

[٢] أحمد عرنوس ، الفكر الاستراتيجي الصيني في ضوء مبادرة الحزام والطريق، توازن للأبحاث والدراسات ، ٢٠٢١ ، ص ٤. متاح على الموقع : http://tawazon-trs.com/studies .

[٣]عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية- الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، الاردن، العدد (١) ، ٢٠١٤ ، ص ٣٧٧ .

[٤] ليو وي دونغ ، الحزام والطريق : مبادرة نحو عولمة شاملة ، ترجمة : ايمان سعيد ونبيلة اسامة ، (القاهرة : بيت الحكمة للثقافة ، ٢٠٢١) ، ص ٩٦ .

العالمي بصورة أكبر، وفي ضوء ذلك بدأت الصين الانفتاح الكامل على العالم، ونبذ الأعباء النفسية للثقافة التقليدية وآلية أبعاد الثقافة الأجنبية ومقاومتها، والبدء بانتهاج أسلوب المبادرة الإيجابية والفكر الأساس لاستيعاب كل الإنجازات المتفوقة في تمدين البشرية ودفع التحديث الصيني إلى الأمام في ظل الشكل الجديد للتبادل ببين الثقافة الصينية والأجنبية، ولذلك فإن انفتاح الصين على العالم الخارجي في المرحلة الجديدة هو انفتاح نحو الاتجاهات والمستويات المتعددة للعالم ككل، إنه انفتاح الوحدة الكلية الشاملة [١] .

إن ما تنص عليه وثيقة (الرؤية والعمل) من حالة الانفتاح التي تعيشها الصين والتي تمثلها كل من: (مناطق الشمال الغربي ومناطق الشمال الشرقي ومناطق الجنوب الغربي والمناطق المطلة على البحر ومناطق هونغ كونغ ومكاو وتايوان والمناطق البرية الداخلية والمقاطعات والمدن التي تنتمي إليها تلك المناطق)، كلها تمثل نقاط انطلاق أو أماكن مغادرة في مخطط الحزام والطريق، وفي الواقع لا يحتاج الأمر سوى الانفتاح على الخارج اقتصادياً وتجارياً لتصبح المنطقة المعنية نقطة انطلاق أو نقطة نهاية في مخطط الحزام والطريق[٢] ، وفي هذا الصدد فان استراتيجية الصين للانفتاح نحو العالم كخطوة اولى تمثلت في بداية نهضتها في التحديثات الاربعة والمتمثلة في: (الزراعة والصناعة والعلوم والتقنية والدفاع الوطني)، ومن ثم الاصلاح الاقتصادي وسياسة الانفتاح في العام ١٩٧٨، والتي من أهم ما جاء فيها هو: إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي واخيراً الدفاع، وكذلك تسهيل قنوات التجارة الخارجية عبر تخفيض الرسوم الجمركية والسعي لنظام الهيئات المالية والتجارية الدولية، وعليه أتبعت الصين نهج النظام الاقتصادي المختلط الذي يجمع بين النهج الاشتراكي في الداخل والانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي في الخارج [٣] .

كما تقوم الاستراتيجية الصينية على عامل النفس الطويل الذي يجعل من عنصر الزمن في صالحها دون محاولة منها لمزاحمة الولايات المتحدة في ريادة العالم، على أعتبار إن الاخيرة تتحمل العبئ الأكبر في التصدي للمشكلات الدولية، الأمر الذي استنزف قواها في ظل تقصيرها في مجال تنمية نظام عالي أكثر تعاوناً واكثر انسجاماً، ففي العام ٢٠١٧ حددت الصين من منظورها ثلاث عمليات جيوسياسية تمثلت في: (عالم متعدد الاقطاب وعولمة الاقتصاد وديمقراطية العلاقات الدولية)، وفي هذا الصدد ذكر الرئيس (شي

---

[١] وو بن، الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي ، ترجمة: عبد العزيز حمدي، الجزء الثاني، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب ، ١٩٩٦) ، ص ٢٩١ .

[٢] مجموعة باحثين ، على طريق الحرير: تاريخ التجارة بين الصين والعالم القديم ، ترجمة: مروة السيد محمد ، (الجيزة : دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات ، ٢٠١٩) ، ص ٢١٣ .

[٣] أحمد عبد الجبار عبد الله ، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل ، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٥) ، ص ص ٤٨-٤٩ .

جين بينغ) إن هذه العمليات تمثل تحديات وفرصاً للصين، ولذلك يجب أن نحافظ على ثباتنا الاستراتيجي وثقتنا الاستراتيجية وصبرنا الاستراتيجي[١] .

ومن هنا تنقسم الاستراتيجية الصينية الى ثلاث مراحل مختلفة تتمثل في (الدبلوماسية الثورية والدبلوماسية التنموية والدبلوماسية النهضوية او دبلوماسية الدول الكبرى)[٢] . انظر جدول رقم (١) .

جدول رقم (١) مراحل الاستراتيجيات الصينية

المدة الزمنية	المراحل الاستراتيجية	الهدف الاساسي	المفهوم الاستراتيجي	الغاية الاساسية	الهدف المثالي	الدعامة الاستراتيجية	الوسيلة الاستراتيجية
١٩٤٩– ١٩٧٨	الاستراتيجية الثورية	بقاء الدولة	تحديات ثورية	الحصول على الاعتراف الاستراتيجي	الثورية	الايديولوجية الفكرية	تحالفات الاستراتيجية
١٩٧٩– ٢٠٠٩	الاستراتيجية التنموية	التنمية الاقتصادية	اندماج عقلاني	جذب الاستثمار	الحداثة	التنمية المحلية	المتابعة والحذر
٢٠١٠– فصعوداً	استراتيجية الدول الكبرى	صعود الصين	تشكيل ايجابي	تحمل مسؤوليات الدول الكبرى	الانسجام	بناء واجهة الدولة	التطبيق الشامل

المصدر: جانغ يون لينغ ، الحزام والطريق : تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١ ، ترجمة : آية محمد الغازي ، (الجيزة : دار صفصافة للنشر ، ٢٠١٧) ، ص ١٣٥ .

بدأت المرحلة الاولى من الدبلوماسية الصينية في العام ١٩٤٩ وانتهت في العام ١٩٧٨ مع بداية تطبيق سياسة الاصلاح والانفتاح، وتعرف هذه المرحلة بالاستراتيجية الثورية ، ثم بدأت مرحلة الاستراتيجية التنموية مع بداية تطبيق سياسة الاصلاح والانفتاح وانتهت مع انعقاد اولمبيات ٢٠٠٨ والاحتفال بالذكرى الستين على تأسيس جمهورية الصين الشعبية، ومن أهم خصائص هذه المرحلة هو التركيز على بناء اقتصاد الدولة بحيث تخدم الاستراتيجية التنمية الاقتصادية وتحقيق الحداثة في البلاد، وبعد مرور ثلاثين عاماً من البناء والبحث والتطبيق من المرحلة الاولى، استطاعت الصين ضمان بقاء السلطة، الامر الذي وفر لها بيئة مواتية لتتخلص من تأثيرات الحرب الباردة، ورغم ما حققته بكين من انجازات كبيرة في بناء الاقتصاد الموجه

[١] سيد غنيم ، الاصابع على الزناد: استراتيجية الامن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الاوسط ، (الجيزة : دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات ، ٢٠٢١) ، ص ١٨٨ .

[٢] جانغ يون لينغ ، الحزام والطريق : تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١ ، ترجمة : آية محمد الغازي ، (الجيزة : دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات ، ٢٠١٧) ، ص ٥٥ .

خلال الثلاثين عاماً الاخيرة كانت هناك فجوة بينها وبين والاقتصاد العالمي، ومن ثم كانت هذه المرحلة هي الوقت المناسب ليطرح (دينغ شياو بينغ) طريقاً تنموياً يقوم على البناء الاقتصادي، إذ دخلت الاستراتيجية الصينية هذه المرحلة الجديدة الى خدمة بناء الاقتصاد وتحقيق الحداثة للبلاد، ومن ثم اتخذت موقفاً يدعو الى الاندماج العقلاني في مواجهة الانظمة الدولية، مما اضفى عليها طابعاً برجماتياً على الاستراتيجية الصينية منذ انتهاج سياسة الاصلاح والانفتاح، ومنذ العام ٢٠١٠ اصبحت الصين ثاني اكبر كيان اقتصادي على مستوى العالم، وبذلك بدأت تبحث في سلوك الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية، واليوم اصبحت الصين دولة قوية من خلال طرحها لمفاهيمها الخاصة حول بناء الانظمة الدولية [١].

وبذلك تمثلت استراتيجية الصين الكبرى في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين وخلق بيئة آمنة والسعي الى تطوير علاقات مع الدول بناءاً على المبادئ الاتية: (التعايش السلمي واحترام سيادة الدول ووحدة اراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وعدم الاعتداء على سيادة الدول والتعامل مع الاخرين على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة وتقوية التضامن مع الدول النامية وتقوية علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المجاورة وتأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل، وتحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة وتقوية التضامن والتعاون مع دول العالم الثالث وتعزيز التفاهم والثقة والمساعدة والدعم المتبادلين وتوسيع مجلات التعاون ورفع فاعليتها) [٢] .

من هنا يعتقد (آشلي تيليس) ان الصين لعبت دوراً أوسع في المؤسسات الدولية، معترفة بالفوائد المترتبة عن استخدام القوة الناعمة، ومع ذلك يردد المشككون بان الصين تنتظر فقط استمرار اقتصادها في إرساء القواعد لفرض هيمنتها مستقبلاً، ومن ثم فان هدفها الاساس يتمثل في إحلالها كقائد للعالم محل الولايات المتحدة [٣].

ولتحقيق ذلك ارتكزت الصين على فلسفة تجاوزت المفهوم الجغرافي التقليدي الضيق لمشروعات التعاون الإقليمي، بمعنى انها لا تستند إلى تعريف جغرافي وجيو سياسي مغلق يحددها بإقليم جغرافي واحد، فقد استندت مبادرة الحزام والطريق منذ البداية إلى نطاق جغرافي يضم أكبر عدد من الدول والأقاليم الجغرافية التي تتضمن مشاريع تنموية كبيرة ومتنوعة تتعلق بشق الطرق ومد سكك الحديد وبناء المنشآت الأساسية، لضمان سلاسة الشحن البري والبحري والجوي والممرات العابرة للحدود الطاقية، فضلاً عن توصيل كابلات وشبكات الاتصال (طريق الحرير الرقمي)، وإنشاء مناطق التجارة الحرة لتنشيط التجارة متعددة الأطراف وتنمية الأعمال التجارية الإلكترونية العابرة للحدود والتعاون في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة، وكذلك

---

[١] جانغ يون لينغ ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٧ .

[٢] أحمد عبد الجبار عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١١ .

[٣] توفيق حكيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٥ .

الحفاظ على التنوع البيولوجي، ومواجهة التغيير المناخي والاحتباس الحراري لبناء (طريق الحرير الأخضر)[١].

ومن أجل التاكيد على هذه القضايا ذكر الرئيس (شي جين بينغ) في إجتماع اللجنة المركزية للحزب أن الصين يجب ان تسعى دولياً إلى السلام والتعاون والمنفعة المتبادلة، وحدد بذلك عشرة عناصر للامن تمثلت في:أمن الحكم السياسي والأراضي الوطنية والشؤون العسكرية والاقتصاد والثقافة والمجتمع والمعلومات والبيئة والموارد الطبيعية والأمن النووي، وأوضح (شي) خلالها بالتفصيل رؤية (الأمن القومي)* الشاملة بقوله: "إن أمن الشعب هو الهدف والأمن السياسي هو الأساس والأمن الاقتصادي هو القاعدة والهياكل العسكرية والثقافية والمجتمعية للأمن هي الضمانات والأمن الدولي هو الدعم، وينبغي للصين أن تركز بنفس القدر على الأمن الخارجي والداخلي والأمن الإقليمي وأمن المواطنين والأمن التقليدي وغير التقليدي وقضايا التنمية، فضلاً عن أمن الفرد والمجتمع، فعلى المستوى الداخلي يتعين على الصين أن تسعى إلى التنمية والإصلاح والاستقرار، في حين ان على المستوى الخارجي يجب ان تسعى الى السلام والتعاون والمنفعة المتبادلة"[٢]، وقد أدرج (شي) في قائمة الأمن القومي الصيني الأمن الإقليمي والأمن السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي والمجتمعي، وكذلك الأمن العلمي والتكنولوجي وأمن المعلومات والأمن البيئي والموارد الطبيعية والطاقة النووية، وفي ما يتعلق بالأمن الاجتماعي فتهدف الصين من خلاله الى بناء مجتمع ذو مصير مشترك للبشرية، فقد كان مصطلح (مجتمع المصير المشترك للبشرية) هو شعار السياسة الخارجية لـ (شي) منذ العام ٢٠١٢، بهدف وصف رؤية الصين لمستقبل العلاقات الدولية، إذ تقوم على فكرة إن تنمية دولة ما مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنمية دول أخرى، وهو يشمل جانباً من الأمن الاجتماعي استناداً إلى فهم أنه لا يمكن لأي دولة بمفردها أن تسعى إلى تحقيق الأمن المطلق لنفسها [٣].

---

[١] لمياء مخلوفي، استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر ، العدد (٣) ، ٢٠١٧ ، ص ١٨٠.

(*) يتمثل المفهوم العام والشامل للأمن القومي في مجمل المبادئ النظرية والأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة ومن فيها، وسلامة أركانها ومقومات استمراها واستقراها وتلبية احتياجاتها المختلفة، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار والتهديدات الحالية والمستقبلية على المستوى الداخلي والخارجي، وفق استراتيجية شاملة تعمل على توظيف الإمكانات المختلفة للدولة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية أو دعائية، لتحقيق الأمن القومي، مع مراعاة المتغيرات البينية الداخلية والإقليمية والدولية. المصدر: ياسين عامر عبد الجبار، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٨ ، ص ٩٢ .

[٢] نقلاً عن : سيد محمود على غنيم، استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية، مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بور سعيد ، مصر، العدد (٤) ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٤٣ .

[٣] المصدر نفسه .

وفي ايار ٢٠١٤ نشر تقرير عن الأمن القومي الصيني في صورة كتاب مطبوع باللغة الصينية ميز الكتاب بين الأمن الداخلي والامن الدولي، حيث يقسم تحديات الأمن الداخلي إلى: الإرهاب والبطالة والاضطرابات المجتمعية وأمن الحكم السياسي والسلطة السياسية والأمن البيئي وسلامة الغذاء، ومن بينها التركيز على الإرهاب وكافة التهديدات التي تواجه الاستقرار المجتمعي، وبالإشارة إلى خلاصة الكتاب في ما يتعلق بالأمن الدولي، كما فسره (فنغ تشونغ بينغ) نائب رئيس المعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة، أن الصين يجب أن تسعى إلى الوحدة مع روسيا، ومن الواضح أن الأمن القومي الصيني يتطلب بيئة دولية آمنة من منطلق أن الصين ملتزمة بالتنمية السلمية، وأنها لا تسعى إلى الهيمنة وأن ثقتها بنفسها تأتي نتيجة لمساهمتها الكبيرة في القضايا الدولية كما ترى استراتيجية الأمن القومي للصين، بذلك تتضمن عقيدة (شي جين بينغ) عشرة نقاط رئيسة تتمثل بالاتي : [١]

١ – دعم سياسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني كما لو كان المبدأ الأساس للعمل، مع التأكيد على وظيفة الاتجاه المركزي والموحد للحزب في ما يتعلق بجميع العلاقات مع الدول الأجنبية.

٢ – دعم التنمية الدبلوماسية ذات الخصائص الصينية، من أجل تحقيق مهمة التجديد الوطني ارتباطاً بالمجالات الداخلية والخارجية، كما يجب عدم التعامل معها بشكل منفصل.

٣ – الحفاظ على السلام العالمي والوصول إلى مستوى مشترك من التنمية بين الشعوب والأمم، بهدف بناء مجتمع كبير مع مستقبل مشترك للبشرية جمعاء.

٤ – تعزيز الثقة الاستراتيجية لجميع البلدان في الأيديولوجية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

٥ – مواصلة العمل لمبادرة الحزام والطريق في ضوء النمو المشترك لجميع الدول الأعضاء من خلال النقاش والتعاون.

٦ – السير في طريق التنمية السلمية القائم على الاحترام المتبادل والتعاون المتكافئ وليس الهيمنة.

٧ – تطوير شراكات عالمية مع اقتراح أجندة دبلوماسية.

٨ – قيادة إصلاح نظام الحوكمة العالمي على أساس مفاهيم العدالة والإنصاف، أي المفاهيم غير المهيمنة ذات الطبيعة الثقافية والسياسية.

٩ – اعتبار المصالح الوطنية الصينية بمثابة الحد الأدنى لحماية سيادة الصين وأمنها ومصالحها التنموية.

[١] سيد محمود على غنيم، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٤٣ – ٣٥١ .

١٠- رعاية نمو نمط معين من الدبلوماسية الصينية يجمع بين تقاليد العمل الخارجي للصين مع الاحتياجات والخصائص الحالية للبيئة الدولية، وهذا يعني ربط التقليد الصيني الكونفوشيوسي والنخبوي بالممارسة اليومية للدبلوماسية.

وفي هذا السياق يتمحور التفكير الاستراتيجي الصيني حول اربعة دوائر أساسية تسعى من خلالها الصين إلى تحقيق مصالحها الوطنية[١]، **الاولى** تتمحور في نطاق الصين الحدودي الداخلي ويشمل ذلك تايوان التي تعدها بكين جزء لا يتجزأ من أراضيها، وفي هذه الدائرة تعمل الصين على ضمان عدم وجود مؤثرات خارجية من شأنها أن تشجع على انفصال بعض المناطق المهمة لها مثل: (التبت وشينجيانغ ومنغوليا الداخلية وتايوان)، فضلاً عن فرض سيطرتها على بحر الصين الشرقي والجنوبي، ومن ثم فإن الاستراتيجية الصينية تعمل في نطاق ضمان بقاء الصين كوحدة واحدة غير منفصلة، **والدائرة الثانية** ترتبط بإقليم شرق أسيا حيث تعمل الصين على منع بروز قوة من شانها فرض سيطرتها وهيمنتها على الإقليم، وهذا بالطبع يأتي من خلال عمل الصين بتبني استراتيجية مركبة تشمل الاستمرار في رفع قدراتها العسكرية وتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع دول الإقليم وأخذ الدور القيادي في التعامل مع قضايا المنطقة، **والدائرة الثالثة** تتعلق بالعالم الخارجي وفيه يتمحور التفكير الاستراتيجي الصيني للعمل على تحقيق الأمن والاستقرار الدولي من اجل ضمان استمرار نموها الاقتصادي بالاعتماد على استيراد الطاقة من الخارج لا سيما تلك المرتبطة بالنفط والغاز، لذلك فإن ضمان تدفق موارد الطاقة والمحافظة على الممرات المائية التجارية تعد من اولوياتها بالدرجة الاساس، **اما الدائرة الرابعة** فترتبط بسعي الصين لأن تكون لاعباً دولياً مؤثراً في تحديد شكل النظام الدولي الجديد [٢] .

وهذا ما اكدته الالتزامات الجديدة التي تعهدت بها بكين في الجلسة الرئيسة التي اختتمت للحزب الشيوعي الصيني بشأن تعزيز الانفتاح وتوسيع التعاون القائم على الفوز المشترك، إذ ذكر بيان صدر عقب الجلسة الخامسة للجنة المركزية الـ١٩ للحزب الشيوعي الصيني، من أن الصين ستتخذ خلال السنوات الخمسة المقبلة خطوات جديدة وستكمل بشكل أساس بناء نظام سوق عالي المستوى، وستشكل المؤسسات الجديدة لاقتصاد مفتوح على مستوى أعلى، وأضاف البيان أن الصين ستستفيد أيضاً من مزايا سوقها الضخم لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق نتائج تقوم على الفوز المشترك، وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية من خلال التمسك بالإصلاح والانفتاح حققت الصين نمواً اقتصادياً مطرداً، وفي غضون ذلك أصبحت داعمة

---

[١] محمد بن هويدن، التفكير الاستراتيجي الصيني، مجلة درع الوطن، مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٦ . متاح على الموقع :
http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/articles .

[٢] المصدر نفسه. للمزيد ينظر : محمد فايز فرحات، الحزام والطريق هل يتجنب الصعود الصيني مثالب التدخل الغربي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢١٤) ، ٢٠١٨ ، ص ٥ .

للتنمية في الاقتصاد العالمي، كما أوفت بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية من خفض متوسط معدل التعريفة الجمركية إلى ٧,٥%، متجاوزة بذلك جميع البلدان النامية الرئيسة الأخرى، واقتربت من مستوى البلدان المتقدمة [١] .

وخلال مدة الخطة الخمسية الـ ١٣ التي امتدت من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ مضت الصين قدماً في تحقيق مزيد من الانفتاح في الداخل وتقاسم الفرص مع البلدان الأخرى، وما تعلمته الصين خلال الـ٤٠ عاماً الماضية من أنها لا تستطيع تحقيق حلمها التنموي إلا من خلال احتضان عالم أوسع، وفي هذا الوقت يتعين على جميع البلدان تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي ودعم التعددية، والعمل بشكل مشترك على بناء اقتصاد عالمي مفتوح حتى تتمكن العولمة من خدمة مصالح الجميع بشكل أفضل في هذا العصر المتسم باتساع الارتباط العالمي الذي يجمع مستقبل جميع البلدان بعضها ببعض[٢] .

بذلك تروج الصين لمبادرة الحزام والطريق باعتبارها مشروعاً يتيح القدرة على حل العديد من المشكلات التنموية ليس في الصين وحسب، وإنما لجميع الدول المشاركة فيه، إذ تقوم المبادرة على (مبادئ السلم والتعاون والانفتاح والشفافية وتمثيل الجميع والمساواة والتعلم من الآخرين والمنفعة المشتركة والاحترام المتبادل من خلال تعزيز التعاون على أساس المشاورات المكثفة وسيادة القانون والجهود المشتركة والمنافع المشتركة وتكافؤ الفرص للجميع)، وبالرغم من أن المبادرة قد أطلقت رسمياً في ٢٠١٣ إلا أنها تعد نسخة معدلة من استراتيجية (النظر للخارج) الصينية التي يتم تطبيقها منذ رئاسة (جيانغ زيمين)، وبعد عقدين من تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي في الصين وجذب الاستثمارات الأجنبية ودخول القرن الجديد، وجدت الصين نفسها قادرة على الاستثمار في الخارج بالاعتماد على احتياطاتها الضخمة من النقد لأجنبي[٣].

أما على الصعيد الداخلي فإن الصين تنظر إلى المبادرة باعتبارها ركيزة مهمة في استراتيجيتها الرامية لتطوير وسط وغرب البلاد، وقد حققت الصين نجاحاً كبيراً على مدار العقود الثلاثة الماضية في مسيرتها التنموية الداخلية منذ تطبيق الانفتاح الاقتصادي، لكن هناك مشكلات أيضاً تتمثل في الفجوة التنموية بين المناطق الشرقية والساحلية والمناطق الوسطى والغربية من البلاد كأحد المشكلات الرئيسة فيها، حيث تقع معظم المناطق المتطورة في الأقاليم الشرقية والساحلية ومنها: (بكين وشنغهاي وغوانغان) والمناطق المجاورة

---

[١] بلا ، انفتاح الصين بصورة أكبر يتيح مزيدا من الفرص لعالم قلق ، مجلة اقتصاد الصين الاسبوعية ، وكالة انباء شينخوا ، العدد (٣٣٩) ، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : http://arabic.news.cn/jjzk325/index.htm#yaowen .

[٢] المصدر نفسه .

[٣] جين ليانجشيانج وإن جاناردان، مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ٢٠١٨، ص٢. متاح على الموقع: https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight_belt-and-road_ar.pdf?sfvrsn=4 .

لها، في حين أن المناطق الوسطى والغربية من البلاد لا تزال متخلفة، ويخشى صانعوا القرار من حدوث تداعيات سياسية خطيرة في حال استمرار هذه الفجوة التنموية، ولذا وضعت الحكومة الصينية استراتيجية تقوم في جزء كبير منها على تطوير البنية التحتية ضمن مبادرة الحزام والطريق ونقل البضائع إلى أسواق الأجزاء الغربية من البلاد لتضييق هذه الفجوة التنموية [١]، وذلك يقتضي إحياء طريق الحرير التاريخي في شقيه البري والبحري، لضمان تدفق آمن لإمدادات النفط والغاز ومصادر الطاقة الأخرى، وهذا يعني تكوين منطقة أورو/آسيوية عظمى وإدارتها من خلال برنامج مساعدات اقتصادية لجنوب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وبحر قزوين، وهذا يعني اتخاذ خطوات كبيرة للحد من الانقسامات الأثنية والتطرف الديني في مناطق الصين الغربية مثل: (شينجيانغ والتبت) التي تحركها قوى خارجية، كما انها تعني القيام بخطوات مضادة لمحاولات الولايات المتحدة الحثيثة لاختبار بلدان آسيا الوسطى في ما يمكن أن يصبح طريق حرير جديد تحت هيمنتها ، وهي تعني أخيراً تكييف العلاقات مع الهند وروسيا اللتين ترغبان في مد مجال نفوذهما إلى مناطق في غرب الصين[٢] .

وعلى هذا الاساس تكمن الاستراتيجية الصينية من إنشاء مبادرة الحزام والطريق لا سيما في منطقة غرب الصين (شينجيانغ ذاتية الحكم) في تأمين هذا الممر، إذ تظهر الأهمية المتزايدة لغرب الصين في بيان عام ٢٠١٠ الصادر عن (ليو ياتشو) وهو جنرال في جيش التحرير الشعبي: "ان غرب الصين هي مساحة واسعة فارغة، لذا يجب أن يكون اتجاهنا الاستراتيجي غرباً مع موقع جغرافي ممتاز بالقرب من مركز العالم، فالمنطقة الغربية يمكن أن توفر لنا القوة الدافعة في بناء قوتنا، وينبغي أن نعد الصين الغربية عمقاً داخلياً وليس منطقة حدودية" [٣]، لذلك شرعت الصين في إطلاق المبادرة من أجل تحقيق مزايا عدة ياتي في مقدمتها أمنها الداخلي والتفوق الخارجي على منافسيها في كافة الاصعدة، ويأتي في مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية[٤] .

لذلك لم يكن الرئيس الصيني (شي جين بينغ) أول من أطلق المبادرة، فقد سبقه في ذلك رئيس الوزراء الصيني الأسبق (لي بنغ) خلال جولته في دول آسيا الوسطى من العام ١٩٩٤، وكانت الفكرة قد راودت

---

[١] جين ليانجشيانج وإن جاناردان، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

[٢] ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩ .

[٣] نقلاً عن : بلا ، مبادرة الحزام والطريق الصينية.. فرصة للعراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٨ ، ص ١٤ . متاح على الموقع : www.bayancenter.org .

[4] Ali wyne , Four Principles to Guide U.S. Policy Toward China , Carnegie Endowment for International Peace , Washington, Getty , OCTOBER 30, 2020.
https://carnegieendowment.org/2020/10/30/four-principles-to-guide-u.s.-policy-toward-china-pub-83074 .

رئيس الوزراء الياباني (هاشيموتو) في العام ١٩٩٧ بهدف تعزيز التعاون بين بلده ودول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، وكذلك من جهتها الهند اقترحت فكرة مشابهة في العام ٢٠٠٢ تحت اسم (ممر مواصلات شمال – جنوب) يربط الهند بروسيا عبر إيران والقوقاز، كما اقترح الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٩ ما عرف باسم (برنامج طريق الحرير الجديد) من اجل مد خط أنابيب ينقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى أوروبا بهدف تقليل الاعتماد على الغاز الروسي، ولم تكن الولايات المتحدة الامريكية بعيدة عن مثل هذه المبادرات، فقد اقترحت في العام ٢٠١١ استراتيجية طريق الحرير الجديد أو ما عرف في حينه باسم (طريق الحرير الحديدي)، والذي يهدف إلى بناء شبكة خطوط حديدية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى ودول جنوب آسيا، لكن الرؤية الأكثر وضوحاً تولدت من أفكار (شو شن دا) نائب رئيس الهيئة الوطنية العامة للضرائب في الصين، الذي قدم مقترحاً لوزارة التجارة الصينية تحت عنوان (خطة مارشال الصينية) مقتبساً الاسم من المبادرة المعروفة لوزير الخارجية الأميركي (جورج مارشال) لمساعدة الدول الأوروبية في إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصاداتها جديد [١].

في ايار من العام ٢٠١٧ استخدمت بكين لأول مرة مصطلحاً جديداً للإشارة إلى المبادرة، وهو (مبادرة الحزام والطريق)[٢]، وبذلك عقدت أول قمة للمبادرة عندما تم تعزيز برنامج البنية التحتية العالمي باستثمارات إضافية وأعضاء جدد، وخلال القمة الثانية للمبادرة أرادت الصين زيادة تعزيز الاستدامة المالية والبيئية لمشاريع المبادرة، ومع تمكين الصين لهذه المبادرة وحسن إدارة مشاريعها ستصبح الاقتصادات المتقدمة ودول مجموعة السبع مثل: (إيطاليا وألمانيا وبلجيكا واليونان) أكثر انخراطاً فيها، وهذه الخطوة تعد جيدة بشكل خاص لبكين في الوقت الذي لا تزال فيه الصراعات الاقتصادية مع الولايات المتحدة تخلق توترات كبيرة [٣] .

وفي العام ٢٠١٨ نجحت الصين في اجتذاب ٧٥ دولة و٣٥ منظمة دولية للانضمام إلى المبادرة، تربط من خلالها آسيا بأوروبا وأفريقيا ويمتد نطاقها لتشمل أستراليا ونيوزيلندا، وتمثل أهم الدول التي قبلت المشاركة فيها بـ : (ماليزيا وماينمار والفلبين وتايلاند) في منطقة جنوب شرق آسيا، فضلاً عن دول آسيا الوسطى، ودول (أفغانستان وبنغلاديش والهند والمالديف ونيبال وباكستان) في منطقة جنوب آسيا، الى جانب

---

[١] لمياء مخلوفي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٧. للمزيد انظر: أحمد فؤاد حسن، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم،(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٩) ، ص ٢٤٨ .

[٢] علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور، مشروع الحزام والطريق : كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، ترجمة : محمود يوسف سليمان، ملحق (تقرير المستقبل)، مجلة اتجاهات الاحداث ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ابو ظبي ، العدد (٢٦) ، ٢٠١٨ ، ص ٣ .

[٣] لويز بينتو وجيمس ماسون وعبد الرحمن الجهني، تحليل مبادرة الحزام والطريق الصينية، قسم الاقتصاد في مؤسسة QNB ، ٢٠١٩ . متاح على الموقع : https://www.qnb.com/sites/Satellite?c=QNB_News .

٢٤ دولة في منطقة أوراسيا، أهمها (روسيا وألبانيا وبيلاروسيا وتركيا وأوكرانيا ورومانيا وبولندا)، و١٥ دولة في منطقة الشرق الأوسط أبرزها (الإمارات والسعودية ومصر والكويت والبحرين وعُمان والأردن ولبنان وسوريا)، (انظر جدول رقم (٢))، وتضم الدول المشاركة في المبادرة مجتمعة ٦٢,٣% من التعداد الإجمالي لسكان العالم، ونحو ٣٥,٣ % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونحو ٢٤% من الإنفاق الاستهلاكي العالمي، ومنذ إطلاق المبادرة حتى نهاية العام ٢٠١٧، أنفقت الصين نحو ٣٤ مليار دولار على المشروعات المتضمنة فيها، تنوعت ما بين الطرق وخطوط السكك الحديدية والموانئ وخطوط وشبكات الطاقة [١] .

جدول (٢) دول مناطق مبادرة الحزام والطريق

المنطقة	الدول
شرق آسيا	الصين، منغوليا
جنوب شرق اسيا	بونوي، كمبوديا، أندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفيليبين،
آسيا الوسطى	كازاخستان، قيغيزستان، طاجيكستان، تركمنستان، اوزبكستان.
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	البحرين، مصر، إيران، العراق، الأردن، فلسطين، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، سوريا، اليمن و(إسرائيل).
جنوب آسيا	أفغانستان، بنغلادش، بوتان، الهند، المالديف، النيبال، باكستان، سيريلانكا.
أوروبا	ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية التشيك، استونيا، ج ورجيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، مولدوفيا، الجبل الأسود، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، تركيا، أكرانيا

المصدر : نقلاً عن : مجموعة مؤلفين ، الحرب الثانية الباردة تغير الجغرافيا وتعدد الفاعلين ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٩) ، ص ١٢٤.

واعتباراً من العام ٢٠٢١ بلغ عدد الدول التي انضمت إلى مبادرة الحزام والطريق من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع الصين الى ١٤٠ دولة، تنتشر هذه الدول الى المبادرة في جميع القارات وكالاتي: ٤١ دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،٣٤ دولة في أوروبا وآسيا الوسطى بما في ذلك ١٨ دولة في الاتحاد الأوروبي التي تعد جزءاً من المبادرة، ٢٤ دولة في شرق آسيا والمحيط الهادئ، ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ١٩ دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٦ دول في جنوب شرق آسيا، حيث

[١] علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ .

يمثلون ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويعيش نحو ٦٣% من سكان العالم داخل حدود بلدان مبادرة الحزام والطريق [١] .

وفي هذا الصدد اشارت وثيقة صادرة عن مركز دراسات الصين وآسيا إلى تقرير أصدرته الصين في ٢٢ نيسان من العام ٢٠١٩ بعنوان (مبادرة التشارك في بناء الحزام والطريق: التقدم والمساهمة والتطلع)، إذ يؤكد التقرير إن مبادرة الحزام والطريق تنتمي إلى العالم، وتتأصل في التاريخ وتتجاوز الحدود بين مختلف الدول والمناطق والتقاليد التاريخية والثقافات والأديان، وهي تدعوا إلى التنمية السلمية والتعاون الاقتصادي، ولا تسعى وراء تشكيل تحالف جيوسياسي أو تحالف عسكري، كما انها تحقق الانفتاح والشمول والتنمية المشتركة، ولا تمارس التمييز الأيديولوجي أو اللعبة الصفرية، بل ترحب بجميع الدول الراغبة في المشاركة، حتى إن مجلس الأمن الدولي بقراره المرقم (٢٣٤٤) للعام ٢٠١٧ دعا المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي عبر بناء (الحزام والطريق)، وسجل فيه لأول مرة مفهوم رابطة المصير المشترك للبشرية [٢] .

إذ تقوم المبادرة على مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي والمتمثلة في:(الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة)، وترتكز المبادئ الحاكمة لتطبيق المبادرة على التنسيق السياسي بين الدول وتعزيز التواصل والحوار والتجارة دون عوائق لتهيئة الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية، كما تتضمن المبادرة قرابة ألف مشروع سينفذ تدريجياً، وترغب الصين في العمل مع الدول الواقعة في نطاق المبادرة وستتخذ من البناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق فرصة لتقوم بالتشاور القائم على قدم المساواة والموازنة بين مصالح كل الدول، وتعكس مطالب كل الاطراف من اجل تعزيز الانتاج والتبادلات على نطاق اوسع ومستوى اعلى وبدرجة اعمق، إذ ينبغي على الدول كلها ان تستمر في اثراء مضامين التعاون واساليبه المتممة لعملية بناء الحزام والطريق من إجل تحقيق التكامل والتعايش المتبادل للدول[٣] .

وعليه تمكنت الصين في نهاية آذار من العام ٢٠١٩ بتوقيع ١٧٣ وثيقة تعاونية مع ١٢٥ دولة و٢٩ منظمة دولية للمشاركة في بناء مشروع الحزام والطريق، كما أطلقت مبادرة التعاون الدولي في الاقتصاد

---

[١] محمد الصديق بورزق ، العلاقات الصينية الجزائرية في إطار مبادرة طريق الحرير ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تبسة ، ٢٠٢١ ، ص ٦٩ . للمزيد انظر : عدلي انيس سلمان ، مبادرة الحزام والطريق واثرها على السياحة الصينية المغادرة : دراسة جغرافية ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، مصر ، العدد (١٦٥) ، ٢٠٢١ ، ص ٦٥ .

[٢] أحمد عرنوس ، مصدر سبق ذكره .

[٣] مجموعة مؤلفين ، ١٠٠ سؤال وجواب حول الحزام والطريق مبادرة الصين للعام في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة : نهى خالد وزينب جمال ، (القاهرة : دار سما للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧) ، ص ١٦٣.

الرقمي ضمن إطار الحزام والطريق بمشاركة العديد من الدول، متجاوزة بذلك حجم إجمالي قيمة الواردات والصادرات الصينية مع دول الحزام والطريق (٦ تريليونات) دولار أمريكي بين أعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٨ بنسبة زيادة سنوية قدرها ٤,٢٧%، ليس ذلك فقط بل قامت الصين بدعم هذه الخطوات بالقوة الناعمة بناءاً على أشكال متعددة من التبادل الثقافي، حيث أقامت مع دول الحزام والطريق مهرجانات للفنون والأفلام والموسيقى ومعارض الآثار التاريخية والكتب، واسست رابطة طريق الحرير الدولية للمسارح والمتاحف والمهرجانات الفنية، وشكلت أكثر من ١٠ علامات للتبادل الثقافي مثل: (رحلة على طريق الحرير: البؤرة الثقافية الصينية والإفريقية)، وأنشأت ١٧ مركزاً للثقافة الصينية في دول الحزام والطريق ووقعت وثائق تعاونية بشأن التراث الثقافي مع (إندونيسيا وميانمار وصربيا وسنغافورة والسعودية وإيران) وغيرها من الدول [١] .

وفي هذا الصدد تعد كافة أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة ومراكز البحث ووسائل الاعلام والشركات المملوكة للدولة أدوات مهمة لدعم ودراسة المبادرة والترويج لها داخلياً وخارجياً، كما يعد بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية وبنك دول البريكس وصندوق طريق الحرير فضلاً عن اسهامات الشركات الصينية والدعم الشعبي، من أهم الأدوات والأذرع المالية لضمان نجاح وتمويل مشاريع المبادرة ، وقد حرصت الصين بعد عام على إطلاق المبادرة لإخراجها الى إطار التنفيذ، فبادرت في تشرين الأول من العام ٢٠١٤ إلى تأسيس بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية ورصدت له ٥٠ مليار دولار، وسرعان ما تجاوز رأسمال البنك ١٠٠ مليار دولار بعد مساهمة بعض الدول فيه بما في ذلك دول عربية، وبدوره قدم البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية وصندوق طريق الحرير وصناديق التعاون متعددة الأطراف والثنائية دعماً مالياً للمشروعات التي أقر منها نحو ألف مشروع [٢]، كما استثمرت الصين ما يربو على ٥٠ مليار دولار في البلد المشاركة في المبادرة، وقامت شركات صينية ببناء ٥٦ منطقة تعاون اقتصادي وتجاري في هذه الدول، وحققت نحو ١,١ مليار دولار من العائدات الضريبية، ووفرت ١٨٠ ألف فرصة عمل محلية، وبذلك استثمرت الشركات الصينية ٢,٩٥ مليار دولار في ٤٣ دولة على طول منطقة الحزام والطريق في الربع الأول من العام ٢٠١٧ فقط، أي ما يعادل ١٤,٤% من إجمالي الاستثمارات الخارجية مقارنة بـ ٩% في المدة نفسها من العام ٢٠١٦ [٣] .

قبالة ذلك هناك العديد من التحديات والصعوبات الاقتصادية التي تقف في وجه عملية تنفيذ المبادرة والتي من أهمها:[٤]

---

[١] أحمد عرنوس ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢-٤ .

[٢] المصدر نفسه .

[٣] لمياء مخلوفي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٥ .

[٤] زرقين احمد، مبادرة الحزام والطريق الصينية: قراءة استراتيجية، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، العدد (٣) ، ٢٠٢٢ ، ص ٨٢ .

اولاً: ثقل الأعباء المالية اللازمة لتنفيذ المبادرة: تعاني العديد من الدول المشاركة في المبادرة ضعف الموارد المالية والنقدية، سواء المتاحة بيد الحكومات والبنوك المركزية أو تلك التي يستطيع الاقتصاد الوطني توليدها، وكذلك عدم توافر القطاعات المالية والمصرفية المتطورة ذات القدرات المالية الكبيرة في تلك الدول، الأمر الذي يلقي بأعباء تمويل المبادرة في أغلبها على الاقتصاد الصيني والمؤسسات التمويلية التابعة لها، أو تلك التي أنشأت خصيصاً للمبادرة مثل بنك التنمية الصيني، في الوقت الذي تبلغ فيه تكلفة تنفيذ المبادرة ٥ تريليونات دولار، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن بعض المشروعات المتفق عليها ضمن المبادرة قد تأخر تنفيذها، في حين تم إلغاء البعض الآخر منها، وهو أمر متوقع بالنظر إلى حجم المشروعات وتكلفتها الكبيرة.

ثانياً:إختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول المشاركة: يمثل تحدي التضارب في السياسات الاقتصادية بين دول مبادرة الحزام والطريق أحد العقبات الصعبة التي تقف في مواجهة تنفيذ المبادرة، وقد أوضحت دراسة لبنك قطر الوطني أن مهمة بناء مشروع المبادرة هي مهمة صعبة للغاية في ظل صعوبة قيام الحكومة الصينية بالتنسيق بين جميع الدول المشاركة والبالغ عددها ٧٥ دولة، والتي لكل منها نهجه الخاص وسياساته الاقتصادية المختلفة .

ثالثاً: بطئ الحصول على عوائد المبادرة: يعد تحقيق المستوى المطلوب من العائدات التنموية المرجوة من المبادرة أمر صعب للغاية، نظراً لأن مشروعات المبادرة هي في الأساس مشروعات إنمائية طويلة الأجل وليست مشاريع تجارية بحتة، الأمر الذي يطيل من أمد المدة اللازمة في سبيل ظهور عوائدها على اقتصادات الدول الصغيرة المشاركة على وجه التحديد، وان تأخر هذه العوائد قد يضع هذه الاقتصادات في ضائقة مالية ناتجة عن تحملها نفقات جديدة تتعلق بخدمة الديون الممنوحة لها من قبل الصين ومؤسساتها المالية.

رابعاً: التحديات الجيوسياسية للمبادرة: هناك العديد من التحديات والصعوبات الجيوسياسية التي تعترض تنفيذ مبادرة الحزام والطريق، وتصّعب من مهمة الدول المشاركة في الحصول على العوائد التنموية الناتجة عنها، ومن أهم هذه الصعوبات والتحديات ما يلي:

١- **الصراعات الداخلية والدولية:** تواجه المبادرة العديد من التحديات تأتي في مقدمتها الصراعات الداخلية لبعض الدول الأعضاء أو حتى الصراعات الدولية، ومنها على سبيل المثال الصراعات الحدودية بين طاجيكستان وقيرغيزستان، والعنف الاثني في إقليم (أوش) في قيرغيزستان، كما أن الممر الاقتصادي الباكستاني- الصيني والذي يهدف إلى تقليل اعتماد بكين على مضيق ملقا، يمر من خلال شمال باكستان قبل أن يصل إلى إقليم (شينغيانغ) الصيني، وهذه المنطقة (شمال باكستان) تقع تحت تهديد حركة طالبان،

وهو الأمر الذي قد يغريها باستهداف هذا الخط ما لم يجر تأمينه جيداً، كما أن هذا الطريق يثير حفيظة الهند لا سيما وأنه يمر بالشق الباكستاني من إقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان .

٢- **المخاطر السياسية:** تعتمد مبادرة الحزام والطريق على مجموعة من الاتفاقات التي أبرمتها الصين مع حكومات بعض الدول، وربما يؤدي تغيير هذه الحكومات إلى إمكانية مراجعة الاتفاقات، لا سيما في ضوء ما يثار حولها من شكوك في بعض الأحيان، ومن ذلك وعلى سبيل المثال إعلان رئيس الوزراء الماليزي (مهاتير محمد) عن مراجعة مزمعة في بلاده لكافة الاتفاقات التي أبرمتها حكومة رئيس الوزراء السابق (نجيب عبدالرزاق)، وفي هذا الإطار تم إيقاف مشروع ممول من قبل الصين تقدر تكلفته بنحو ٢٠ مليار دولار.

٣- **المشاريع المنافسة:** تمتلك بعض القوى الدولية مشاريع منافسة لمبادرة الحزام والطريق، ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى (الاتحاد الاقتصادي الأوراسي) الذي تسعى روسيا الى استخدامه كقاطرة لتعزيز نفوذها في منطقة أوراسيا وتحديداً في آسيا الوسطى وشرق أوروبا، كما أن الولايات المتحدة تسعى لصياغة مشروعات بديلة مع اليابان والهند وأستراليا، وقد تتحول المنافسة على هذه المشاريع إلى صراع وهو ما ظهر في الأزمة التي شهدتها جزر المالديف نتيجة للتنافس الصيني- الهندي بشأنها، إذ تنظر إليها الهند باعتبارها جزءاً من نفوذها الجيواستراتيجي .

كما أطلق الاتحاد الأوروبي خطة بديلة لآسيا (استراتيجية آسيا للتواصل) الجديدة والتي تهدف إلى تحسين العلاقات في مجالات النقل والتكنولوجيا والطاقة، وفي الوقت ذاته تعزيز المعايير الخاصة بالبيئة والعمل، وقالت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي (فيديريكا موغيريني) :" إن المحادثات تجرى منذ أشهر عدة مع عدد من الدول الآسيوية المهتمة بتجربة الطريقة الأوروبية وستهدف مبادرتنا إلى استحداث الوظائف الجديدة والنمو الاقتصادي ومنح المجتمعات المحلية المزايا والفوائد" [١]، ومن جانب آخر المشروع الإيراني الموازي لهذا المشروع الذي تلعب فيه طهران دوراً محورياً بدلاً من الدور الهامشي المرسوم لها في إطار مشروع الحزام والطريق الصيني، فعلى الرغم من أن إيران رحبت بشكل كبير في المشروع الصيني، إلا أن ايران تمتلك مشروع اقتصادي آخر تسعى من خلاله ربط الصين بباكستان ثم إيران والعراق وسوريا وأوروبا، وان تكون إيران مركز هذا المشروع، تتضمن خطوطاً لنقل النفط والغاز وسكك الحديد تربط بين هذه الدول (إيران والعراق وباكستان وسوريا) [٢] .

---

[١] نقلاً عن : ميران حسين حسن، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٩) ، ص٢٤٣ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٤٥ .

وفي هذا الصدد ظلت مشروعات الطرق البرية هي القاسم المشترك بين معظم دول العالم والتي تحقق من خلالها مردودات وعوائد اقتصادية كبيرة، وكان ابرزها ما عرف بمبادرة الحزام والطريق التي طرحتها الصين، و(طريق المريديان السريع) الذي طرحته روسيا ، ومشروع (ممر الشمال– الجنوب) الذي طرح من جانب روسيا والهند وايران في العام ٢٠٠٠ [١] ، وما طرحته الولايات المتحدة في العام ٢٠١١، حيث قدمت (هيلاري كلينتون) في مدينة تشيناي الهندية مفهومين هما: (آسيا الوسطى الكبرى) و(طريق الحرير الجديد)، كما طرحت اليابان مفهوم منافس للمبادرة الصينية وهو (طريق الحرير الأورآسيوي الجديد) والذي أعلنه رئيس وزراء اليابان (شينزو آبي) منذ العام ٢٠١٣، واكد على أن اليابان يجب أن تكون دعامة جيوسياسية لهذا الطريق في المنطقة[٢] .

وعلى الرغم من التصريحات الصينية التي تسعى لاستيعاب مخاوف القوى الدولية الأخرى، الا أن بعض الدول تنظر بريبة تجاه المبادرة كالولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا، والتي أعلنت أكثر من مرة أنها تجري محادثات بشأن برنامج مشترك للبنية التحتية الإقليمية كبديل لمبادرة الحزام والطريق، وبدورها الولايات المتحدة تشجع الهند على تطوير قوتها البحرية من أجل المساعدة في تأمين المحيط الهندي والحفاظ على استقرار خطوط التجارة الدولية، والى جانب ذلك فعلى الرغم من أن روسيا قد رحبت بالمبادرة بشكل رسمي منذ العام ٢٠١٤ واتفقت مع الصين على توسيع التعاون بين المبادرة والاتحاد الاقتصادي الأوراسي فضلاً عن التعاون معها أيضاً في إنشاء (طريق الحرير القطبي)، الا إن العديد من المحللين يرون أن مثل هذا التعاون سيكون مؤقتاً بسبب تخوف الروس من تمكين الصين في منطقة اسيا الوسطى التي تعد الحديقة الخلفية لروسيا [٣]، فالروس لا يريدون خسارة موقعهم كمصدر رئيس للطاقة والغاز الطبيعي إلى أوروبا، وعلى هذا الأساس فإن أي مشروع من شأنه تحويل مسار الإمدادات الى أوروبا خارج الأراضي الروسية لن يكون محل ترحيب، أما الهند فتحاول تحقيق قدر من التوازن في منافستها للصين في المجالات الصناعية، ومن ثم فإن تفعيل الحزام والطريق دون منح بضائعها تسهيلات مناسبة كي تصل إلى مقاصدها بأسعار تنافسية ودون أخذ مصالحها وحاجتها من الطاقة بعين الاعتبار عند مد أنابيب الطاقة الى الصين، فان ذلك من شأنه توسيع هوة المنافسة الاقتصادية بين البلدين، وعليه فالهند تسعى إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع إيران تمكنها من الحصول على امتيازات خاصة في التجارة عبر طرق المواصلات الجديدة [٤] .

---

[١] علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

[٢] أحمد عرنوس ، مصدر سبق ذكره .

[٣] علي صلاح وشادي عبد الوهاب منصور، المصدر اعلاه ، ص ١٢ .

[٤] عماد آبشناس، مبادرة طريق الحرير البري والبحري الصينية من منظور إيراني ، تقارير ، ٢٠١٧ ، ص٧. متاح على الموقع : http://studies.aljazeera.net .

وفي ذات السياق اختتمت قمة مجموعة الدول الصناعية الكبرى التي عقدت خلال المدة من ١١ إلى ١٣ حزيران ٢٠٢١ في (كورنوال) البريطانية أعمالها وأصدرت بياناً يتناول إنشاء (صندوق البنى التحتية العالمي) لإعادة بناء العالم بشكل أفضل، والذي سيكون أكثر إنصافاً بكثير من مبادرة الحزام والطريق، حسبما جاء في بيان مجموعة السبع، ويرى المحلل السياسي والخبير في الشأن الصيني (مايكل شومان) أن تصاعد التحدي الصيني كان الدافع وراء سعي الولايات المتحدة الى إصلاح سياستها الاقتصادية بما يضمن استمرار التفوق الأميركي العالمي، ومن الجدير بالذكر الإشارة الى أن الصين احتلت المركز الثاني في الاقتصاد العالمي والأول في التجارة وحجم الاستثمارات، لذا كانت الصين موضع اهتمام قمة مجموعة الدول الصناعية، إذ أكد البيان الختامي للقمة أن النفوذ المتنامي للصين وسياستها الدولية تشكلان تحديات يتعين علينا التعامل معها، وسنتفاعل مع الصين من منطلق الدفاع عن المصالح الأمنية والاقتصادية للحلف، ولهذا السبب أصرت الولايات المتحدة في القمة على إنشاء صندوق البنى التحتية العالمي لإعادة بناء العالم مقابل مبادرة الحزام والطريق [١] .

ويأتي وجه الاعتراض من ان المبادرة يطغى عليها الطابع الشعاراتي والدعائي والترويجي أكثر من التركيز على الفحوى والمضمون، كما انه لم تصدر الى الآن خارطة رسمية تبين الدول التي يمر عبرها الحزام أو الطريق، فقد ترك الباب مفتوحاً أمام الدول والمنظمات للانضمام والمشاركة في الوقت الذي تراه مناسباً، وهو ما دفع ببعض المراقبين إلى إعتبار أن موافقة الكثير من الدول لا سيما النامية منها جاء من أجل الحصول على بعض الدعم المادي أو بناء المشاريع التي تقدمها الصين لتلك الدول، وبذلك تخشى دول كثيرة في الاتحاد الأوروبي من أن تزيد المبادرة من حجم الصادرات الصينية إلى دول الاتحاد، وهو ما سيؤدي إلى عدم تمكن دول الاتحاد من حل أحد أكبر المشاكل استعصاء مع الصين، وهو إصلاح الخلل من عدم التكافؤ في الميزان التجاري بين الصين ودول الاتحاد والذي يميل بشكل كبير لصالح الصين [٢].

٤- **إتباع استراتيجية الديون:** تخشى بعض الدول من تحول المبادرة إلى أداة للسيطرة الصينية على مواردها وأصولها الاستراتيجية، وعلى سبيل المثال تتخوف بعض الأوساط في ميانمار من الاستثمارات الصينية في ميناء كياكبيو (Kyaukpyu) الواقع في جنوب البلاد، والذي تسعى بكين لاستخدامه كبديل عن (مضيق ملقا) باستثمارات تقدر بحوالي ٩ مليارات دولار، أي حوالي ١٤% من الناتج القومي الإجمالي للبلاد، مما يهدد إمكانية عجز ميانمار عن السداد، وما يبرر هذه المخاوف أيضاً هو تخلف باكستان وسريلانكا عن سداد الديون الصينية ودخولهما في مفاوضات مع الصين، والتي انتهت في مقايضة الديون بالأصول، أي

---

[١] ثامر محمود العاني، التنافس الصيني- الأميركي: (الحزام والطريق) مقابل (إعادة بناء العالم) ، جريدة الشرق الاوسط ، المجموعة السعودية للأبحاث والإعلام ، لندن ، العدد (١٥٥٥٠) ، ٢٠٢١ ، ص ٨ .

[٢] عزة شحرور، مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية، مركز الجزيرة للدراسات ، تقارير ، بكين ، ٢٠١٧ ، ص ٦. متاح على الموقع : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/170511122804784.html .

توقيع عقود تأجير طويلة المدى لتلك الأصول مع الشركات الصينية، ومثال ذلك تأجير الشركات الصينية ميناء (هامبانتوتا) السريلانكي الى ٩٩ عاماً، كما أن المناطق المجاورة لميناء (جوادر) الباكستاني تم تأجيرها الى ٤٣ عاماً.

من هنا وصف بعض النقاد الدوليين ان مبادرة الحزام والطريق هي اداة مفترسة، وجادلوا بأن الصين تضغط على الدول لتحملها مستويات استثنائية من الديون من إجل تمويل مشاريع مشكوك فيها ويلفتون الانتباه إلى الطرق الضارة التي قد تؤدي بها المبادرة إلى إعاقة الاستقلال الذاتي الوطني للمستفيدين من خلال الحد من نمو القطاع الخاص ومشاركة العمال المحليين، ومن جانب أخر استشهدت صحيفة (فاينانشيال تايمز) ببيانات من البنك الدولي تظهر فيه أن حصة الصين من الديون الثنائية التي أقرضها أعضاء مجموعة العشرين للعالم النامي ارتفعت من ٤٥% في العام ٢٠١٥ إلى ٦٣% في العام ٢٠١٩ في حالة إثيوبيا التي تدين للصين بحوالي ١٣ مليار دولار، إذ ليس من السهل سداد هذه الديون لأنها ترتبط أحيانا بمشاريع غير مربحة، فعلى سبيل المثال يعاني خط السكة الحديد بين إثيوبيا وجيبوتي من انقطاع التيار الكهربائي ويستخدم بشكل خفيف وفشل حتى الآن في تحقيق الأرباح اللازمة لسداد الديون للصين[١] .

ويقدر أحد التقارير أن آسيا وحدها باستثناء الصين تتطلب ما يصل إلى ٩٠٠ مليار دولار أمريكي من استثمارات البنية التحتية سنوياً على مدار العقد المقبل، معظمها من أدوات الدين وأعلى من ٥٠% من معدلات الإنفاق الحالية على البنية التحتية [٢] .

وتقوم الفكرة على استخدام الاحتياطي الاستراتيجي الصيني من العملة لمنح قروض إلى الدول النامية، تستخدم في بناء مشاريع تنفذها شركات صينية في تلك الدول[٣]، وبذلك تعمل على توسيع حضورها الاقليمي بصورة مستمرة من خلال الاستحواذ على حصص متزايدة من موارد الطاقة والبنى التحتية للدول المشاركة ومن ثم اكتساب نفوذ مهم ، ومن هذه الأمثلة منحت كينيا أكثر من ثلاثة مليار دولار من أجل بناء خط سكك الحديد ولكنها عندما لم تستطع سداد الديون اضطرت لرهن أكبر وأهم ميناء لها وهو ميناء (مومباسا)

---

(1) Kristen a. Cordell , Chinese Development Assistance: A New Approach or More of the Same? , Carnegie Endowment for International Peace , Washington, march 23, 2021, p20 . https://carnegieendowment.org/2021/03/23/chinese-development-assistance-new-approach-or-more-of-same-pub-84141 .

[٢] عزة جمال عبد السلام، الدور المحوري للسعودية مع الصين في إحياء طريق الحرير في ضوء رؤية ٢٠٣٠، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الاسكندرية ، مصر، العدد (٨) ، ٢٠١٩ ، ص ص ١٨٦-١٨٩ .

[٣] عزة شحرور، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

للحكومة الصينية وذلك بسبب قروضها المتراكمة، حيث بلغ حجم الديون أكثر من ٥,٥ مليارات دولار، كذلك الحال بالنسبة الى جيبوتي وبنغلادش والمالديف [١] .

ومع تصاعد مستويات الديون فمن المرجح أن يزداد عدد البلدان المعرضة لبلوغ مستوى المديونية الحرجة، وحينما تكون قدرة بلد ما على الاستمرار في تحمل الدين مشوبة بعدم الوضوح، فإن تمديد أجل استحقاق الالتزامات الحكومية يمكن أن يفيد في تحديد مسار التحرك المستقبلي، إلى أن يتوافر المزيد من الوضوح بشأن الحاجة إلى شكل ممكن من أشكال التعامل مع الديون ونطاق هذا التعامل[٢] .

وعلى الرغم من التعهدات العلنية بالدعم، الا أن العديد من المصرفيين الصينيين لا سيما البنوك التجارية المدرجة مثل (ICBC) قلقون بالجدوى الاقتصادية لمشاريع الحزام والطريق بشأن المخاطر العديدة من المشاريع المرتبطة بالقروض الخارجية، كما ان هناك مؤشرات على أن الممولين الصينيين يطالبون بشروط أكثر صرامة لضمان أن مشاريع برنامج الحزام والطريق قابلة للاستمرار من الناحية المالية على المدى الطويل، ومثال اخر على ذلك فقد تعثرت المفاوضات مع الحكومة التايلاندية بشأن بناء مشروع سكك حديدية بسبب الخلافات حول أسعار الفائدة، فقد طالب الممولون الصينيون بعائدات بنسبة ٢,٥% على قرضهم الميسر في حين أرادت الحكومة التايلاندية ان تكون النسبة ٢% بنفس السعر الذي عرضته بكين على اندونيسيا، وعندما أصر المصرفيون الصينيون على ٢,٥% ذكرت بانكوك إنها ستمول المشروع بنفسها، وفي هذا الصدد يقول (Xue Li) الباحث الكبير في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية إن الصين من المرجح أن تخسر أموالاً في صفقة السكك الحديدية عالية السرعة الإندونيسية، والتي تتعامل معها بكين على أنها صفقة لمرة واحدة حالة خاصة ولا تريد أن تصبح شروط التمويل السخية هي القاعدة[٣].

وعلى هذا الاساس تمثل القدرة على تحمل الديون في الدول المستفيدة مجالاً يثار حوله الجدل، وتتفاقم هذه المشكلة بسبب عدم وجود شفافية في المشروعات وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي فضلاً عن حالات الفساد في بعض الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق، وعليه فان الصين متهمة باستخدام دبلوماسية الديون لتعزيز أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، وربما يفسر هذا عن سبب استعدادها لتمويل مشاريع ذات استدامة مالية مشكوك فيها، والتي من غير المرجح أن ترعاها الشركات التي تعمل بدافع تحقيق الأرباح، ومن ناحيتهم صناع القرار الصينيون يدركون هذه المشكلة التي ستصبح أكثر إلحاحاً لا سيما مع

---

[١] شيرين فرات، أمريكا والصين ملفات ساخنة وحرب باردة، مركز الفرات للدراسات، سوريا، ٢٠٢٠ ، ص ص ١١-١٢. متاح على الموقع : https://firatn.com/?p=2162 .

[٢] روبرت غريغوري، وهيدان لين، ومارتن مولايزن، قروض الصندوق أثناء الجائحة وبعدها، صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : https://www.imf.org/ar/News/Articles .

[3] Peter Cai ,understanding chins belt and road initiative , analysing recent international trends , The Lowy Institute for International Policy , Australia , 2017 , p16.

انضمام المزيد من الدول ذات الأوضاع المالية الهشة إلى مبادرة الحزام والطريق مثل: (الكاميرون وزامبيا وزيمبابوي والأرجنتين والإكوادور) [١].

مع مجئ الزعيم الصيني (شي جين بينغ) بدأ الباحثون الصينيون مناقشة ظهور ما سمي بـ (السلطوية الجديدة) في الصين في إشارة الى ظهور زعيم قوي وقاهر يحاول استعادة النظام السياسي في ما يسمى بـ (الدولة الحزب) عبر محاربة الفساد وفرض النظام الصارم على عموم المجتمع والحول دون انتشار أي أفكار مغايرة تضر بمصالح الحزب الحاكم والعمل على استقرار المجتمع وهذه السلطوية الجديدة أثرت في سلوك الصين في السياسة الخارجية، ففي مدة الرئيس (هو جينتاو) كانت الاستراتيجية التي تبناها تميل الى التطور السلمي وخلق عالم متجانس، إلا أن الصين بقيادة الرئيس (شي) تميل الى تأكيد الذات والحزم في السياسة الخارجية، ويتجلى ذلك في تعاطيه مع خصومه في الداخل ، إذ يتميز بعدم تهاونه معهم ويرى فيهم تهديداً وخطراً على مصالح امته، وهو يؤمن بـ (الحلم الصيني) ويضعه نصب أعينه وعلى رأس أجندته، والفكرة الرئيسة لهذا الحلم تتمثل في النهضة الصينية او تجديد الشباب الصيني، وإعادة الصين الى أمجاد الماضي عندما كانت امبراطورية قوية اقتصادياً وعسكرياً قادرة على ضم مساحات واسعة في تراب واحد وهو البر الرئيس أو الوطن الأم، بذلك يقول (بريجنسكي) : "يوجد في القيادة شيء من الشخصية وشيء من العقل وشيء من التنظيم وشي مما يدعوه ميكافيلي (فورتونا) أي التفاعل الغامض بين القدر والحظ، وشخصية (شي) وامتيازه بالذكاء الحاد وحبه للعمل الذي يمتاز بالسرعة والتنظيم (نفذ عملك في الحال) هو قدر الصين الذي جاء به " [٢] .

---

[١] بلا ، الاقتصاد العالمي: خروج التضخم عن نطاق السيطرة وبداية الصدام بين الحكومات وشركات التكنولوجيا العملاقة، صحيفة القدس العربي ، لندن ، ٢٠٢٢ ، ص ص ٢٥,١٠ . https://www.alquds.co.uk .

[٢] نقلاً عن : عمار كريم حميد ، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح ، (بيروت : مركز الرافدين للحوار ، ٢٠٢١) ، ص ص ١٨٢– ١٨٣ .

المطلب الثاني : الدوافع والاهداف (إستراتيجيات الصين العليا)

هناك دوافع واهداف استراتيجية تسعى الصين الى تحقيقها عبر المبادرة تتمثل في الاتي :

اولاً : دوافع المبادرة

يشكل طريق الحرير ما نسبته ٦٢% من سكان العالم، و ٨٧% من الناتج المحلي العالمي، وربع مبيعات الصين في العالم من سلع وخدمات، ومن أجل تسهيل التجارة والاستثمار، اقترحت معاهدة إنشاء الطريق إزالة الحواجز الاستثمارية والتجارية، وبناء مناطق حرة للتجارة ودفع التوازي التجاري وتنمية الآعمال التجارية الإلكترونية العابرة للحدود، والتعاون في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة، والحفاظ على التنوع البيولوجي ومواجهة التغير المناخي من خلال بناء (طريق الحرير الخضراء)، وتشير الإحصائيات إلى أن الصين تنتج ما قيمته ١,١ مليار طن من الحديد، في حين ان استخدامها المحلي لا يتجاوز ١٠٠ طن، مما يستدعي استخدام الفائض منه في البنية التحتية التي يتضمنها المشروع، من طرق وأنفاق وجسور تمتص الفائض من جهة، وتسعى لتزويد البلدان المشاركة في المشروع بديون تمكنها من إنجاز البنية التحتية من جهة أخرى ، ومن ثمة إخضاعها لاشتراطات لاحقة تفرضها على تلك الدول [١] .

وهذا ما اكدته الصين من خلال تخفيض التكلفة وتخفيف الضغط على الصناعات التي تعاني من مشكلة قدرة فائضة، وفي الوقت نفسه دعم الصناعات التنافسية، مثل هندسة البناء والسكك الحديدية عالية السرعة وتوليد الكهرباء وبناء الآلات والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تنتقل إلى الخارج ، وأحد الأمثلة الواضحة على ذلك هو خطة ترحيل جزء من مرافق إنتاج الصلب الفائض الهائلة في مقاطعة (هيبي) – أكبر منتج للصلب في الصين– نقل ٢٠ مليون طن من طاقتها الإنتاجية إلى الخارج بحلول العام ٢٠٢٣، وتدعو الخطة الشركات إلى نقل مرافقها الفائضة من الفولاذ وكذلك إنتاج الأسمنت والزجاج المطوي إلى جنوب شرق آسيا وإفريقيا والغرب [٢]، وهناك دوافع داخلية وخارجية لمشروع الحزام والطريق تهدف من خلالها الصين تحقيق الاتي: [٣]

١– القضاء على الفجوة التنموية المتنامية بين شرق الصين وغربها في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة في الشرق، وهذا ما بدأت بتنفيذه منذ مدة من خلال إنشاء المدن والمصانع والمطارات والطرق السريعة وسكك الحديد والمتاحف والمعارض والأسواق التجارية الواسعة في غرب البلاد، فالمشروع يوفر فرصة إستراتيجية لمعالجة مشكلة الفيض المتزايد في الإنتاج في الصناعات الأساسية كمواد البناء والحديد، وتحقيق

---

[١] زرقين احمد، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧ .

[2] Peter Cai ,Op.Cit,p15.

[٣] لمياء مخلوفي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨١.

التوازن التنموي بين شرق البلاد والوسط والغرب اللذان يرزحان تحت التخلف، إذ أن الفجوة التنموية مازالت كبيرة بين المناطق الشرقية والساحلية التي قطعت أشواطاً كبيرة في التنمية وبين الوسط والغرب المتخلفين[١]، كذلك تنمية منطقة التبت وخلق جوار جغرافي أكثر أمناً، إذ تستهدف الصين الاستفادة من الموقع الجغرافي لمنطقة التبت عبر مد طريق إلى النيبال، مع التركيز على تنمية المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة والمحاور الحضرية على طول الممرات الاقتصادية، بهدف تسريع عملية تنمية المناطق الحدودية والمهمشة اقتصادياً في الصين، كما يساعد الطريق وفقاً للمنظور الصيني في تخفيف التهديدات الأمنية عبر الأطراف الغربية الصينية التي تعاني اضطرابات عدة، بما في ذلك الحركات الانفصالية للتبت والإيغور وتجارة المخدرات وتسلل المتطرفين إلى غرب الصين عبر آسيا الوسطى، وترى الصين في تعزيز البنية الأساسية والترابط الاقتصادي الإقليمي يمكن أن يسهم في معالجة الاستقرار لهذه المناطق، من خلال خفض معدلات الفقر وربط اقليم شينجيانغ بالاقتصاد الإقليمي، ومن المستهدف تحويل مقاطعة شينجيانغ الشمالية الغربية لتكون بوابة البنية التحتية في الصين لوسط آسيا وغربها، ما يفتح فرصاً للاستثمار وزيادة النشاط الاقتصادي في هذه المنطقة، ومن ثم معالجة الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين المقاطعات الساحلية الداخلية والمناطق المتصلة بالمناطق الساحلية في الصين [٢] .

٢- حماية الأمن الاقتصادي الوطني الصيني وتعزيز أمن الطاقة عبر طرق الشحن البديلة، ومكافحة الإرهاب والانفصاليين والتطرف الديني في الداخل والخارج من خلال التنمية الاقتصادية وإعادة توزيع الثروة [٣] .

كما سعت الحكومة الصينية إلى تبني العديد من المبادرات من أجل تطوير المناطق الغربية في البلاد التي تعاني ضعفاً اقتصادياً، فأطلقت في العام ٢٠٠٠ حملة تحت شعار (الاتجاه غرباً) لتحفيز النمو الاقتصادي فيها، وقامت باستثمار مليارات الدولار لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي في تلك المناطق، كما تسهم المبادرة وبالتحديد الحزام البري في تطوير إقليمي شينغيانغ وقانسو اقتصادياً وغيرهما من الأقاليم الغربية [٤]، حيث كان تركيز النشاط الاقتصادي في الشرق السبب في توليد قيود تتعلق بإمدادات الطاقة والبيئة،

---

[١] آسيا قبلي ومجموعة مؤلفين ، الحرب الثانية الباردة تغير الجغرافيا وتعدد الفاعلين ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٩) ، ص ١٢٦.

[٢] محمد مطاوع ، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، العدد(٤٦) ، ٢٠٢٠ ، ص ص ٣٧-٤٠ . للمزيد انظر : مجموعة مؤلفين، على طريق الحرير: تاريخ التجارة بين الصين والعالم القديم ، ترجمة: مروة السيد محمد ، (الجيزة : دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات ، ٢٠١٩) ، ص ص ٢١٣-٢١٥ .

[٣] لمياء مخلوفي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨١.

[٤] علي صلاح وشادي عبد الوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

وتعوق قدرة الصين على تحقيق النمو المستدام والشامل الذي تحتاج اليه لاكتساب مكانة الدولة ذات الدخل المرتفع، وبذلك فان الصين تسعى إلى ان تحقق المبادرة تحويل مناطق غرب الصين وجنوب غربها إلى منطلقات تحريك للمرحلة المقبلة من التنمية فيها، وهو ما بدأت به بالفعل عبر إنشاء المدن والمطارات والمصانع وسكك الحديد والطرق السريعة والمعارض والمتاحف والاسواق التجارية الواسعة، ومن ثم توسيع منطقة (لانزو) وتحويلها إلى مسطحات بإزاحة بعض الجبال المحيطة بها، وزيادة الأراضي الصالحة للاستثمار لجعلها محطة أساسية من خلال الحرير صوب الغرب، وهي بذلك تريد من المبادرة ان تقود عولمة جديدة (عولمة صينية) تختلف عن العولمة الأمريكية التي لم تكن منصفة للبلدان النامية، وهو رد على مخرجات السلوك الاقتصادي الامريكي القائم على اساس الحمائية التجارية والعقوبات الاقتصادية والرفض غير المعلن للعولمة الاقتصادية(الصينية) التي تعدها الولايات المتحدة ضارة بمصالحها [١].

وعليه تمثل المبادرة في جانب منها محاولة لإحداث توازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة، ومن جهة ثانية تهدف إلى مساعدة الصين لاتمام خطتها الاقتصادية التي تحمل شعار (صنع في الصين ٢٠٢٥)، والتي تهدف إلى تحويل الصين إلى اقتصاد متقدم ذو قيمة مضافة عالية، مع نقل الشركات ذات التصنيع منخفض التكلفة إلى الدول الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا [٢]، وفي الوقت نفسه التخلص من الانبعاثات الكربونية بالتحول من استخدام الفحم إلى الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة المستوردة من آسيا الوسطى وروسيا، ويظهر ذلك جلياً من خلال كلمة الرئيس الصيني(شي) في افتتاحية منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي في نيسان ٢٠١٩، حيث قال: "نتابع تحقيق التعاون المفتوح والأخضر والنظيف، وسوف نطلق مشروعات بنية تحتية خضراء وننفذ استثمارات خضراء، ونوفر تمويل أخضر لحماية الأرض التي نسميها جميعاً البيت" [٣] .

ثانياً : أهداف المبادرة

تتمثل اهداف المبادرة في المواقف الرسمية من خلال السعي إلى حل المشاكل الاقتصادية التنموية في الصين وفي دول المبادرة، إذ تقوم المبادرة على (مبادئ السلام والانفتاح والتعاون والشفافية وتمثيل الجميع والمساواة والتعلم من الآخرين والمنفعة المشتركة والاحترام المتبادل وتعزيز التعاون عبر المشاورات المكثفة وسيادة القانون والجهود والمنافع المشتركة وتكافؤ الفرص للجميع ، ووضع مسار جديد للعولمة قائم على التعاون الدولي وإيجاد دوافع جديدة للتنمية المشتركة بدل المسار القائم على الليبيرالية والابتزاز السياسي)،

---

[١] قاسم محمد عبيد وريا عبد الحسين مانع ، التوجهات الاستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية: دراسة في التوجه الطاقوي، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسة ، بغداد ، العدد (٦٢) ، ٢٠٢٠ ، ص ١١ .

[٢] علي صلاح وشادي عبد الوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

[٣] نقلاً عن: محمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٧-٤٠ .

حيث دعا مؤتمر الحزب الشيوعي في طبعته التاسعة شعوب العالم كافة إلى العمل معاً من اجل بناء مجتمع يقوم على صياغة مستقبل مشترك للبشرية، وبذلك تقرر تعديل الدستور للمضي قدماً بمبادرة الحزام والطريق، وهذا ينم عن إصرار الصين على دفع المبادرة بقوة أكبر[١].

كما تقوم المبادرة على الاهداف الاتية : [٢]

١- **التكامل المالي:** تهدف المبادرة إلى تحسين التعامل المالي والنقدي وصرف العملة، والى تعزيز مكانة اليوان عالمياً، إذ تسعى الصين إلى مواصلة عملية تدويل عملتها اليوان، وصولاً إلى جعلها العملة الرئيسة للتبادل التجاري العالمي[٣]، حيث تعيد الصين تشكيل اقتصادها حتى يكون اقتصاداً مفتوحاً يعزز من قدرتها على أن تصبح هي صانعة القرار والمساهمة في الاقتصاد العالمي، بما يسهم في تدويل عملتها من اجل ان يكون لها دور رئيس في تحقيق التنمية على المستوى الدولي، وبناءاً عليه تسعى الصين لجعل عملتها (الرنمينبي)*مكانة دولية أكبر، وأن تكون هي إحدى أهم العملات الرئيسة في تمويل القروض للمشروعات، ما يؤهلها لتصبح عملة احتياطية عالمية، وفي سبيل تحقيق ذلك انضمت الصين في العام ٢٠١٥ إلى عضوية البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وأنشأت البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، مما أدى إلى إضافة عملة الرنمينبي إلى سلة العملات العالمية [٤] .

وعلى أثر ذلك وقع بنك الشعب الصيني اتفاقية تبادل العملات الثنائية مع ٢٦ بنك خارج الحدود الصينية او الهيئات المالية، حيث وصلت القيمة الاجمالية الى حوالي ٢ تريليون و٩٠٠ مليار يوان، وفي الوقت نفسه وصل عدد العملات التي قامت بتبادلات مباشرة مع الريمنبي الى اربعة عشر نوعاً، اما على صعيد تصفية الحسابات الخارجية فقد وصلت اموال تصفية الحسابات الخارجية في نهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٤ الى ٤ تريليون و٨٠٠ مليار يوان، والاهم هو ان صكوك الديون السيادية الريمنبي في بادئ الامر لم تتجاوز حد ٣ مليار يوان في شهر تشرين الاول من العام ٢٠١٤ وفقاً لما أصدرته الحكومة الانجليزية، وهذه هي صكوك الديون السيادية للريمنبي التي اصدرتها الدول الغربية فقط في بادئ الامر، كما كانت في الوقت نفسه صكوك الديون بالريمنبي الاضخم في العالم التي صدرتها الدول غير الصين، وقد قدم

---

[١] آسيا قبلي ومجموعة مؤلفين، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٦.

[٢] صباح جريبات، مكانة المنطقة العربية في مبادرة الحزام والطريق الصينية ، مجلة قضايا اسيوية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية برلين، ألمانيا ، العدد (٣) ، ٢٠٢٢ ، ص ص ٩٢ – ١٠٠ .

[٣] علي صلاح وشادي عبد الوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

(*) الرنمينبي هي العملة الرسمية لجمهورية الصين الشعبية وإحدى العملات الاحتياطية الرئيسة في العالم، وتعني هذه الكلمة حرفياً (عملة الشعب) ووحدتها الأساسية تدعى اليوان، وهي مقسمة إلى (١٠ جياو) والمقسمة بدورها إلى (١٠ فن) . المصدر: فيليب غالكين واخرون ، الاستثمارات الصينية في مجالات الطاقة من منظور مُبادرة الحِزام والطريق ، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية ، الرياض ، ٢٠١٩ ، ص ٧ . متاح على الموقع : www.kapsarc.org .

[٤] محمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٧-٤٠ .

النمو التدريجي لتدويل الريمنبي في بناء استراتيجية الحزام والطريق مطالب اساسية تعود بالنفع على التنمية السلسة لاستراتيجية الحزام والطريق، وبذلك تجاوز الريمنبي اليورو ليصبح ثاني أكبر عملة للتمويل التجاري في العالم وخامس أكبر عملة للسداد وسادس أكبر عملة للتحويل المالي في كانون الاول من العام ٢٠١٤، ليقفز ويصبح أكبر سابع احتياطي نقدي في العالم [١] .

٢- **تداول الأموال:** ويتم ذلك من خلال تعميق التعاون المالي ودفع بناء الاستقرار النقدي ومنظومة الاستثمار والتمويل وتوسيع حجم المبادلات الثنائية للعملاء، إذ تسعى الصين من خلال المؤسسات المالية تقديم نظام بديل لنظام (بروتن وودز)، فالصين تهدف الى بناء عولمة جديدة مركزها بكين، وكذلك توسيع نطاق تداول عملتها الوطنية اليوان، وجعلها عملة رئيسة في التبادل التجاري العالمي، وبذلك يمثل استخدام اليوان في تسوية العلاقات التجارية الصينية مع دول الأعضاء في المبادرة خطوة تسعى إليها الصين لتداول عملتها الوطنية.

ففي مؤشر بالغ الدلالة إلى التقارب في الرؤى بين القادة المجتمعين حول مستقبل النظام المالي والنقدي الدولي أبدت قيرغيزستان إهتمامها بالتجارة مع الصين باستخدام اليوان، وذلك بالتزامن مع تعمّق العلاقات الاقتصادية بين الأخيرة وعدد من الدول الأخرى الطامحة إلى استخدام العملة الصينية في مبادلاتها التجارية مع بكين، مثل البرازيل وبنغلاديش فضلاً عن روسيا الحليف الاستراتيجي والتجاري، ومن هنا ذهب مراقبون الى ان هدف الصين الأشمل على المدى البعيد والرامي إلى تعزيز الشراكات الاقتصادية والسياسية مع الدول التي تتشارك معها طريقة التفكير نفسها، هو إعداد سبل مواجهة ما تعده نظاماً دولياً تهيمن عليه الولايات المتحدة [٢]، وعلى الرغم من الإقبال المتزايد على هذه التحالفات، الا ان الصين لا تزال بحاجة إلى مواجهة الكثير من المشاكل، فعلى سبيل المثال ما شهدته مجموعة (البريكس) بعد الحرب الروسية – الأوكرانية والعقوبات على روسيا، إضطر (بنك التنمية الجديد) إلى تجميد العلاقات رسمياً مع روسيا ومنعها من الاقتراض مع أنها عضو مؤسس ومالك فيه، والمشكلة لا تزال تتعلق بقوة الولايات المتحدة المالية وبقية دول المراكز وخضوع (بنك التنمية الجديد) لمنظومة(بريتون وودز)، فالدولار لا يزال هو وسيلة التبادل العالمية الأكثر رواجاً، وعليه فإن هذه التحالفات وما تقدمه من مؤسسات بديلة تبقى خاضعة لاقتصاد الدولار، ولهيمنة دول المراكز بقيادة الولايات المتحدة طالما أنها تعمل بهذا الشكل[٣].

---

[١] مجموعة مؤلفين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤٠ – ١٩٥.

[٢] بلا ، الرئيس الصيني يعلن حقبة جديدة في العلاقات مع آسيا الوسطى، قمّة الصين– آسيا الوسطى: لنا عالمنا وللغرب عالمه، جريدة الأخبار، ٢٠٢٣، متاح على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/politics .

[٣] ماتياس سبيكتور، التحوّط في عالم جديد غير منحاز ، مجلة فورين أفيرز، ترجمة : إبراهيم يونس، العدد (٦٦)، ٢٠٢٣ . متاح على الموقع : https://al-akhbar.com/Opinion/363230 .

٣- التجارة والاستثمار: تهدف المبادرة إلى تشجيع التكامل الاقتصادي من خلال التبادلات التجارية والاستثمار بين الدول عبر بناء سوق كبير موحد والاستفادة الكاملة من الأسواق الدولية والمحلية، عبر التبادل الثقافي والتكامل لتعزيز التفاهم والثقة بين الدول الأعضاء، وينتهي الأمر بنمط مبتكر للتكنولوجيا وقواعد البيانات مع تدفقات رأس المال والتركيز على الاستثمار في البنية التحتية والتعليم ومواد البناء والسكك الحديدية والطرق السريعة والسيارات والعقارات وشبكة الطاقة والحديد والصلب[١]، إذ ان من المتوقع للتجارة العالمية المزيد من النمو خلال السنوات المقبلة، مدفوعة بعدة عوامل من بينها الزيادة المتوقعة في حجم الطبقة الوسطى للعديد من مناطق العالم، لا سيما في مناطق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا [٢] .

وفي هذا السياق تدعم مبادرة الحزام والطريق التجارة العالمية إلى حد بعيد، لا سيما وإنها تقوم على تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين الدول المشاركة فيها، كما اسهمت المبادرة في تعزيز نمو التجارة العالمية خلال السنوات الماضية، فقد بلغت قيمة التبادل التجاري بين الصين وباقي دول المبادرة الى ١,٠٢ تريليون دولار في العام ٢٠١٦، وارتفعت إلى١,٢ تريليون دولار في العام ٢٠١٧، مسجلة نمواً بلغ ١٧,٨%، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه معدل نمو التجارة العالمية من العام نفسه ما نسبته ٨,١%، وعليه فقد اسهمت هذه الدول بمفردها بنحو ١٤% من الزيادة التي طرأت على التجارة العالمية في العام ٢٠١٧، الأمر الذي رفع نصيبها من التجارة العالمية من ٦,٣% إلى ٦,٩%، ويتوقع بجانب ذلك أن تسهم مبادرة الحزام والطريق الى زيادة تدفقات الاستثمار العالمية خلال السنوات المقبلة، وتشير التقديرات إلى بلوغ الاستثمارات على طول الحزام والطريق إلى ١٤,٥ مليار دولار خلال الشهور العشر الأولى فقط من العام ٢٠١٧، مع الأخذ في الاعتبار أن الحجم الإجمالي لاقتصادات هذه الدول يبلغ ٢٨,٢ تريليون دولار، أو ما يساوي ٣٥,٣% من الحجم الإجمالي للاقتصاد العالمي والبالغ نحو ٧٩,٩ تريليون دولار، الا إن الزيادة المتوقعة في النمو الاقتصادي لهذه الدول في ظل مشاركتها في المبادرة سوف تضيف إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي قيمة جديدة تتراوح بين ٤٢٢ مليار دولار كحد أدنى و١,٦ تريليون دولار كحد أقصى خلال السنوات الخمس المقبلة ، وهذا من شأنه أن يرفع معدل النمو الاقتصادي العالمي السنوي بنحو ٠,٥ نقطة مئوية و ١,٩ نقطة مئوية خلال نفس المدة [٣] .

وبشكل عام تبنت الصين العديد من المبادرات منذ بداية القرن الواحد والعشرين، من اجل تعزيز التعاون الاقتصادي عبر العديد من المنتديات والاتفاقات الاقتصادية، مثل: (منتدى التعاون الصيني-

---

[١] عزة جمال عبد السلام زهران ، الدور المحوري للسعودية مع الصين في إحياء طريق الحرير في ضوء رؤية ٢٠٣٠ ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية ، مصر ، العدد (٨) ، ٢٠١٩ ، ص ١٩٠.

[٢] علي صلاح وشادي عبد الوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

[٣] عزة جمال عبد السلام زهران ، المصدر اعلاه .

الأفريقي في العام ٢٠٠٠)، و(منتدى التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول الناطقة بالبرتغالية في عام ٢٠٠٣)، و(منتدى التعاون الصيني– العربي في العام ٢٠٠٤)، فضلاً عن (منتدى التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ودول الكاريبي في العام ٢٠٠٥)، و(منتدى الصين وبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في العام ٢٠١٤)، وكذلك (منظمة شنغهاي وتجمع البريكس والاسيان) ، كما استحدثت الصين (البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية) والذي يمثل بديلاً للمؤسسات المالية الدولية، مثل: (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو بنك التنمية الآسيوي) [١] .

وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الصادرات الصينية التي تعد من الاهداف الاساسية للمبادرة والتي يعول عليها التسريع في وتيرة الانتاج، الامر الذي يسمح بإيجاد اسواق جديدة للمؤسسات الصينية، مما يسهم بايجاد منافذ لإنتاج الحديد والصلب في الصين، كما تعد المبادرة مهمة ايضاً امام تباطؤ قطاع البناء داخل الصين، مما يفتح المجال لمؤسسات البناء الصينية للاستثمار في الخارج، وبالنتيجة تطوير الصناعات الرقمية وتعزيز نشاط الشركات الصينية في مجال تكنولوجيا الاتصال وزيادة حصتها السوقية في مجال التجارة الالكترونية العالمية[٢] .

٤- تعزيز التجارة الالكترونية عالمياً: وفي هذا الإطار تسعى الصين إلى تشجيع شركاتها العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات للاستفادة من المبادرة، عبر إنشاء البنية التحتية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعدد كبير من دول المبادرة، مما يسهم في تعزيز انتشار الشركات الصينية وزيادة حصتها في سوق التجارة الالكترونية العالمية[٣]، ودمجه بالاقتصاد الدولي بآليات جديدة من خلال تعزيز الأقتصاد

---

[١] علي صلاح وشادي عبد الوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

[٢] شريفة كلاع ، مبادرة الحزام والطريق الصينية : الدوافع ، الامتدادات والتحديات ، مجلة ابحاث ، جامعة زيان عاشور، الجزائر ، العدد (٢) ، ٢٠٢١، ص ١٥٦ .

[٣] صباح جريبات، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٩٢ – ١٠٠ .

(*) سلط منتدى مبادرة الحزام والطريق في العام ٢٠١٧ الضوء على بعد ثالث هو (طريق الحرير الرقمي)، وتعهد المشاركون في المنتدى في بيانهم الختامي بتقديم الدعم بخطط الابتكار للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والمدن الذكية ومجمعات العلوم والتكنولوجيا، وتتوافق هذه الفكرة مع الخطط التي تم الإعلان عنها مؤخراً في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ويتضمن مقترح طريق الحرير المعلوماتي إدراج القطاعات الرقمية، ومنها الاتصالات والبنية التحتية للإنترنت والتجارة الإلكترونية في المبادرة، وتضع هذه الفكرة إطاراً للورقة البيضاء لمبادرة الحزام والطريق للعام ٢٠١٥، والتي تدعو إلى نمو التجارة الرقمية وتوسيع شبكات الاتصالات، وبذلك تنوي شركات الاتصالات الصينية المملوكة للدولة ضخ استثمارات هائلة في البنية التحتية لأكبر شبكة محمول بتقنية الجيل الخامس في العالم على مدار العقد المقبل من أجل تشجيع التبادل الأفضل للبيانات وتيسير الحصول على مكاسب هائلة في الإنتاجية. المصدر: أحمد حسين الخطيب، الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان، العدد (٢٤)، ٢٠١٩، ص ١٤٣.

الرقمي عالمياً، كما تتضمن إنشاء شبكة متطورة من البنية التحتية الإلكترونية تستكمل مهمة ربط الصين بالعالم الخارجي في عصر التكنولوجيا، عبر ما يسمى (بطريق الحرير الرقمي)*، فقد بدأت الفكرة بإنشاء هذا الطريق في تموز من العام ٢٠١٥ لدى انعقاد ورشة عمل الصين– الاتحاد الأوروبي للتعاون الرقمي في بروكسل، وكان التصور آنذاك أن يتكون المشروع من كابلات ضوئية وشبكات للهاتف المحمول، إذ تمتلك الشركات الصينية ما نسبته ٣٥% من شبكات الجيل الخامس، وعليه فهناك قلق أمريكي من تأثير الصين في هذا المجال، وكذلك ترويج حوكمة الانترنيت الصينية في دول المبادرة وتقليل الاعتماد على صناعة التكنولوجيا الأمريكية[١]، وهي بذلك تسعى الى تعزيز مكانة شركاتها العاملة في هذا المجال، مما يسهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية لا سيما (هواوي)، فضلاً عن زيادة حصتها السوقية من التجارة الإلكترونية في العالم[٢].

وفي هذا السياق أكد الرئيس الصيني أن المشروع سوف يساعد الدول على تطوير بنيتها التحتية الرقمية وتعزيز الأمن السيبراني، وقد أوضح (تشن تشاو شيونج) نائب وزير الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصيني، أن الهدف من هذا المشروع هو خلق مجتمع ذو مصير مشترك في الفضاء السيبراني، وتعد مدينة (شيان) إحدى العواصم القديمة للصين وإحدى المدن الرئيسة التي تمد الجيش الصيني بالخبراء الفنيين مركز هذا الطريق، حيث تسعى بكين لتحويل المدينة إلى إحدى مراكز التكنولوجيا المتقدمة، أو كما يطلقون عليها (وادي السيليكون في غرب الصين)، إذ يستهدف هذا المشروع فتح أسواق جديدة للتجارة الإلكترونية أمام المنتجات الصينية، لا سيما وأن هناك فرصاً كبيرة لنمو التجارة الإلكترونية في الدول المشاركة في المبادرة، وفي هذا الصدد فإن شركات الاتصالات الصينية (هواوي) و(زد تي إيه) سوف تلعبان دوراً محورياً في بناء شبكات الاتصالات والمعلومات، ويأتي في هذا الإطار الاتفاق الذي وقعته شركة (هواوي) مع الحكومة الباكستانية في العام ٢٠١٧ ، والذي يقضي بإنشاء كابل من الألياف الضوئية يربط باكستان وجيبوتي وكينيا تحت مسمى (باكستان – شرق أفريقيا كابل أكسبريس)، وقد يمتد الخط شمالاً ايضاً إلى مصر وجنوباً إلى جنوب أفريقيا بطول إجمالي يقدر بحوالي ١٣ ألف كيلومتراً، كما تدرس بكين بناء كابل من الألياف الضوئية يربط بين فنلندا واليابان وروسيا والنرويج عبر القطب الشمالي[٣] .

٥– الأهداف السياسية: تعتقد الصين أن التعددية القطبية تسهم في تحقيق السلام والاستقرار في العالم، بعكس النظام أحادي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية والذي يخدم مصالحها.

---

[١] قاسم محمد عبيد وريا عبد الحسين مانع، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

[٢] علي صلاح وشادي عبد الوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٦ .

كذلك تعزيز انتشار القوة في المناطق التي يستهدفها التمدد الصيني، بما يتيح مستقبلاً بناء شراكات لتنظيم التفاعلات الإقليمية وما وراء الإقليمية، بعيداً عن هيمنة أي طرف دولي منافس لها، وبعبارة أخرى يبدو أن الصين تحاول تقويض قدرات الهيمنة الأمريكية من جهة، وتأسيس نمط إمبراطوري توسعي جديد يقوم على تعزيز نفوذها وهيمنتها عبر آليات التشارك الاقتصادي والتنموي من جهة اخرى، غير أن الملاحظ أن نموذج الهيمنة الصيني مبني على العدالة والتعاون وعدم الاستغلال، وتأكيدها على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[١] .

وعلى صعيد اخر تهدف المبادرة الى تعزيز التبادل الثقافي والحضاري ومنح التعليم والتبادل الأكاديمي وترويج السياحة وحماية البيئة وغير ذلك على أطراف الحزام والطريق، وتقديم نموذج جديد للتعاون الإقليمي في القرن الحادي والعشرين يرتكز على التشاور والتعاون على نطاق واسع، وتقاسم المنافع ككل متجاوزة بذلك فكرة كونه مشروع مساعدات فقط كمشروع (مارشال) ، والأهم من الناحية الجيو إستراتجية هو مسعى الصين إلى تغيير نمطية النظام الدولي والانتقال به من هيمنة الولايات المتحدة إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب [٢].

٦- **تعزيز التواجد الصيني في منطقة أوراسيا:** هناك تفسيرات ترى أن الصين تسعى من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا، في ظل ما تمتلكه المنطقة من موارد اقتصادية كبيرة، إذ تشمل المبادرة دولاً ومناطق تعاني من صراعات واضطرابات داخلية، الأمر الذي يتطلب منها حماية المشروعات الضخمة التي يتم إنشاؤها ضمن المبادرة، وهو ما يتطلب توفير قوات عسكرية لحمايتها، ونظراً إلى أن العديد من الدول التي تشملها المبادرة تعاني ضعفاً في القدرات الأمنية، كما هو الحال في بعض الدول الأفريقية، فقد بدأت العديد من الشركات الأمنية الصينية الخاصة بالعمل هناك، كقيامها بتأمين السفن التجارية وناقلات النفط التي تمر بالقرب من السواحل الصومالية لحمايتها من القرصنة، ويأتي في هذا السياق قيام شركة (مجموعة ديوي الأمنية المحدودة الصينية) بحماية الشركات الصينية العاملة في بناء الطرق في كينيا، وهناك بعض الرؤى التي تربط بين بعض المشروعات المتضمنة في المبادرة لا سيما في إطار الطريق البحري وسعي الصين إلى تعزيز قدرة أساطيلها البحرية العسكرية للوصول إلى مناطق أوسع من العالم، وتجدر الإشارة إلى أن بعض المشروعات البحرية أثارت هواجس الهند التي تهدف إلى تطويقها، لا سيما وأن بعض الممرات التي تسعى بكين إلى بنائها تمر من خلال المجال البحري التقليدي للنفوذ الاستراتيجي للهند في جنوب آسيا ومنطقة المحيط الهندي[٣] .

---

[١] زرقين احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٨ .

[٢] لمياء مخلوفي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٨١-١٨٦ .

[٣] علي صلاح وشادي عبد الوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

وتجلى ذلك في المرحلة الثانية من خطة الرئيس (شي جين بينغ) من بناء طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين والذي يربط منطقة جنوب شرق آسيا سريعة النمو بالمقاطعات الجنوبية في الصين عبر الموانئ والسكك الحديدية، ففي تشرين الاول من العام ٢٠١٣ عقدت بكين مؤتمر عمل مهم حول ما أسمته (الدبلوماسية المحيطية)، قال فيه (شي) إن جيران الصين لديهم قيمة إستراتيجية مهمة للغاية، ولذلك يجب تحسين العلاقات بين الصين وجيرانها وتعزيز العلاقات الاقتصادية وتعميق التعاون الأمني، وان الحفاظ على الاستقرار في جوار الصين هو الهدف الرئيس للدبلوماسية المحيطية، وعليه يجب أن نشجع ونشارك في عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي، وفي الوقت نفسه التسريع من عملية بناء البنية التحتية والتواصل، ومن الواضح أن(شي) يرى الموارد الاقتصادية الكبيرة للصين كأداة رئيسة في جهوده للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتأكيد قيادة الصين، كما تسعى بكين إلى ربط المناطق النائية المتخلفة في البلاد بأوروبا عبر آسيا الوسطى، وقد أطلق على هذا الطريق اسم الحزام الاقتصادي لطريق الحرير[١] .

وفي ضوء ذلك عملت الصين على مد شبكة أنابيب الغاز لخطين يبدأ الاول عند حقل غاز (سامان-دأب) في تركمانستان ثم يمتد عبر أوزبكستان وكازاخستان، اما الآخر فينقل النفط من كازاخستان الى منطقة الشانكو في شينغيانغ (تركستان الشرقية في الصين)، فضلاً عن توقيع اتفاقيات طويلة الآمد مع دول تلك المنطقة، كالاتفاق الموقع بينها وبين تركمانستان، ولم تكتف الصين بالاستثمار في عملية الاستكشاف والتنقيب والتكرير في كازاخستان واوزبكستان وتركمنستان، بل عززت توجهها نحو توطيد علاقتها مع دول المنطقة عبر تبني مشاريع هادفة لبناء خطوط أنابيب من الدول الثلاثة الغنية في الموارد الطاقوية من اجل نقل النفط والغاز الى الحدود الغربية للصين ومنها إلى المناطق الساحلية الاقتصادية [٢]، وهناك عدة أهداف رئيسة من وراء هذه التحركات يمكن إجمالها بالآتي: التقليل من إعتماد الصين على دول الخليج، والتقليل من المخاطر المحدقة بأمن الطاقة الصيني الناجمة عن الأضطرابات في الشرق الأوسط، وقلة سيطرة شركات النفط الغربية على المصالح الطاقوية هناك، وفي هذا الصدد يرى بعض المحللين الصينيين أن هدف بكين الرئيس يكمن في تحقيق تكامل اقتصادي بين منطقة آسيا الوسطى ومنطقة شينغيانغ الغربية[٣].

وبالنتيجة فان المبادرة تهدف وفق العديد من الآراء إلى جعل آسيا وأوروبا فضاءاً مشتركاً، تكون فيه الصين بدلاً من الولايات المتحدة محوره، عبر مجموعة من المؤسسات المالية الدولية التي أسستها، والتي تسعى الى جعلها بديلاً لنظام (بريتون وودز)، ومن ثم السعي إلى بناء عولمة جديدة يكون محورها بكين أو وضع أسس ما يسمى بـ(العولمة الصينية)، تصبح من خلالها الصين قوة دولية منافسة للولايات المتحدة،

---

(1) Peter Cai ,Op.Cit , p18.

[٢] قاسم محمد عبيد وريا عبد الحسين مانع ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

[٣] المصدر نفسه .

وهناك بعض الآراء التي تضع المبادر في إطار الاستراتيجية الرامية إلى تطويق المحاولات الأمريكية الرامية بدورها إلى تطويق الصين، والرد على الاستراتيجية الأمريكية القائمة على التوجه شرقاً [١] .

٧- **تأمين واستقرار امدادات الطاقة:** تعد الصين المستهلك الثاني للنفط بعد الولايات المتحدة الآمريكية، فالصين تحتاج إلى لتغطية احتياجاتها من الطاقة التي تمر عبر مضيق مالقا، وتجنباً لأي خلل يعيق إمداد الطاقة توفر المبادرة ممرات بديلة لتأمينها مثل خط الصين– ميانمار أو الممر الباكستاني– الصيني.

كما تسعى الصين إلى تجنب أزمة حادة تترتب عليها إعاقة وصول إمدادات الطاقة إليها، ما يهدد استقرارها الاقتصادي، وتتعاظم هذه المخاوف نظراً لأن ٨٠% من احتياجات بكين من الطاقة تمر عبر مضيق ملقا، وعلى الرغم من تزايد وارداتها من الطاقة لكل من روسيا وكازاخستان، فقد عبّر الرئيس الصيني (هو جينتاو) في العام ٢٠٠٣ عن هذه المخاوف، إذ أكد ضرورة التخفيف من حدة ما أسماه (معضلة ملقا)، وعليه تهدف الصين عبر مشروع الحزام والطريق إلى تطوير عدد من الممرات التجارية البديلة للمضيق، مثل خط أنابيب النفط بين الصين وميانمار وكذلك الممر الاقتصادي الباكستاني– الصيني الذي يهدف إلى ربط ميناء جوادر جنوب باكستان بمنطقة شينغيانغ شمال غرب الصين، عبر مجموعة من الطرق والسكك الحديدية وأنابيب النفط، ومع اكتمال المشروع يتوقع أن يستخدم الممر لاستيراد احتياجات الصين من الطاقة من منطقة الخليج العربي[٢] ، ويمكن اعتبار القناة الشمالية الغربية خط أنابيب النفط الخام والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى والقناة الشمالية الشرقية خطوط النفط الخام وأنابيب الغاز المزمعة من روسيا والقناة الجنوبية وخطوط أنابيب النفط الخام والغاز عبر ميانمار والقناة الشرقية والمنشآت البحرية لاستيراد النفط والغاز الطبيعي المسال، مقدمة للممرات الاقتصادية الخاصة في مبادرة الحزام والطريق، وقد تم وضع معظمها على طول طرق استيراد الطاقة [٣] .

لذلك تعد شبكات السكك الحديدية بديل لوجستياً مهم لنقل المنتجات الصينية إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية، الأمر الذي دفع بالحكومة الصينية إلى التوجه نحو إنشاء السكك الحديدية وتطويرها، باعتبارها سمة رئيسة في استراتيجية التنمية الاقتصادية الجديدة، حيث يستغرق نقل البضائع الصينية عبر القطارات إلى غرب أوروبا نحو ١٦ يوماً، وعليه يتمثل أحد الأهداف الاستراتيجية الصينية من المشروع في تحسين

---

[١] علي صلاح وشادي عبد الوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ . للمزيد ينظر : احمد حسين الخطيب، مصدر سبق ذكره ، ص٥٩ .

[٢] علي صلاح وشادي عبد الوهاب منصور، المصدر اعلاه .

[٣] بلا ، الاقتصاد العالمي: خروج التضخم عن نطاق السيطرة وبداية الصدام بين الحكومات وشركات التكنولوجيا العملاقة ، مصدر سبق ذكره .

روابط النقل وتقليل تكلفة التجارة إلى أوروبا وأجزاء من أوراسيا، ولتحقيق ربط أفضل للدائرة الاقتصادية لشرق آسيا من جهة والدائرة الاقتصادية الأوروبية من جهة أخرى، وفي هذا الصدد أشار الرئيس الصيني خلال كلمته الافتتاحية في منتدى الحزام والطريق الأول للتعاون الدولي في أيار ٢٠١٧، إلى أن إجمالي حجم التجارة بين الصين ودول الحزام خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٦ قد تجاوز ٣ تريليون دولار، وتجاوزت استثمارات الصين في هذه البلدان ٥٠ مليار دولار أميركي، مع إقامة الشركات الصينية ٥٦ منطقة تعاون اقتصادي في أكثر من ٢٠ دولة، وحققت عائدات ضريبية قدرها ١,١ مليار دولار أميركي مع توفير ١٨٠ ألف وظيفة [١].

٨- **استراتيجياً** : تذهب بعض التفسيرات إلى أن الصين تسعى من وراء مبادرة الحزام والطريق الى تعزيز تواجدها في منطقة أوراسيا وتجسيد أفكار النظريات الجيوستراتيجية والماكندرية الجديدة، التي أسس لها (هالفورد ماكيندر)أحد مؤسسي علم (الجيواستراتجيا) في محاضرة له بعنوان(نقطة الارتكاز الجغرافي للتاريخ) في العام ١٩٠٤ نظرية (قلب العالم)، والتي ترى فيها أن قلب العالم يتمثل في منطقة أوراسيا، وأنها تمنح الدولة التي تسيطر عليها القوة الاقتصادية والجغرافية للسيطرة على العالم في ظل ما تمتلكه من موارد اقتصادية، إذ ان معظم المنتجات المستخدمة في مشروعات المبادرة هي منتجات صينية، كما أن الشركات الصينية هي من تقوم في تنفيذ المشاريع [٢] .

وتهدف الاستراتيجية الصينية باطارها العام الى تحقيق غايات عامة تراها بكين من الضروريات في ظل النظام الدولي الحالي، حيث ان استراتيجية الحزام والطريق تعد طريقاً للتعاون والكسب المشترك ومن ثم التنمية والازدهار وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلة ودفع التعاون العلمي في جميع المجالات، اما المضمون الحقيقي للاهداف الاستراتيجية للصين هي تلك المتعلقة بالربط الجغرافي العالمي لتقديم نظرية جيواستراتيجية ترتكز الى الجغرافية الاقتصادية الصينية، اي ان استراتيجية الحزام والطريق وضعت لتخترق قارات اسيا واوربا وافريقيا، وبهذا سيتم دمج الاقتصادات المقدمة مع الاقتصادات الاسيوية النشطة وما بينهما الاقتصادات النامية، تسعى من خلالها الصين الى دفع التبادلات الاقتصادية لتصل الى مستويات عالية، فضلاً عن إقامة المناطق الحرة في مختلف انحاء العالم، وفي هذا الصدد تشير الاحصائيات الصينية من ان بكين انشات ١٨ منطقة تجارة حرة مع ١٨ دولة ومنطقة، ووقعت ١٢ اتفاقية تجارة حرة و ٦ اتفاقيات تجارة حرة تتفاوض بشانها، وفي هذا السياق اشار مدير معهد البحوث الاقتصادية الدولية الوطنية في الصين بان بكين لديها أكثر من٧٠ منطقة استثمار على طول الحزام والطريق، وتشير الاحصائيات الرسمية الصينية بان على طول الطريق البحري هناك أكثر من ٢٦ دولة ومنطقة تتكون من ٤,٤ مليار نسمة تمثل ٦٣% من حجم السكان العالمي، فضلاً عن اقتصاداتها التي يصل حجمها الى ٢١ تريليون دولار وهي تمثل ٢٩% من

---

[١] محمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٧-٤٠ .

[٢] زرقين احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ .

الاقتصاد العالمي[١]، وبشكل عام تهدف استراتيجية المبادرة الى تحقيق المجالات الاتية : انظر جدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣) الأهداف الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق

المجال	الرؤية	المبادئ
في المجال السياسي	تلتزم الصين بنهج جديد يتمثل في مبادئ الحوار بدلا من المجابهة والشراكة والتحالف	- كافة الدول عليها أن تجد النقاط المشتركة وتترك نقاط الخلاف مع غيرها جانبا. احترام النظام الاجتماعي وطرق التنمية التي تختارها الدول بنفسها. - احترام الدول كل منها للمصالح الجوهرية للدول الاخرى. - يتعين عليها أن تتشارك وتتشاور في الشؤون المعنية بغض النظر عن مكانتها وما اذا كانت قدرتها قوية او ضعيفة .
في المجال الامني	تخلي كافة الدول عن عقلية الحرب الباردة من اجل بناء مفهوم جديد للأمن يتسم بالمشاركة والتكامل والتعاون والاستدامة في أسرع وقت ممكن	- على كافة الدول أن تلعب دورا هاما في الحفاظ على الاستقرار العالمي والاقليمي لأنها في نطاق رابطة المصير المشترك وأصبح مترابطة على نحو متزايد. - تقديم الحلول للقضايا الساخنة الاقليمية والقيام بالوساطة الايجابية وفقا لمفهوم الامن الجديد . تشارك الصين في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة بشكل عميق.
في المجال الاقتصادي	الانفتاح والابتكار والتسامح والمنفعة المتبادلة لتحقيق الفوز المشترك من خلال التعاون والتنمية المشتركة مع الدول الاخرى.	- ترفض الصين السياسات الحمائية بشكل واضح وثابت - لا توافق الصين على فكرة مناهضة العولمة بل تدعو الى القضاء على فجوة التنمية العالمية لجعل جميع الشعوب تتمتع بثمار التنمية المشتركة
مجال التبادل الحضاري	الحضارات المختلفة تجسد اسهامات الامم المختلفة ويجب المساواة بينهما والتعلم من بعضها البعض ودفع التطور الابداعي للحضارة البشرية .	تعزيز التبادل بين مختلف الحضارات وانماط التنمية المختلفة تحقيق التكامل بين جميع البلدان من خلال المنافسة.
مجال التنمية الخضراء	الالتزام بالمواجهة الاممية والتضامن في مجال حماية البيئة وتقليل الانبعاثات والملوثات	الالتزام بالاتفاقيات الدولية للحفاظ على البيئة وفي هذا الاطار : - اصبحت مبادرة ومساهمة فعليا في اتفاقية تغير المناخ . اخذت الصين زمام المبادرة في الموافقة على اتفاقية باريس للمناخ . - تلعب دورا ثابتا في مواجهة تغيير المناخ .
في المجال الافتراضي	توسع الصين مفهوم رابطة المصير المشترك من الحياة الواقعية الى الحياة الافتراضية	كافة الدول تواجه تحديات الامن السيبراني وليس ثمة بلد يمكنه تجنبها حماية الامن السيبراني مسؤولية دولية مشتركة

المصدر:هبة جمال، مفهوم المصير المشترك والعلاقات العربية الصينية: بين مبادرة الحزام والطريق وجائحة الكورونا، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد (١٣)، ٢٠٢٢، ص٢٣٤-٢٣٥.

[١] باهر مردان مضخور ، استراتيجية الحزام والطيق الصينية للقرن الحادي والعشرين ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، بغداد ، العدد (٦٧) ، ٢٠١٦ ، ص ٢٠٠ .

المبحث الثاني

الطرق البرية والممرات البحرية

سنتناول في هذا المبحث الطرق البرية والممرات البحرية وبشكل تفصيلي، ووجه الترابط بينهما، فضلاً عن الدول التي تمر او تعبر من خلالها هذه الطرق والممرات ، وما يشكله ذلك من أهمية كبيرة للدول التي يمر بها او للمبادرة على حد سواء ووفق الآتي :

المطلب الأول : الطرق البرية

يعد الحزام البري المكون الأول لمبادرة الحزام والطريق والذي يمثل على وجه الخصوص إحياء طريق الحرير القديم، وهو عبارة عن شبكة من الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية التي تربط الصين بقارة أوروبا مروراً بوسط آسيا والشرق الأوسط، كما أنها تستهدف ربط الصين من ناحية ومناطق جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وسواحل المحيط الهندي من ناحية أخرى [١] .

وينقسم الحزام البري الاقتصادي لطريق الحرير إلى ثلاث مستويات من حيث النطاق المكاني وهي: مناطق مركزية ومناطق توسعية ومناطق تشعبية، تضم المناطق المركزية كل من (الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى)، وتشمل المناطق التوسعية الدول الأعضاء والمراقبين في منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الاقتصادي الأورآسي وهي:(الهند وباكستان وإيران وأفغانستان ومنغوليا وروسيا البيضاء وأرمينيا وأوكرانيا ومولدافيا)، أما المناطق التشعبية فتشمل دول (غرب آسيا وتمتد إلى اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من دول شرق آسيا، فضلاً عن دول الاتحاد الأوروبي) [٢]، وبذلك يتضمن الحزام البري شبكة من الطرق البرية مكونة من ستة ممرات كبيرة تتمثل في الاتي: [٣]

اولًا: الجسر البري الاوراسي: ويعرف باسم الجسر القاري الاوراسي الجديد، تعمل هذه الشبكة من خطوط السكك الحديد من ميناء ليانيو نقانغ في مقاطعة جيانغسو في شرق الصين الى روتردام الهولندية، ويمر عبر مقاطعة شينجيانغ في الغرب الصيني وروسيا وكازاخستان وبولندا، وتم تفعيل هذا الخط في العام ٢٠١٥ .

---

[١] علي صلاح وشادي عبد الوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

[٢] أحمد عرنوس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

[٣] محمد كريم الخاقاني، العراق ومبادرة الحزام والطريق : العوائد والتحديات ، مركز رواق بغداد للسياسات العامة ، بغداد ، ٢٠٢١. متاح على الموقع : https://rewaqbaghdad.org/home/ViewArticlesNews/83 .

ثانياً: ممر الصين– منغوليا– روسيا: وتبدأ شبكة السكك الحديد فيه من بكين وتمتد عبر منغوليا وكازاخستان وصولاً الى مناطق في غرب وجنوب شرق روسيا، وهي لن تتقيد بمبادرة الحزام والطريق بل في خطة السكك الحديد العابرة للقارات.

ثالثا: ممر الصين– اسيا الوسطى– غرب الصين: يتكون هذا الممر اساساً من خطوط نقل انابيب الغاز الطبيعي والنفط ويمتد من غرب الصين في مقاطعة شينجيانغ الى اوزبكستان وكازاخستان وصولاً الى شبه الجزيرة العربية وإيران وتركيا، ومن شأن هذا الممر ان يعزز العلاقات الإقتصادية مع دول الشرق الأوسط، مع الإهتمام بمشاريع الطاقة النووية والطاقة المتجددة والإستثمارات والتجارة.

رابعاً: ممر الصين– شبه جزيرة الهند الصينية: ويهدف هذا الممر الى ربط المراكز الإقتصادية في (قوانغتشو وهونغ كونغ مع كمبوديا ولاوس وماينمار وفيتنام)، وكذلك ربط منطقة ميكونغ الإقتصادية التي تم تشكيلها من قبل بنك التنمية الاسيوي .

خامساً: ممر بنغلاديش– الصين– الهند– ماينمار: والغرض الرئيس من هذا الممر هو ربط المناطق الصناعية في الصين مع مثيلاتها في الهند عبر مرورها في ماينمار، ومن أجل ذلك عملت الصين والهند على بناء سكك حديد جديدة وتعاون صناعي.

سادساً: ممر الصين– باكستان: ويهدف هذا الممر الى توفير طريق مختصر الى دول الشرق الأوسط وافريقيا عبر دبي وعُمان، وذلك من خلال شبكة السكك الحديد من منطقة شينجيانغ الى منطقة جوادر في باكستان متجاوزاً مضيق ملقا، وعلى الرغم من توصل الصين لإتفاقيات مع باكستان بقيمة ٤٠ مليار في العام ٢٠١٥، إلا ان ذلك لاقى معارضة شديدة من الهند بسبب مرور شبكة سكك الحديد عبر منطقة كشمير المتنازع عليها مع باكستان .

وبذلك يتشكل الطريق البري وفقاً لما تقدم في ثلاثة خطوط رئيسة تتمثل في الاتي، انظر خارطة رقم (١): [١]

الخط الأول: يبدأ من شرق الصين ويمر عبر آسيا الوسطى وروسيا الاتحادية وصولاً إلى أوروبا.

الخط الثاني: يبدأ من الصين ويمر في وسط وغرب آسيا ومنطقة الخليج وصولاً إلى البحر المتوسط.

الخط الثالث: يبدأ من الصين ويمر في جنوب شرقي آسيا وجنوب اسيا وصولاً إلى المحيط الهندي.

[١] عزة جمال عبد السلام ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٨٦–١٨٩.

خارطة رقم (١) الممرات البرية والبحرية

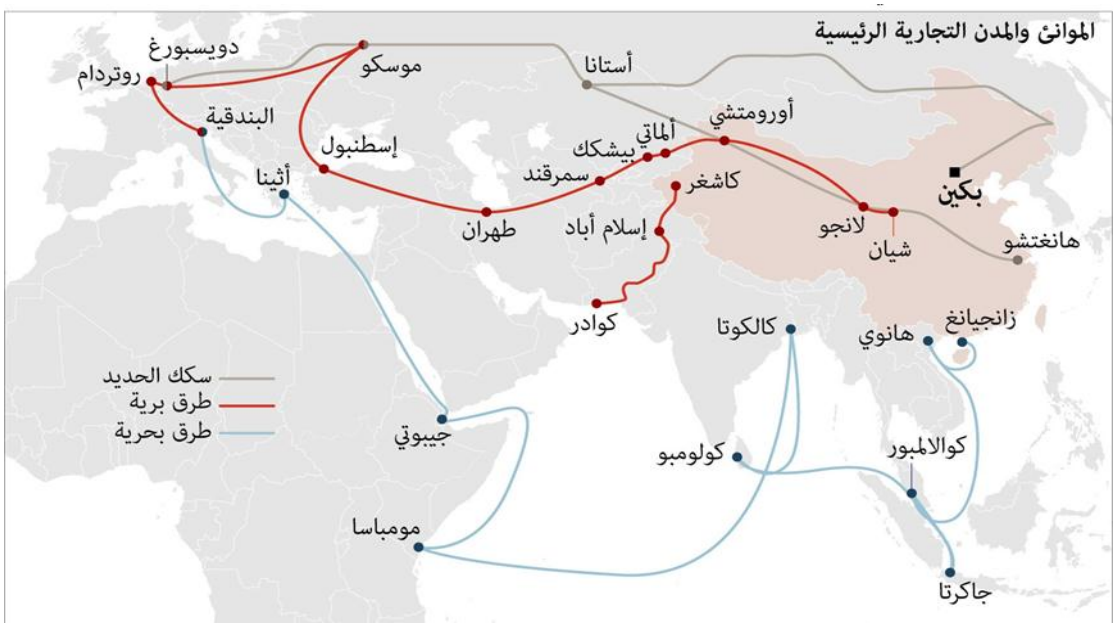

المصدر : الحزام والطريق ٧ تحديات أمام الصين ، ٢٠١٩ . متاح على الموقع : https://www.alhurra.com/choice-alhurra .

بالنسبة للدول ذات الطبيعة الجغرافية المغلقة عموماً مثل جمهوريات آسيا الوسطى وعدد من دول حوض بحر قزوين، فإن مسألة نقل الموارد الطاقوية تصبح تحدياً استراتيجياً يتوقف عليه اقتصادها وأمنها القومي، وهو ما يخلق وضعاً استراتيجياً مضطرباً تؤدي فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا دوراً حاسماً ومؤثراً ، ويتجسد ذلك عملياً من خلال إلقاء نظرة على خريطة خطوط ومشاريع الأنابيب المختلفة والمنتشرة في المنطقة والتي تعكس كل منها مصالح وتوجهات معينة، إذ يمكن الوقوف عند خمسة طرق رئيسة لخطوط أنابيب نقل النفط والغاز وهي: [١]

الطرق الشمالية: وهي المفضلة بالنسبة لروسيا إذ يمكن من خلالها لكل من كازاخستان وأذربيجان الاتصال بخطوط الآنابيب الموجودة فعلياً عبر القيام بعمليات توسيع أو بناء أنابيب جديدة، تحمل نفطها نحو (نوفوروسيسك) على البحر الآسود .

الطرق الغربية: وهي المفضلة من جهة الولايات المتحدة وتركيا وأذربيجان وجورجيا، وهذه الطرق تتميز بعدم عبورها الآراضي التابعة لروسيا وإيران، كما ان أقل المشاريع المطروحة كلفة هنا هو بناء خط أنابيب من

[١] عبد القادر دندن، حرب الانابيب في اسيا الوسطى وحوض بحر قزوين : الصراع الروسي – الصيني الامريكي، مجلة قضايا اسيوية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين، ألمانيا ، العدد (٣)، ٢٠٢٢ ، ص ص ١٦- ١٧.

مناطق الانتاج نحو ميناء (سوبسا) الجورجي على البحر الآسود، ومنه تقوم ناقلات النفط بإيصاله لأوروبا عبر مضيق (البوسفور)، فضلاً عن خط (باكو– تبيليس – جيهان) الذي تطمح من خلاله إسرائيل والولايات المتحدة بمد أنبوب نحو (تل أبيب) عبر البحر المتوسط، كما يقوم أنبوب عابر لبحر قزوين بضخ النفط التركماني والكازاخي في أنبوب (باكو– تبيليس –جيهان) .

الطرق الجنوبية: وهي المفضلة من طرف إيران، وتمتاز بنجاعتها التجارية والاقتصادية فهي أرخص من حيث تكاليف البناء، تمر عبر مناطق آمنة ولا تطرح تحديات بيئية كبيرة مع توفر المنشآت القاعدية من أنابيب وموانئ، ويمتد عبر المنطقة أنبوب غاز من تركمانستان إلى إيران .

الطرق الشرقية: وهي المفضلة للصين التي تزداد حاجتها للطاقة وتحتاج للبحث عن أسواق جديدة، والخيار الكازاخي يعد جذاباً للصين لأنه الأقرب لها، كما تتوفر هنالك إمكانية كبيرة للدخول الى مصادر الطاقة .

الطرق الجنوبية الشرقية: وهي المفضلة لدى باكستان وأفغانستان، وأهم مشروع فيها هو تخطيط شركة (إينوكال) وشركة (دلتا النفط) السعودية وشركة أخرى أمريكية، لإنشاء خط أنابيب ينقل نفط وغاز تركمانستان، وحتى كازاخستان عبر أفغانستان ثم إلى باكستان وأخيراً الهند، ولكن عدداً من العوائق السياسية والأمنية تحول دون تجسيد هذا المشروع في الوقت الحالي.

إذ يبدأ المشروع من منطقة (شيآن) في جنوب الصين ثم يدخل كازاخستان عبر مدينة (أرومشي)، ويمتد عبر آسيا الوسطى ليدخل إيران من منطقة (سرخس) قبل أن يتفرع في غرب إيران إلى ثلاثة فروع، **الأول:** يدخل تركيا ثم أوروبا عبر اسطنبول ليتفرع إلى قسمين في ألمانيا يتجه الاول منه إلى مرفأ نوتردام في هولندا، ويتجه الثاني إلى مرفأ البندقية في إيطاليا، **والثاني:** يدخل آذربيجان عبر منطقة آستارا الإيرانية ثم يتجه نحو موسكو، وبعد ذلك الى فنلندا في شمال أوروبا، و**الثالث:** يتجه إلى العراق ثم سوريا حيث يتفرع ليصل إلى البحر الأبيض المتوسط عبر مرفأي اللاذقية وبيروت، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطريق البري سيتم تشغيله عبر القطارات السريعة وشبكة طرق استخدام الشاحنات، علماً أن هناك خطة لطريق آخر يعبر أفغانستان من الصين ويدخل إيران ثم يتصل بباقي الطرق فيها، اي ايران[١] .

وبجانب الطرق البرية يتضمن الحزام البري شبكة من خطوط السكك الحديدية التي تسعى الصين إلى استثمار، بما توصلت إليه من تكنولوجيا متطورة تتعلق بالقطارات فائقة السرعة، وتشمل هذه الشبكة عدة خطوط هي: خط سكك حديد شرق الصين الذي يربط جنوب الصين بشمالها وصولاً إلى روسيا، وخط سكك الحديد الأوسط الذي يبدأ من جنوب الصين أيضاً ويمر بمنتصفها ثم ينتقل إلى منغوليا وصولاً إلى غرب

[١] عماد آبشناس ، مبادرة طريق الحرير البري والبحري الصينية من منظور إيراني ، تقارير ، ٢٠١٧ . متاح على الموقع : http://studies.aljazeera.net .

روسيا، وخط سكك حديد الغرب الذي يبدأ من جنوب الصين إلى شمالها، ويواصل طريقه إلى أوروبا عبر كازاخستان وروسيا ليتفرع إلى فرعين، أحدهما يتجه إلى شمال أوروبا وصولاً إلى لاتفيا وإستونيا وفنلندا، والآخر يمر ببولندا وألمانيا وصولاً إلى المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا، كما تشمل الشبكة بعض الخطوط الأخرى التي تتفرع من خط سكك حديد الغرب المتجهة إلى إيران وتركيا والتي تنتهي إلى أوروبا عبر بلغاريا والمجر، وتشمل هذه الشبكة خط سكك حديد يونان – بورما الذي يربط الصين بخليج البنغال، وكذلك خط سكك حديد بانكوك آسيا الذي يربط الصين بتايلاند [١] .

أما في ما يتعلق بخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي والتي تمثل مكوناً محورياً من مكونات المبادرة، والتي تسعى الصين من خلالها إلى تأمين مسارات بديلة وآمنة لوارداتها من النفط والغاز بعيداً عن المسارات التقليدية التي تهددها المخاطر الأمنية والاستراتيجية، لا سيما وأن الصين تستورد نحو ٨٠% من احتياجاتها من الطاقة عبر مضيق (ملقا)، إذ تتضمن المبادرة خطوط أنابيب عدة هي: خط أنابيب النفط الواصلة بين الصين وروسيا، وخط أنابيب النفط الواصلة بين الصين وكازاخستان، وخط أنابيب النفط والغاز الواصل بين الصين واسيا الوسطى، وخط أنابيب النفط الواصلة بين الصين وميانمار، وخط أنابيب النفط الواصلة بين الصين وميناء (جوادر) في باكستان، وخط أنابيب الغاز الطبيعي الواصل بين الصين وروسيا، وخط أنابيب الغاز الطبيعي الواصل بين الصين وتركمانستان، فضلاً عن خط أنابيب الغاز الطبيعي الواصلة بين شرق وغرب الصين[٢] .

كما تتضمن المبادرة إنشاء شبكة متطورة من البنية التحتية الإلكترونية تستكمل مهمة ربط الصين بالعالم الخارجي في عصر التكنولوجيا، عبر ما يسمى بـ (طريق الحرير الرقمي)، فقد بدأت فكرة إنشاء هذا الطريق في تموز من العام ٢٠١٥ لدى انعقاد ورشة عمل الصين– الاتحاد الأوروبي للتعاون الرقمي في بروكسل، وكان التصور آنذاك أن يتكون المشروع من كابلات ضوئية وشبكات للموبايل المحمول، فضلاً عن تطوير التجارة الإلكترونية بين الصين والدول الأعضاء في المبادرة، وقد أعلن الرئيس الصيني عن البداية الفعلية لهذا المشروع في مطلع العام ٢٠١٨، مؤكداً أن المشروع سوف يساعد الدول الأخرى على تطوير بنيتها التحتية الرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني، وقد أوضح (تشن تشاو شيونج) نائب وزير الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصيني أن الهدف من هذا المشروع هو خلق مجتمع ذي مصير مشترك في الفضاء السيبراني، وتعد مدينة (شيان) مركز هذا الطريق، إذ تسعى بكين لتحويلها إلى إحدى مراكز التكنولوجيا المتقدمة، أو كما يطلقون عليها (وادي السيليكون في غرب الصين)[٣].

---

[١] عماد آبشناس ، مصدر سبق ذكره .

[٢] علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

[٣] المصدر نفسه .

فالمشروع الصيني(الحزام والطريق) يهدف إلى استثمار مئات المليارات من الدولارات، ومد طرق مواصلات حديدية ومائية، فضلاً عن مد أنابيب الغاز والنفط والطاقة وخطوط الألياف البصرية، ومعظمها يمر عبر إيران حتى يصل بحر الصين في الشرق والى أوروبا وإفريقيا في الغرب، وبذلك استطاعت طهران إقناع الصينيين بتوقيع اتفاقية تعاون تجاري مشترك لتحويلها إلى مركز (ترانزيت) للبضائع الصينية ريثما يتم تفعيل طريق الحرير، وخلال زيارة الرئيس الصيني الى طهران في العام ٢٠١٦ تم التوقيع على ١٧ اتفاقية تعاون اقتصادي تزيد قيمتها على الـ ٤٠ مليار دولار، وبذلك فقد اهتمت إيران بتطوير علاقاتها مع الصين وروسيا والهند على حد سواء، سعياً منها من ان تصبح نقطة عبور لبضائع تلك البلدان تجاه أوروبا وإفريقيا والعكس بالعكس، وعلى هذا الأساس شرعت طهران في تطوير بعض المشاريع التي لم تكن مطروحة من قبل، كان أبرزها مشروع قناة وصل بحر قزوين بالمياه الدافئة جنوب إيران، إذ مثل هذا المشروع حلماً للقياصرة الروس منذ مئات السنين، وكانت حكومة أحمدي نجاد قد أعلنت في العام ٢٠١٢ بداية العمل به لوصل بحر قزوين ببحر عمان عبر الصحارى الشرقية في إيران بشكل يسمح للملاحة في تلك القناة، وفي مقابل ذلك عرض الروس على إيران إحداث قناة ملاحية تصل بحر قزوين ببحر العرب أو الخليج، وعليه أدرك الإيرانيون أن الروس يستطيعون مساعدتهم في تحقيق حلم تحويل إيران إلى همزة وصل لطريق الحرير الجديد، لكن هذه المرة عبر موسكو وفنلندا باتجاه أوروبا، إلى جانب ذلك انطلق مشروع وصل سكك حديد إيران بأذربيجان وروسيا عبر منطقة (آستارا) حتى تتمكن إيران من اتمام مشروعها القاضي بأن تصبح قلب الحزام والطريق، ومن هنا فان الولايات المتحدة وتركيا تعدان من أبرز المعارضين لمشروع القناة، إذ ستعمل القناة على تقليل الأهمية الاستراتيجية لتركيا وتختصر مسافة الطريق المؤدي إلى أوروبا، كما تعطي لإيران ميزة جيواستراتيجية ذات ثقل أكبر في التجارة العالمية [١] .

وفي هذا الصدد بادرت ايران إلى توقيع مذاكرات تفاهم وتعاون اقتصادي مع الهند وروسيا في مجال نقل وعبور البضائع ومد خطوط نقل للقطارات والشاحنات، واستحداث قناة بحرية تصل الجنوب الإيراني بمياه بحر قزوين، وفي إطار الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الطرفين قدمت إيران للصين تسهيلات كبيرة لا سيما في ميناء (تشابهار) – الميناء الوحيد الذي يقع على ضفاف بحر العرب– وميناء (بندر عباس)، في محاولة منها لإغراء الصين بجعل موانئ إيران مركز عبور رئيس للبضائع الصينية، كما قدمت إيران تسهيلات مماثلة للجانب الهندي في (تشابهار)، علماً أن الهند ثاني أكبر شريك تجاري لها في جنوب آسيا، وهو ما سيجعل من المنطقة الحرة في (تشابهار) نقطة توزيع مهمة للبضائع الصينية والهندية معاً، وفي هذا السياق تتوقع إيران أن يتم مستقبلاً ربط شبكات مواصلاتها بأفغانستان وباكستان من جهة، والعراق وسوريا ولبنان من جهة أخرى، وبذلك ستتحول إيران إلى شريان حيوي لنقل البضائع عبر جميع هذه الدول، وسيصبح موقعها الجيوسياسي أهم بكثير مما هو عليه اليوم، إضافة إلى المداخيل العالية التي ستجنيها من حركة التبادل

[١] عماد آبشناس ، مصدر سبق ذكره .

التجاري من رسوم عبور البضائع، علاوة على ذلك فإن تفعيل هذا الطريق من شأنه توفير ما يزيد عن مليوني فرصة عمل في إيران [١] .

وفي هذا السياق من المتوقع أن تزعزع مبادرة الحزام والطريق التجارة الدولية، إذ سيكون تأثيرها هائلاً على البلدان التي يمر بها طريق الحرير، ولذلك تبين دراسة للبنك الدولي آثار المبادرة على التجارة باعتماد تحليل اقتصادي قياسي وهندسي، وخلصت إلى أن زيادة البنى الأساسية قد تؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين بلدان المبادرة بنسبة تتراوح بين ٢,٥ و ٤,١%، وتشير النتائج إلى أن إصلاح السياسات الرامية إلى تقليل الحواجز التجارية أدى إلى ارتفاع في الصادرات بنسبة ٧,٢%، كما يمكن أن يؤدي تحقيق مزيد من التكامل في القوانين التجارية وإيجاد مداخل ملائمة إلى السوق إلى رفع هذه النسبة إلى ١١,٢%، ما يعني أن التوسع التجاري يمكن أن يزداد إذا ما تكاملت البنى الأساسية مع السياسات [٢] .

وبذلك من المرجح أن تقلص مبادرة الحزام والطريق مدة الشحن للبلدان المنضمة وغير المنضمة إليها، إذ يتراوح متوسط الانخفاض في مدة الشحن من بلد ما إلى آخر بين ١,٢ و٢,٥%، وتشهد اقتصادات البلدان المنضمة إلى المبادرة انخفاضاً في مدة الشحن تتراوح بين ١,٧ و٣,٢% في المتوسط، ويتوقع كذلك ان تحقق المبادرة مكاسب اخرى كبيرة من الطرقات التجارية التي تربط بين شرق آسيا وجنوبها وبين ممراتها، فعلى سبيل المثال ستنخفض مدة الشحن بين البلدان الواقعة على طول الممر الاقتصادي الذي يصل بين الصين وآسيا الوسطى وآسيا الغربية بنسبة ١٢% بفضل تحسين البنى الأساسية للنقل، كما يؤدي تقليص مدة الشحن إلى انخفاض كبيرة في التكاليف التجارية، ومن هنا تشير التقديرات إلى أن تنفيذ جميع مشاريع البنى الأساسية للنقل في إطار المبادرة سيقلل من التكاليف التجارية الإجمالي بنسبة تتراوح بين ١,١ و٢,٢% عالمياً، وفي اقتصادات البلدان المنضمة إلى المبادرة سيتراوح الانخفاض في التكاليف التجارية بين ١,٥ و٢,٨% ، إذ تشير التوقعات المتعلقة في البلدان العربية إلى انخفاض في التكاليف التجارية تتراوح بين ١ و٣% حسب موقعها ودرجة مشاركتها في المبادرة [٣]، وهناك مشاريع مماثلة ومنافسة لمبادرة الحزام والطريق لابد من التطرق اليها بشئ من التفصيل وهي كالاتي:[٤]

---

[١] عماد آبشناس ، مصدر سبق ذكره .

[٢] بلا، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الإسكوا، الدورة الاستثنائية السادسة ، البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت، مبادرة الحزام والطريق: ماذا تحمل للمنطقة العربية، ٢٠١٩، ص ٥. متاح على الموقع : https://www.unescwa.org/ar/events9 .

[٣] بلا، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مصدر سبق ذكره .

[٤] محمد فايز فرحات ، ممر الشمال– الجنوب : حدود الدور والمراهنات الايرانية ، مجلة الدراسات الايرانية ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، طهران ، العدد (٧) ، ٢٠١٨ ، ص ٦٢ .

١- ممر الشمال – الجنوب

يشير ممر الشمال – الجنوب الى شبكة متعددة الانماط من طريق التجارة الدولية والبحرية والبرية والسكك الحديدية التي تربط بين اقاليم جنوبي اسيا وغربها (ايران ومنطقة الخليج العربي)، واسيا الوسطى والقوقاز وروسيا وصولاً الى شمال اوربا، وتعود فكرة انشاء ممر تجارى يربط بين هذه الاقاليم الى قرون ماضية، لكن يمكن التأسيس لهذه الفكرة في المرحلة الراهنة استناداً الى الاتفاق الموقع في ايلول من العام ٢٠٠٠ بين روسيا وايران والهند والذي يضم اليه لاحقاً عدد من دول اسيا الوسطى والقوقاز والخليج العربي والشرق الاوسط ليشمل كل من(كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان واذربيجان وارمينيا واوكرانيا وبيلاروسيا وعمان وسرويا وتركيا وبلغاريا) عضو مراقب .

كما ان هناك مبادرة مكملة لهذا المشروع تتمثل في (معاهدة عشق اباد) وهي معاهدة دولية تهدف الى انشاء شبكة من الطرق عابرة للحدود بهدف تسهيل التجارة بين اقليمي اسيا الوسطى والخليج العربي، إعتماداً على الموانئ الايرانية والعمانية، وتم توقيع المعاهدة في نيسان من العام ٢٠١٦ وانضمت اليها لاحقاً كازخستان وباكستان ثم الهند في شباط من العام ٢٠١٨، وقد أعطى انضمام كازخستان والهند وباكستان ابعاداً مهمة للمعاهدة، فقد كان لانضمام كازخستان تأثيراً مهماً ليس فقط لجهة شمول المعاهدة اقليم اسيا الوسطى وحسب، بل ايضاً الى ما يعنيه ذلك من مد نطاق عمل المعاهدة الى الحدود مع روسيا والصين، كما كان لانضمام الهند وباكستان تأثيراً كبيراً من حيث اتساع نطاق المعاهدة ليشمل اقليم جنوب اسيا بجانب اقليمي اسيا الوسطى ومنطقة الخليج ، وقد تضمنت المعاهدة انشاء شبكة من خطوط السكك الحديدية بين كازاخستان واوزبكستان وتركمانستان وايران، وبدورها اعطت دول المعاهدة اهتماماً خاصاً بمشروع خط السكك الحديدية (ايران – تركمانستان – كازاخستان)، وهو الخط الذي تم تنفيذه بالفعل وافتتاحه في كانون الاول من العام ٢٠١٤، وهناك خط سكك حديد (تركمانستان– افغانستان– طاجيسكان) وخطوطها هي (أتامورات – يمامنازار– أكينا – أندخوي– بياندغ).

وتقوم الفكرة الاساسية لمشروع (ممر الشمال– الجنوب) على ربط اقليمي جنوب وغرب اسيا بشمال وغرب اروبا واسيا الوسطى عبر ايران وبحر قزوين او ايران والبحر الاسود، ويتضمن المشروع عدداً من المكونات البرية والبحرية يترتب عليها وجود عدد من المسارات الفرعية وهي : [١]

المسار الاول : ويعرف بالمسار الغربي وهو الاكثر قبولاً من جانب الدول القائمة على هذا الممر، إذ يبدأ من ميناء مومباي الهندي وصولاً الى ميناء بندر عباس الايراني عبر مضيق هرمز (بين خليج عمان والخليج العربي)، ثم الى المسار البري داخل ايران (طرق برية وسكك حديدية) وصولاً الى المعبر (استارا)

[١] محمد فايز فرحات ، ممر الشمال– الجنوب : حدود الدور والمراهنات الايرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦٥– ٦٦ .

الايراني، ثم يبدأ مسار بري بمحاذاة بحر قزوين وصولاً الى استراخان الروسية ثم موسكو ثم شمال اروبا او من معبر (استارا) الى اذربيجان والبحر الاسود وجورجيا الى غرب اوربا .

المسار الثاني : يبدأ من ميناء مومباي الهندي على الساحل الغربي للهند ثم الى ميناء بندر عباس الايراني على مضيق هرمز، ليبدأ بعد ذلك المكون البري للممر داخل ايران (طرق برية او سكك حديدية) وصولاً الى ميناء أمير اباد على بحر قزوين، ليبدأ بعد ذلك مكون بحري من الممر داخل بحر قزوين وصولاً الى استراخان الروسية ثم الى موسكو ثم الى شمال اوربا .

المسار الثالث : يعرف بالمسار الشرقي ويبدأ من مومباي الى ميناء بندر عباس ثم المكون البري داخل ايران وصولاً الى ميناء أمير اباد، مروراً بشرق بحر قزوين وتركمانستان وصولاً الى روسيا ثم شمال اوربا .

وتظل هذه المسارات غير نهائية او غير مكتملة فهي قابلة للتطوير، كما ان هذه المسارات قابلة للربط مع الممرات الاقتصادية وشبكات الطرق والسكك الحديدية المطروحة من جانب قوى دولية عدة مثل: (الصين وروسيا والولايات المتحدة ودول اسيا الوسطى)، ومن ذلك على سبيل المثال إهتمام الصين بمشروع خط سكك الحديد بين ارمينيا وايران المتعثر بسبب عدم توفر الموارد المالية، لسعيها بدمجه ضمن مشروعات الحزام والطريق، أضف الى ذلك ان هناك العديد من المشروعات الايرانية الداخلية والتي سيكون لها التأثير الكبير في حالة اتمامها بالشكل النهائي، ومن ذلك على سبيل المثال إعلان ايران في نهاية كانون الاول من العام ٢٠١٧ عن بدء تنفيذ خط سكك حديدية من مدينة زهدان الايرانية على الحدود الايرانية – الباكستانية تجاه الشمال بمحاذاة الحدود الايرانية مع باكستان وافغانستان، وصولاً الى مدينة مشهد شمال ايران بالقرب من الحدود الايرانية مع تركمانستان، الأمر الذي يوفر فرصاً كبيرة لمد هذا الخط داخل ثلاثة من دول الجوار هم (باكستان وافغانستان وتركمانستان)، فضلاً عن وجود مسار داخلي من ميناء تشابهار الايراني الى مدينة زاهدان يرتبط بدوره بالمسار البري بين ميناء بندر عباس الى طهران [١] .

وهناك المشروع الايراني الخاص بحفر قناة تربط بحر قزوين بالمحيط الهندي او الخليج العربي والمعروف بمشروع (ايران رود) او (نهر ايران)، وهناك مساران مقترحان لهذا المشروع : [٢]

المسار الاول: ويقوم على الربط بين جنوب بحر قزوين وشمال الخليج العربي وهو الاقصر من حيث المسافة إذ يبلغ طوله نحو ٩٥٠ كم٢ ، كما يتميز بمروره عبر محافظات خوزستان وجيلان المخفضتين نسبياً، وامكانية استخدام البحيرات الاصطناعية .

---

[١] المصدر نفسه ، ص ٦٦ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٦٩ .

المسار الثاني : هو المسار الشرقي ويمتد من الساحل الجنوبي الشرقي لبحر قزوين الى شواطئ خليج عمان ويتراوح طوله ما بين ١٤٦٥ و١٦٠٠ كم٢، ولا يزال هذه المشروع مجرد فكرة لم تأخذ طريقها نحو التنفيذ، فقد تواجه عملية التنفيذ تحديات كبيرة طبيعية وبيئية ، ورغم ذلك يحظى المشروع بترحيب كبير من الجانب الروسي الذي يمتلك شواطئ على بحر قزوين بالنظر الى ما يوفره من فرص الوصول الى المياه الدافئة، إذ تصبح في هذه الحالة استراخان منفذاً لروسيا على المياه الدافئة سواء الخليج العربي او المحيط الهندي .

ان ممر الشمال– الجنوب من شانه ان يربط الاقاليم الاقتصادية المهمة (روسيا والصين واسيا الوسطى واروبا) بعضها ببعض، فالتوجه الايراني لم يقتصر على مشروع ممر الشمال– الجنوب فقط، بل شمل مناقشة مشروعات بناء خطوط السكك الحديدية في سبيل تعميق الارتباط بين اقتصادها واقتصادات منطقة اسيا الوسطى والصين، كان ابرزها مناقشة ايران وافغانستان في كانون الثاني من العام ٢٠١٦ مشروع خط السكك الحديدية (ايران– افغانستان – طاجيكستان – قيرغيزستان– الصين)، والبالغة بطول ٢١٠٠ كم٢، منها ١١٤٨ كم٢ داخل افغانستان، وفي هذا السياق تسعى ايران الى استغلال المصالح الدولية لدى الهند بالنفاذ الى اسواق اسيا الوسطى ومصادر الطاقة فيها، وذلك لتحاشي المرور عبر الاراضي الباكستانية قدر الامكان، وهو ما يفسر التحاق الهند بممر الشمال– الجنوب ودورها في تطوير ميناء(تشابهار) الايراني والانضمام الى معاهدة عشق اباد، وفي الوقت نفسه هناك وجود مصالح لدى دول آسيا الوسطى في توسيع فرص النفاذ إلى أسواق الطاقة لا سيما في جنوب آسيا، بما يضمن تقليل الاعتماد على المنافذ الروسية، كما ان هناك مصالح لدى روسيا في توسيع فرص نفاذها إلى المياه الدافئة، فضلاً عن المصالح المشتركة بين هذه الأطراف من تخفيض الحواجز المادية أمام التجارة [١].

٢– طريق المريديان السريع

تعمل الدول على إيجاد التوازن بين مختلف مقومات القوة لديها، إي أنها لا تركز فقط على الجوانب الجغرافية والسكانية والعسكرية، وإنما تشرع في إعطاء الاهتمام للجوانب الاقتصادية من موارد طبيعية وقدرات صناعية ومالية وتقنية والحفاظ على نظامها السياسي، كما إن دعم مكانتها في النظام الدولي يأتي من تركيبتها الاقتصادية ودورها فيه، وفي هذا السياق تصاعد توظيف بعض المفاهيم التي تعبر عن مركزية حتميات الجغرافيا وتأثيرها في التفاعلات الدولية، ويتمثل ذلك في (الجغرافيا الوظيفية) التي تركز على الممرات الاقتصادية ومشروعات البنية التحتية وطرق النقل العابرة للحدود وشبكات الموانئ، والتي من شانها خلق مراكز إقليمية للتجارة والخدمات وخرائط جديدة للقوة الاقتصادية، وهذا يتصل بشكل أساس بمفهوم (الجغرافيا المتداخلة) والذي يتأسس على تصاعد الاتصال والتشبيك بين الأقاليم المتقاربة بحيث تنشأ أقاليم وسيطة مثل اقليم (أوراسيا) واقليم (الهندوباسيفيك) لتحقيق غايات اقتصادية مثل الانتقال السريع للسلع

[١] محمد فايز فرحات ، ممر الشمال– الجنوب : حدود الدور والمراهنات الايرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦ .

والخدمات وتحفيز التنمية الاقتصادية، أو من أجل غايات عسكرية مثل إحتواء التهديدات العسكرية المتوقعة [١] .

وفي هذا السياق أعلن رئيس الوزراء الروسي (ديمتري ميدفيدف) عن عزم روسيا تشييد ما أطلقت عليه أسم (طريق المريديان السريع)، أو ما تطلق عليه الصحافة العالمية بـ (طريق الحرير الروسي) الذي يمتد مسافة ٢٠٠٠ كلم٢ من الحدود الروسية الكازاخستانية إلى تقاطع طريق سريع قائم يربط مينسك وروسيا البيضاء بموسكو، إذ من المتوقع أن تبلغ تكلفة هذا الطريق حوالي (٦٠٠ مليار روبل أي ما يعادل ٩,٥ مليارات دولار)، ويعد إعلان روسيا تشييد هذا الطريق ضمن مشروعات تعزيز الارتباط بين القارتين الأوروبية والآسيوية وتأسيس طريق جديد للنقل في منطقة (أوراسيا)، فضلاً عن تعزيز الارتباط بطريق الحرير الصيني وتعزيز المكانة الإقليمية لروسيا، وقد طرحت فكرة هذا الطريق لأول مرة من قبل المفوضية الأوروبية في العام ٢٠٠٥ وكان الدافع وراء ذلك هو حجم التجارة المتزايد بين الاتحاد الأوروبي والصين، إلا أن هذه الفكرة تم إحياؤها مؤخراً في إطار مبادرة (الحزام والطريق) الصينية بالاتفاق بين روسيا والصين ودول آسيا الوسطى بعد أشهر قليلة من المنتدى الثاني لمبادرة (الحزام والطريق)، والذي عقد في بكين بمشاركة الرئيس الروسي(فلاديمير بوتين)، وذلك في إطار التأكيد على متانة التحالف الروسي– الصيني في مواجهة الولايات المتحدة، وهو ما عكس كلمة الرئيس الروسي في المنتدى، إذ وصف العلاقات الروسية الصينية أنها أفضل ما كانت عليه في تاريخها [٢] .

المطلب الثاني : الممرات البحرية

تشكل الممرات البحرية عصب الحياة الاقتصادي للصين، فاعتماد الصين بالدرجة الاساس على ممرات الطاقة عبر الطريق البحري والذي يتكون من خطين رئيسين، وهما: [٣]

الطريق الأول: يبدأ من بحر الصين الجنوبي الى المحيط الهندي مروراً ببحر العرب والبحر الأحمر الى البحر الأبيض المتوسط .

---

[١] فراس عباس هاشم، تصاعد منطلقات الجيوايكونوميكا المحركة لمدخلات التحول الاستراتيجي الروسي (دراسة في الفرص والقيود) ، مجلة حوار الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، بغداد ، العدد(٤٩) ، ٢٠١٩، ص ص ٨–٩.

[٢] إيمان فخري ، طريق الميريديان: كيف تعزز روسيا ارتباطها بمشروع الحزام والطريق الصيني؟ ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ابو ظبي ، ٢٠١٩ . https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item .

[٣] محمد الصديق بورزق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩ .

الطريق الثاني: يربط الموانئ الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادي .

يبدأ الطريق البحري من ميناء منطقة (شينجيانغ) في شمال الصين ويمتد إلى أوروبا وإفريقيا عبر البحر الأحمر وضفافه من جهة، وخط آخر يتصل بموانئ إيران الجنوبية، ومن ثم يتم شحن البضائع بالقطار أو بالشاحنات تجاه أوروبا أو البحر الأبيض المتوسط، وبذلك يرتكز الحزام الاقتصادي لطريق الحرير على تفعيل الممرات الاتية، **اولاً :** ممر الصين – اوربا (بحر البلطيق) عبر اسيا الوسطى وروسيا، **ثانياً :** ممر الصين – منطقة الخليج والبحر الابيض المتوسط عبر اسيا الوسطى وغربي اسيا، **ثالثاً:** ممر الصين – جنوب شرقي اسيا وجنوب اسيا والمحيط الهندي ، في حين يتمثل الاتجاه الرئيس للطريق البحري للقرن الحادي والعشرين في الانطلاق من الموانئ الساحلية في الصين الى المحيط الهندي مروراً ببحر الصين الجنوبي وامتداداً الى اوربا، ومن الموانئ الساحلية في الصين الى جنوب المحيط الهادئ عبر البحر الجنوبي .[١]

ويأتي طريق الحرير البحري كثاني مكون محوري لـ (الحزام والطريق)، وقد أعلن الرئيس الصيني لأول مرة عنه في حديثه أمام البرلمان الإندونيسي في تشرين الاول من العام ٢٠١٤، في إطار حديثه عن ضرورة تعزيز التعاون البحري بين الصين ودول (مجموعة الآسيان)، وقد استخدم حينها مفهوم (طريق الحرير البحري)، إذ يهدف هذا الطريق إلى تطوير البنية التحتية البحرية للدول الشريكة فيه، وبشكل عام يتضمن طريق الحرير البحري إنشاء عدة ممرات بحرية تربط الصين بقارة أوروبا، بداية من بحر الصين الجنوبي مروراً بالمحيط الهندي وجنوب المحيط الهادئ، وتكتسب هذه الممرات أبعاداً استراتيجية نظراً للطبيعة الاستراتيجية للمحيط الهندي، الذي يعد بمنزلة نظام استراتيجي شبه مغلق، إذ يحتوي على عدد من المضايق التي تتحكم في حركة الدخول والخروج من شمال المحيط الهندي في ما يعرف بـ (نقاط الاختناق)، كما يتضمن طريق الحرير البحري ما يعرف بـ (طريق الحرير القطبي) الذي أعلنت عنه الصين لأول مرة في كانون الثاني من العام ٢٠١٨، وذلك من خلال تشجيع شركاتها في تطوير البنية التحتية والقيام برحلات تجارية تجريبية من أجل تدشين ممرات بحرية في القطب الشمالي والتي تشكل بدورها(طريق الحرير القطبي)[٢].

وتتمثل أهمية طريق الحرير القطبي بالنسبة الى الصين من أنه يختصر وقت الرحلات البحرية إلى أوروبا بمقدار ٢٠ يومياً مقارنة بمسارها التقليدي عبر قناة السويس، إذ تسعى الصين من خلاله الدخول في شراكة تجارية مع روسيا، وفي الوقت ذاته تهدئة هواجس الأخيرة تجاه التمدد الصيني في الجوار المباشر لروسيا لا سيما في آسيا الوسطى، اما بالنسبة الى الروس فان هذا الممر ينطوي على أهمية كبيرة لهم، إذ

---

[١] عماد آبشناس ، مصدر سبق ذكره .

[٢] محمد الصديق بورزق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

سينقل صادراتها من النفط والغاز عبر القطب الشمالي للأسواق الدولية، ومن هنا تسعى موسكو من تشكيل أسطول سفن نوع (كاسح الجليد) من أجل مصاحبة السفن التجارية التي تمر عبر الطريق الشمالي، وفي الوقت نفسه الحصول على رسوم مقابل هذه الخدمة، وتجدر الإشارة هنا إلى وجود صعوبات كبيرة تقف في وجه تنفيذ مشروع (طريق الحرير القطبي)، وهو ما يتعلق بعدد من العوامل، والتي تاتي في مقدمتها عدم استطاعة هذا الممر استيعاب سفن الحاويات الضخمة التي تمر عبر قناة السويس، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال حجم التجارة الكلية التي مرت عبر القطب الشمالي والتي وصلت الى ٩,٧ مليون طن من العام ٢٠١٧، الا ان ما تم نقله عبر الممرات البحرية هو ١٩٤,٤ ألف طن فقط ، أما باقي الحمولة فقد عبرت من خلال الطرق البرية [١] .

[١] علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

الفصل الثاني

التحول النوعي في طبيعة الصراع الدولي

فهمت الصين اللعبة السياسية بتبنيها مرتكزات اساسية عبر صياغة مقاربات استراتيجية كان لها الفضل الكبير والاسهام الواسع في التاسيس للتغيير في حركة التفاعلات الدولية، واحكام السيطرة على قواعد اللعبة عبر التحكم في تشكيل البيئة الاستراتيجية التي تخدم تحقيق مصالحها الاستراتيجية، ويتم ذلك من خلال الادوات التي تتبناها عبر مراقبتها لحركة التفاعلات الدولية والمتغيرات الجوهرية التي تطرأ على النظام الدولي .

فمن خلال نظريات العلاقات الدولية التي اسهمت في توصيف بنية النظام الدولي وفقاً لفلسفة النظام السياسي والاهداف العليا المراد تحقيقها، سعت الصين لاخذ دور ومكانة في النظام الدولي، من خلال العمل بالمرتكزات الاساسية لكل نظرية، فالصين وضعت لنفسها أسس تتحرك وفقها، والتي تقيس من خلالها مدى استجابة حدة / قوة التغيير في بنية النظام الدولي، وعلى هذا الاساس اتخذت من النظرية الليبرالية كركيزة أساس للتنبؤ والقياس من حدة التغيير في النظام الدولي، ومدى استجابة الوحدات الدولية وتفاعلها مع هذا التغيير، وكذلك الحال بالنسبة الى النظرية الواقعية بشقيها (الاقتصادي والعسكري)، فقد سعت بكين الى تحقيق هذا الهدف من خلال قراءتها الموضوعية (واقعية العلاقات الدولية) في سبيل تحقيق الاهداف الاستراتيجية التي تصبو للوصول اليها، وكذلك الحال بالنسبة الى النظرية البنيوية التي تعد أساس الفكر الاستراتيجي الصيني الذي يجسد روح وفلسفة الدولة وقيمها العليا، وهذا كله مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطورات الاخيرة التي شهدها العصر من تقدم علمي وتطور تكنولوجي في مجالات الحياة كافة، وعلى كافة المستويات.

فالصين فهمت اللعبة السياسية بواقعية، وعلى هذا الاساس عملت بشكل جاد وفق ما تمتلكه من مقومات من أجل الوصول الى اهدافها وغاياتها المتمثلة في الهيمنة على النظام الدولي، فمن خلال النظرية الليبرالية بمؤسسات المالية التي من شانها الاسهام في استتباب الامن وارساء السلام العالمي(كما ذهبت اليه مضمون النظرية)، مجتمعة بالقوة الاقتصادية والقوة العسكرية كما تصفه النظرية الواقعية، وتوظيف التطورات اللاحقة على النظام الدولي من تقدم علمي وتطور تكنولوجي في مجال الاتصالات والمواصلات ... الخ، أصبحت الصين في موضع يمكنها من فرض واقع معين وتشكيل بيئة استراتيجية تخدم مصالحها واهدافها الوطنية .

أن النظام العالمي الجديد رغم كونه يعتمد الدولة أساساً له، إلا أنه يتجاوز مفهوم (الدولة– الأمة) إلى مفهوم جديد هو (الدولة – الأمم/ العالم)، وهو نظام الحد الأدنى من الفعل العسكري، إذ يمكننا القول بأننا

مقبلون على نظام سياسي- اقتصادي جديد، قد تتغير فيه العلاقات الدولية وتختلف فيه مركزية القرارات أيضاً، لكن منطق اقتصاد السوق محلياً وعالمياً هو من سيحكم اقتصاديات الدول وفقاً لمبدأ (الدول- الكتل) في المنتظمات السياسية، كما إن هذا النظام سيكون نظام ضبط دولي أكثر فاعلية مما عهدناه من أساليب الضبط في النظام المنصرم، وهكذا فليس ثمة من نظام خارج هذه الدوائر، وبذلك فان النظام العالمي الجديد يميل إلى إرساء العقلانية السياسية كواقع نهائي في الممارسة السياسية العالمية، فضلاً عن أن السياسة العالمية ستميل نحو المزيد من المأسسة، ومن ثم ضبط السلوك السياسي والعسكري العالمي، كما أن التوجه سيكون نحو أنظمة سياسية تعتمد الضبط أكثر مما تعتمد الاكراه، وضبط جميع أشكال الصراعات الدولية ووضع مقاييس ضابطة للدول داخلياً وخارجياً، وإرساء قواعد دولية جديدة، وبذلك تكون الدولة في هذا النظام ذات البعد التكنولوجي هي الفاعل الرئيس فيه[١]، وعليه فإن قيام نظام دولي جديد يفترض قيام نظام مختلف عن السابق، نظراً لاختلاف المعايير وطبيعة العلاقات الدولية التي كانت تحكم الوضع الدولي آنذاك وتتحكم في مساراته وطبيعة تشكيله [٢].

هناك تحولات جوهرية حدثت في السياسة الدولية ولعل المؤشر الرئيس للتحول في النظام الدولي هو التغيير الحاصل في هيكل توزيع القوة، أي ما إذا كان النظام الدولي نسقاً أحادي أم ثنائي أم متعدد الاقطاب، فالتحول من بنيان دولي إلى آخر إنما يعنى التحول في المنظومة الدولية، كما أنه يعني تحولاً في طبيعة العمليات السياسية والترتيبات المؤسسية الكائنة في النسق الدولي، بمعنى أن تغيير هيكل توزيع القوة هو مؤشر حاكم يجر خلفه بقية المؤشرات، وربما كان التغيير الجوهري في الخصائص الأساسية للنظام الدولي يتحدد عبر وحدات النسق وبنيانه ومؤسساته وعملياته السياسية، وهذه العناصر المركبة تشكل مؤشراً لحدوث تغيير في مسار تطور السياسة الدولية [٣] .

من جانب آخر تحدد البنية الهيكلية للنظام الدولي الشكل الذي يتخذه ذلك النظام من خلال تراتبية الوحدات التي يتألف منها، وتتحدد هذه التراتبية من خلال مجموعة القوة الشاملة، ففي هذا الصدد يرى (هانز مورجنثاو) إن القوة الشاملة للدولة يعبر عنها من خلال تسعة عناصر تتمثل في:(العامل الجغرافي والموارد الطبيعية والطاقة الصناعية والاستعداد العسكري والسكان والشخصية القومية ونوعية الحكم والروح المعنوية ونوعية الدبلوماسية)، وعلى هذا الاساس فأن سعي الولايات المتحدة من منع ظهور قوى منافسة لها في النظام الدولي قد يشهد انتكاسة كبيرة، إذ ان كثير من الدول وفي مقدمتها الصين التي استطاعت ان تجد

---

[١] عماد فوزي شعيبي، ملامح الأفق: النظام السياسي العالمي الجديد(سيرورة التشكل) . متاح على الموقع : http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/155.htm .

[٢] مفيد نجم، النظام الدولي الجديد: الإمكانات، وغياب الاستراتيجية والمعايير، مجلة الفكر السياسي ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، العددان (٤-٥) ، ١٩٩٩، ص ص ٢٠٦-٢١٠ .

[٣] ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص٤٤ .

الوسائل والبدائل لتحقيق أهدافها من خلال حيازتها القوة الشاملة، متجاوزة بذلك سعي الولايات المتحدة الحثيث من الوقوف في وجهها كقوة منافسة لها في النظام الدولي على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي[١] .

وعليه اسهم صعود الصين السريع في النظام الدولي وتصدرها المركز الثاني من بين أكبر اقتصادات العالم في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية للعام ٢٠٠٨، وتراجع النفوذ الأميركي والأوروبي على المستوى الدولي، اسهم بظهور أربعة رؤى مختلفة بين الأكاديميين حول المكانة العالمية للصين، تتمثل **الرؤية الأولى** من أن صعود الصين سيسهم في إعادة تشكيل القوى في السياسة الدولية، ومن ثم لن يكون مهيمناً عليها من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية فقط، ولكن سيكون للصين دور كبير بوصفها قوة اقتصادية في إعادة تشكيل وتعزيز وجود عالمي أكثر توازناً واستقراراً في العلاقات الدولية، لا سيما مع صعود العديد من الاقتصادات الناشئة، مثل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتبنى هذه الرؤية تجاه المبادرة الصينية لامتلاك الصين صورة إيجابية كبيرة لدى شعوبها، مع ترحيبهم بها كشريك استراتيجي يعتمد عليه لا سيما في مجالات الطاقة والاستثمار[٢].

وبذلك أصبح صعود الصين الاقتصادي يضغط بشكل واضح وفاعل في علاقاتها على المستوى الاقليمي والدولي، لا سيما مع الولايات المتحدة في إطار انتقال حقيقي ملموس لمقادير القوة الاقتصادية من الدول الصناعية الغنية في الغرب الى الاقتصادات الصاعدة في اسيا، وان كل ذلك يقع في إطار انتقال حقيقي وملموس لمقادير القوة الاقتصادية من الدول الصناعية الغنية في الغرب الى الاقتصادات الصاعدة في اسيا، وقد افضى المحللون الاقتصاديون في وصف معالم انتقال القوة الاقتصادية الى اسيا من رصد الاف الاسيويين الذين استطاعوا تخطي خط الفقر الى حجم الانفاق الضخم على مشروعات البنية التحتية الأكبر في العالم الى معادلات النمو العالية التي لم تتأثر بالأزمة العالمية، هذا التحول الكبير رصده مبكراً المؤرخ (بول كينيدي) الذي تنبأ بتحول القوة الاقتصادية الى منطقة اسيا– الباسيفيكي واشار في كتابه (صعود وهبوط القوى العظمى) الى ان المعطيات التي فرضها الواقع الدولي من تصاعد قوى ذات ثقل اقتصادي وسياسي متصاعد مستمر يبدو من الصعب ان يتراجع او يقف عند مستوى معين في ضوء المعطيات الراهنة، ومن قبله بزمن بعيد تنبأ الزعيم الصيني (ماوتسي تونغ) من ان: (الشمس سوف تشرق مجدداً من الشرق بعدما طال الوضع المقلوب الذي ظلت عليه الشمس تشرق من الغرب) [٣] .

---

[١] ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣.

[٢] محمد مطاوع، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، العدد (٤٦) ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٥ .

[٣] عبد علي كاظم المعموري، انبلاج فجر النظام الدولي الجديد متعدد الاقطاب، مجلة حمورابي للدراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العدد (٢) ، ٢٠١٢ ، ص ١٧ .

من هنا فان التحولات الجوهرية التي اصابت النظام الدولي والتي جعلت من التفاعلات الدولية تتجه باتجاه محدد، نتيجة الظروف الموضوعية التي فرضتها طبيعة البيئة الدولية من خلال ما افرزته عوامل عدة كانت سبباً في التغيير الرئيس في عملية التفاعل بين الوحدات الدولية، وما احدثه متغير التقدم العلمي والذي بدوره حفز كل من العامل الاقتصادي والتكنولوجي من اخذ دورهما في حركة التفاعلات الدولية، ونتيجة لذلك فقد اتجهت الصراعات الدولية في عالم اليوم نحو الاستحواذ على القوتين الاقتصادية والتكنولوجية ، وبذلك سيتم تناول الفصل في مبحثين ووفق الاتي:

المبحث الاول : الصراع الاقتصادي

المبحث الثاني : الصراع التكنولوجي

المبحث الاول : الصراع الاقتصادي

اتسمت المرحلة الاخيرة في النظام الدولي بالصراعات الدولية، ولعل أهمها على الاطلاق ما يتعلق بالصراع الاقتصادي، ويتم ذلك عبر السيطرة والاستحواذ على موارد الطاقة ومناطق العبور، ومن ثم حركة التجارة العالمية من تصنيع وإنتاج وتصدير وإستهلاك وما يصاحب ذلك من نمو او انكماش يؤثر في حركة التفاعلات التجارية ، وعليه سيتم تناول المبحث في مطلبين وفق الاتي :

المطلب الاول : إحتكار التجارة العالمية

إتسمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بتصاعد مشروعات تسهيل وتحرير التجارة المتجاوزة لإقليم جغرافي بعينه، والتي عرفت بموجة الإقليمية الجديدة أو المفتوحة (open regionalism)، مثل منتدى آبك (APEC) والمشروعات عبر الإقليمية (inter–regionalism) التي تقوم على طرح مشروعات للتعاون بين دولة وعدد من الاقاليم او بين عدد من الترتيبات الاقليمية، وقد أخذ هذا التوجه في السياسة الدولية ابعاداً جديدة خلال العقد الاخير مع إتجاه عدد من القوى الدولية والاقليمية الاخرى، فقد ركزت على إزالة الحواجز أمام التجارة من خلال مشروعات طرق التجارة البرية والبحرية عابرة الاقاليم، على الرغم من تضمين بعض هذه المشروعات/المبادرات مكونات أخرى مثل نقل الطاقة وإقامة مناطق للتجارة الحرة [1].

[1] محمد فايز فرحات، ممر الشمال– الجنوب : حدود الدور والمراهنات الايرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢ .

كما ان للعلاقات الاقتصادية والتجارة تأثيراً كبيراً على الامن والسلام، وعلى العكس من ذلك يمكن أن تؤدي الصراعات الاقتصادية والتجارية الى الحروب في ما بين الدول وحتى داخل الدولة الواحدة، وبالمثل ساعدت التجارة والتنمية الاقتصادية المشتركة التي تدار بشكل جيد والتي تعود بالفائدة على الطرفين على أساس مبدأ الإنصاف والمعاملة بالمثل وعدم التمييز بين البلدان والمجتمعات في التغلب على الصراع المسلح وإقامة علاقات سلمية وتعاونية، وهناك إعتراف بأن المكاسب المتأتية من التجارة لم يتم توزيعها بالتساوي بين البلدان، وقد أدى هذا إلى تأجيج الاستياء في جميع أنحاء العالم، وعليه تلجأ الدول بشكل متزايد إلى الاستراتيجيات الأحادية لحل المشاكل التجارية، مما يقوض عمل منظمة التجارة العالمية ونظامها التجاري متعدد الأطراف [١] .

فمن جانب أدى عدد من السياسات على مدى العقود الثلاثة الماضية والتي تهدف إلى تعزيز التحرير والخصخصة واللامركزية إلى تجنب توزيع الدخل وتركيز الثروة، وتقليص الحماية والخدمات الاجتماعية، وزيادة الشعور بعدم اليقين الاقتصادي وانعدام الأمن لدى الملايين الذين لم يستفيدوا من فوائد التكامل الاقتصادي والسياسي للمجتمعات ، ومن ناحية اخرى أسهمت الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ الى إتساع التفاوت في الدخل والثروة، مما أدى إلى الاستياء الكبير داخل البلدان[٢].

بذلك أستغلت الصين التحولات الاقتصادية العالمية خلال القرن العشرين للانخراط في العولمة والاستفادة منها بالدفع بعجلة تطورها ونمائها مستفيدة من قوتها العاملة الضخمة والرخيصة، ورؤيتها التي أعتمدت على جذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة والخبرات الدولية، إذ مكنت هذه الظروف الصين من النمو بوتيرة أصبحت من خلالها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وكل هذا بفضل رؤية اقتصادية استطاعت من خلالها الاستفادة من الفرص التي أوجدتها عولمة القرن العشرين، وما وفرته من موارد وسوق دولية مفتوحين وظفتهما بذكاء في دعم ما يخدم من تطوير اقتصادها الوطني[٣] .

وفي هذا السياق شهدت الصين نمواً اقتصادياً هائلاً وأصبحت قوة لا يستهان بها في مواجهة البلدان الراسمالية التي لا تزال تبدو مسالمة أكثر مما يجب في علاقتها مع الصين، وتجدر الاشارة الى ان الرئيس الصيني (دنغ شياوبنغ) كان حريصاً منذ العام ١٩٨٩ على عدم اقامة راسمالية ليبرالية ديمقراطية، فقد كانت

---

(1) The state of global peace and security , In Line with the Central Mandates Contained in the Charter of the United Nations , report of the secretary – general, United Nations publication , United Nations, New York , 2020 , PP 17-19 .

(2) Lbid .

(٣) هيثم عين الناس، العولمة الصينية ومبادرة الحزام والطريق ، ترينذز للبحوث والاستشارات ، أبوظبي ، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : https://trendsresearch.org/ar/insigh .

فكرة مرفوضة تماماً بالنسبة اليه، حيث كان مشروعه إقامة رأسمالية شمولية تلعب فيها الحمائية النقدية دوراً جوهرياً كوسيلة لفرض هيمنة الصين على العالم[١] .

وقد ساعدت الاصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة والاستثمار من تحويل الصين الى قوة تجارية ضخمة، فقد ارتفعت صادرات البضائع الصينية من ١٤ مليار دولار في العام ١٩٧٩ الى ٢,٥ تريليون دولار في العام ٢٠١٨، رغم انها كانت في العام ٢٠١٧ أكثر من ٣ ترليون دولار، في حين نمت واردات البضائع فيها من ١٨ مليار دولار الى ٢,١ تريليون دولار للعام نفسه، وجعلت التدفقات التجارية المتنامية للصين الشريك التجاري الأكبر لكثير من البلدان، فقد كانت أكبر شريك تجاري لـ ١٢٠ دولة في العام ٢٠١٨ [٢]، وبذلك أصبح اقتصاد الصين الأسرع نمواً في العالم في الربع الاخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي مما زاد من حاجتها الى طاقة هائلة، ففي غضون السنوات الاخيرة تحولت الصين من دولة مصدرة للنفط الى دولة تحتل المرتبة الثانية بين كبار المستهلكين للنفط في العالم، فالصين تستهلك ما يقرب من ١٠,٦ ملايين برميل يومياً من النفط، مقارنة بالولايات المتحدة التي تعد أكبر مستهلك للنفط قرابة ١٩ مليون برميل في اليوم[٣] .

وتتوقع الدراسات أن حجم الاقتصاد الصيني سيزداد بنسبة ١٧٤% في العام ٢٠٣٥ عما كان عليه في العام ٢٠١٥ ، وأن استهلاكها للطاقة سيزيد خلال تلك المدة بنسبة ٤٦% لتصبح أكبر مستهلك للطاقة في العالم بنسبة ٢٥% من الطاقة العالمية، وبذلك ستصبح الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم، ويرى الصينيون أن النفط والغاز الطبيعي يتمركزان في منطقتين، **الاولى:** المنطقة الهلالية الداخلية التي تضم شمال شرق آسيا وجنوبها الشرقي وآسيا الوسطى والقارة الأوروبية، **والثانية:** أمريكا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط، ويقدر الصينيون أن منطقة الشرق الأوسط وشمال غرب أفريقيا تتمتع بأعلى الموارد النفطية والغازية في العالم، بحيث يقدر الاحتياطي المؤكد من النفط فيها ١١٠ مليار طن أي ٧٠ % من إجمالي الاحتياطي العالمي، كما أن تكلفة الاستخراج والنقل فيها زهيدة [٤].

---

[١] انطوان برونيه وجون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية ، ترجمة : عادل عبد العزيز احمد ، (القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٦) ، ص ص ٤٥ ، ١٢٩ .

[٢] حيدر زهير جاسم واسامة مرتضى باقر، مبادرة الحزام والطريق ومستقبل مكانة الصين العالمية ، (عمان : دار امجد للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٣)، ص٤٤.

[٣] حارث قحطان عبدالله ، مصالح الصين النفطية في القارة الافريقية ، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، العدد(١) ، ٢٠١٨ ، ص ١٦٨ .

[٤] ابراهيم ميرغني محمد وسلطان بن منير الحارثي ، الصراع على مصادر الطاقة الاحفورية وانعكاساته على الامن الدولي ، مجلة العلوم القانونية والسياسة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ، عدد (١٧) ، ٢٠١٨ ، ص ٥٣ .

وفي هذا الصدد أشارت مديرة الابحاث (كاثلين بروكس) في مؤسسة (فوركس دوت كوم) ان تقرير المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية والصادر عن شركة (بريتش بتروليوم) حول اتجاهات الاستهلاك والانتاج ان الصين ستكون المستهلك الأكبر للطاقة في العالم، وبناء على توقعات معلومات الطاقة الأمريكية فمن المتوقع أن يزداد طلب الصين للنفط بنسبة ١٢,٨ مليون برميل يومياً مع حلول العام ٢٠٢٥ ، وستؤثر هذه الزيادة البارزة تأثير جذرياً في توافر النفط وفي تكلفة النفط الخام منذ العام ١٩٩٥ تقريباً [١]، وفي ضوء توقعات وكالة الطاقة الدولية أن واردات الصين النفطية ستكون بحلول العام ٢٠٣٠ مساوية لواردات الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بذلك تسعى إلى تعزيز الاستقرار من خلال طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين، عبر بناء الموانئ الصينية في البحر الأحمر وقناة السويس إلى ميناء بيرايوس اليوناني على البحر المتوسط، وعندها تعد نقطة دخول رئيسة للأسواق الأوروبية [٢] .

من هنا أصبحت الصين محط اهتمام الاقتصاد العالمي، فقد تمكنت من تجاوز الكثير من القوى الاقتصادية التقليدية بتحقيقها قفزة سريعة في الناتج المحلي الاجمالي انظر جدول رقم (٤)، ويعود ذلك الى حجم النمو الكبير في الانتاج المحلي والصادرات، فضلاًعن الاستثمارات في رأس المال والعمالة الرخيصة، وبذلك تؤدي الصين دوراً مهماً في استقرار وانتعاش الاقتصاد العالمي، حيث بلغ اسهام الصين في نمو الاقتصاد العالمي الى حوالي٣٠%، وبلغ اجمالي الفائض التجاري لها ٤٢٢ مليار دولار، وبلغ احتياطي النقد الاجنبي ثلاثة تريليون دولار في العام ٢٠١٧[٣].

جدول رقم (٤) إجمالي الناتج المحلي الصيني بالمليار دولار للعام ٢٠١٨

البيانات	النسبة
الصادرات	٢٤٨٧
الواردات	٢١٣٥
اجمالي التجارة	٤٦٢٢
الميزان التجار	٣٥٢

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي : https://databank.worldbank.org .

وفي هذا السياق حققت الصين إنجازات اقتصادية كبيرة تركزت خلال العقود الثلاثة الماضية، على معدلات نمو فاقت الـ ١٠%، مما دفع بها للصعود إلى المرتبة الثانية عالمياً من حيث حجم الاقتصاد بعد

[١] حارث قحطان عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٨ .

[٢] حيدر زهير جاسم واسامة مرتضى باقر، مصدر سبق ذكره ، ص٤٤.

[٣] احمد حسن محمود ، اثر مبادرة الحزام والطريق في تطور علاقات الصين مع دول المشرق العربي ٢٠١٣-٢٠١٨ ، (ربد : دار المنظومة ، ٢٠١٩) ، ص ٢٥ .

الولايات المتحدة متغلبة بذلك على اليابان التي تراجعت إلى المرتبة الثالثة[١] ، انظر الشكل رقم (١) ، بحجم ١٣ ترليون دولار، ويتوقع ان يصل الى ٤٥ ترليون دولار بعد العام ٢٠٤٠، أي انه سيكون أكبر اقتصاد عالمي وستكون الهند بالمرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة، وهذا ما أكدته صحيفة (نيويورك تايمز) في المملكة المتحدة من ان صعود الصين إلى المركز الثاني اقتصادياً يعد تحول كبير في قوتها الاقتصادية وفي السياسية العالمية بشكل عام[٢] .

شكل رقم (١) ترتيب دول العالم اقتصادياً ٢٠٢٢

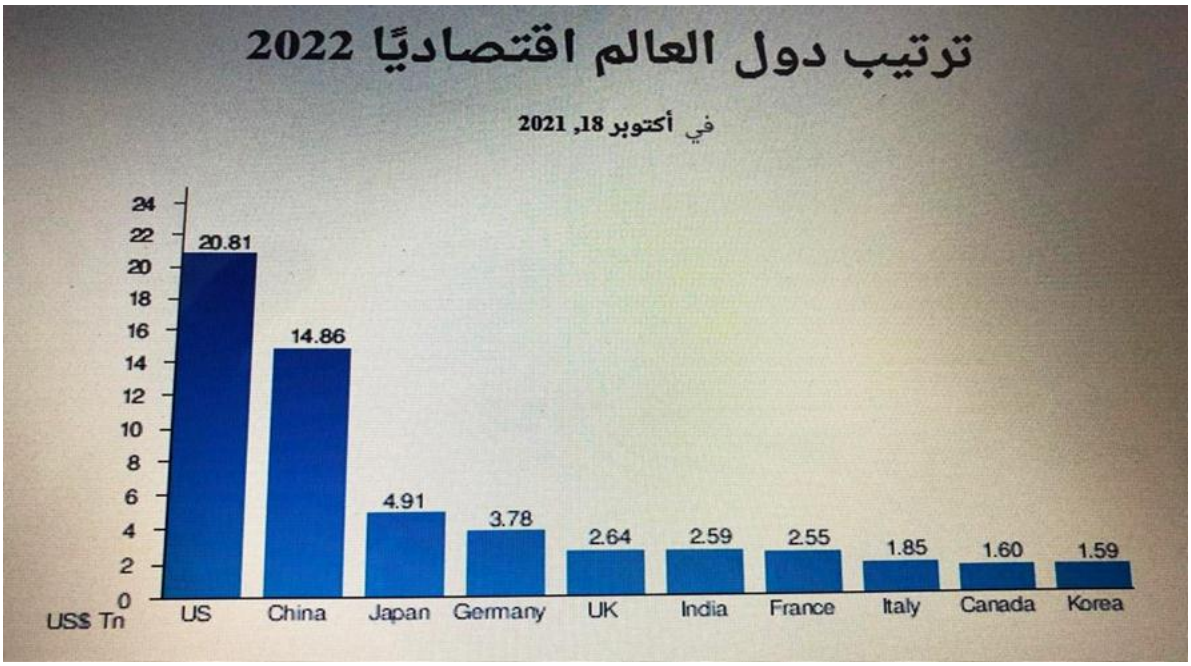

المصدر : البنك الدولي . متاح على الموقع :https://www.almaal.org/countries-of-the-world-economically .

فوفقاً لمعدلات النمو الاقتصادي والبالغة ٩,١٠% لعام ٢٠١٥ بلغت في العام ٢٠١٧ ما نسبته ٧% وبعد ذلك الى نسبة ٦,٧% في العام ٢٠١٨ بفضل نمو التجارة الخارجية، ثم الوصول الى نسبة ٦,٤% في العام ٢٠١٩[٣]، وهذا ما اكدته نتائج بيانات رسمية أصدرتها الهيئة الوطنية للجمارك من ارتفاع حجم التجارة الخارجية للسلع في البلاد بنسبة ٧,٥% على أساس سنوي يصل إلى ٨,٨٨ تريليون يوان، اي ما يعادل

---

[١] علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

[٢] تشانغ وي وي ، الزلزال الصيني، نهضة دولة متحضرة ، ترجمة : محمود مكاوي وماجد شبانة ، (القاهرة : سما للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦) ، ص ٣٢ .

[٣] انتظار رشيد زوير، تأثير قدرات الصين في مكانتها الدولية، مجلة الأستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية ، جامعة بغداد ، العدد(١) ، ٢٠٢١ ، ص٢٠٣ .

(١,٣٢ تريليون دولار أمريكي) في الربع الثالث من العام ٢٠٢٠، ليسجل أعلى مستوى ربعياً سنوياً، حيث قفزت حجم الصادرات بنسبة ١٠,٢%، في حين ارتفعت الواردات بنسبة ٤,٣%، وفي هذا الصدد ذكر (لي كوي ون) المتحدث باسم الهيئة إن القيم الفصلية لكل من الواردات والصادرات سجلت مستويات قياسية في الربع الثالث، وبلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية للسلع في الصين ٢٣,١٢ تريليون يوان في الأرباع الثلاثة الأولى بزيادة ٠,٧% على أساس سنوي، مما عكس اتجاه الانخفاضات المسجلة في الربعين الأولين عندما تأثرت التجارة الخارجية للبلاد بسبب جائحة كوفيد -١٩، وأظهرت بيانات الهيئة أن رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بيقت أكبر شريك تجاري للصين في الأشهر التسعة الأولى، تلاها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كما ارتفعت التجارة مع الدول الواقعة على طول الحزام والطريق بنسبة ١,٥% [١] .

وفي ذات السياق ذكرت (مارجيت مولنار) رئيسة مكتب شؤون الصين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن العالم يعتمد الآن بشكل أكبر على الصين لتحقيق النمو، حيث من المتوقع أن تمثل الصين أكثر من ثلث نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في العام ٢٠٢١، وصرحت لوكالة أنباء (شينخوا) أنه في السنوات الماضية كانت اسهامات الصين في النمو العالمي هي ٢٨-٢٩% والثلث الحالي هو زيادة كبيرة، وان العالم الآن يعتمد بشكل أكبر على الصين لتحقيق النمو، كما أشارت كبيرة الاقتصاديين المعنيين بالصين في المنظمة التي تتخذ من باريس مقراً لها، إلى أن معدلات النمو لعام ٢٠٢١ التي توقعتها المنظمة مرتفعة بشكل غير عادي لأن جميع هذه الاقتصادات لديها قاعدة منخفضة للغاية في العام ٢٠٢١، كونها تضررت جميعها من وباء(كوفيد-١٩) بدرجات مختلفة، كما لفت التقرير إلى أن مساهمة أوروبا وأمريكا الشمالية في النمو العالمي ستظل أقل من ثقلهما في الاقتصاد العالمي، وذكر التقرير أن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة سينمو بنسبة ٣,٢% في العام ٢٠٢١ و٣,٥% في العام ٢٠٢٢[٢].

وبذلك أصبحت الصين أكبر دولة مصدرة في العالم وعليه لقبت بـ (مصنع العالم)، وأهلها ذلك من تحقيق فائض تجاري مع معظم دول العالم، وبحلول العام ٢٠٣٠ قد يتجاوز إجمالي الناتج المحلي للصين ذاك الذي للولايات المتحدة [٣]، ولكي تتمكن الصين من مواصلة هذا التوسع فإنها أطلقت مبادرة الحزام

---

[١] بلا ، سلسلة من سياسات الدعم الحكومية تضمن نموا ربعيا قياسيا للتجارة الخارجية الصينية ، مجلة اقتصاد الصين الاسبوعية، وكالة انباء شينخوا، العدد (٣٣٨) ، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع: http://arabic.news.cn/jjzk325/index.htm .

[٢] بلا ، خبيرة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: النمو العالمي الآن أكثر اعتماداً على الصين ، مجلة اقتصاد الصين الاسبوعية، وكالة انباء شينخوا، العدد (٣٤٢) ، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : http://arabic.news.cn/jjzk325/index.htm.

[٣] ديفيد ش. غومبرت وإدموند ج. بورك واخرون ، إعادة النظر في الصراع مع الصين : احتمالات ونتائج واستراتيجيات الردع ، مؤسسة راند ، ٢٠١٧ ، ص ١٢ . متاح على الموقع : www.rand.org/t/PE248 .

والطريق التي تساعدها على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي[١]، من هنا بلغ معدل أستخدام القدرة الصناعية في الصين ٧٤,٥% في العام ٢٠٢٠، بانخفاض ٢,١ نقطة مئوية عن العام الأسبق وفقاً للهيئة الوطنية للإحصاء، وبذلك حافظت الصين على مكانتها كثاني أكبر سوق استهلاكية في العالم للعام ٢٠٢٠ [٢]، وهذا الحجم المتنامي للاقتصاد الصيني حتى يستمر بحاجة الى زيادة طاقة التصدير الى الاسواق العالمية الواعدة، كما انه بحاجة الى طرق منخفضة التكاليف وآمنة ومستدامة، إذ ان تكاليف نقل المنتجات الصينية الى العالم لا سيما اوربا والشرق الاوسط وشمال افريقيا مرتفعة جداً [٣]، وفي هذا الصدد جاءت مبادرة الحزام والطريق من أجل تعميق التعاون الاقتصادي بين الدول المطلة على المبادرة والتي تضم بلدان(آسيا الوسطى وروسيا وجنوب آسيا وجنوب شرقي آسيا ومنطقتي الشرق الأوسط وشرقي أفريقيا) ، وفي قلبها العالم العربي بوصفه ملتقى الحزام والطريق [٤] .

ومن أجل تحقيق ذلك اتفقت الصين وشركاؤها في مجموعة دول (البريكس) على تاسيس بنك جديد للتنمية في (شنغهاي) براس مال يصل نحو ١٠٠ مليار دولار، إذ يناط بهذا البنك مساعدة الدول الاعضاء للتغلب على تقلبات السوق المالية الدولية وتمويل مشروعات البنية التحتية في الدول الناشئة، كما خصصت بكين ٥٠ مليار دولار أمريكي من أجل الاسهام في تاسيس بنك الاستثمار الاسيوي للبنية التحتية (AIIB) ، إذ يقوم البنك بتمويل مشروعات البنى التحتية في جميع انحاء آسيا مع اهتمام خاص بدول رابطة دول جنوب شرق اسيا (الاسيان)، وعليه سيهدف البنك برفع تمويل مشروعات نحو١٠٠ مليار دولار، ومن جانب اخر وافقت الحكومات الصينية والمكسيكية على انشاء صندوق للتعاون الثنائي في مجالات البنية التحتية والصناعة والسياحة والطاقة، انظر جدول رقم (٥)، واتفقت الدوليتين على المساهمة في الصندوق بحصة إجمالية تصل نحو ١,٢ مليار دولار إمريكي على ان يتم مضاعفة هذه الحصة في المستقبل، لكن المبادرة لا تخلو من السياسة حيث سيمكن صندوق طريق الحرير وبنك الاستثمار الاسيوي للبنية التحتية بكين من التصدي للنفوذ الامريكي في المنطقة، حيث تسيطر الولايات المتحدة على المؤسسات الدولية المالية والتجارية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الاسيوي[٥] .

---

[١] حارث قحطان عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٨ .

[٢] الصين تحافظ على مكانتها كثاني أكبر سوق استهلاكية في العالم في عام ٢٠٢٠، مجلة اقتصاد الصين الاسبوعية، وكالة انباء شينخوا ، (٣٤٦) ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : http://arabic.news.cn/jjzk325/index.htm .

[٣] سعد عبيد السعيدي ، الابعاد الاقتصادية للربط السككي بين العراق والكويت ودور البدائل الوطنية ميناء الفاو والقناة الجافة والربط مع مشروع الحزام والطريق انموذج ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، بغداد ، العدد (٦١)، ٢٠٢١ ، ص ١٠٤ .

[٤] ثامر محمود العاني، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

[٥] نسمة اشرف ، مصدر سبق ذكره .

جدول رقم (٥) تمويل مبادرة الحزام والطريق

مؤسسة (باستثناء وزارة المالية ومساعدة وزارة التجارة،...إلخ)	السمات	العرض المقدر (مليار دولار أمريكي)	أمثلة المشروع
بنك التنمية الصيني (أكبر مؤسسة لتمويل التنمية في العالم)	قروض غير ميسرة وخطوط ائتمان قروض ميسرة، دعم الاستثمار الخارجي يمكن ربطه بالصادرات في معظم الحالات يفرض قيودًا على المقترضين السياديين(صندوق النقد الدولي) ضوابط تركيز القروض وضخ رأس المال الحكومي والوصول إلى برنامج الإقراض التكميلي المتعهد به من قبل بنك الشعب الصيني	١١٠	بحلول نهاية العام٢٠١٥،كان بنك التنمية الصيني قد دعم أكثر من ٤٠٠ مشروع في ٣٧ دولة على طول مبادرة الحزام والطريق، حيث بلغ إجمالي البنوك ١١٠ مليار دولار غطت مشاريع التعاون في موارد الطاقة وبناء المرافق الفنية وغيرها من المجالات، وشملت هذه الحكومات والشركات الأجنبية والشركات الصينية، ومن الأمثلة على ذلك القرض لمدة٤٠ عاماً لإندونيسياً بدون ضمان، مقابل ٧٥% من ٥,٢٩ مليار دولار أمريكي لسكة حديد جاكرتا باندونج عالية السرعة، وهناك مدة سماح لـ ١٠ سنوات ٦٠% مقوم بالدولار الأمريكي وبنسبة فائدة منخفضة ٢% – ٤% مقوم بالرينمينبي بمعدل فائدة ٣,٤% التنازلات التي سمحت لها بالفوز كانت في الأساس عدم وجود ضمانات من قبل إندونيسيا.
بنك الصين	ائتمانات تصدير تفضيلية (مرتبطة بالصادرات)ائتمان مشتري مصدر (مرتبط بالصادرات) ائتمان بائع تصدير (مرتبط بالصادرات) قروض ميسرة (٥٠% على الأقل مرتبطة بالصادرات) قروض بدون امتياز وخطوط ائتمان (يمكن ربطها) استثمار خارجي الدعم (يمكن تقييده)	٨٠	بحلول نهاية العام ٢٠١٥ ، دعم بنك EXIMأكثر من ١٠٠٠ مشروع في ٤٩ دولة على طول مبادرة الحزام والطريق، بأرصدة قروض تجاوزت ٥٢٠ مليار يوان صيني أي(٨٠ مليار دولار أمريكي)، وتشمل المشاريع الطرق والسكك الحديدية والكهرباء والموانئ والاتصالات وغيرها من المجالات، وعلى سبيل المثال قدم

	سقوف الديون لكل بلد ضخ رأس المال الحكومي والوصول إلى برنامج الإقراض التكميلي الذي تم التعهد به من قبل بنك الشعب الصيني		بنك EXIM قرضاً بسعر فائدة منخفض بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أمريكي لماليزيا لبناء جسر بينانغ الثاني بطول ٢٢,٥ كم وهو أطول جسر عابر للبحر في جنوب شرق آسيا، كذلك المساهمة في خط سكة حديد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بقيمة ٧ مليارات دولار أمريكي (٥% من الناتج المحلي الإجمالي) ، مقدمًا بسعر فائدة منخفض يبلغ ٣% .
بنك التنمية الزراعية الصيني	دعم الاستثمار في الخارج (يمكن ربطه بالصادرات)	_____	دعم صندوق طريق الحرير والشركات الصينية
بنك الصين للصناعة والتجارة	قروض غير ميسرة	١٥٩	٢١٢ مشروعاً متعلقاً بمبادرة الحزام والطريق بإجمالي٦٧,٤ مليار دولار أمريكي حتى الآن، ومن المتوقع أن تصل المشاريع المحتملة إلى ١٥٩ مليار دولار أمريكي .
بنك الصين	قروض غير ميسرة	١٠٠	من المتوقع الحصول على قروض مشاريع مرتبطة بمبادرة الحزام والطريق تبلغ ١٠٠ مليار دولار بحلول نهاية العام ٢٠١٧ .
صندوق طريق الحرير	جميع المشاريع المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق	٤٠	يستثمر صندوق طريق الحرير بشكل رئيس في مشاريع البنية التحتية لقطاع الطاقة، تشمل مشاريعهم الجارية مشروع كاروت للطاقة الكهرومائية على نهر جيلوم في باكستان، ومشروع محطة توليد الكهرباء في الإمارات العربية المتحدة، الذي استثمره وطوره مستثمرون صينيون بما في ذلك شركة تشاينا جيزوبا(مجموعة)مشروع الطاقة الكهرومائية الباكستاني كاروت الموقع في العام ٢٠١٥، هو مشروع طاقة ذو أولوية في الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، وسيتم تطويره من قبل شركة جنوب آسيا التابعة لشركة الصين للمضائق الثلاثة وبتمويل من صندوق طريق الحرير، كذلك النقابة التي شكلها صندوق طريق الحرير وبنك التصدير والاستيراد الصيني وبنك التنمية الصيني ومؤسسة التمويل الدولية

			قدمت قرضاً بقيمة٢٠٠ مليون دولار أمريكي للمشروع .
بنك التعمير الصيني	المساهمة في المشاريع ذات الصلة بمبادرة الحزام والطريق	١٠	صرحت MofCom أنها قدمت ١٠ مليار دولار أمريكي.
بنك التنمية الجديد (NDB)	للعب دور أكبر في مشاريع BRI	١,٢٦١	يقدم بنك التنمية الوطني القروض للدول الأعضاء في قطاع البنية التحتية، وقد أعلنت عن الدفعة الأولى من مشاريع القروض في العام ٢٠١٦، حيث قدمت قروضاً إجمالية قدرها ٨١١ مليون دولار أمريكي لمشاريع الطاقة المتجددة في البرازيل والصين وجنوب إفريقيا والهند، لدعم قدرة توليد الطاقة المتجددة في البلدان الأعضاء البالغة ٢٣٧٠ ميجاوات، كما قرر بنك التنمية الوطني تقديم قروض بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي لمشاريع الطاقة صغيرة الحجم في كاريليا (روسيا) في العام ٢٠١٦، ووافق بنك التنمية الوطني على قرض بقيمة ٣٥٠ مليون دولار أمريكي في المناطق الواقعة على طول منطقة مبادرة الحزام والطريق.
شركة التأمين على الصادرات والائتمان الصينية	---------	٥٧٠,٥٦	بحلول كانون الأول من العام ٢٠١٥ ، كانت شركة SINOSURE قد تعهدت بمبلغ ٥٧٠,٥٦ مليار دولار أمريكي لمشروعات التصدير والاستثمار والمقاولات الصينية في البلدان الواقعة على طول منطقة مبادرة الحزام والطريق، مع دفع ١,٨٥٥ مليار دولار أمريكي كتعويضات، وفي تموز ٢٠١٥ ، وقعت SINOSURE اتفاقية تعاون بشأن مبادرة الحزام والطريق مع البنك الصناعي والتجاري الصيني ، مع التركيز على دعم المشاريع في المناطق الواقعة على طول منطقة مبادرة الحزام والطريق .
بنك آسيا للاستثمار في	المشاريع غير المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق	٢,٣٣	بحلول العام ٢٠١٦ وافق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على تسعة

البنية التحتية (AIIB)			مشاريع للبنية التحتية باستثمارات إجمالية قدرها ١,٧٣ مليار دولار أمريكي، وتقع المشاريع التسعة جميعها في البلدان الواقعة على طول مناطق مبادرة الحزام والطريق، وهي: طاجيكستان وبنغلاديش وباكستان وإندونيسيا وميانمار وعمان وأذربيجان، وتركز المشاريع بشكل رئيس على الطاقة والنقل ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، وان أحدث مشروع تمت الموافقة عليه هو مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول (TANAP) في أذربيجان، والذي سينقل الغاز الطبيعي من بحر قزوين إلى أوروبا عبر تركيا كجزء من ممر الغاز الجنوبي للاتحاد الأوروبي،ويتطلب المشروع استثمارات إجمالية قدرها ٨,٦ مليار دولار أمريكي، كما يسهم البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية منها بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار والبنك الدولي ٨٠٠ مليون دولار، وسيتم توفير المبلغ المتبقي من قبل مؤسسات مالية دولية أخرى وقروض تجارية.

المصدر: بلا، مبادرة الحزام والطريق الصينية في مجال التجارة العالمية والاستثمار والتمويل ، نظرة مستقبلية للأعمال والتمويل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٨، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٨ ، باريس ، ص ص ١٨-١٩. متاح على الموقع : www.oecd.org/daf .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حالة التوسع التي تشهدها الصين تشبه الحالة التي شهدتها الولايات المتحدة قبل نحو قرن من الزمن، والتي أصبحت من خلالها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، ومن ثم فإن صعود الاقتصاد الصيني يستلزم- كما حدث في الاقتصاد الأمريكي في حينه - الذهاب إلى الأسواق الخارجية على نطاق واسع من أجل تأمين مدخلات الإنتاج وتسويق المنتجات النهائية، إذ ان فائض الانتاج وصل إلى مرحلة ما يعرف بمبدأ إلزامية التصدير[١]، وعلى سبيل المثال تستهدف الصين للوصول بحجم التجارة الثنائية مع أفريقيا إلى ٤٠٠ مليار دولار بحلول العام ٢٠٢٠ والوصول بتجارتها مع الدول العربية إلى٦٠٠ مليار في الأعوام التي تليها، ورفع رصيد استثماراتها غير المالية في الدول العربية من ١٠ مليارات

[١] ديفيد ش. غومبرت وإدموند ج. بورك واخرون، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

إلى أكثر من ٦٠ مليار خلال السنوات العشر القادمة حسب دراسة أجرتها جمعية رجال الأعمال المصريين، ولقد بدأت بالفعل أولى خطواتها في المنطقة بقيامها بإنشاء ميناء الكرمل القريب من حيفا في العام ٢٠٠٧، وشيدت خطوط السكك الحديد التي أُطلق عليها ميد– ريد (إشارة إلى البحرين الأحمر والمتوسط) لربط ميناء إيلات بأشدود، مما يجعل من إسرائيل جسراً برياً في طريق الحرير البحري، ويعزز من قدراتها كمركز لوجيستي تجاري رئيس، كما تقوم شركة (تشاينا هاربور) ببناء ميناء خاص إلى جانب ميناء أشدود الحالي، ومن ناحية أخرى حصلت مجموعة (ميناء شانغهاي الدولي) على ترخيص لتشغيل ميناء خاص آخر في أعماق البحار، إذ من المخطط أن يتم بناؤه في حيفا، ومن المهم الاشارة هنا إلى التفوق الإسرائيلي في مجال التكنولوجيا الإلكترونية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطريق الحرير الرقمي، وبالفعل تم الإعلان عن مبادرة أطلق عليها (إنترنت بلس) في آذار ٢٠١٥ مدتها عشر سنوات تعمل على تعزيز الفضاء الإلكتروني بدمجه مع شبكات الصناعة والتجارة والمصارف، إذ تؤدي دوراً مهماً في ربط إسرائيل بأوروبا والولايات المتحدة [١].

وفي هذا الصدد يذكر (زبيغنيو بريجنسكي) في صورة التهديد الصيني للمصالح الامريكية موجهاً النصائح لإدارة الرئيس (باراك اوباما) في كيفية التعاطي مع الصين من أجل تفادي تصعيد الحرب التجارية بينهما، مشيراً الى ان هناك اختلافاً في المنظور التاريخي لكل منهما وهو ما يؤثر في رؤيتها للازمة، فالصين ترى ان التطور التاريخي يصب في مصلحتها ويتزايد عندها الاحساس بالثقة والقوة، كما تقل رغبتها في اتخاذ اي خطوات قد تؤدي الى (هز القارب) ، بمعنى تهديد الاوضاع التي تراها مواتية لها، أما الولايات المتحدة فتجد نفسها في موقع مختلف تماماً حيث يسود النقاش حول تراجع قوتها، فضلاً عن معاناتها أعبائها الخارجية المتعددة ، ولذلك فهي مهتمة بحشد الجهود لاتخاذ عمل جماعي للتعامل مع الازمة [٢]، وعلى هذا الاساس أدت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى خلق حالة من عدم اليقين، وتسببت في اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد الدولية وقوضت النمو العالمي، مما سيشكل تهديداً كبيراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام ٢٠٣٠، ومع تحول التوازن الاقتصادي العالمي من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ومناطق متقدمة أخرى نحو شرق وجنوب آسيا واقتصاداتها سريعة النمو، فإن قوة صنع القرار الاقتصادي آخذة في التحول كذلك [٣].

تطورت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة في عهد الرئيس (دونالد ترامب) الذي يعد الصين تحظى بميزة تجارية غير عادلة على حساب الولايات المتحدة، وعلى هذا الاساس اتهمت واشنطن شركة التكنولوجيا الصينية (هواوي) بسرقة أسرار تجارية أمريكية، وازداد التصعيد خلال فرض الولايات

---

[١] نهلة محمد أحمد جبر ، طريق الحرير استراتيجية القوة الناعمة ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، القاهرة ، العدد (١٧١) ، ٢٠١٧ ، ص ١٦٥ .

[٢] عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .

[3] THE STATE OF GLOBAL PEACE and SECURITY ,OP.Cit , P 17-19.

المتحدة رسوماً جمركية تقدر بمئات المليارات من الدولار على المنتجات الصينية، وأطلق الرئيس (ترامب) حرباً تجارية على الصين في أوائل العام ٢٠١٨ ، لإنهاء ما أعده صفقات تعرض بلاده للسرقة من جانب الصين، وفي هذا الصدد ذكر (كريستوفر راي) مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي أمام الكونغرس أن ١٠٠٠ تحقيق على الأقل من التحقيقات التي أجريت مؤخراً من سرقات فكرية من مؤسسات أمريكية تشير بإصابع الاتهام إلى الصين، وتقدر الحكومة الأمريكية أن الحجم الإجمالي للملكية الفكرية التي سرقتها الصين خلال السنوات الأربعة بين ٢٠١٣ و ٢٠١٧ تصل إلى ١,٢ تريليون دولار[١] .

إن اقتصاد الصين والولايات المتحدة (انظر جدول رقم (٦)) مرتبطان ببعضهما بسائر العالم وبطريقة ليس لها ما يوازيها في التاريخ، وفي حال صراع صيني- أمريكي سوف ينتج عنه ضرر اقتصادي كبير متبادل، وبذلك لن تستمر الصين في شراء الدين الحكومي الأمريكي في وقت تتصادم فيه القوات البحرية الأمريكية والصينية في مكان ما على مسافة من تايوان أو في بحر الصين الجنوبي [٢] .

جدول رقم (٦) اقوى عشرة اقتصادات في العالم بحسب الناتج المحلي الاجمالي للعام ٢٠٢٠ ، مع توقعات عام ٢٠٢٤ بدون نسب .

ت	الدولة	الناتج المحلي الاجمالي	توقعات عام ٢٠٢٤ بدون نسب
١	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٢,٢ تريليون	الصين
٢	الصين	١٥,٤٧ تريليون	الولايات المتحدة الامريكية
٣	اليابان	٥,٥ تريليون	الهند
٤	المانيا	٤,١٦ تريليون	اليابان
٥	الهند	٣,٢٦ تريليون	اندونيسيا
٦	المملكة المتحدة	٢,٩٣ تريليون	روسيا الاتحادية
٧	فرنسا	٧٢,٨٨ تريليون	المانيا
٨	ايطاليا	٨٢,٠٩ تريليون	البرازيل
٩	البرازيل	٢,٠٦ تريليون	المملكة المتحدة
١٠	كندا	١,٨٣ تريليون	فرنسا

المصدر : صندوق النقد الدولي . متاح على الموقع : http://www.imf.org>IMF-world-Bank .

---

[١] شيرين فرات، مصدر سبق ذكره .

[٢] جيمس دوبينز واخرون ، إعادة النظر في الصراع مع الصين : احتمالات ونتائج واستراتيجيات الردع ، مؤسسة راند ، كاليفورنيا ، ٢٠١٧ ، ص ١٢ . متاح على الموقع : www.rand.org/t/PE248 .

أن القرارات الاقتصادية الأخيرة للإدارة الأميركية والممثلة في الحماية الجمركية وفرض الرسوم على العديد من السلع المستوردة، أدت بالخصوم والأصدقاء على حد سواء إلى إنهيار الاتفاق المعروف بـ (الشراكة عبر المحيط الهادئ) في بداية العام ٢٠١٧، وكان الاتفاق يضم ٢٠ عضواً قبل انسحاب الولايات المتحدة منه، وواصل بقية الأعضاء المفاوضات في ما بينهم إلى أن وضعت الدول المتبقية اللمسات النهائية على إتفاق تجاري معدل في كانون الثاني من العام ٢٠٢١، ووقعت عليه ١١ دولة من بينها اليابان وكندا النسخة الجديدة من إتفاق التجارة في أسيا والمحيط الهادي من دون الولايات المتحدة في خطوة لمواجهة الحماية والحروب التجارية، واشار بذلك صندوق النقد الدولي الى أن الخطة الأمريكية هي بمثابة حرب تجارية عالمية [١] .

وعلى هذا الاساس تبنى الكونغرس الأمريكي مشروعات قوانين تحظى بتأييد الحزبين الديمقراطي والجمهوري من أجل فرض قيود ثقيلة على أنشطة شركات التكنولوجيا الخمس الأكبر، (مايكروسوفت وآبل والفابت المالكة لغوغل وفيسبوك ميتا وأمازون)، وتتضمن الاقتراحات المعروضة تطبيق الإجراءات الواردة في مشروعات القوانين على كل الشركات الضخمة البالغ قيمتها السوقية ٥٥٠ مليار دولار أو أكثر مجموعة الشركات الخمس المستهدفة والتي تزيد قيمتها السوقية عن ١١ تريليون دولار أو ما يعادل ٢٠% من القيمة السوقية للشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق المال الأمريكية، وتستهدف المقترحات الحد من الأنشطة الاحتكارية لتلك الشركات، وضمان حرية المنافسة عبر منصات التجارة الإلكترونية ووسائل تسوية المدفوعات أونلاين، ومع ذلك فإن تحديد رأس مال السوق بـ ٥٥٠ مليار دولار من شأنه أن يعفي الكثير من الشركات للخضوع لتلك القوانين، حيث أن بعض شركات التكنولوجيا المالية يقل رأسمالها عن ذلك، مثل شركة (باي بال) التي لا تزيد قيمتها السوقية عن ٢٤٠ مليار دولار[٢] .

كما اقدمت الولايات المتحدة في شهر تشرين الاول من العام ٢٠١٨ بتوحيد مؤسستها الاستثمارية ما وراء البحار وغيرها من برامج تمويل التنمية في المؤسسة الدولية لتمويل التنمية الجديدة، في محاولة منها لتعزيز الترابط في دول جنوب شرق آسيا، في ما تحدد استراتيجية الربط التابعة للاتحاد الأوروبي التي نشرت في شهر ايلول من العام نفسه رؤية تحسين الربط بين أوروبا وآسيا من خلال روابط النقل والطاقة والشبكات الرقمية والاتصالات البشرية، وعلى هذا الاساس يمكن إعتبار مبادرات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

---

[١] ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥ .

[٢] بلا ، الاقتصاد العالمي: خروج التضخم عن نطاق السيطرة وبداية الصدام بين الحكومات وشركات التكنولوجيا العملاقة ، مصدر سبق ذكره .

كمنافسين لمبادرة الحزام والطريق بدلاً من برامج الشركاء، وبذلك رفض ممثلوا الاتحاد الأوروبي علانية إمكانية الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق[١].

من هنا استشعرت الصين حجم المنافسة الاقتصادية لا سيما من قبل بعض القوى الاقليمية المنافسة لها كالهند واليابان واستراليا، فضلاً عن بعض القوى الاسيوية مثل فيتنام وكوريا الجنوبية واندونيسيا وتايوان التي تشترك جميعاً بهاجس الخوف من تعاظم القوة الصينية وتوغلها في الاقليم الاسيوي، يدعمها في هذه الرؤية الولايات المتحدة سعياً منها الى محاصرتها او السيطرة على نشاطها، وكل ذلك يعزز وجهة النظر الصينية بضرورة الاستعداد للتحدي الكبير والتخطيط لمد اذرعها الاقتصادية بعيداً عن مجالها الحيوي القريب، وبيئتها الاقليمية المضطربة من أجل زيادة التحوط وتقليل المخاطر وتنويع الخيارات والبدائل، وحتى تؤسس الصين لذلك وترسي قواعد المبادرة قامت بتأسيس (البنك الآسيوي للاستثمار) في البنية التحتية لتطوير طريق الحرير الذي يربط الصين بأوروبا تجارياً عبر آسيا الوسطى ، والذي انضمت إليه نحو ٥٠ دولة من بينها ١٩ دولة عربية [٢] .

وعليه فان التشابك المعقد في الأنظمة الاقتصادية على المستوى العالمي ومدى شمولية حالة الترابط هو ما يقود بالنتيجة الى مثل هكذا حالات من نمو او ديون، وهذا ما أثبتته أحداث الثمانينيات من أزمة انهيار سوق المال العالمي، فان كان هنالك إمكانيات إيجابية ناتجة عن هذا التشابك كتوفر إمكانيات تفاهم واتصال أفضل بين دول العالم، فإن هنالك إمكانيات سلبية مثل كون التقسيم الدولي للعمل في ظل نظام عالمي اقتصادي متكامل لا يتضمن منافع متساوية لكل الأطراف، بالرغم من أن نمو الأسواق العالمية قد يحسن تقسيم العمل دولياً وقد يعطي كفاءة أكبر للنظام الاقتصادي العالمي، ولهذا فإن أي اضطراب اقتصادي في النظام العالمي الجديد سوف ينعكس وينتقل بسرعة عبر الحدود القومية، وهذا بحد ذاته يطرح أحقية الدول غير العظمى من أن يكون لها رأي في الأوضاع العالمية، وعلى رأسها ياتي الوضع الاقتصادي الذي يشهد نمواً مطرداً مقارنة بالدول الكبرى ، انظر جدول رقم (٧) [٣] .

جدول رقم (٧) نمو اقتصادات الدول الكبرى ومناطق العالم للعام ٢٠٢١

المنطقة / الدولة	معدل النمو	السنة
الصين	%٥	٢٠٢١
الولايات المتحدة الامريكية	%٣,٥	٢٠٢١

[١] فيليب غالكين واخرون ، مصدر سبق ذكره .

[٢] سعد عبيد السعيدي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٥.

[٣] بلا ، صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://www.imf.org/ar/Publications/WEO .

اليابان	%٢,٥	٢٠٢١
منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	%٧,٤	٢٠٢١
منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	%٣,٧	٢٠٢١
منطقة اليورو	%٣,٦	٢٠٢١
منطقة جنوب آسيا	%٣,٣	٢٠٢١
منطقة أوروبا وآسيا الوسطى	%٣,٣	٢٠٢١
منطقة أفريقيا جنوب الصحراء	%٢,٧	٢٠٢١
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	%٢,١	٢٠٢١

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: بلا ، البنك الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، بيان صحفي في ٢٠٢١/٥/١. متاح على الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/news .

يتمسك أحد الآراء بأن الأهداف الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق هي وسيلة لتحقيق المزيد من الهيمنة الجيوسياسية، ومن ثم فإن المبادرة مدفوعة بطموحات الصين لكسر هيكل التحالف الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتوسيع نفوذها العالمي،كذلك الزيادة من قدرة الصين على إبراز قوتها الاقتصادية والعسكرية وإعادة تشكيل الديناميكيات الجيوسياسية من خلال تعزيز الترابط مع روسيا، كما أن من شأن المبادرة مساعدة الصين على تدعيم نموذجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتميز بوجود سيطرة كبيرة للدولة عليه، والقدرة التنافسية الشاملة مع اقتصادات السوق الحرة، وبذلك يمكن للصين ترسيخ نموذجها على الصعيد العالمي، من خلال إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي والتوازن السياسي عبر مبادرة الحزام والطريق [١] .

المطلب الثاني : صراع العملات

ساد العالم التشاؤم في العام ٢٠٢٠ مع تراجع الاقتصاد العالمي بسبب تفشي فيروس كورونا (كوفيد-١٩) من ناحية، والتوترات المتزايدة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية اخرى، ومن هنا ربما يأتي تدويل (الرنمينبي) لحل هذه المشاكل، ما يعطي زخماً قوياً في هذا المجال لا سيما وان الرنمينبي أصبح خامس أكبر عملة في الاحتياطي والمدفوعات إستخداماً في العالم، وثامن أكبر عملة استخداماً في المعاملات الأجنبية، حيث ان باستطاعت اكثر من ٢٠٠ دولة ومنطقة إكمال التسويات التجارية العابرة للحدود بالرنمينبي، علاوة على ذلك وقع بنك الشعب المركزي الصيني اتفاقات تبادل عملات ثنائية مع البنوك

[١] فيليب غالكين واخرون ، مصدر سبق ذكره .

المركزية لـ ٣٩ دولة ومنطقة في العالم، الامر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى تدويل الرنمينبي ارتفاعاً ملحوظاً [١] .

فمن ناحية نجحت منظمة (شنغهاي) في التسوية التجارية عبر الحدود بالرنمينبي لأول مرة في حزيران في العام ٢٠٠٩، وما يؤكد ذلك هو أعتماد الدول الأعضاء في المنظمة على العملة المحلية في تداولاتهم، وهذا ما سيؤثر بدوره سلباً على الدولار الامريكي ويكون سبباً في تراجعه، وبالنتيجة مفراً من العقوبات الاقتصادية، فقد إتخذت الدول الثمانية الأعضاء في المنظمة الأهداف المعلنة والخفية قراراً باعتماد العملات المحلية والوطنية في التبادلات التجارية والاستثمار الثنائي وإصدار سندات بدلاً عن الدولار الأميركي، ومن هنا فان منظمة شنغهاي تعد بمثابة الداعم الاقتصادي للصين ولمشروعها الحزام والطريق،إذ يرسخان الهيمنة الصينية في المنطقة [٢]، ومن ناحية اخرى هناك تلاقياً بين أهداف دول تجمع (البريكس) لا سيما روسيا والبرازيل والهند مع الصين في التخلص من هيمنة الدولار عالمياً، ومن ثم تساعد هذه الدول بعضها البعض في موضوع التبادل بعملات غير الدولار، وعلى سبيل المثال فروسيا وكما ذكرت صحيفة (فاينانشال تايمز) منذ مدة قريبة تستثمر ما قيمته مليار دولار سنوياً في سندات سيادية مقومة باليوان، فضلاً عن أن السعودية في إطار ردها على القوانين الأميركية المعروفة بـ (جاستا) والتي صدرت مؤخراً من الكونجرس فيها معاداة للمملكة، إذ انها ليست مهتمة ببيع النفط بالدولار الأميركي وقد قبلت من الصين إقامة سوق نفطية تقوم باليوان، وهذا معناه سحب البساط من تحت الدولار [٣] .

ويعد العام ٢٠١٥ عاماً حاسماً في عملية تدويل الرنمينبي، ففي الحادي عشر من آب من العام نفسه قامت الحكومة الصينية بإصلاح آلية سعر الصرف، ووضعت حداً لتوقعات ارتفاع قيمة اليوان على المدى الطويل، لكن مع تفاقم موجة مناهضة العولمة وظهور الحمائية في التجارة والاستثمار والاحتكاك التجاري بين الصين والولايات المتحدة وتعزيز مراقبة الحكومة الصينية لحسابات رأس المال بسبب تيار هروب رؤوس الأموال الصينية إلى الخارج، عبرت الصين حكومة وشعباً عن الاهتمام البالغ بالحرب التجارية والأمن المالي بدلاً من شؤون تدويل الرنمينبي، وهكذا دخلت عملية التدويل مضطرة في فترة ركود مع انتكاس بعض

---

[١] شيوي قانغ ، فرصة جديدة لتدويل الرنمينبي ، جريدة الصين اليوم ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/jj/202101/t20210106_800231918.html .

(*) شيوي قانغ، باحث مساعد بمعهد دراسة الاقتصاد العالمي في الأكاديمية الصينية للعلاقات الدولية المعاصرة .

[٢] شيرين فرات، مصدر سبق ذكره .

[٣] حسن يوسف علي، اليوان الصيني .. هل يزيح الدولار الأميركي ، صحيفة الوطن القطرية ، دار الوطن للطباعة والنشر والتوزيع ، قطر ، ٢٠١٦. متاح على الموقع : https://www.al-watan.com/Writer/id/3354 .

المؤشرات إلى حد ما، وعلى الرغم من التحديات الخطيرة الناتجة عن التغييرات في الصين والعالم، استقبل تدويل الرنمينبي فرص تطورات جديدة على مستوى العالم ككل تمثلت بالاتي : [١]

أولا: مواجهة النوايا الأمريكية لفك الارتباط الاقتصادي مع الصين: يدرك واضع السياسات الصيني مدى أهمية تدويل الرنمينبي، فقد أعتمدت الولايات المتحدة قوانين عدة متعلقة بشؤون (هونغ كونغ وشينجيانغ وتايوان) للتدخل في الشؤون الداخلية للصين منذ العام ٢٠١٩، في الوقت نفسه فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شركات عدة ومؤسسات صينية وبعض الصينيين بشكل متزايد، وفي هذا السياق اصبحت عولمة الرنمينبي الاختيار الوحيد للصين لحماية نفسها من مخاطر العقوبات الأمريكية وتجاوز هيمنة الدولار الأمريكي ، كذلك إستجابة المزيد من الدول للتخلص من هيمنة الدولار الامريكي من خلال فرض العقوبات عليها، الأمر الذي وفر فرصة كبيرة في تسريع عملية تدويل الرنمينبي، وعلى سبيل المثال تقوم اليوم الكثير من دول العالم برفع حجم احتياطي الذهب في بنوكها المركزية بصورة مطردة، فتركيا زادت من حجم احتياطي الذهب لديها بمقدار ٢٢,٢ طناً في النصف الأول من العام ٢٠٢٠، وانتعشت النقاشات حول إنشاء نظام نقدي دولي على أساس معيار الذهب، وقامت روسيا ببيع مئات المليارات من الدولار الأمريكي من سندات الخزنات الأمريكية للتخلص من إعتمادها على إحتياطي الدولار الأمريكي، وأطلقت عدة دول أوروبية آلية دعم التبادل التجاري اينستك (INSTEX) متجاوزة الدولار الأمريكي، وشبكة جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT) لبدء التجارة مع إيران وقد تم الانتهاء من أول معاملة، وفي نفس الوقت يتم توسيع نظام الدفع بين البنوك عبر الحدود الذي قدمه بنك الشعب الصيني، حيث انضمت إليه ٩٥١ مؤسسة مالية من ٩٧ دولة ومنطقة بحلول نهاية تموز من العام ٢٠٢٠.

ثانيا: الانفتاح المالي الصيني يدفع عملية تدويل الرنمينبي بصورة متزايدة: وهذا ساعد في القضاء على المشكلات المستعصية التي تعرقل تدويل الرنمينبي مع تنفيذ سياسة تقلبات سعر الصرف له بالاتجاهين بدلاً من ارتفاعه باتجاه واحد، وبدأ بعض المستثمرين الأجانب يشتكون من أن السوق المالية الصينية متخلفة وغير مفتوحة، وأن حساب رأس المال غير قابل للتحويل بالكامل، ونتيجة لذلك لا يمكن للرنمينبي في الخارج أن يتدفق إلى الداخل بسلاسة، وانخفضت بذلك عائداته مما قلل من جاذبية اليوان كعملة استثمار وتمويل وعملة احتياطية في العالم، لكن الوضع تغير منذ العام ٢٠١٨ بشكل تدريجي، إذ توسعت قنوات الاستثمار في الصين مع إنشاء آلية الربط بين البورصات في شانغهاي وشنتشن وهونغ كونغ، وبين بورصتي شانغهاي ولندن وآلية ربط السندات، وتم إصدار البضائع الآجلة من النفط الخام وخام الحديد والنحاس والمطاط المقيمة بالرنمينبي، وتم إدراج الأوراق المالية الصينية والسندات الحكومية للصين في نظام المؤشرات الدولية الرئيسة، ومن خلال ذلك يفضل الكثير من الأشخاص الأجانب والمؤسسات الأجنبية شراء الأسهم والسندات وغيرها

[١] شيوي قانغ ، مصدر سبق ذكره .

من الأصول المالية المقيمة بالرنمينبي، إذ يمكن القول إن الاستثمار في الأوراق المالية قد أصبح القوة الدافعة الرئيسة لنمو المدفوعات العابرة للحدود بالرنمينبي، وفي نفس الوقت أنشأت الحكومة الصينية مناطق عدة للتجارة الحرة التجريبية في بعض المقاطعات لدفع انفتاح حسابات رأس المال في الاتجاهين بصورة إيجابية، وفي الوقت الراهن ومع إزالة القيود المفروضة على حصص الأسهم في قطاعي الأوراق المالية والتأمين وغيرهما من مجالات الأموال في الصين، وبذلك يرغب المزيد من الشركات المالية الأجنبية في إنشاء شركات فرعية لها في الصين، مما يدفع تداول الرنمينبي داخل الصين وخارجها.

ثالثا: حقق الاقتصاد الصيني انتعاشاً سريعاً في ظل تفشي (كوفيد- ١٩) في العام ٢٠٢٠، مما زاد من جاذبية أصول اليوان ، وكان أداء الصين جيداً في السيطرة على انتشار الوباء وعلاج المصابين مما ساعد على إعادة نمو اقتصادها بصورة سريعة، وهكذا أصبحت الصين واحدة من الاقتصادات الرئيسة القليلة التي حافظت على النمو في العام ٢٠٢٠، مما يرسي اقتصاداً قوياً لتدويل الرنمينبي بدلاً من اتخاذ التدابير التحفيزية المالية القوية، وهذا يؤكد أن الصين تطبق سياسة نقدية صحيحة حيث ظلت الفائدة المعيارية عند مستوى ٢- ٣% الأمر الذي يرفع من جاذبية أصول اليوان .

رابعا: يدفع تطور العملة الرقمية للبنك المركزي إلى إمكانية خلط الأوراق في النظام النقدي الدولي مع التنافس القوي في مجال العملة الرقمية، إذ تتقدم الصين في تطور العملة الرقمية وذلك يضيف قوة جديدة لتدويل الرنمينبي، فقد دخلت العملة الصينية الرقمية إلى مرحلة التجارب الواسعة النطاق في الحالات الحقيقية المختلفة، ومن المتوقع أن يتم إطلاقها أولاً في الدول الرئيسة الكبيرة، الأمر الذي يساعد الصين على تقليل تكلفة المدفوعات العابرة للحدود ورفع فعالية الأعمال وزيادة عدد مستخدميها في العالم.

وعلى هذا الاساس سعت الصين إلى الاستفادة من هذا النمو المتوقع للتجارة العالمية، لا سيما في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل تصريف منتجاتها، كما سعت إلى مواصلة عملية تدويل عملتها المحلية اليوان، وصولاً إلى جعلها العملة الرئيسة للتبادل التجاري العالمي، لا سيما بعدما تمكن اليوان في العام ٢٠١٦ من الانضمام إلى (سلة حقوق السحب الخاصة)* التابعة الى صندوق النقد الدولي إلى جانب العملات المدرجة الاخرى:(الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني)، وهذا ما اكدته (كريستين لاغارد) في الجلسة العامة السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالقول: " لقد تمكنا من إدخال (اليوان) الصيني في سلة حقوق السحب الخاصة وهي خطوة مهمة للصين وللاقتصاد العالمي[١] .

(*) حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه صندوق النقد الدولي في العام ١٩٦٩ ليكون مكملاً للاحتياطيات الرسمية الخاصة ببلدانه الأعضاء، ويبلغ المجموع الكلي للمخصصات الموزعة حتى الآن ٦٦٠,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، اي ما يعادل (٩٤٣ مليار دولار أمريكي)، ويعد هذا أكبر توزيع للمخصصات في تاريخ الصندوق بقيمة ٤٥٦ مليار

المبحث الثاني

الصراع التكنولوجي

في هذا المبحث سيتم التركيز على الصراع الاقتصادي والصراع العسكري كمتغيرين نوعيين مهمين في السياسة الدولية، واللذان يعدان من أخطرهما في هذا المجال، وعليه سيتم تناول العامل الاقتصادي بشيء

دولار أمريكي والذي تمت الموافقة عليه في ٢ آب ٢٠٢١ ليصبح ساري المفعول في ٢٣ آب ٢٠٢١، وكان هذا التوزيع الأخير للمخصصات يستهدف معالجة حاجة العالم للاحتياطيات على المدى الطويل، ومساعدة البلدان على تجاوز تأثير جائحة كوفيد-١٩، وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفقاً لسلة من خمس عملات هي: (الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني)، كما انشات حقوق السحب الخاصة لتكون أصلاً احتياطياً دولياً مكملاً في سياق نظام (بريتون وودز) لأسعار الصرف الثابتة، ومع انهيار نظام (بريتون وودز) في العام ١٩٧٣، وتحول العملات الرئيسة إلى نظم أسعار الصرف المعومة، قل الاعتماد على حقوق السحب الخاصة كأصل إحتياطي عالمي، ومع ذلك يمكن لتوزيعات حقوق السحب الخاصة أن تسهم بدور في توفير السيولة وتكملة الاحتياطيات الرسمية للبلدان الأعضاء، كما حدث في سياق الأزمة المالية العالمية، ويُستخدم حق السحب الخاص كوحدة حساب في الصندوق والمنظمات الدولية الأخرى، وحق السحب الخاص ليس عملة ولا استحقاق على الصندوق، بل هو استحقاق محتمل على عملات البلدان الأعضاء القابلة للاستخدام الحر، ويمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة بهذه العملات، وفي آخر مراجعة أجريت في تشرين الثاني من العام ٢٠١٥، قرر المجلس التنفيذي للصندوق استيفاء اليوان الصيني لمعايير الانضمام إلى سلة حقوق السحب الخاصة، وعقب هذا القرار انضم اليوان إلى (الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني) في سلة عملات حقوق السحب الخاصة، اعتباراً من ١ تشرين الاول ٢٠١٦، وأُدرج العائد المعياري لسندات الخزانة الصينية لثلاثة أشهر ضمن سلة حقوق السحب الخاصة، وأثناء المراجعة التي أجريت في العام ٢٠١٥ وافق المجلس على صيغة جديدة لتحديد الأوزان الترجيحية للعملات في سلة حقوق السحب الخاصة، وذلك بوضع أنصبة متساوية لصادرات مُصدِر العملة ومؤشر مالي مجمّع . المصدر : بلا ، صندوق النقد الدولي، حقوق السحب الخاص ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع: https://www.imf.org . للمزيد ينظر : فاتن ميرار ، أثر الإستراتيجية الإقتصادية الصينية على التنمية في إفريقيا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر ، ٢٠٢٠ ، ص ص ١٠-١٢ .

(١) نقلاً عن : كريستين لاغارد ، الجلسة العامة لاجتماعات ٢٠١٦ السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، إدارة تحول الاقتصاد العالمي إلى مسار احتوائي ، واشنطن ، ٢٠١٦ . متاح على الموقع : https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/10/07/AM16-SP100716-Managing-an-Inclusive-Transition-for-the-Global-Economy .

من التركيز كون ان مشروع الحزام والطريق هو في المقام الاول يستند الى العامل الاقتصادي، وبذلك سيتم دراسة المبحث في مطلبين ووفق الاتي :

المطلب الاول : الاقتصاد الالكتروني

تحول الفضاء الإلكتروني الى مجال جديد للتفاعلات الدولية، وهو ما جعل منه ساحة يتم توظيفها للاستخدامات المدنية والعسكرية على حد سواء، كما ان الهجمات السيبرانية ظهرت في نمطين، **الأول:** يتعلق بالقوة الناعمة في الصراع عبر الفضاء الإلكتروني من خلال إستخدام حروب الافكار والعمليات النفسية، **والثاني:** مرتبط بالقوة الصلبة باستخدام الفيروسات والهجمات الالكترونية كنشاط عدائي، وفي هذا الصدد أصبح الفضاء الإلكتروني مجالاً للصراعات بين أنواع كثيرة من اللاعبين سواء كانوا من الدول ام من غير الدول، وفي هذا السياق تبلورت الحروب السيبرانية في خصائص مغايرة للحروب التقليدية،من حيث طبيعة الأنشطة والفواعل وانعكاساتها على بنية الأمن العالمي وفرص الاستجابة لتلك التهديدات[١].

أثر الفضاء الالكتروني في تغير طبيعة وخصائص الأمن والقوة والصراع في المشهد الدولي سواء كان ذلك على المستوى النظري ام التطبيقي، كما أصبح له تأثيرات وشواهد واضحة في العلاقات الدولية، وتمثل ذلك عبر متغيرات ثلاثة، **الاول** ارتبط بالامن الالكتروني حيث لم يقتصر على بعده التقني، بل تعداه إلى أبعاد اخرى في ظل تراجع سيادة الدولة وتزايد العلاقة بين الأمن والتكنولوجيا بصفة عامة، لا سيما مع إمكانية تعرض المصالح الاستراتيجية للدول إلى الأخطار والتهديدات، إذ فرضت تلك التطورات إعادة التفكير في مفهوم الأمن القومي للدولة والمعني بحماية قيم المجتمع الأساسية وإبعاد مصادر التهديد عنها وغياب الخوف من خطر تعرض هذه القيم للهجوم، ومن جهة أخرى فان تحول الفضاء الالكتروني الى ساحة عالمية عابرة للحدود جعل هناك ارتباط عضوي بين الأمن السيبراني الداخلي للدولة وأمن الفضاء الالكتروني، وهو ما يشكل أساس الأمن الجماعي العالمي، لا سيما مع وجود مخاطر تهدد جميع الفاعلين في مجتمع المعلومات العالمي[٢] ، ومن هنا حذر مجلس الاستقرار المالي في نيسان للعام ٢٠٢٠ من أنه إذا لم يتم احتواء أي حادث إلكتروني بشكل سليم فقد يؤدي ذلك الى إضطرابات خطيرة في الأنظمة المالية، بما في ذلك البنية التحتية المالية الحيوية، مما يؤدي إلى تداعيات خطيرة على الاستقرار المالي، فالنظام المالي

---

[١] بلا، الهجمات السيبرانية: أنماط وتحديات جديدة للأمن العالمي، دراسات امنية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٨ . متاح على الموقع : https://www.politics-dz.com .

[٢] بلا، الهجمات السيبرانية، مصدر سبق ذكره .

العالمي يمر بتحول رقمي غير مسبوق من جراء التنافس بين البنوك وشركات التكنولوجيا، وفي الوقت نفسه أدت جائحة كوفيد – ١٩ إلى تصاعد الطلب على الخدمات المالية عبر الإنترنت، وجعلت ترتيبات العمل من المنزل هي القاعدة، وعليه تدرس البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم دعم العملات الرقمية بقوة وتحديث نظم الدفع، وفي هذه المرحلة يصبح الأمن السيبراني أكثر أهمية من أي وقت مضى[١]، اما المتغير **الثاني** فيتعلق بجعل الفضاء الالكتروني يؤدي دوراً مهماً في تعظيم القوة، أو الاستحواذ على عناصرها الأساسية في العلاقات الدولية، حيث أصبح التفوق في ذلك المجال عنصراً حيوياً في تنفيذ عمليات ذات فاعلية في الأرض والبحر والجو والفضاء وإعتماد القدرات القتالية في الفضاء الإلكتروني على نظم التحكم والسيطرة التكنولوجية، وبذلك أسهمت القوة السيبرانية في تدعيم القوة الناعمة للدولة، إذ بات الفضاء الإلكتروني مسرحاً لشن هجمات تخريبية ترتبط بنشر المعلومات المضللة والحرب النفسية والتأثير في توجهات الرأي العام والنشاط السري والاستخباراتي، ومن جهة أخرى أسهم بروز هذا النوع في زيادة انفاق الدول على سياسات الدفاع الإلكتروني وحماية شبكاتها الوطنية من خطر التهديدات، وبناء مؤسسات وطنية للحماية الإلكترونية، وارتبط المتغير **الثالث** بعلاقة الفضاء الالكتروني ببروز أنماط جديدة من الصراع، كمجال تنشأ فيه النزاعات بين الفاعلين المختلفين وتعارض المصالح والقيم سواء بين الفاعلين من الدول او من غير الدول، وصراع حول إمتلاك أدوات الحماية والدفاع، وتطوير القدرات الهجومية الإلكترونية وسباق حول حيازة القوة والهيمنة، وتعظيم القدرة على زيادة النفوذ والتأثير في المستويين المحلي والدولي، وقد يكون لهذا الصراع السيبراني طبيعة سياسية او صراع حول الاستحواذ على المعلومات او سرقة الاسرار الصناعية او صراع حول التقدم العلمي او السيطرة على الاسواق العالمية [٢] .

وعلى هذا الاساس سلط منتدى مبادرة الحزام والطريق للعام ٢٠١٧ الضوء على طريق الحرير الرقمي، وتعهد المشاركون في المنتدى في بيانهم الختامي بتقديم الدعم لخطط الابتكار للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والمدن الذكية ومجمعات العلوم والتكنولوجيا، إذ يتضمن مقترح طريق الحرير المعلوماتي إدراج القطاعات الرقمية، ومنها الاتصالات والبنية التحتية (إنترنت الأشياء)*والتجارة الإلكترونية في المبادرة،

---

[١] تيم مورر وآرثر نيلسون ، التهديد السيبراني العالمي ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، العدد (٥٨) ، ٢٠٢١، ص٢٦. متاح على الموقع :
.https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2021/03/index.htm

[٢] بلا ، الهجمات السيبرانية: أنماط وتحديات جديدة للأمن العالمي، دراسات امنية، مصدر سبق ذكره .

(*) إنترنت الأشياء هو أي ارتباط يجمع الأشياء المادية حولنا بشبكة الإنترنت، بحيث يمكن معرفة معلومات دقيقة عن حالتها والتحكم فيها في أي وقت وفي أي مكان، ولكي يتحقق ذلك لا بد من توافر ثلاثة مكونات رئيسة هي: شبكة إنترنت وشيء مادي متصل بالشبكة وبرنامج يقوم بعملية التحكم في الأجهزة، سواء بصورة آلية أم من خلال تحكم إنساني عن بعد. المصدر: إيهاب خليفة ، ٢٠٢٢ نطاق ثورة إنترنت الأشياء والتقنيات الذكية ، مجلة آفاق مستقبلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– مجلس الوزراء المصري ، العدد (٢) ، ٢٠٢٢ ، ص ٤١٠ .

وتضع هذه الفكرة إطاراً للورقة البيضاء للمبادرة والتي تدعو إلى نمو التجارة الرقمية وتوسيع شبكات الاتصالات، وفي هذا الصدد تنوي شركات الاتصالات الصينية المملوكة للدولة ضخ استثمارات هائلة في البنية التحتية لأكبر شبكة محمول بتقنية الجيل الخامس في العالم على مدار العقد المقبل لتشجيع التبادل الأفضل للبيانات وتيسير الحصول على مكاسب هائلة في الإنتاجية، ومن هنا ذهب أحد المسؤولين الصينيين بهذه الفكرة إلى مستوى أبعد من ذلك، بقوله: إننا نستطيع أن نبني طريق حرير رقمي في الفضاء الإلكتروني[١].

بذلك تقدم التطورات الرقمية والأقمار الاصطناعية في الصين فرصاً وتحديات إقليمية جديدة للولايات المتحدة في مواجهة النفوذ الاقتصادي لبكين في مناطق عدة من العالم، ومع إطلاق القمر الاصطناعي النهائي لنظام الملاحة الساتلية إلى المدار في أواخر شهر حزيران من العام ٢٠١٥، أكملت الصين سعيها من ان تصبح قوة فضائية بعد أن تم تقديم شبكة الملاحة الساتلية، وهي جزء من طريق الحرير الرقمي (DSR) وفق ما نشره الموقع الإخباري (المونيتور)، وقد تم الانتهاء من النظام قبل ستة أشهر من الموعد المحدد له، وهو بديل عن نظام تحديد المواقع العالمي الأميركي (GPS) ونظام (GLONASS) الروسي ونظام (Galileo) الأوروبي، وفي منطقة الشرق الأوسط هناك ثمانية أقمار إصطناعية من نظام شبكة الملاحة الساتلية تقدم خدمات ملاحية للدول العربية، وفقاً لتقرير قدم في منتدى التعاون الصيني– العربي الثاني حول القمر الصناعي النهائي لنظام الملاحة الساتلية الذي عقد في تونس العام الماضي، ووفقاً لبكين يمكن إعتبار أي نوع من التعاون الثنائي مع الصين هو بمثابة جزء من مبادرة (الحزام والطريق) [٢].

ووفقاً لهذه المعطيات فقد تصبح المراقبة هي القضية الرئيسة في الفضاء الالكتروني، إذ يمكن لبكين مراقبة حركة المرور على الإنترنت أو حتى قطع الروابط مع مناطق أخرى ان رغبت هي بذلك، فقد وضعت الشركات الصينية مجموعة من كابلات الألياف الضوئية تحت سطح البحر لأكثر من ٩٥ مشروعاً، كما تم ترحيل ٩٨% من الاتصالات العالمية من خلال هذه الكابلات التي تقع في المياه الدولية، بالإضافة إلى ذلك يتم إستخدام التنقل في القمر الاصطناعي النهائي لنظام الملاحة الساتلية من قبل العديد من التطبيقات التجارية الواسعة النطاق، ويتم دمج ميزاته في العلامات التجارية الشهيرة للهواتف الذكية، حيث ترغب معظم البلدان في ترقية أمان بيانات الإنترنت الخاصة بها، وتجدر الإشارة هنا وفقاً للبحث الذي أجرته وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية، يمكن أن تصبح الصين واحدة من أهم مراكز الاتصالات الدولية

---

[١] جين ليانجشيانج و إن جانادان ، مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج ، أكاديمية الامارات الدبلوماسية ، الامارات ، ٢٠١٨ . متاح على الموقع : https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight_belt-and-road_ar.pdf?sfvrsn=4 .

[٢] وليد منصور، طريق الحرير الرقمي.. مخاطر ومكافآت إلى الشرق الأوسط ، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : https://alqabas.com/article/5785051 .

عبر الكابل البحري في غضون عقد أو عقدين، وبهذا فان الاستخدام الواسع النطاق للتكنولوجيا الرقمية الصيني يمكن أن يمنح بكين المزيد من التأثير والنفوذ، ومع هذه الشبكة الشاملة لكابلات الألياف الضوئية على الأرض ووصلات الإنترنت تحت البحر والقمر الاصطناعي النهائي لنظام الملاحة الساتلية في الفضاء، أدخلت بكين مفهوم القوة مع هذه الشبكة الرقمية المتعددة الأبعاد [١] .

وبالاعتماد على الصين في الملاحة عبر الإنترنت والأقمار الاصطناعية، ستدير العديد من البلدان عملياتها عبر طريق الحرير الرقمي، ويمكن أن تشمل الاستخدامات المدنية والعسكرية، ومشاركة معظم البلدان التي تغطيها أنظمة القمر الاصطناعي النهائي لنظام الملاحة الساتلية في ممر رقمي لمبادرة الحزام والطريق، وبذلك يمكن تقديم العديد من الخدمات ذات الصلة مثل مراقبة حركة الموانئ والتخفيف من حدة الكوارث إلى ما يقرب من ١٢٠ دولة على مستوى العالم، ووفقاً لتقرير صادر عن لجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية بين الولايات المتحدة والصين في العام ٢٠١٩، فإن أي خدمات ضمن طريق الحرير الفضائي يمكن أن يعمق الاعتماد على الصين في الخدمات الفضائية على حساب النفوذ الأميركي[٢] .

وفي تشرين الثاني من العام ٢٠١٦ أقرت الهيئة التشريعية العليا في الصين مشروع قانون الأمن السيبراني الصيني، ودخل حيز النفاذ في الأول من حزيران عام ٢٠١٧، إذ يعكس هذا القانون جهوداً واسعة النطاق من جانب الصين لتنظيم أنشطة الفضاء الإلكتروني ومكافحة التهديدات السيبرانية التي يمكن أن تقوض الأمن العام على مستوى العالم، حيث أدى النمو السريع في التجارة الإلكترونية وطرق الدفع الإلكترونية والتقدم التكنولوجي في الحوسبة وتحليلات البيانات الضخمة لا سيما في الصين إلى ظهور قضايا جديدة تتعلق بالأمن السيبراني، كما أن زيادة الاستثمار في تكنولوجيات التصنيع الذكي وتقنية إنترنت الأشياء تقود الى خطوات ضمان أن تكون ما يسمى بـ (الآلات الذكية)، فضلاً عن الصناعات الداعمة للبنية التحتية التي تعد حاسمة للأمن القوي وآمنة وغير معرضة للهجمات السيبرانية، إن قضية تأمين الفضاء السيبراني وأمن المعلومات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي الصيني، الأمر الذي دفع السلطات الحكومية الصينية للسعي الحثيث لبناء منظومة تقنية فعالة لأمن الشبكات، وقد مثل تشريع الصين لقانون الأمن السيبراني خطوة مهمة لمعالجة هذه القضية الحساسة وتأثيرها الكبير على الأمن الوطني للدولة، إذ يعكس هذا القانون اتجاهاً عالمياً واسع النطاق من تنظيم أنشطة الفضاء الإلكتروني ومكافحة التهديدات السيبرانية التي يمكن أن تقوض الأمن الوطني لدول العالم كافة [٣] .

---

[١] وليد منصور ، مصدر سبق ذكره .

[٢] المصدر نفسه .

[٣] ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص٧٣.

كما يستهدف هذا المشروع فتح أسواق جديدة للتجارة الإلكترونية أمام المنتجات الصينية، لا سيما وأن هناك فرصاً كبيرة لنمو التجارة الإلكترونية في الدول المشاركة في المبادرة، فوفقاً لتقرير (الاتحاد الدولي للاتصالات) للعام ٢٠١٦، من إن مستخدمي الإنترنت يمثلون ٢٠% فقط من سكان هذه الدول حتى الآن، ومن ثم فإن الاستثمارات الصينية في تلك الدول وتوسعها في إنشاء المشروعات القائمة على التكنولوجيا سوف تزيد من عدد مستخدمي الإنترنت بشكل سريع وكبير لا سيما بين فئة الشباب، مما يساعد على إيجاد اسواق رائجة للتسويق الإلكتروني هناك، ومن جهة ثانية فإن شركات الاتصالات الصينية لا سيما شركة (هواوي و زد تي إي) سوف تلعب دوراً محورياً في بناء شبكات الاتصالات والمعلومات في تلك الدول، ويأتي في هذا الإطار الاتفاق الذي وقعته شركة (هواوي) مع الحكومة الباكستانية في العام ٢٠١٧، والذي يقضي بإنشاء كابل من الألياف الضوئية يربط باكستان وجيبوتي وكينيا، تحت مسمى(باكستان– شرق أفريقيا كابل أكسبريس)، وقد يمتد الخط شمالاً ليصل إلى مصر وجنوباً إلى جنوب أفريقيا، بطول إجمالي يقدر بحوالي١٣ ألف كم، كما تدرس بكين بناء كابل من الألياف الضوئية يربط بين فنلندا واليابان وروسيا والنرويج عبر القطب الشمالي[١] .

بدأ العالم يتخوف من التطور العلمي الذي بلغته الصين والقدرة الهائلة على رصد البيانات ومراقبتها أو سرقتها والهجوم عليها في الوقت المناسب، وقد حذر تقرير صادر من الكونغرس الأمريكي في هذا الصدد إذ جاء فيه أن:" قادة الجيش الصيني أدرجوا فكرة أن نجاح معركة ما تستند إلى قدرة مراقبة المعلومات والأنظمة المعلوماتية للخصم، وأضاف الى أن خبراء الجيش الصيني يحددون بطريقة منهجية البنى التحتية اللوجستية وأنظمة القيادة والمراقبة ومراكز الثقل الاستراتيجية للولايات المتحدة التي سيهاجمونها بطريقة شبه أكيدة في الدرجة الأولى في حال نشوب نزاع " [٢] .

وبهذا قد نقترب من نقطة إنقلاب تصبح فيها السيارات والشاحنات ذاتية القيادة واسعة الانتشار، وتصبح فيها الروبوتات والتشغيل الآلي أمراً لا غنى عنه في كل الصناعات، والهواتف المحمولة بديلاً لفروع البنوك، كما يصبح الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية بمثابة شاحن توربيني للبحوث، وتطوراً يحدث ثورة كبيرة في الاقتصاد العالمي، فعلى مدار الخمسة والعشرين عاماً الماضية ترجمت تجارة التكنولوجيات الجديدة إلى مزيد من الإنتاجية على مستوى العالم مما ساعد على تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع على مستوى العالم إلى النصف، وخلق ملايين من فرص العمل الجديدة وبأجور أعلى[٣] .

---

[١]علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦–٧ . للمزيد انظر : أحمد حسين الخطيب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢١.

[٢] نقلاً عن : شيرين فرات، مصدر سبق ذكره .

[٣] كريستين لاغارد ، مصدر سبق ذكره .

وفي هذا الصدد يؤكد تقرير شركة (IHS) للابحاث ان تقنية الجيل الخامس ستنتج بحلول العام ٢٠٣٥ تريليون دولار من الناتج الاقتصادي العالمي، وهذا الرقم يعادل تقريباً إجمالي انفاق المستهلكين في الولايات المتحدة الامريكية للعام ٢٠١٦، وأكثر من اجمالي الانفاق المشترك للمستهلكين في كل من الصين واليابان والمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا مجتمعين لنفس العام، كما يتوقع التقرير ان سلسلة القيمة العالمية للجيل الخامس من توليد نحو ٣,٥ ترليون دولار امريكي من عمليات الانتاج والدعم فقط ، كما انها ستخلق نحو ٢٢ مليون وظيفة في العام ٢٠٣٥ [١] .

من هنا سيؤدي تطبيق ونشر تقنية الجيل الخامس الى تحقيق النمو المستدام على المدى الطويل للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ومن العام ٢٠٢٠ الى العام ٢٠٣٥ سيكون إجمالي اسهام الجيل الخامس في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مساوياً لاقتصاد دولة بحجم الهند (سابع أكبر اقتصاد في العالم) ، إذ من المتوقع في العام ٢٠٣٥ ان تقوم تكنولوجيا الجيل الخامس بتوليد نحو ١٢,٣ تريليون دولار من الناتج الاقتصادي العاملي وفقاً لتقرير (HIS MARKIT)، وفي هذا السياق فان حلفاء الولايات المتحدة يدركون خطورة التهديد الذي تشكله الصين في مجال التكنولوجيا، فقد نشرت صحيفة (الجارديان) البريطانية تصريحاً على لسان وزير الخارجية البريطاني (بوريس جونسن) بالقول: " ان الصينيون على وشك الفوز لقد حصلوا على الجيل الخامس بالفعل ووجدوا الطريق، وسيحصل الجميع على اشياء على أجهزتم من خلال النظام الصيني وليس النظام الامريكي " [٢]، وفي ذات السياق توصلت شركة الابحاث (HIS MARKIT) الى نتيجة مفادها ان نشاط المبيعات العالمي المحتمل عبر قطاعات الصناعة المعتمدة التي سيتم تمكينها من خلال تقنيات الجيل الخامس قد يصل الى ١٢,٣ تريليون دولار في العام ٢٠٣٥ ويمثل هذا الرقم حوالي ٤,٦% من إجمالي الانتاج العاملي في العام ٢٠٣٥ [٣] .

إن التطورات السريعة في التكنولوجيات الرقمية المدعومة بنمو الحوسبة وسرعة الإرسال وقدرات التخزين، أحدثت تحولات كبيرة في جوانب الحياة كافة، إذ تعمل التقنيات الرقمية المدعومة بالتطورات في الذكاء الاصطناعي على تحفيز الاختراقات في مجالات الصحة والعمل والاقتصاد جنباً إلى جنب مع التطورات في الأتمتة والروبوتات والتقنيات النانوية والتقنيات الحيوية، من خلال إعادة تشكيل التفاعلات البشرية بطريقة غير مسبوقة [٤] .

---

[١] اشرف شهاب ، اتصالات الجيل الخامس وامريكا والصين حرب الـ ١٢ تريليون دولار ، مجلة الاهرام للكمبيوتر والانترنت والاتصالات ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢١٢) ، ٢٠١٨ ، ص ٦٧.

[٢] نقلاً عن : اشرف شهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦.

[٣] المصدر نفسه .

[4] THE STATE OF GLOBAL PEACE and SECURITY ,OP.Cit , P22.

وعلى هذا الاساس أعلن وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكن) عن إنشاء مكتب جديد للفضاء الإلكتروني والسياسة الرقمية في ٢٨ تشرين الاول من العام ٢٠٢١، هدفه التركيز على مواجهة تحديات الأمن السيبراني، كما أعلن عن تعيين مبعوث خاص جديد للتكنولوجيا الحرجة والناشئة الهدف منها قيادة أجندة الدبلوماسية التكنولوجية مع حلفاء واشنطن في هذا المجال، لا سيما بعد تصاعد الهجمات الإلكترونية التي تتعرض لها واشنطن، والتي مصدرها الصين وروسيا وفقاً للتصريحات الأمريكية[١] .

المطلب الثاني : الصراع السيبراني

ثمت تحولان كبيران للقوة في القرن الواحد والعشرين يتمثلان في انتقالها من الغرب الى الشرق، وانتشارها عبر الحكومات الى لاعبين غير حكوميين بسبب ثورة المعلومات، وفي هذا الصدد يرى (نيال فيرغسون) ان التاريخ شهد على الدوام صراعاً بين الشبكات والانظمة الهرمية، وربما شهدت الحكومات الشمولية المركزية اوج الهرمية في القرن العشرين، لكن ستصبح الشبكات الأكثر أهمية في هذا القرن[٢]، بذلك أدى الفضاء الإلكتروني دوراً أساسياً في تعظيم القوة والاستحواذ على عناصرها الأساسية، فقد أصبح التفوق في هذا المجال عنصراً حيوياً في تنفيذ عمليات ذات فاعلية في الأرض والبحر والجو والفضاء، وإعتماد القدرة القتالية في الفضاء الإلكتروني على نظم التحكم والسيطرة التكنولوجية، ومع انتشار الفضاء الإلكتروني وسهولة الدخول إليه اتسعت دائرة الصراعات السيبرانية وزاد عدد المهاجمين، وأصبح هناك حالة من الكر والفر من الهجمات الإلكترونية لتعبر عن الصراع الممتد، وعليه أصبح الصراع بين الفاعلين المختلفين يختص بإمتلاك أدوات الحماية والدفاع وتطوير القدرات الهجومية الإلكترونية،إذ يستهدف حيازة القوة والتفوق والهيمنة وتعزيز التنافس حول السيطرة والابتكار والتحكم في المعلومات وتعظيم القدرات التي من شأنها زيادة النفوذ والتأثير في المستويين المحلي والدولي[٣] .

بذلك تبلورت ظاهرة الحروب السيبرانية في السياسة الدولية التي اتسمت بخصائص مختلفة عن نظيراتها التقليدية من حيث طبيعة الأنشطة العدائية والفواعل والتأثيرات في بنية الأمن العالمي، وعبرت تلك

---

[١] منى سليمان، هل تشهد "الإندو–باسيفيك" أول مواجهة عسكرية بين بكين وواشنطن؟ ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://www.siyassa.org.eg/News/18171.aspx .

[٢] جوزيف س. ناي ، هل انتهى القرن الامريكي ، ترجمة : محمد ابراهيم العبد الله ، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠١٦) ، ص ص ٨٩ ، ٩١.

[٣] عادل عبد الصادق، أنماط الحرب السيبرانية وتداعياتها على الأمن العالمي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢٠٨) ، ٢٠١٧ ، ص ص ٣١–٣٥ .

الحرب عن نمطين من القوة تمثلت بـ (الناعمة والصلبة) في عملية توظيف التفاعلات في الفضاء الإلكتروني، مما يعكس تنامي القدرات والتهديدات المتصاعدة لأمن البنية التحتية الكونية للمعلومات، ومع تمدد الأعمال العدائية الإلكترونية إلى البنية التحتية المعلوماتية للدول من أجل تحقيق أغراض متداخلة (سياسية واقتصادية وإجرامية.. وغيرها)، حمل مفهوم الحرب الإلكترونية أبعاداً جديدة، وصار البعض يفضل مفهوم (الحرب السيبرانية) كتعبير عن ذلك التوجه، وتبدو هجمات الفضاء الإلكتروني غير محددة المجال وغامضة الأهداف، كونها تتحرك عبر شبكة المعلومات والاتصالات المتعدية للحدود الدولية، فضلاً عن إعتمادها على أسلحة إلكترونية جديدة تتلائم وطبيعة السياق التكنولوجي لعصر المعلومات، حيث يتم توجيهها ضد المنشآت الحيوية أو دسها من خلال عملاء لأجهزة الاستخبارات[١]، إلا أن أنظمة المعلومات دائماً ما تتعرض الى السرقة وزيادة التجسس وصولاً إلى الحرب السيبرانية، وجانبها العنيف من حيث الاختراقات والقرصنة ونشر الفيروسات وغيرها من الأساليب، وهي في ذلك لا تفرق بين العام والخاص وبين السري والمعلوم، إذ ان من أهم خصائصها سرعتها الفائقة واتصافها بعالمية الطابع والتأثير، إذ تكون غير محددة المجالات– المجال الرئيس فيها هي شبكات الإنترنت– وغير مرئية ووسائلها خفية [٢] .

لقد برز بوضوح دور الفضاء الإلكتروني كمجال جديد في العمليات العدائية، وكان من أهم صوره ما حدث بين أستونيا وروسيا في العام ٢٠٠٧، والحرب بين روسيا وجورجيا في العام ٢٠٠٨، وبين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة في العام ٢٠٠٩، والتي شهدت هجمات إلكترونية كورية على شبكات البيت الأبيض، وكذلك الهجوم الإلكتروني بفيروس (ستاكسنت) على برنامج إيران النووي في العام ٢٠١٠ ليمثل نقلة مهمة في تطور واستخدام الأسلحة الإلكترونية، ثم الدور السياسي الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي في إدارة الفوضى في عدد من الدول العربية خلال العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢، والهجوم على الآلاف من أجهزة الكمبيوتر لشركة النفط السعودية (أرامكو) في العام ٢٠١٦، وهجمات القراصنة ضد قطاعات الطاقة والصناعة والنقل وشركات الطيران المدني في بعض دول الخليج العربي[٣] .

بذلك تحولت الحروب السيبرانية إلى إحدى أدوات التأثير في المعلومات المستخدمة لمستويات ومراحل الصراع المختلفة، سواء كان ذلك على الصعيد الاستراتيجي أو التكتيكي العملياتي، وعلى أثر ذلك تزايدت العلاقة بين الأمن والتكنولوجيا، لا سيما مع إمكانية تعرض المصالح الاستراتيجية للدول إلى أخطار وتهديدات، الأمر الذي حول الفضاء الإلكتروني الى وسيط ومصدر لأدوات جديدة للصراع الدولي، فقد فرضت تلك التطورات إعادة التفكير في مفهوم الأمن القومي للدولة، الذي يعني بحماية قيم المجتمع

---

[١] عادل عبد الصادق ، أنماط الحرب السيبرانية وتداعياتها على الأمن العالمي، مصدر سبق ذكره .

[٢] عبدالغفار عفيفي، الأزمات والحروب السيبرانية... تهديدات تتجاوز الفضاء الإلكتروني ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، ٢٠١٩ ، متاح على الموقع : https://acpss.ahram.org.eg/News/16843.aspx .

[٣] عبدالغفار عفيفي، مصدر سبق ذكره .

الأساسية وإبعاد مصادر التهديد عنها وغياب الخوف عن خطر تعرضها للهجوم[١]، من هنا يمكن تعريف القوة السيبرانية انها القدرة على استخدام الفضاء السيبراني لخلق المزايا والتأثير على الأحداث في البيئات المختلفة عبر أدوات القوة، وهي مجموعة الوسائل والطاقات والإمكانيات المادية وغير المادية المنظورة وغير المنظورة التي بحوزة الدولة، وتمثل الموارد المتعلقة بالتحكم والسيطرة على أجهزة الحاسبات والمعلومات والشبكات الإلكترونية والبنية التحتية المعلوماتية والمهارات البشرية المدربة للتعامل مع هذه الوسائل، والتي يستخدمها صانع القرار في فعل مؤثر يحقق مصالح الدولة [٢].

من هنا تهدف الخطة السياسية الجديدة المعلنة في خريف العام ٢٠١٩ إلى تمكين الصين من الهيمنة على جميع مجالات التكنولوجيا الجديدة – بما في ذلك الذكاء الاصطناعي– بحلول العام ٢٠٣٥، كما تنوي بكين إكمال برنامج التحديث العسكري الخاص بها بحلول العام ٢٠٢٧، والهدف الرئيس منه هو منح الصين ميزة حاسمة على جميع المستويات المحتملة إذا ما حدث نزاع مع الولايات المتحدة على تايوان على سبيل المثال، وفي هذا السياق عبر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي الناتو (ينس ستولتنبيرغ) عن قلقه حينما قال إن الصين تقترب منا في الفضاء السيبراني ونراهم بالقطب الشمالي وفي إفريقيا وهم يستثمرون في بنيتنا التحتية الأساسية، وكانت تلك هي نهاية ذلك الزمن الذي كانت فيه عبارة (صنع في الصين) تطلق باعتبارها مزحة، ثم كرر(ستولتنبرغ) التحذير خلال إجتماع الناتو في بروكسل ٢٤ آذار ٢٠٢١، أنه يتعين على حلف الناتو أن يوحد قواه مع الدول الصديقة في جميع أنحاء العالم لمواجهة القوة المتنامية للصين[٣] .

ومع ذلك تعمل كل من الصين والولايات المتحدة على تقييم القدرات السيبرانية لبعضهما البعض والتهديدات التي تشكلها، وعلى الرغم من أن الصين لم تعلن عن إنشاء قوة إلكترونية إلا أنه يعتقد على نطاق واسع في الغرب أن قوة الدعم الاستراتيجي لجيش التحرير الشعبي تتولى قيادة قوة إلكترونية مسؤولة عن عمليات المعلومات التي من الممكن أن تكلف الولايات المتحدة المليارات من الدولارات سنوياً، وتنفيذ هجمات إلكترونية ذات آثار تخريبية على البنية التحتية الحيوية، وفي هذا الصدد أدرجت وزارة الدفاع الأمريكية (DOD) القدرات السيبرانية الصينية في العام ٢٠١٨ انها أخطر مصادر التهديدات الإلكترونية التي تواجه الولايات المتحدة، ومن جانبها الصين تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها أقوى دولة في الفضاء الإلكتروني ، إذ تمارس مع دول غربية أخرى الهيمنة على موارد الإنترنت [٤] .

---

[١] عادل عبد الصادق ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣١-٣٥ .

[٢] نور الشيخ ، تأثير الثورة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات فى العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://www.siyassa.org.eg/News/18024.aspx .

[٣] سليم الدليمي، هل يقود التنافس الأمريكي– الصيني لحرب عالمية باردة؟ ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://www.siyassa.org.eg/News/18054 .

[٤] بلا ، الهجمات السيبرانية: أنماط وتحديات جديدة للأمن العالمي، دراسات امنية، مصدر سبق ذكره .

ففي العام ٢٠١٣ عزز (إدوارد سنودن)*المخاوف الموجودة مسبقاً من أن الحكومة الأمريكية تستخدم شركات التكنولوجيا الخاصة لاختراق الشبكات الصينية عندما كشف في مقابلة له من أن برنامج (PRISM) التابع لوكالة الأمن القومي الأمريكية يستهدف المدنيين والمؤسسات الصينية، وعلى هذا الاساس تشعر الصين بالقلق الدائم من التطور السريع للقوات الإلكترونية الأمريكية مع إنشاء القيادة الإلكترونية الأمريكية في العام ٢٠١٠ وترقيتها إلى مرتبة قيادة مقاتلة موحدة في العام ٢٠١٨، وهي تعتقد أن السياسة الإلكترونية الأمريكية أصبحت أكثر عدوانية، وان الهدف الرئيس من الهجوم الإلكتروني هو إما تأخير نشر القوات المسلحة أو إظهار القوة للتأثير النفسي على الجانب الآخر، وتشمل الهجمات الإلكترونية الأهداف الرئيسة لشبكات الكهربائية وأنظمة الاتصالات العسكرية وأنظمة القيادة لمنصات الأسلحة الفردية مثل السفن الحربية والشبكات المستخدمة لتنظيم الدعم اللوجستي وتوزيعه [١] .

وفي هذا الصدد يلاحظ خبراء الاستراتيجية في جيش التحرير الشعبي الصيني ومفكرو الحزب الشيوعي الصيني ارتفاعاً في المخاطر والمنافسة مع ازدياد إعتماد الدول على الشبكات الحاسوبية لتأدية وظائف متنوعة عسكرية او اقتصادية، وحسب خبراء الاستراتيجية في جيش التحرير الشعبي الصيني فقد بدأ صراع حاد في مجال الشبكات، حيث تتنافس الدول للحصول على أمن المعلومات خلال فترات السلم، وتستعد لاستغلالها من خلال السعي نحو إكتساب الهيمنة على الشبكات للتغلب على الخصوم في حالة الحرب، ومن جانب اخر ينظر خبراء الاستراتيجية في الصين إلى الولايات المتحدة والدول الأخرى التي تتمتع بقدرات عسكرية كبيرة سعياً منها لامتلاك إمكانيات جديدة في مجال الفضاء والفضاء الإلكتروني على أنها تشكل تهديداً لمصالحها، وهذا ما أكده المقال الوارد في مجلة الحزب المركزية من أن الولايات المتحدة الأمريكية

(*) أمريكي تقني وعميل موظف لدى وكالة المخابرات المركزية، عمل كمتعاقد مع وكالة الأمن القومي قبل أن يسرب تفاصيل برنامج التجسس (بريسم) إلى الصحافة في حزيران للعام ٢٠١٣، سرب (سنودن) مواد مصنفة على أنها سرية للغاية من وكالة الأمن القومي إلى صحيفة الغارديان وصحيفة الواشنطن بوست، وهي برامج تجسس رقمي يُشّغل من قبل وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA) منذ العام ٢٠٠٧، تتيح هذه البرامج مراقبة معمقة للاتصالات الحية والمعلومات المخزنة، وتمكن من استهداف أي عميل لشركة منخرطة في برنامج (بريسم) في حال كان هذا العميل يسكن خارج الولايات المتحدة أو كان مواطناً أمريكياً، ويخول البرنامج الوكالة الاستخبارية الأميركية اختراق الرسائل الالكترونية والأحاديث الالكترونية الشات والمكالمات الصوتية وغيرها من الوثائق لأشخاص في الخارج وفي الداخل الاميركي، وكشفت الوثائق المسرّبة أن وكالة الأمن القومي كانت قادرة على الدخول مباشرة إلى الخوادم الخاصة لكل من مزوّدي الخدمات الأميركية: (مايكروسوفت وياهو وغوغل وآبل وفيسبوك ويوتيوب وسكايب وآيه أو إل و وبالتوك)، بالإضافة إلى التواصل الإلكتروني والملفات المحفوظة داخل خوادم أجهزة الكومبيوتر، كما كشفت التسريبات أن الوكالة الاستخباراتية كانت تتجسس على الاتصالات الهاتفية لعشرات الملايين من الأميركيين من حاملي خطوط شركة (فيريزون) للاتصالات. المصدر : https://ar.wikipedia.org/wiki .

[1] Frank A. Rose , US AND CHINESE SPACE CAPABILITIES, Enhancing US-China Strategic Stability in an Era of Strategic Competition US AND CHINESE PERSPECTIVES, the United States Institute of Peace, Washington, 2021, p32. Available on the website: www.USIP.org .

تحاول استخدام منظمة حلف شمال الأطلسي لإحياء ثرواتها المتراجعة وتعزيز تعاونها في مجال الفضاء الإلكتروني مع اليابان وأستراليا، وإعادة ترتيب النظام الافتراضي العالمي، إذ يشير المقال إلى ان من شان هذه الاجراءات التضييق على مصالح الصين في الفضاء الإلكتروني[١] .

وفي هذا السياق أشارت منشورات جيش التحرير الشعبي الصيني والحزب الشيوعي الصيني إلى أن بكين تنظر إلى الفضاء الإلكتروني كمجال مهم للردع الاستراتيجي مع توسع مصالحها ونقاط ضعفها المحتملة، وعلى سبيل المثال يؤيد (ليانغ يابين) بسياق كتاباته في فكرة إضفاء الديمقراطية على حوكمة الإنترنت من خلال الأمم المتحدة وتحدي هيمنة الولايات المتحدة في هذا المجال، وفي حال تحقق ذلك ستكون خطوة تجاه رغبة الصين بإنشاء عالم متعدد الأقطاب على حساب الولايات المتحدة [٢]، وفي ذات السياق ذكر الرئيس (شي جين بينج) إن سيطرة الآخرين على التكنولوجيا الأساسية هي أكبر خطر خفي علينا، وأعلن حينها أن الصين يجب أن تمتلك التكنولوجيا القوية الخاصة بها، وبذلك قدم (شي) مفهوم (القوة الإلكترونية العظمى) والذي تمت ترجمته أيضاً باسم (شبكة القوة العظمى) في شباط ٢٠١٤، عند إطلاق أعلى هيئة رفيعة المستوى للحزب الشيوعي الصيني بشأن قضايا الإنترنت وهي القيادة المركزية، وبذلك أصبح المفهوم منذ ذلك الحين واسع الانتشار في الخطابات الرسمية للصين، وعلى اثره برز كإطار رئيس للاستراتيجية الصينية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهذا ما أكده (شي) في المؤتمر العالمي للإنترنت في العام ٢٠١٥، إذ أعلن أن الصين ستنفذ بقوة استراتيجية تجعل منها قوة الكترونية عظمى تتم من خلال بناء مجتمع مصير مشترك في الفضاء الإلكتروني، والبنية التحتية العالمية للإنترنت، ومعايير حوكمة الإنترنت المناسبة[٣].

ومن ناحية اخرى جادل نائب وزير الصناعة والتكنولوجيا (تشين تشوكسيونغ) في مقال نشر في العام ٢٠١٩ في مجلة الاندماج العسكري– المدني، بأن الحاضر لحظة ذات أهمية تاريخية تستعد لتشكيل توازن القوى في السياسة والاقتصاد العالميين، ووفقاً لذلك فان اللحظة التي تتاح فيها للصين فرصة للاستيلاء على سلطة جديدة للانتقال من دولة صناعية كبرى ودولة إلكترونية كبرى إلى قوة تصنيعية عظمى وقوة إلكترونية عظمى يتوقف على إنتصار الصين في تلك المنافسة، وأوضح أن العديد من الدول الكبرى في عالم اليوم تعد

---

[١] مايكل إس تشايس وآرثر تشان ، نهج الصين المتطور إزاء الردع الاستراتيجي المتكامل ، مؤسسة راند ، كاليفورنيا ، ٢٠١٦ ، ص ٢٦ . متاح على الموقع : https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1366.html .

[٢] المصدر نفسه .

[3] Quoted from: rush doshi,emily de labruyere and others , china as a “cyber great power”: beijings two voices in teltcommunications, security, strategy, and order, foreign policy, brookings ,April 2021, p p 3-5 .

الإنترنت بمثابة الاتجاه الاستراتيجي للمنافسة المستقبلية، ونتيجة لذلك فإنهم يروجون ويطبقون أجيالاً جديدة من تكنولوجيا معلومات الشبكة ويتنافسون على الريادة في الفضاء السيبراني[١] .

وعلى أثر ذلك انخرطت الصين في عملية تحديث عسكري مدعومة بالذكاء الاصطناعي تشترك في العديد من سمات التحولات الهيكلية والعقائدية والتكنولوجية للجيش الأمريكي، وتصف خطة تطوير الذكاء الاصطناعي للجيل القادم في الصين للعام ٢٠١٧ تسعى من خلالها الصين إلى تطوير صناعة ذكاء اصطناعي أساسية تزيد قيمتها عن ١٥٠ مليار رنمينبي بحلول العام ٢٠٢٠، للاستيلاء بقوة على المبادرة الاستراتيجية والوصول إلى المستويات الرائدة عالمياً من الاستثمار في الذكاء الاصطناعي بحلول العام ٢٠٣٠ تستخدم فيها الصين نهج الاندماج العسكري المدني[٢]، وفي هذا السياق قدم مقال نشر في العام ٢٠١٩ في مجلة الدفاع الوطني الصينية عبر ضباط عسكريين وأعضاء هيئة تدريس دائمين في أكاديمية العلوم العسكرية ملخصاً للتطبيقات العسكرية لشبكة الجيل الخامس(تعد المحرك الجديد لتطوير صناعة الاندماج العسكري – المدني لشبكة المعلومات) كتبوا فيه أن (تقنية G٥) لها قيمة تطبيقات عسكرية قوية، ومن الأهمية الاستراتيجية الكبيرة في هذا المقام اغتنام الفرصة للتطبيقات العسكرية لتكنولوجيا (تقنية G٥) ودعم جديد لجيش قوي من خلال المعلومات، ويشير المؤلفون إلى أن القيمة العسكرية لـ G٥ يجب استخدامها للهجوم في الختام، مشيرين إلى أن الصين يجب أن تدرس بعناية استراتيجية تطوير تكنولوجيا الجيل الخامس G٥ الخاصة بجيشنا وتصوغها بشكل شامل لهزيمة العدو[٣] .

وفي هذا الصدد اقترحت المملكة المتحدة إنشاء (D10) وهي مجموعة من عشرة ديمقراطيات (أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا والهند وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) يشارك أعضاء هذا التحالف في تقليل اعتمادهم على معدات وتكنولوجيا G٥ الصينية، في غضون ذلك بدأ عدد متزايد من البلدان في توتر بشأن (هواوي)، وعلى أثرها تعهدت المملكة المتحدة بإزالة جميع معدات الشركة من شبكات G٥ الخاصة بها بحلول العام ٢٠٢٧، وأعلنت فرنسا عن أحكام من شأنها أن تزيل بشكل فعال مكونات شبكة الشركة بحلول العام ٢٠٢٨، إذ تعمل شبكة (فايف آيز) لتبادل المعلومات الاستخباراتية كل من (أستراليا وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) على توسيع أجندتها التعاونية، كما تأسس التحالف البرلماني الدولي بشأن الصين لتعزيز تعاون أعمق بين المشرعين ذوي التفكير المماثل الذين يسعون إلى صياغة نهج استباقي واستراتيجي تجاه بكين، وإعتباراً من تشرين الاول من العام ٢٠٢٠ سيكون لديها

---

(1) Quoted from ,Op.Cit,p 6 .

(2) Qi Haotian , Us and chinese artificial intelligence capapilities , Enhancing us-China Strategic Stability in an Era of Strategic Competition us and chinese perspectives , the United States Institute of Peace , Washington, 2021 , p p 40-41 . www.USIP.org .

(3) Quoted from, Op.Cit,p 80 .

ثمانية وثلاثون رئيساً مشاركاً و١٣٣عضواً داعماً من ثمانية عشر دولة بالإضافة إلى البرلمان الأوروبي، في حين أن معظم هذه البلدان موجودة في أوروبا، فإن دولاً من أجزاء أخرى من العالم ممثلة أيضاً بـ (أستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا وأوغندا والولايات المتحدة) [١].

مقابل ذلك بدأت الولايات المتحدة باستخدام الذكاء الاصطناعي لزيادة قدراتها العسكرية وذلك منذ عقود عدة، ونمت ميزانية البنتاغون غير المصنفة لتطوير الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في السنوات الأخيرة، من ٦٠٠ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٦ إلى ٢,٥ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢١، ودعم أكثر من ستمائة مشروع نشط، وبدأ البنتاغون سلسلة من مشاريع تكنولوجيا البيانات الضخمة التي تستخدم خوارزميات الذكاء الاصطناعي للحصول على المعلومات ومعالجتها من مصادر مختلفة للبيانات، بما في ذلك النص والصوت والصورة والفيديو، وفي حالة نجاحها ستعمل هذه المشاريع على تحسين وعي صانعي القرار بالإضافة إلى قدرتهم على الحكم بالتهديدات وتحديد مسارات العمل، وعلى سبيل المثال تم إنشاء (Project Maven) في العام ٢٠١٧ لتطبيق التعلم العميق للقتال الفعلي من خلال التعدين ودمج وتحليل كميات كبيرة من البيانات التي تم جمعها من الشرق الأوسط بواسطة أنظمة الطائرات بدون طيار[٢].

إن أي صراع صيني- أمريكي مسلح يكون اللجوء فيه لكلا الطرفين إلى العمليات الهجومية الإلكترونية ضد الأنظمة التي يعتمد عليها الآخر من أجل القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع واللوجستيات أمراً مرجحاً للغاية، وهناك خطر آخر يتمثل في أن العمليات الهجومية الإلكترونية التي يقصد منها أن تكون بديلاً عن الهجوم الحركي يمكن أن تفهم بصورة خاطئة على أنها تمهيد لهجوم يمكن أن يسبب في صراع مسلح [٣] .

قد تستجيب الصين بتنفيذ هجمات تدمير الأنظمة الإلكترونية مثل تشويش الروابط على الأقمار الاصطناعية الأمريكية التي تخدم شبكة القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والتي قد ترد الولايات المتحدة عليها بالمثل، وبسبب ما قد يتبين من محدودية قيمة كل من الدفاعات الشبكية الصينية والأمريكية في مقابل هجمات كبيرة ومتطورة مثل هذه، قد يلجأ كلا الطرفين إلى هجمات مضادة أملاً في إستعادة الردع في التصعيد المترتب على ذلك، إن مسارين للتصعيد أكثر جدارة بالاعتبار وأكثر تناسبية بالنسبة للولايات المتحدة، يتمثلان في تعطيل الأقمار الاصطناعية الصينية وتعطيل الشبكات الحوسبية للصين، كما إن خطط العمليات الهجومية الإلكترونية أصبحت مدمجة في مفاهيم العمليات الأمريكية لخوض الحروب من أجل تعطيل الأنظمة الحوسبية التي يعتمد عليها منع الوصول/منع

---

(1) Ali wyne , Op.Cit,p 23 .

(2) Qi Haotian , Op.Cit,p 40 .

(٣) ديفيد ش. غومبرت وإدموند ج. بورك واخرون ، مصدر سبق ذكره .

دخول تنظر أيضاً في ضرب الأقمار الاصطناعية الصينية والشبكات الحوسبية [١]، وعلى أثر ذلك حذر خبراء معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIBRI) من تهديدات نووية محتملة مصاحبة للسباق المحموم بين القوى النووية في العالم وسعيها لتوظيف ابتكارات الذكاء الاصطناعى وتطبيقاتها المختلفة في مجالات السلاح النووى، وهو أمر رأى الخبراء فيه أنه ينطوي على مخاطر وتداعيات سلبية على الاستقرار العالمي عبر تصاعد احتمالات استخدام السلاح النووى، وقال الخبراء في تقرير للمعهد إن التطورات الأخيرة في مجالات الذكاء الاصطناعي لا سيما تطبيقات (التعلم والآلي والذاتي)، ربما سيفتح الباب واسعاً في عالم التقنيات النووية إلى استخدام قدرات الذكاء الاصطناعي في القطاعات المتعلقة بالأسلحة النووية بدءاً من وسائل الإنذار المبكر وصولاً إلى القيادة والمراقبة والتزويد بالأسلحة [٢] .

لقد أدى جيل جديد من ثورة تكنولوجيا المعلومات إلى جعل قضايا الأمن القومي لم تعد تقتصر على الأمن العسكري والاقتصادي التقليدي، وأصبح المجتمع بأكمله يعتمد وبشكل متزايد على الإنترنت، كما أصبح تطوير جيل جديد من ثورة تكنولوجيا المعلومات العمود الفقري لاي مجتمع في القرن الحادي والعشرين، وبذلك أصبح الإنترنت المركز العصبي لأي بلد فيه الأنظمة المالية والتجارية والنقل والاتصالات والتعليم والرعاية الصحية تعمل عبر الإنترنت أساساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية [٣]، من هنا حصل الامن السيبراني على إهتمام متزايد لدى الدول لا سيما في استراتيجية الأمن القومي الامريكي التي تم الاعلان عنها في كانون الاول للعام ٢٠١٧، فقد أعلنت نيتها التعاون مع شركائها الدوليين من تعزيز امن الفضاء الالكتروني على الرغم من إعلان الرئيس (دونالد ترامب) تخليه عن حيادية شبكة الانترنت، الأمر الذي أثار مخاوف الصين وروسيا اللتان تطالبان بانفتاح أمريكي للتعامل مع فرص السيطرة الدولية على أمن الفضاء الالكتروني[٤]، في الوقت الذي اشارت فيه إدارة (ترامب) إلى أن الميزانية المقترحة للأمن الإلكتروني للعام ٢٠٢٠ تقدر بنحو ١١ مليار دولار [٥].

خلاصة القول إن مفهوم القوة لا يزال يمثل أحد المرتكزات الأساسية في تفسير وتحليل الظواهر السياسية بدءاً من مفهومها العسكري ومروراً بمفهومها الاقتصادي ووصولاً لمفهومها السيبراني، مهما كان نوع

---

[١] أندرو سكوبل وجيمس دوبينز واخرون ، إعادة النظر في الصراع مع الصين : احتمالات، ونتائج، واستراتيجيات الردع ، مؤسسة راند ، ٢٠١٧، ص ص ٨-١٠ . متاح على الموقع : www.rand.org/t/PE248lcssm .

[٢] بلا ، معهد ستوكهولم يحذر من تطبيقات الذكاء الاصطناعى على التسلح النووى ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://gate.ahram.org.eg/News/2562510.aspx .

[3] Quoted from, Op.Cit,p14.

[٤] بلا ، الهجمات السيبرانية: أنماط وتحديات جديدة للأمن العالمي، دراسات امنية، مصدر سبق ذكره .

[٥] علي فرجاني ، تحولات الاتصال السياسى فى الفضاء السيبرانى ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد ، ٢٠٢٢ . متاحعلى الموقع : https://www.siyassa.org.eg/News/18448.aspx .

تلك القوة وطبيعتها وترتيبها وطبيعة الأدوار القائمة التي تضطلع بها وتوزيعها بين القوى، ولا تكمن القوة السيبرانية في وجود عناصرها فحسب، وانما في عملية استثمارها وتوظيفها توظيفاً فعلياً وعلى وجه الخصوص في الجانب السياسي، ووفقاً للمفهوم الجديد لم تعد القوة مفهوماً كلاسيكي وفقاً للطريقة التقليدية التي تحدثت عنها المدرسة الواقعية،إذ أن هناك علاقة تتناسب بين القوة المستخدمة وطبيعة العلاقات الدولية المتبادلة، ومن ناحية اخرى فقد اتسع مفهوم القوة ليتضمن عناصر أخرى غير القنوات القتالية، كإمتلاك الدولة لعناصر مثل (الموارد الطبيعية والمساحة والموقع الجغرافي والاستقرار السياسي والتطور العسكري والنمو الاقتصادي)، والسيبرانية مجال آخر لاستعراض القوة وممارسة النفوذ وتحقيق التفوق والتنافس الدولي، ونستنتج من كل ذلك أن القوة السيبرانية باتت واقع مساند للقوة التقليدية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أصبحت داعمة لها في العديد من العمليات العسكرية والأنشطة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية للدول، كما أصبحت إحد عوامل مضاعفة قوة الدول وفاعليتها، ووفرت لها مجالاً حركياً تستطيع من خلاله تجاوز الحدود الجغرافية والوصول لأهداف قد يصعب وصولها عبر القوة التقليدية، وهذا ما يرسخه مفهوم الجيوسيبرانية [١]، وهذا ما أكده الرئيس الروسى (فلاديمير بوتين) بقوله: "إن من يتحكم بالفضاء الإلكترونى سيحكم العالم، فالحرب الجديدة هى حرب إدارة المعلومات فى الفضاء السيبراني" [٢].

الفصل الثالث

مناطق النفوذ والصراع في ظل مبادرة (الحزام والطريق)

تعد الصين من الدول التي لديها مشاكل مع محيطها الاقليمي ومع الدول الكبرى والعظمى في النظام الدولي في مناطق عدة من العالم، فعلى المستوى الاقليمي هناك بحر الصين الجنوبي وتايوان ومضيق ملقا فضلاً عن المشاكل مع اليابان والهند اللتان تعدان من أكبر المنافسين الاقليميين لها في المنطقة، ومن ناحية أخرى الولايات المتحدة الامريكية المنافس الدولي الاول بالدرجة الاساس فضلاً عن روسيا والاتحاد الاوربي، كما انها متهمة في العديد من القضايا الدولية منها حقوق الاقليات والانبعاثات الكربونية وسعر الصرف و ...الخ، وعليه فان الصين في توجهها نحو تسنم مكانة دولية في النظام الدولي يتوجب عليها البحث عن مصادر الطاقة وممرات العبور واسواق جديدة وفي الوقت نفسه تقديم الحماية اللازمة لها من أجل ديمومة تقدمها، ولذا فان الصين وفي خطوة استراتيجية منها شرع في طرح مبادرة الحزام والطريق للخروج من كل هذه الازمات التي تحدق بها من خلال ربط اقتصادها باقتصادات الدول الاخرى والخروج من هذا المازق.

---

[١] ايهاب عياد، الجيوسيبرانية العالمية والتحولات في أبعاد وخصائص القوة آليات التوظيف في الاستراتيجية الروسية والصينية، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة ، مصر ، العدد (١) ، ٢٠٢٣ ، ص ١٢٨ .

[٢] نقلاً عن : علي فرجاني ، مصدر سبق ذكره .

ولتحقيق التفوق الاستراتيجي تلجأ الدول العظمى والكبرى في النظام الدولي للبحث عن مناطق نفوذ، تمثل نقطة ارتكازها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً سواء كانت هذه المناطق اقليمية او دولية، وبذلك تشكل هذه المناطق نقطة صراع بين الدول الطامحة في النظام الدولي، وعليه لا بد لنا من البحث في كل هذه القضايا/المشاكل التي تصاحب الصين في تقدمها لتسنم مكانة دولية، وعرض كافة القضايا الشائكة التي تحيط بالصين وكيفية معالجتها، فضلاً عن المتغيرات الاستراتيجية في بيئة النظام الدولي وانعكاساتها على المنظومة الدولية .

وتبعاً لذلك سيتم تناول الفصل في مبحثين ووفق الاتي :

المبحث الاول : منطقة اسيا الباسفيك واسيا الوسطى

المبحث الثاني : منطقة الشرق الاوسط وافريقيا

المبحث الاول

آسيا الباسفيك وآسيا الوسطى

من السمات الاساسية والمهمة في السياسة الدولية ان لكل منطقة من مناطق العالم موقع استراتيجي مهم ومميز، وهذا الموقع يعد امتداداً للمنطقة التي تليه والتي تؤثر فيه بشئ من التاثير (السيطرة والتحكم)، فمثلاً منطقة شرق اسيا هي إمتداد لمنطقة جنوب شرق اسيا وهي بدورها إمتداد لمنطقة جنوب اسيا، وهذه المناطق ترتبط بمنطقة الشرق الاوسط التي هي بدورها ترتبط من الشمال بمنطقة اسيا الوسطى ومن الجنوب بمنطقة القرن الافريقي التي تعد امتداداً لمنطقة شرق المتوسط وهكذا، وبذلك تعد منطقة اسيا الباسفيك واسيا الوسطى من المناطق المهمة للصين، إذ تعدان من المناطق الحيوية لها لما تمتلكانه من موقع استراتيجي ومن موارد طاقة، وبذلك سيتم تناول المبحث في مطلبين اساسيين ووفق الاتي:

المطلب الاول : آسيا الباسفيك

تمتد المنطقة من ساحل المحيط الهادئ إلى المحيط الهندي موطن لأكثر من نصف سكان العالم، وفيها سبعة من أكبر الجيوش في العالم، كما يتمركز فيها عناصر من الجيش الأمريكي أكثر من أي مكان آخر خارج الولايات المتحدة، وهي تدعم أكثر من ثلاثة ملايين وظيفة أمريكية، كما انها مصدر ما يقرب من ٩٠٠ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة في السنوات المقبلة، في حين تقود المنطقة ما يصل إلى ثلثي النمو الاقتصادي العالمي، وعليه فإن نفوذها وأهميتها تزداد بالنسبة للولايات المتحدة، ويرجع التركيز الأمريكي المكثف فيها إلى حقيقة أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ تواجه تحديات متزايدة، لا سيما من قبل الصين التي تجمع بين قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية في سعيها إلى مد مجال نفوذها في المحيطين الهندي والهادئ، وبذلك تسعى الصين لأن تصبح القوة الأكثر نفوذاً في العالم، ومن ناحيتها الولايات المتحدة فان هدفها لا يتمثل في تغيير الصين، ولكن في تشكيل البيئة الاستراتيجية التي تعمل فيها، وبناء توازن يكون في أقصى درجاته لصالح الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا[١]، ومن هنا تعمل الولايات المتحدة على تعميق تحالفاتها التعاهدية الإقليمية الخمسة مع كل من(أستراليا واليابان وجمهورية كوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند) وتعزيز العلاقات مع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك (الهند وإندونيسيا وماليزيا ومنغوليا ونيوزيلندا وسنغافورة وتايوان وفيتنام وجزر المحيط الهادئ) [٢] .

إن ما أثار الجدل في مراكز الدراسات والابحاث هو ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلنتون) عندما قالت: مثلما كان القرن العشرين هو قرن المحيط الأطلنطي، فإن القرن الحادي والعشرين هو قرن المحيط الهادئ بالنسبة للولايات المتحدة، وقد حلل بدوره (جوزيف ناي) الأستاذ في جامعة هارفارد ومساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق هذا الموقف قائلاً: إن الولايات المتحدة بعد أن أهدرت العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في حربين يائستين في العراق وأفغانستان، بدأت تنتبه لما يحدث في آسيا والمحيط الهادئ، وترجم هذا الاهتمام باتخاذ أول قرار للرئيس (باراك أوباما) بإرسال عدد من مشاة البحرية الأمريكية إلى قاعدة (داروين) في شمال أستراليا، وكانت هذه أقوى إشارة إلى أن التحول الأكبر للقوى العظمى في القرن الحادي والعشرين تمثل بعودة آسيا إلى مركز الشؤون العالمية[٣] .

وفي هذا الصدد ترى الولايات المتحدة في الصين تحدياً بارزاً لقيادتها النظام الدولي، وغدا ذلك واضحاً حينما أطلق الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) عملية إعادة التوازن في آسيا– المحيط الهادئ والتي تعرف أيضاً باستراتيجية (التوجه نحو آسيا)، ومن جانبها ذهبت إدارة الرئيس (دونالد ترامب) الى أبعد من ذلك

---

(1) Indo– pacific strategy of the united states, the white house ,washington , executive office of the president national security council , february 2022,P6 . Available on the site: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/02/U.S.-Indo-Pacific-Strategy.pdf .

(2) Indo– pacific strategy of the united states , Op.Cit, p 13 .

(٣) شيرين فرات ، مصدر سبق ذكره .

باعتبار الصين خصماً استراتيجياً لها إلى جانب روسيا وإيران، وباشرت إدارة (ترامب) باستراتيجية احتواء ومواجهة شاملة ضد الصين وصلت إلى ذروتها مع اندلاع الحرب التجارية بينهما، وفي هذا الصدد اقترح أحد أعضاء فريق الرئيس (ترامب) بتقليص الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينهما او الانفصال، كما اقترحت الولايات المتحدة مجموعة جديدة من التحالفات من خلال عملية إعادة تجميع إقليمي جديد، وباتت ترى الأمن في المنطقة من خلال منطقة (الهند والمحيط الهادئ) عوضاً عن (آسيا – المحيط الهادئ)، يسمح ذلك للولايات المتحدة بإنشاء تحالف أمني قوي لاحتواء الصين، ومن ثم تصبح دول مثل: (الهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا) الخطوط الأمامية للمنافسة الأمريكية الصينية [١]، وعلى أثر ذلك قام الرئيس(دونالد ترامب) بتوقيع قانون (إعادة الاطمئنان لآسيا) الذي أقره الكونغرس الأميركي، إذ يعد وثيقة ساندة لأجندة الولايات المتحدة والمتمثلة باستراتيجية الرئيس (ترامب) لمنطقة المحيط الهندي والهادئ، وهي مقدمة لاستراتيجيات أخرى قد تأتي تباعاً للتعامل مع الجزء الأهم من المنطقة وهي منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، ويأتي هذا القانون نتيجة هواجس الرئيس والكونغرس التي تضاعفت إزاء الصين الصاعدة ونواياها في تغيير الوضع الراهن للمنطقة، إذ يهدف هذا القانون الى وضع استراتيجية أميركية متعددة الجوانب، أهمها الجوانب الأمنية والاقتصادية لتعزيز وضعها كقوة عظمى فيها[٢] .

ان من أهم مناطق الصراع في آسيا الباسفيك الاتي :

اولاً : شرق وجنوب شرق اسيا

يقع إقليم شرق وجنوب شرق اسيا في الجنوب الشرقي لآسيا، تحده الصين واليابان وكوريا الجنوبية من الشمال والهند غرباً، وفي جزئه الجنوبي أستراليا محاطة بالمحيط الهادي، وينقسم إلى جزئين يحوي الجزء البري فيه على (لاوس وتايلاند وكمبوديا وفيتنام ومنيمار)، أما الجزء البحري منه فيحوي الدول (ماليزيا وأندونيسيا وسنغافورة والفلبين وبرونواي وتيمور الشرقية)، وتمتد دول الإقليم من الحدود الجنوبية الغربية للأراضي الصينية إلى بحر الصين الجنوبي لتشكل دول جنوب شرق آسيا حزاماً فاصلاً بين الجزء الشرقي للصين المطل على المحيط الهادي وجزئها الغربي، فتشغل بذلك جزءاً مهماً من الجانب البحري للصين الذي يتمثل في بحر الصين الجنوبي، كما يربط إقليم جنوب شرق اسيا وفقاً للخريطة (طريق الحرير البحري) بين الإقتصاد الصيني وإقتصادات العالم بمبادلات تجارية ومشاريع بنية تحتية، وينطلق مشروع الحزام من الموانئ الصينية لمدينتي (فوجيان وغوانزو) إلى (كوالا لمبور) عبر مضيق مالقا كأهم منطقة عبور في الإقليم، كما

---

[١] جين ليانغجيانغ ومجموعة مشاركين ، مبادرة الحزام والطريق: التعاون بين الصين والشرق الأوسط في زمن من الاضطراب السياسي ، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، الدوحة ، ٢٠١٩ ، ص ٦ . متاح على الموقع :
https://mecouncil.org/event/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9g=ar .

[٢] عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح ، (بيروت : مركز الرافدين للحوار ، ٢٠٢١)، ص ١٦٨ .

أن سرعة نمو الصين الاقتصادية تفرض عليها زيادة الاعتماد على الدول المجاورة لها من أجل تأمين أمنها الاقتصادي والطاقوي عبر أقرب معابرها جنوب شرق آسيا من الناحية البرية والبحرية، إلا أن الاعتماد المطلق على مضيق مالقا دفع بالصين إلى الإعتماد على دول الجوار، فضلاً عن أهميته من حيث كونه معبراً رئيساً للسفن الكورية واليابانية، لا سيما الصينية كون ان الدول الثلاثة المذكورة هي دول ذات إقتصاديات تمتاز بنموها المتسارع واعتمادها على النقل البحري كأسهل وسيلة وأقل تكلفة لنقل البضائع، والتي اسهم التصاعد السريع للحركة التجارية للصين فيها على الرفع من أهميتها، كما تتضح أهمية الإقليم أكثر بالنسبة للصين لا سيما في شقه البحري عبر مبادرة الحزام والطريق[١].

وبهذا تعد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا من المناطق الإقليمية المهمة لالتزامات جيوبولتيكية، لما تحتويه من موقع جغرافي مهم يتوسط محيطين كبيرين (الهادئ والهندي)، فضلاً عن احتوائها على بحر يعد من أكثر بحار العالم أهمية يتمثل في بحر الصين الجنوبي، ناهيك عن احتوائها على ممرات بحرية تعبر من خلالها ملايين البراميل من موارد الطاقة مما يجعل من يسيطر عليها يتحكم بمصير عدد من الدول، فضلاً على احتوائها على موارد طبيعية وبشرية، وهو الذي دفع باقتصادات دولها الى قفزة نوعية قل مثيلها[٢]،

---

[١] جهينة ربوح ، التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٩ ، ص ٦٣ .

[٢] عمار كريم حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١ .

(*) يشكل مضيق ملقا – الممر البحري الذي يربط بحر الصين بالمحيط الهندي– أحد أهم نقاط الاختناق بالنسبة الى الصين، إذ يعد الطريق عبر المضيق أقصر طريق بحري من القرن الإفريقي والجوف الفارسي إلى شرق آسيا والمحيط الهادئ، وفي الوقت الراهن تشهد تدفقات النفط عبر المضيق نمواً أكبر بـ ٥٥ مرة من نظيرتها عبر قناة السويس و١٠ مرات أكبر من تدفقات النفط عبر قناة بنما، ومن ثم فإن هذا المضيق يشكل أهمية قصوى لكل من احتياجات الطاقة في شرق آسيا والتجارة الأوروبية الآسيوية، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ثلث التجارة العالمية تمر عبر مضيق ملقا في كلا الاتجاهين، علاوة على ذلك تتزايد حركة المرور الإقليمية عبر المضيق، حيث تتنقل عبّارات الركاب الجديدة بين ماليزيا وإندونيسيا فضلاً عن حمولات البضائع المحلية، كما ازدادت كثافة الشحن المحلي بالإضافة إلى حركة النقل الجوي، مما نتج عنه شبكة متماسكة من العلاقات التجارية الرسمية وغير الرسمية الممتدة عبر الممر المائي، وهو ما يجعل هذا المضيق قناة رئيسة ونقطة اختناق محورية للتجارة العالمية، وهناك مؤشرات على تزايد نسبة السفن وكمية البضائع التي تمر عبر المضيق، ومن المرجح أن تعزز التنمية الاقتصادية السريعة للصين والهند نظراً للأهمية المحورية للمضيق ضمن استراتيجيات كلا البلدين، ولمضيق ملقا أهمية عسكرية بالغة الأهمية، حيث تحتاج القوات البحرية إلى المضيق لنقل قواتها اللوجستية، في حين تنحصر أهمية المضيق في القوة البرية في الانفصال بين الوحدات البحرية وعبور المضيق للوصول إلى الدول المشاطئة والتعدين البحري، لا سيما في المستويات الضيقة من المضيق والتي تتميز بعمق منخفض وتفتقر إلى تدفقات بحرية قوية، كما يعد مضيق هرمز في الخليج العربي ومضيق ملقا من أهم الاختناقات الإستراتيجية لمعدل تدفق النفط في العالم، حيث يعمل هذان المضيقان كشريان اتصال لأماكن الإنتاج (الشرق الأوسط وإفريقيا) وأماكن استهلاك الطاقة (شرق وجنوب شرق آسيا وأستراليا وأوروبا)، وعليه في ظل التحولات والتغيرات الراهنة أصبحت السيطرة البحرية عبر بسط النفوذ على الممرات الإستراتيجية والقارية المهمة (الممرات والمضايق والقنوات الملاحية) عاملاً فاعلاً ومحورياً في زيادة التوسع والهيمنة ولدعم المكانة الدولية في هندسة وتسيير النظام

وتمتاز المنطقة بخاصية جيوستراتيجية حيوية للصين كونها تحتوي على طرق العبور الحيوية لنقل الطاقة اليها من الشرق الاوسط وافريقيا ومختلف انحاء العالم، مما يجعلها منطقة ذات أهمية كبيرة ومصدر حساسية من جهة أخرى، فالمنطقة لا تحتوي على ما يعرف بـ (منطقة الاختناق) التقليدي لخطوط المواصلات البحرية، بل تمثل فرصاً بديلة لطرق بحرية وبرية لنقل واستيراد الطاقة، ولان جنوب شرق اسيا منطقة محاطة بشمال شرق اسيا وجنوب اسيا وغرب الباسفيك فقد ضمت كل طرق الشحن والنقل لواردات الطاقة الصينية من الشرق الاوسط وافريقيا وامريكا اللاتينية، إذ ان هناك عدة مضائق ومسطحات مائية استراتيجية في المنطقة تتمثل في:(سوندا وغاسبار ولومبوك وماكاسار ومالوكو وبحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي) ولعل أهمها ياتي على الاطلاق هو مضيق (ملقا)* [1] .

إذ يعد مضيق ملقا أكبر قناة بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ، كما أنه أحد أهم ممرات الشحن في العالم من الناحيتين الاقتصادية والإستراتيجية، إذ يربط المضيق الاقتصادات الآسيوية الرئيسة (الهند وتايلاند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية والصين)، وبذلك تركز الصين على هذا المضيق كأحد أهم محاور إستراتيجيتها البحرية المتمثلة في طريق الحرير البحري الذي يمتد من الساحل الصيني إلى الطرف الجنوبي للهند ومنه إلى مومباسا، ثم عبر البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، ثم إلى منطقة أعالي الأطلسي حتى تريستي محور شمال إيطاليا مع خطوط سكك حديدية إلى وسط أوروبا وبحر الشمال، والذي يبرز كمشروع اتصال طموح يهدف إلى ربط جنوب شرق آسيا بأوروبا عبر المحيط الهندي، أما في بعده الاستراتيجي فيمكن للأسطول السابع الامريكي عبور المضيق ودخول المحيط الهندي وبحر العرب والوصول إلى منطقة الخليج في غضون ٢٤ ساعة، كما يمكن إستخدام السفن العسكرية في جميع موانئ المضيق دون إشعار مسبق، وفي هذا الصدد تتعاون الولايات المتحدة بنشاط مع (ماليزيا والفلبين وبروناي وتايلاند) ودول أخرى في جنوب شرق آسيا، حيث نشرت أسلحة ومعدات

العالمي الجديد، فوفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية يمر أكثر من ٥٥% من تجارة النفط الخام البحري عبر بحر الصين الجنوبي، ويمر أكثر من ١٥% من النفط الخام الذي يصل إلى ذلك البحر عبر مضيق ملقا، أي أقصر طريق بحري بين الموردين في إفريقيا والخليج العربي والأسواق في آسيا، مما يجعله أحد المحاور الجغرافية الرئيسة للذهب الأسود في العالمي، مما جعل المضيق يحظى بأهمية كبرى للولايات المتحدة لكونه يمثل الشريان الحيوي لواردات حلفائها في المنطقة لا سيما اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان من جهة، وكذلك بالنسبة إلى المنافس للنفوذ الأمريكي في المنطقة والمتمثل في الصين، وفي حال سيطرة بكين على المضيق يمكنها أن تقطع طرق الإمداد الإستراتيجية من وإلى بعض دول شرق آسيا ومن ثم خلق تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة، وهو ما جعل من المضيق يحتل أهمية عسكرية وأمنية كبيرة بالنسبة إلى واشنطن. المصدر: حورية قصعة ، البعد الجيوبولتيكي لمضيق ملقا ضمن إستراتيجيات القوى الإقليمية والدولية – مبادرة الحزام والطريق انموذجاً، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مديرية النشر بجامعة قالمة ، الجزائر ، العدد (٢) ، ٢٠٢١ ، ص ص ٢٤٢-٢٣٥.

[1] أحمد عبد الجبار عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٥ .

أكثر تطوراً في سنغافورة، ففي حال وجود أعمال عسكرية في شرق وجنوب شرق آسيا من شانها العمل على غلق مضيق ملقا والتحكم فيه، وهذا بدوره سيؤدي الى عزل الصين من الوصول الى موارد الطاقة[١]، من هنا تدرك الصين إن تحقيق النفوذ الاستراتيجي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا يستند للاعتماد على نهج دبلوماسي فعال، عبر إستقلال التنافس القائم في البيئة الاسيوية المعقدة والمتعددة الاطراف، وإيجاد توازن في العلاقات بين الدول الكبرى واستغلالها من أجل مصلحتها الاقليمية والعالمية، كما إن الهدف الذي تبتغيه الصين من وراء هذه الجهود هو إضعاف إحدى القوى المهيمنة في المنطقة مثل الهند واليابان او تفكيك إي تحالف يقوم بينهما للحيلولة دون ظهور أي تحالف موجه ضدها[٢].

بذلك تشهد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا حالة من التوازنات الجيواستراتيجية غير المستقرة بسبب التطورات الاقتصادية التي حققتها دول المنطقة مثل الصين وكوريا الجنوبية والهند وتايوان، وفي ظل المنافسة على الزعامة الاقليمية بين هذه الدول تشهد المنطقة زيادة في معدلات الانفاق العسكري والتنافس على الممرات البحرية والفضاء، فمصالح الصين تتمثل في توسيع نفوذها الجغرافي الاستراتيجي بسبب مخاوف إحتوائها او تقييدها من قبل الولايات المتحدة الامريكية، من خلال فرض واقع جغرافي سياسي بحري يصعب عليها، عبر استراتيجية مشروع (قوس الحرية) الذي يمثل حزاماً جيوبولتيكياً بحرياً من خلال تطويقها من كتلة تشترك فيها الولايات المتحدة واليابان واستراليا والهند[٣].

وعلى اثر ذلك أعاد الجيش الأمريكي تسمية قيادة المحيط الهادئ إلى قيادة المحيط الهندي– الهادئ في العام ٢٠١٨ إدراكاً منه بالترابط المتزايد بين هذين المحيطين، وبعد سنة أصدر البنتاغون استراتيجية للمحيط الهندي والهادئ يعد فيها الحدود عبر المحيطية المنطقة الأهم لمستقبل الولايات المتحدة، واعتبار الصين التهديد الأول للمصالح الأمريكية وللتنمية الحرة والمفتوحة في المنطقة، ولذلك تبقي الولايات المتحدة على أكثر من ٢٤ قاعدة بحرية في أرجاء المحيط الهندي والهادئ، فضلاً عن ٢٠٠٠ طائرة ٢٠٠ سفينة وغواصة وقرابة ٣٧٠ ألف عسكري، على الرغم من أن أكثرية هذا العدد والعتاد متركز في غرب المحيط الهادئ [٤].

---

[١] ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢.

[٢] عبد القادر دنن ، استراتيجية عقد اللؤلؤ لتامين ممرات الطاقة الصينية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (١٩٦) ، ٢٠١٤ ، ص ١٥٣ .

[٣] احمد حسن محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢–١٣ .

[٤] زاك فيرتين ، منافسات القوى العظمى في البحر الأحمر: تجربة الصين في جيبوتي وتداعياتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة ، معهد بروكينغز، الدوحة، ٢٠٢٠، ص ٥. متاح على الموقع : https://www.brookings.edu/ar/research .

(*) تجمع كواد (Quad) يتكون التجمع الرباعي من (الولايات المتحدة والهند وأستراليا واليابان)، وهو تجمع استراتيجي غير رسمي، بدأ الحوار فيه في العام ٢٠٠٧ من قبل رئيس وزراء اليابان السابق (شينزو آبي) بدعم من نائب الرئيس الأمريكي

وفي ظل هذه التحركات ابرمت الولايات المتحدة اتفاقية (كواد)* أو ما يسمى بـ (الحوار الأمني الرباعي) في آذار من العام ٢٠٢١، وقد ضم واشنطن الى جانب (اليابان والهند وأستراليا)، إذ تهدف الاتفاقية الى إقامة منطقة حرة ومفتوحة في المحيط الهندي والهادئ كضرورة لتحقيق الاستقرار فيها، وقد إعترضت عليها الصين، بعد ذلك شهدت المجموعة توسعاً في عضويتها حيث ضمت (كوريا الجنوبية ونيوزيلندا وفيتنام وإسرائيل والبرازيل) وأصبحت باسم (كواد بلس)، وفي تطور آخر للمشهد الجيوستراتيجي أقدمت الولايات المتحدة على إبرام إتفاقية (أوكوس) في ١٥ ايلول من نفس العام ٢٠٢١ ، ضمت الى جانبها استراليا وبريطانيا، وتهدف الاتفاقية بيع غواصات نووية حديثة لاستراليا لتتمكن من نشرها في المحيط الهادي ومنع بسط نفوذ الصين عليها، مما دفع بالاخيرة لانتقاد الاتفاقية ووصفها بأنها ستلحق ضرراً خطيراً بالسلام والاستقرار في الإقليم[١]، وتمثل الاتفاقية تحالف عسكري- استخباراتي لحماية مصالح الدول في المحيطين الهادي والهندي، تسعى من خلاله الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية نقل التكنولوجيا العسكرية لمواجهة الصين وردعها عسكرياً، ويدشن لمرحلة جديدة من الدخول في حرب باردة بين الولايات المتحدة والصين، تشتعل فيها سباقات التسلح وتعيد الأطراف المختلفة في العالم التموضع على أساسها، بما في ذلك القوى

(ديك تشيني) ورئيس وزراء أستراليا (جون هوارد) ورئيس وزراء الهند (مانموهان سينغ) ، وأجرت القوات البحرية في الولايات المتحدة وأستراليا والهند واليابان أكبر مناوراتها البحرية ، حيث أرسلت سفناً حربية وغواصات وطائرات إلى المحيط الهندي، في خطوة قال محللون إنها تشير إلى جدية الدول الأربعة في مواجهة النفوذ العسكري والسياسي للصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ولم يصدر أي تعليق من المسؤولين في بكين حول هذا الأمر، لكن وسائل الإعلام الحكومية الصينية أدانت مناورات (مالابار) البحرية، ووصفت صحيفة (جلوبال تايمز) التدريبات بأنها تشكل خطراً على الاستقرار الإقليمي، وزعمت الصحيفة أن التدريبات كانت جزءاً من جهد يهدف إلى احتواء صعود الصين، ووصفت التحالف المكون من الدول الأربع المسمى بـ(كواد) بأنه النسخة الآسيوية لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو مصطلح استخدمه لأول مرة كبير الدبلوماسيين الصينيين، وتوقف الحوار الأمني الرباعي بعد انسحاب أستراليا خلال مدة ولاية رئيس الوزراء (كيفين رود) مما عكس المخاوف الأسترالية بشأن الانضمام إلى التحالف ضد الصين مع اثنين من أعدائها التقليديين اليابان والهند، ويرى (هيرفيه ليماهيو) مدير برنامج القوة والدبلوماسية في معهد لوي الأسترالي أن ما يقلق الدول الأربع هو استعداد الصين لاستغلال الاعتماد الاقتصادي المتبادل لمحاولة فرض عقوبات غير رسمية لمعاقبة الدول التي تعارضها، فعلى سبيل المثال فرضت بكين عقوبات تجارية على أستراليا، بعد أن دعمت كانبرا تحقيقاً في أصل فيروس كورونا، وعلقت بعض واردات لحوم البقر لأسباب فنية، ومنعت بشكل فعال واردات الشعير من خلال فرض رسوم جمركية ضخمة على الحبوب الأسترالية، ويتوقع التجار الأستراليون المزيد من العقوبات على الصادرات الأسترالية، لكن بالنسبة لأستراليا واليابان قد تكون استراتيجية الولايات المتحدة أبعد مما ينبغي، إذ تعد الصين أكبر شريك تجاري لأستراليا وثاني أكبر شريك تجاري لليابان، وعليه فقد انضمت طوكيو وكانبرا إلى الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة التي تقودها الصين (RCEP)، وهي اتفاقية تجارة حرة تضم ١٣ دولة أخرى في آسيا والمحيط الهادئ، وتشمل ما يقرب من ثلث سكان العالم. المصدر : منى سليمان ، هل تشهد "الإندو- باسيفيك" أول مواجهة عسكرية بين بكين وواشنطن؟ ، مصدر سبق ذكره .

[١] المصدر نفسه .

الإقليمية الكبيرة كالهند وباكستان وتركيا وإيران[١]، في مقابل ذلك أعلن وزير الخارجية الصيني (وانغ يي) في ٢٠ تشرين الاول من العام ٢٠٢١ عن عقد أول اجتماع لوزراء خارجية الصين ودول جزر الباسيفيك لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي بينهم، حيث تقدم الصين لتلك الدول قروضاً طويلة الأجل لتطوير البنية التحتية لها في إطار مبادرة (الحزام والطريق)، وقد حققت بكين نجاحاً كبيراً في ذلك، من خلال بسطت نفوذها على دول في منطقة المحيط الهادى ومنها (بابوا غينيا الجديدة)، وأبرمت معها العديد من الاتفاقيات الأمنية [٢] .

ووفقاً لتقرير صادر عن مجلة (فورين بوليسي) فقد شهد العام ٢٠٢١ أزمات عدة من المرجح استمرارها خلال العام ٢٠٢٢، كان من أبرزها توقيع اتفاق (أوكوس) ، فضلًا عن تعزيز النفوذ الأمريكي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ واحتواء النفوذ الصيني، وفي المقابل ألغت أستراليا عقداً بمليارات الدولارات مع فرنسا للغواصات غير النووية، الأمر الذي أثار غضب فرنسا التي استدعت سفيريها لدى الولايات المتحدة وأستراليا في سابقة هي الأولى من نوعها، مما ينبئ بمزيد من التوترات عبر الأطلسي[٣] .

وعلى أثر ذلك أعلنت الصين رسميا فى ١٩ نيسان ٢٠٢٢ توقيع الاتفاق الأمني مع (جزر سليمان) التي تسمح لها بالقيام بنشر قوات أمنية وبحرية فيها مع الحفاظ على سرية هذه المهام، وعدم الكشف عن ذلك إلا بموافقة الطرفين بغية الحفاظ والدفاع عن الممتلكات الصينية، وبمقتضى هذا الاتفاق يمكن للجزر أن تطلب من الصين إرسال قوات أمنية وعسكرية لحفظ الأمن فيها، وعليه صدر في ٨ ايار ٢٠٢٢ بيان مشترك من الولايات المتحدة واستراليا واليابان ونيوزيلندا ينتقد فيه الاتفاق الأمني، ويصفه بأنه يشكل أخطاراً جسيمة على منطقة المحيطين الهندي والهادي، وبدوره أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية (نيد برايس) أن الاتفاق سيؤدي الى زعزعة الاستقرار داخل (جزر سليمان)، كما علقت نيوزيلندا على الاتفاق بالقول إن البلاد حزينة لأن (جزر سليمان) أبرمت الاتفاقية، ومن جانب آخر أوضح قائد العمليات المشتركة لاستراليا الجنرال (جريغ بيلتون) إن المعاهدة بين الصين وجزر سليمان من شأنها أن تغير حسابات عمليات بلاده العسكرية في المحيط الهادي، كما وجه رئيس دولة إتحاد ميكرونيزيا (ديفيد بانويلو) رسالة (لسوغافاري) لإعادة النظر في التوقيع على الاتفاقية كتب فيها : "أخشى أن تكون جزر المحيط الهادئ في قلب مواجهة مستقبلية بين هاتين القوتين العظميين" [٤]، في إشارة للصين والولايات المتحدة، إذ تسعى واشنطن لتكثيف

---

[١] عمرو درّاج ، تراجع الدور الأمريكي وسيناريوهات مستقبل المنطقة العربية ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://eipss-eg.org/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9 .

[٢] منى سليمان ، المصدر اعلاه .

[٣] اسراء احمد اسماعيل ، اطلالة على المستقبل في ٢٠٢٢ ، مجلة آفاق مستقبلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء المصري ، مصر ، العدد (٢) ، ٢٠٢٢ ، ص ٣٦ .

[٤] نقلاً عن : منى سليمان، أبعاد وتداعيات الاتفاق الأمني بين الصين و"جزر سليمان" ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع : https://www.siyassa.org.eg/News/18300.aspx .

علاقاتها مع الدول الجزرية بالمحيط الهادي مثل: (فيجي وغينيا وبابوا الجديدة وجزر سليمان)، فقد أعلنت واشنطن في شباط ٢٠٢٢ أنها ستعيد فتح سفارتها في هونيارا بعد إغلاقها منذ ٢٩ عام، كما تسعى لابرام اتفاقية مع جزيرة (مالايتا) أكبر الجزر لتطوير ميناء بحري فيها، في حين تتحالف جزيرة غوادالكانال التي تقع فيها العاصمة هونيارا مع بكين[١] ، لكن (ماناسيه سوجافاري) رئيس وزراء جزر سليمان أكد أن الاتفاق الموقع مع بكين لا يستهدف بناء قاعدة عسكرية صينية في جزر سليمان، بل جاء بالأساس لدعم مصالح بلاده من خلال تعزيز القدرة على مواجهة التهديدات والتحديات الداخلية[٢] .

قبالة ذلك جاء رد واشنطن على الاتفاق الأمني صريحاً، فقد أكد الوفد الأمريكي الذي زار جزر سليمان في ٢٢ نيسان ٢٠٢٢ وكان على رأسه (كورت كامبل) منسق البيت الأبيض لمنطقة المحيطين الهندي والهادى، أنه إذا نجم عن الاتفاق الموقع وجود عسكري دائم للصين في المنطقة، فإن الولايات المتحدة سترد وفقاً لذلك للحيلولة دون وقوع أية تهديدات لمصالحها أو مصالح شركائها الإقليميين، وتتبع مخاوف واشنطن بالأساس من إمكانية إقامة قاعدة عسكرية صينية في جزر سليمان تبعد ٢٠٠٠ كم٢ فقط من حدودها الشرقية، الأمر الذي أثار انزعاج بعض الباحثين الاستراليين من إمكانية تحول جزر سليمان إلى كوبا جديدة – في إشارة إلى أزمة الصواريخ الكوبية التي وقعت إبان الحرب الباردة – مما جعل حزب العمل الاسترالي يصف الاتفاق المشار إليه بأنه أكبر فشل للسياسة الخارجية الاسترالية في المحيط الهادئ منذ الحرب العالمية الثانية، ومن جهتها تتخوف استراليا من قيام الصين – في حال حصولها على موطئ قدم عسكري في جزر سليمان– من وقف الممرات البحرية بحجة حماية وتأمين هونيارا، لا سيما وأن جزء كبير من تجارة كانبرا يمر من الساحل الشرقي عبر الجزر الميلانيزية، كما ان من شأن الوجود العسكري الصيني في جزر سليمان أن يمكن بكين من رصد تحركات استراليا في المنطقة، وهو ما أعده البعض رداً قوياً من جانب الصين على التنسيق الأمريكي الاسترالي لرصد تحركات الصين في جنوب المحيط الهادئ وشرق المحيط الهندي باستخدام الغواصات النووية [٣].

وفي ذات السياق أعلنت إدارة (جو بايدن) تكثيف التواصل الدبلوماسي مع دول جزر المحيط الهادي، بما في ذلك دعوة زعماء المحيط الهادي إلى البيت الأبيض في وقت لاحق من العام نفسه، وعلى أثر ذلك قام الرئيس (بايدن) بزيارة اليابان وكوريا الجنوبية نهاية ايار ٢٠٢٢، من أجل عقد قمة مع قادة تحالف (كواد) لمواجهة النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا، فضلاً عن تحالف (أوكوس) بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واستراليا لمواجهة الصين، وبذلك أعلنت وزارة الخارجية الصينية في ١١ ايار ٢٠٢٢ أن استراليا

---

[١] المصدر نفسه .

[٢] جمال الدين محمد حسن، الاتفاق الأمني بين الصين وجزر سليمان في ضوء التنافس الصيني– الأمريكي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع : https://www.siyassa.org.eg/News/18309.aspx .

[٣] جمال الدين محمد حسن، مصدر سبق ذكره .

وبدعم من بريطانيا والولايات المتحدة تمارس سياسة تهدف إلى عسكرة الجزء الجنوبي من المحيط الهادى، وتشجع على سباق تسلح دون مناقشة القضايا ذات الصلة مع دول المنطقة، ومن هنا انتقدت الصين تحالفي (أوكوس وكواد) واعدتهما موجهين ضدها، لا سيما بعد نشر غواصات نووية وصواريخ بعيدة المدى في أستراليا والتي تعد ضمن محيطها الجغرافي، كما انتقدت جزر سليمان استراليا بسبب اتفاق (أوكوس) مع واشنطن، مما يؤكد أن الدولة الجزرية الصغيرة أصبحت تتبع السياسات الصينية، وبدورها طالبت بكين واشنطن إحترام سيادة واستقلال دول جزر الباسيفيك[١] .

وفي هذا الصدد أعلنت الولايات المتحدة خلال القعد الثاني من الألفية الثالثة عن مضمون المفهوم الاستراتيجي، والذي تعني به إعادة الانتشار في منطقة جنوب شرق آسيا كمنطقة نفوذ جديدة، في حين تتجه الصين إلى مناطق النفوذ التقليدية، وهو ما يعيد التنافس الجيوبوليتيكي في منطقتي جنوب شرق آسيا والشرق الاوسط، وعليه نلاحظ أن التنافس الجيوبوليتيكي جلي بين الولايات المتحدة والصين من خلال فرض السيطرة على مناطق النفوذ لتقويض تحرك الخصم لا سيما في منطقة أوراسيا (قلب العالم) [٢].

ومع اتساع نفوذ الصين وسعيها لتبوء مكانة القوى العظمى بدأت السياسة الامريكية في احتوائها، واتضح ذلك من خلال تصريح الرئيس (دونالد ترامب) خلال تقديمه الاستراتيجية الامنية الجديدة في العام ٢٠١٧ حين قال: "اننا نعيش بين قوى منافسة روسيا والصين وعلينا السباق من أجل الفوز، وانني من خلال الاستراتيجية انادي بصحوة امريكية" [٣]، وعليه سعت الولايات المتحدة بتطوير علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا مثل اندونيسيا والهند وفيتنام وسنغافورة وكمبوديا، وعلاقات ذات طابع تجاري مع اليابان وكوريا الجنوبية، ومع دول المحيط الهادي من خلال التجارة الحرة، وعليه فان محور آسيا من منظور امريكي يندرج في اطار سياسة ممنهجة لاحتواء الصين، وتدرك الصين ان مساعيها يمكن ان تنجح في اسيا الا ان وضعاً قائماً جديداً عبر طريق الحرير لا يمكن انكاره، هذا الوضع الذي تملي الصين قواعده، كما ان النظام الاقليمي الناتج عن هذا المشروع ستفرضه الصين وليس قوة باسفيكية أخرى، في حين ان المبادرة هي بشكل كبير تجارية في طبيعتها، الا ان هناك بعد استراتيجي لها، فاستعمال الطرق البرية أكثر من البحرية يصعب الامر على الولايات المتحدة في اقصاء التجارة الصينية، وعليه يمكن إضعاف الورقة البحرية التي تشكل حجر الزاوية للهيمنة الامريكية، كذلك عبر هذا المنظور يمكن النظر الى انعكاس نظرية (ماكندر) حول الصراع بين قوة البر وقوة البحر وعليه فأنه وباتباع هذه المبادرة ستشكل قوة البر الصينية تحدي قوة البحر الامريكية، وبهذا المعنى فأن الحزام والطريق الجديد يوضح كيف ان الانشغال الصيني في اوراسيا يطرح

---

[١] منى سليمان ، أبعاد وتداعيات الاتفاق الأمني بين الصين وجزر سليمان ، مصدر سبق ذكره .

[٢] آسيا قبلي ومجموعة مؤلفين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٠ .

[٣] نقلاً عن : وفاء كاظم عباس الشمري ، الحزام والطريق تحليل في الجيوبولتيكس ، مجلة الجامعة العراقية ، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، بغداد ، العدد (٤٤) ، ٢٠١٩، ص٣١٠ .

التهديد المحتمل للولايات المتحدة، وهذا يظهر بشكل جلي محاولة المبادرة من قطع طرق التجارة البحرية المهيمن عليها من قبل الولايات المتحدة[١] .

يعتقد بعض الباحثين ان استراتيجية الصين الاساسية في منطقة اسيا والمحيط الهادي تتمثل في بناء توازن استراتيجي بين قوى الدول الكبرى بحيث تستغل توازن القوى في تحقيق الاستقرار لبيئتها الخارجية، في حين يرى اخرون ان الصين لها مصالح كبيرة في هذه المنطقة، ولذلك يجب عليها ان تلعب دوراً مهماً في معالجة الشؤون المحلية وتقديم مفاهيم توجيهية ونماذج مقنعة، ومن ثم يجب على الاستراتيجية الصينية في المنطقة ان تؤدي ادواراً مهمة على جميع المستويات، وترى مجموعة اخرى من الباحثين ان الصين تقع في مركز منطقة اسيا والمحيط الهادي الى منطقة مركزها الدولة الصينية، وعلى الرغم من أن منطقة اسيا والمحيط الهادي نقطة التقاء مصالح الصين الجغرافية، لكن يصعب على الصين تحقيق أهدافها من خلال بناء أنظمة أقليمية، ومع ذلك لا تزال الصين تسعى الى الاستغلال الامثل من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية واستغلال الانظمة الاقليمية للتوسيع في هذه الاستراتيجيات وتحقيق مصالح الحيوية[٢] .

ثانياً : بحر الصين الجنوبي

توجد مصالح متداخلة بين (الصين وبروناي وفيتنام والفلبين وماليزيا وتايوان) في بحر الصين الجنوبي، الذى يعد الطريق الرئيس الرابط بين موانئ المحيط الهادئ والمحيط الهندي، ويعد أحد أهم الطرق التجارية في العالم، إذ يمر من خلاله ثلث حركة النقل البحري العالمي بما يمثل أكثر من ٥ تريليون دولار من السلع المتداولة، ويمثل بحر الصين الجنوبي للصين أهمية قصوى حيث يمر من خلاله حوالي٨٠% من واردات الصين من النفط عبر مضيق ملقا، وما يقرب من ثلثي إمدادات الطاقة لكوريا الجنوبية، وكذلك ما يقرب من ٦٠% من إمدادات الطاقة لكل من اليابان وتايوان، ويعتقد أن أرضه تحتوي على احتياطيات ضخمة، ومعظمها غير مستغلة من النفط والغاز الطبيعي والتي تقدر بـ ١١ مليار برميل من النفط غير المستغل و١٩٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وقد حددت الصين منطقة واسعة من البحر تسمى (خط التسعة) حيث تقع جزيرتا (بارسيل وسبراتي) المتنازع عليها بسبب احتوائهما على كميات كبيرة من النفط والغاز، لذلك قامت الصين في السنوات الأخيرة بتعزيز سيطرتها الإقليمية عبر تشييد الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي وتسيير الدوريات البحرية فيه، الأمر الذى أدى إلى قيام الولايات المتحدة بإرسال سفن

---

[١] المصدر نفسه .

[٢] جانغ يون لينغ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٠.

حربية وطائرات عسكرية إلى المناطق القريبة من الجزر المتنازع عليها، مما أدى إلى تبادل كل من بكين وواشنطن الاتهامات بالسعي لعسكرة بحر الصين الجنوبي[١] .

تعد السيطرة على الممرات المائية والمضائق البحرية من إحدى طرق التطويق لأية جبهة معادية، ويعد بحر الصين الجنوبي إحدى القضايا المهمة التي تتواجه فيها الصين والولايات المتحدة، حيث تحشد كل من الدولتين قواتهما فيه، إذ يقع بحر الصين الجنوبي في غرب المحيط الهادي بين منطقة جنوب شرق آسيا وتايلاند والفلبين وبورنيو، ويرتبط ببحر شرق الصين عبر مضيق تايوان، وتتنازع فيه ستة بلدان على السيادة الكاملة أو أجزاء منه، مما أدى إلى سلسلة من المواجهات بين الصين وبعض جيرانها حول السيادة على البحر[٢]، كما يحده المحيط الهادئ من الشرق والمحيط الهندي من الغرب، وتبلغ مساحته ٤٤٧,٣ مليون كم٢ ويصل عمقه إلى ٢٤٥,٥ متر، وتحيط به الصين وكل دول جنوب شرق آسيا ما عدا لاوس وبروناي، ويعد بحر الصين الجنوبي الرابط الجغرافي الحيوي بين منطقتين هما جنوب شرق آسيا وشمال شرق آسيا، ويشكل خط اتصال بحري استراتيجي بين هاتين المنطقتين المهمتين، كما يمتاز بالتنوع البايولوجي البحري وهذا ما أضفى عليه بعداً حيوياً واستراتيجياً اخر، فضلاً عن أنه يعد مركزاً للثقل الاقتصادي في شرق آسيا بشكل عام ومنطقة جنوب شرق آسيا بشكل خاص[٣]، وهو عبارة عن جزء كبير من المحيط الهادئ تشترك فيه ٧ دول هي (الصين والفليبين وفيتنام وماليزيا وبروناي وتايوان وواندونيسيا)، ويشمل اثنين من الممرات التجارية المهمة هما مضيقي (ملقا وتايوان) [٤]، ويربط بحر الصين الجنوبي العالم البحري للشرق الاوسط بمنطقة شبه القارة الهندية بشمال شرق اسيا، ويساوي النفط القادم من المحيط الهندي عبر مضيق ملقا باتجاه شرق اسيا مروراً ببحر الصين الجنوبي حوالي ثلاثة أضعاف الكمية التي تعبر من خلال قناة السويس، والى حوالي ١٥ مرة مقارنة بالكمية التي تعبر قناة بنما، كما انه يعد ملتقى لخطوط التجارة البحرية الدولية الاكثر ازدحاماً في العالم [٥] .

ويعد بحر الصين الجنوبي ثاني أكبر ممرات العالم البحرية ازدحاماً بسفن التجارة الدولية، ومن جانبها ترى الصين احقيتها بالسيطرة على ٨٠% من بحر الصين الجنوبي، وهذا ما ترفضه معظم الدول المطلة

---

[١] رامي علي محمد عاشور، مستقبل النظام العالمي في ظل الصراع على منطقة الإندو– باسفيك المجلة العلمية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية ، مصر ، العدد (١٦) ، ٢٠٢٣ ، ص ٢٤٢ .

[٢] شيرين فرات، مصدر سبق ذكره .

[٣] عمار كريم حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢ .

[٤] بوسنينة ياسمينة وشنيقي إيمان، مستقبل الاقتصاد العالمي في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ، ٢٠١٩ ، ص ٦٣ .

[٥] وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨–٢٠١٠ ، ط٢، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٤) ، ص ١٨١ .

عليه، وهو ما يتناقض مع قانون الحدود البحرية الذي اقرته الامم المتحدة، وما زاد من حدة الصراع فيه هو اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز[١]، إذ يعتقد الصينيون ان باطنه يحتوي على كميات من النفط تفوق اية منطقة في العالم باستثناء السعودية[٢]، ومما يزيد من أهمية البحر هو حجم التجارة التي تمر فيه عبر مضيقي (تايوان وملقا)، ومن خلال هذه الأهمية ندرك مدى التهافت عليه من أجل السيطرة من قبل الصين والولايات المتحدة التي تعد نفسها راعية لمصالح الدول المطلة عليه، وان تحقيق أية سيطرة صينية على هذا البحر سيكون سبباً في دفعها إلى المزيد من النفوذ العالمي وتحقيق قوة اقتصادية سرعان ما تتحول إلى قوة عسكرية، وعليه فأن الولايات المتحدة لا تريد أن تفقد سيطرتها على البحار من أجل ضمان حرية حركة البضائع الأمريكية [٣]، فالأمن البحري وحرية الملاحة عامل استراتيجي مهم توليه الولايات المتحدة أهمية كبرى بالنظر الى اهميته الاستراتيجية في حركة التجارة الدولية، حيث يشهد عبور ٥٠ ألف سفينة سنوياً تنقل نحو ٣٠% من التجارة الدولية، ويمر به أيضاً نحو ٢٠ مليون برميل من النفط يومياً، فضلاً عن ذلك تعزيز الولايات المتحدة وجودها في جنوب شرق آسيا لمواجهة استراتيجية الصين في بحر الصين الجنوبي وإقامتها لقواعد بحرية في جزيرة هاينان، وتسييرها دورية بحرية من غواصاتها النووية للسيطرة على أنشطة الملاحة والصيد واستخراج النفط[٤] .

بذلك تشكل قضية هذا البحر أهم القضايا التي تعمق الإدراك الاستراتيجي للصين إزاء هذه المنطقة، فالصين تعد البحر انطلاقاً من نظرتها للمكانة الإقليمية والعالمية إرثاً وطنياً مشروعاً، كما تعد إمتلاكه وضمه جزءاً من هدفها الاستراتيجي المتمثل بالسيطرة على سلسلة الجزر الأولى، ثم طرد الوجود الأميركي المتواجد في هذه السلسلة وزيادة نفوذها الإقليمي، أما العامل الجيو اقتصادي الذي يتمثل في هذه المنطقة أنه منفذ مهم لواردات الطاقة الصينية، فهذه المنطقة مهمة لأمن الطاقة الصيني حيث الطرق والممرات البحرية التي تعد منفذاً لوارداتها القادمة من مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية، فضلاً على أن هذه المنطقة هي مصدر مهم للطاقة النظيفة والبديلة، بوصفها رابع أكبر منتج عالمي للغاز الطبيعي المسال[٥]، فقد أدى ظهور وتراكم الموارد الطبيعية في جزيرتي (سبراتلي وبارسيل) مثل النفط والغاز الى ان تصبح ملكية

---

[١] أحمد عبد الجبار عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٢١٧-٢١٨ .

[٢] علي حسين باكير ، غليا اسيا : بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر، مراجعة كتب ، مكتب الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٤. متاح على الموقع :
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/dossiers/documents/2014549393531473

[٣] شيرين فرات، مصدر سبق ذكره .

[٤] أميرة أحمد حرزلي ، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية – الأهداف – المكاسب ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٩) ، ص ٨٧ .

[٥] عمّار كريم حميد ، مصدر سبق ذكرة ، ص ١١٢ .

هاتين الجزيرتين مثاراً للنزاعات المستمرة [١]، (انظر جدول رقم (٨))، لذلك اندفعت الصين في عملية واسعة لتحديث قدرتها العسكرية ومعالجة نقاط الضعف في المنطقة من خلال بناء عدد من المواقع العسكرية في جزر(سبراتلي) وربطها بالقاعدة الجوية في جزيرة (وودي) التابعة لارخبيل (بارسيل) وتطوير قدراتها البحرية من خلال تحسين بنيتها العسكرية، مما مكنها من حقيق تكامل القاعدة البحرية لأسطولها في بحر الصين الجنوبي[٢] ، وبذلك بنت الصين مطار عسكري في ميناء جزر بيرسيل، كما بنت شبكة رادار للإنذار المبكر في إحدى الحيدات البحرية في جزر سبراتلي، ونشرت إحدى الغواصات في قاعدة جديدة بالقرب من بوليين المطلة على بحر الصين الجنوبي في مقاطعة هاينان[٣] .

جدول رقم (٨) اطراف النزاع الواقع في بحر الصين الجنوبي

نوع النزاع	اطراف النزاع
الحدود البحرية	الصين ، فيتنام ، تايوان ، اندونيسيا ، ماليزيا ، بروناي ، الفلبين
جزر سبراتلي	الصين ، فيتنام ، تايوان ، اندونيسيا ، ماليزيا بروناي ، الفلبين
جزر بارسيل	الصين ، فيتنام
تداخل المنطقة الاقتصادية الخالصة	الصين ، فيتنام، ماليزيا ، الفلبين ، بروناي

المصدر : مدحت ايوب ، النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (١٩٦) ، ٢٠١٤ ، ص ١٥٠ .

ومن ناحيتها الولايات المتحدة تعد النزاع في بحر الصين الجنوبي واحتمالية تفاقمه بالشكل الذي يهدد طرق الملاحة في المنطقة من أهم مبررات تمسكها بشبكة تحالفاتها مع إقليم شرق اسيا الهادي[٤]، فقد أعلن الرئيس (باراك أوباما) توجه الانتباه الأمريكي نحو شرق آسيا، لكن الولايات المتحدة ما تزال ثقيلة الحركة بسبب الشرق الأوسط، كما أنها مضطرة إلى زيادة الالتزامات في أوروبا استجابة للتمدد الروسي[٥]، وهي تستبعد التورط في هذا النزاع مالم ينطوي الامر على التهديد المباشر لمصالحها، الا انها في الوقت نفسه تحاول منع الصين او اي قوة اخرى من السيطرة على هذا البحر، ويعود ذلك الى ان اي قوة تسيطر على

[١] ناهض حسن جابر ، أهم القضايا المعاصرة في العلاقات الامريكية – الصينية ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، العدد (١٢) ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٦ .

[٢] ابتسام محمد عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

[٣] احمد عبد الجبار عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢١ .

[٤] ناهض عبد الله يونس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .

[٥] ديفيد ش. غومبرت وإدموند ج. بورك واخرون، مصدر سبق ذكره .

هذه المنطقة سوف يمكنها ذلك من ان تمنع مرور القطع البحرية للولايات المتحدة وحلفائها، وكذلك منع معظم واردات اليابان من النفط والغاز الطبيعي[١] .

لقد رأت إدارة الرئيس (باراك أوباما) في منطقة بحر الصين الجنوبي مصلحة قومية جوهرية، وإطلاق ما يسمى (محور آسيا) تجاه الصين إلى سياسة مبنية بشكل واسع على المصالح التجارية المشتركة، لذلك كانت رحلة الرئيس (أوباما) إلى جنوب شرقي اسيا مؤشراً واضحاً على نية واشنطن في إحاطة الصين وعزلها، عبر نشر أكبر عدد من القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة حول العالم[٢]، كما عملت واشنطن من اجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية على تقوية التعاون مع حلفائها التاريخيين كأستراليا واليابان ونيوزلندا وكوريا الجنوبية وتايلاند، ووسعت لإقامة شراكات جديدة مع دول أخرى في المنطقة مثل: بنغلاديش وبروناي والهند واندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وفيتنام، محاولة منها لإحكام الطوق حول القوات البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي، ومن ثم منع تحركاتها في المجال العملياتي الأوسع في المحيط الهندي الذي يشكل منطقة أخرى للمواجهة الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين[٣] .

مقابل ذلك عملت الصين على فرض قيود تجارية من شأنها ان تجعل من دول المنطقة تابعة لها، إذ عملت على ترسيخ هذه المطالبات بأساليب وآليات أبرزها إنشاء قواعد عسكرية على الجزر المرجانية والاستعانة بقوتين هما خفر السواحل العسكري وأسطول الصيد التابعين لها لفرض ارادتها على الدول الأصغر التي تتشارك معها هذا البحر، ولطالما أعلنت الصين أن قضية هذا البحر غير قابلة للمساومة وأنها مستعدة لاستخدام جميع الوسائل، بما في ذلك الوسائل العسكرية للدفاع عما تعده حقاً لها وجزءاً لا يتجزأ من سيادتها، فالصين تسعى الى تغيير الوضع الراهن المتمثل بالواقع البحري في بحر الصين الجنوبي بسلوكياتها في (سكاربول شول) ومناطق (توماس الصخرية)، فضلاً على مجموعتي جزر (سبراتلي وبراسيل) والمياه الفيتنامية، كما تحاول أن تثبت مكانتها وحضورها في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة بتعزيز قدراتها العسكرية الرئيسة من أجل إضعاف القوة والحضور الامريكي في هذا البحر، والحقيقة ان الهدف المعلن للصين هو التقدم نحو الجنوب وإحتلال جزره بالكامل ومقدراته حتى تصبح القوات الصينية على مرمى من سنغافورة واندونيسيا، وهذا من شأنه أن يضع الصين في موضع يجعلها تسيطر على خط المواصلات البحري الحيوي الاستراتيجي الذي يربط المحيطين الهادئ والهندي[٤] .

---

[١] ناهض عبد الله يونس ، المصدر اعلاه .

[٢] وداد المساوي ، مسارات وقضايا الصراع الأمريكية الصينية ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، دراسات سياسية ، ٢٠٢١ ، ص ٤ . متاح على الموقع : www.eipss-eg.org .

[٣] وداد المساوي، مصدر سبق ذكره .

[٤] عمار كريم حميد، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٠٤-٢٠٥ .

بذلك تسعى الصين إلى تجنب أزمة حادة تترتب عليها إعاقة وصول إمدادات الطاقة إليها، مما يهدد من استقرارها الاقتصادي، على الرغم من تزايد وارداتها من الطاقة من روسيا وكازاخستان، وهذا ما عبر عنه الرئيس الصيني (هو جينتاو) في العام ٢٠٠٣ عن هذه المخاوف، إذ أكد على ضرورة التخفيف من حدة ما أسماه (معضلة ملقا)، لذلك فالهدف الصيني من مشروع الحزام والطريق هو تطوير عدد من الممرات التجارية البديلة عن المضيق، مثل خط أنابيب النفط بين الصين وميانمار وكذلك الممر الاقتصادي الباكستاني– الصيني ،الذي يهدف إلى ربط ميناء (جوادر) جنوب باكستان بمنطقة (شينغيانغ) شمال غرب الصين، عبر مجموعة من الطرق والسكك الحديدية وأنابيب النفط، وكذلك استخدامه في استيراد احتياجاتها من الطاقة في منطقة الخليج العربي[١] .

إن أحد أهم أسباب اعتماد الصين الكبير على ساحلها الشرقي ومضيق ملقا بالقرب من سنغافورة هو من اجل تمرير السلع من وإلى أراضيها الشاسعة، لذلك فإن بناء طرق تجارية تمر عبر باكستان وآسيا الوسطى يبدو أمراً منطقياً، أما السبب الآخر فيكمن في مبادرة الحزام والطريق إذ ستعمل المبادرة على استثمار احتياطاتها الضخمة من العملة وإدخال العديد من شركاتها المعطلة إلى قوة العمل، فضلاً عن التنافس الصيني الأمريكي وجملة الصراعات الدولية[٢] .

بذلك تفرض الصين درجة ما من السيادة على كامل بحر الصين الجنوبي في مواجهة ادعاءات دول ساحلية عليه من أجل توسيع البنية التحتية العسكرية، بحيث تشمل دفاعات جوية وموانئ وثلاثة مدارج للطائرات ونشر ما يسمى بدوريات السيادة الجوية والبحرية على إمتداد المنطقة، واعتماداً على طبيعة المواجهة وحدتها فقد تتراوح الأغراض الأمريكية من نفاذ حرية الملاحة في مقابل جهد صيني للسيطرة على الأنشطة البحرية في بحر الصين الجنوبي، إلى مساعدة الفليبين في الدفاع عن نفسها من هجمة جوية وبحرية إلى وقاية تايلاند الحليف الأخر في المعاهدة في حال نشوب حرب برية في جنوب شرق آسيا، كما إن إغلاق بحر الصين الجنوبي أمام الملاحة التجارية سيكون أشد تأثيراً على الصين بسبب إمتلاك حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين خطوطاً بحرية بديلة للتواصل خروجاً نحو المحيط الهادئ [٣] .

ولذلك شرعت الصين في مشروعها الحزام والطريق للتخلص من هذه المعضلة، وكذلك لاغراض اخرى سياسية واستراتيجية وامنية على طول الطريق.

---

[١] علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

[٢] عمار شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٩) ، ص ٢٣ .

[٣] ديفيد ش. غومبرت وإدموند ج. بورك واخرون ، مصدر سبق ذكره .

وعلى هذا الاساس يشهد بحر الصين الجنوبي نمواً متزايداً لأسطول الصين الجنوبي الذي يترافق مع نمو قدراتها العسكرية الى جانب قيامها ببناء طريق بحري، الأمر الذي أثار حفيظة دول الآسيان وعموم دول جنوب شرق آسيا، فضلاً عن القوى التي لها مصالح في المنطقة لا سيما الولايات المتحدة، كون ان القوة التي تسيطر على تلك المنطقة بامكانها ان تمنع معظم واردات اليابان من البترول والغاز الطبيعي وقطع العمليات البحرية الامريكية التابعة لحلفائها في الاقليم، من هنا سعت الصين من أن تصبح أكبر قوة بحرية في آسيا بعد عقدين من التحديثات، فقد إمتلكت ثلاثة أساطيل بحرية هي: (إسطول البحر الشمالي وإسطول البحر الجنوبي وإسطول البحر الشرقي)، كما تمتلك الصين إسطولاً من الغواصات يعد هو الأكبر في آسيا[١]، كذلك قامت بإنشاء موانئ ومنشآت عسكرية ومهابط طائرات خاصة في جزر (باراسيل وسبراتلي)، مما تسبب في نشوب نزاعات بينها وبين كل من: (فيتنام وماليزيا والفلبين)، وعليه تعمل الصين على إخراج الولايات المتحدة من المنطقة واستمالة الدول المحيطة إليها[٢] .

ان الاستراتيجية الكبرى للصين التي تقود سياسة الطاقة تهدف الى تحقيق الامن البحري على طول الطرق التي تسلكها امدادات الطاقة الصينية الممتدة من الخليج العربي الى المحيط الهندي ومضيق ملقا، ومن هنا طورت الصين استراتيجية (عقد اللؤلؤ) التي تتضمن قواعد عسكرية وروابط دبلوماسية لحماية مصالحها النفطية الاستراتيجية، إذ تتضمن قائمة اللآلئ المكونة لتلك السلسلة القاعدة العسكرية سانيا في جزيرة هاينان الصينية في كل ما تحويه من منشآت عسكرية ومهبط الطائرات في جزيرة وودي في ارخبيل بارسيل البعيدة عن فيتنام بـ ٣٠٠ ميل بحري وكلاهما يقع في بحر الصين الجنوبي ويشرف على بحر الصين الشرقي، ومنشآت لشحن الحاويات في ميناء (شيتاجونج) في بنغلادش، وبناء ميناء بحري عميق في سيتوا في ميانمار وبناء قاعدة بحرية في (جوادار) في باكستان، وخط انابيب عبر إسلام اباد وطريق (كاراكورام) السريع الى (كاشجار) في منطقة مقاطعة (كسينجيانج) الذي ينقل الوقود الى الصين، ومنشآت استخباراتية على جزر في خليج البنغال قرب مضيق (ملقا) وميناء (هامبا نتوتا) في سيرلانكا وهي متركزة في المحيط الهندي [٣] .

وتقوم استراتيجية عقد اللؤلؤ الصينية على بناء قوة بحرية ضخمة قادرة على حماية مصالحها، كما تعمل على توثيق علاقاتها الاستراتيجية ببعض الدول المختارة في بحر الصين الجنوبي وصولاً للشرق الأوسط، فقد شرعت في بناء منشأت حيوية واستراتيجية (موانئ وقواعد ورادارات وطرق ومصافي نفط) في كل من: (بنغلادش وبورما وكمبوديا ومالديف وميانمار والسيشل وسيرلانكا وتايلاند وباكستان)، وتسعى إلى تقوية علاقاتها مع هذه الدول التي تنتشر على طول الخط الساحلي الذي يزودها بإمداداتها الخارجية

---

[١] احمد عبد الجبار عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٢ .

[٢] شيرين فرات، مصدر سبق ذكره .

[٣] أحمد عبد الجبار ، المصدر اعلاه ، ص ٢٦٦ .

وارداتها البحرية المهمة والمواقع الاستراتيجية غرب وشرق المحيط الهندي من خليج عدن مروراً ببحر العرب ومضيق ملقا، فقد قامت الصين ببناء ميناء جوادار في باكستاني لتفوز بموطئ قدم لها في مجال التحكم بالخطوط البحرية، كما اقدمت على بناء الموانئ ومد أنابيب النفط وشق الطرق في ميانمار أيضاً، فضلاً عن ميناء هامبنتولا الذي شيد بمعونة صينية في سريلانكا ويعد تنفيذاً مدروساً لاستراتيجية سلسلة اللآلئ، ولعل الهدف الأبرز للصين من وراء هذه الاستراتيجية هو من اجل فرض قوتها الاقتصادية ونفوذها على طرق التجارة البحرية وتعزيز دورها في المحيط الهندي، عبر تطوير علاقاتها مع دول المنطقة بهدف خلق طريق بحري من الموانئ يبدأ من بحر الصين الجنوبي لتأمين مسار السفن البحرية الصينية للوصول إلى الساحل الشرقي لإفريقيا [١].

كما عملت الصين على تطوير مهبط للطائرات الحربية في بحر الصين الجنوبي، فضلاً عن إقامة محطات مراقبة في ميانمار، ناهيك عن دخولها في مفاوضات مكثفة مع بنجلادش حول إقامة مرافق وقواعد بحرية فيها، والقواعد العسكرية المطورة في جزيرة هاينان جنوب الصين، ومن ناحية أخرى تسعى بكين الى تقوية علاقاتها الدبلوماسية مع الدول المطلة على مضيق ملقا لتوفير حالة أمنية مستقرة تضمن إستقرار تدفق الواردات الصينية، حيث يعزز النظام الصيني من نفوذ أسطوله البحري على طول الممرات البحرية التي تربط الصين بالشرق الأوسط عبر تلك السلاسل[٢]، والواضح أن بحر الصين الجنوبي أصبح نقطة تركيز غير متوقعة في المنافسة الجيواستراتيجية الأمريكية– الصينية، إذ أن كل طرف لديه تصور معين، فالصين تنظر إلى هذا الأمر على أنه مسألة سيادة وسلامة إقليمية، في حين ترى فيه واشنطن قضية قانون دولي أساسية، بما فيها حرية الملاحة وحقوق شركاء الولايات المتحدة في المنطقة ومبدأ التسوية السلمية للنزاعات[٣].

ثالثاً : تايوان

تعد الصين جزيرة تايوان جزء من الوطن الام وهي لن تتردد لحظة واحدة في إستعمال القوة ضدها إن هي أعلنت إستقلالها رسمياً، وعليه فان الصين اذا ما نجحت بمد سيطرتها على تايوان فأنها ستربح نتيجة السيطرة على الطرق الجنوبية المؤدية إلى اليابان وهي: (تايوان ومضيق لزون القريب من الفلبين)، فضلاً عن ذلك فان تايوان وسنغافورة حليفتان مقربتان من الولايات المتحدة، وفي حالة وقوع حرب بين الولايات

---

[١] أحمد حسين الخطيب، الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، مركز جيل البحث العلمي، لبنان ، العدد (٢٤) ، ٢٠١٩ ، ص ٨٩ .

[٢] محمد محمود صبري ، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر – غزة ، ٢٠١٤ ، ص٨٦ . للمزيد انظر: نقلاً عن : كارن ابو الخير، تقديم صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي: مقاربات مختلفة ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٧٧) ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٣ .

[٣] أندرو سكوبل وجيمس دوبينز واخرون ، مصدر سبق ذكره .

المتحدة والصين فان لكل من سنغافورة وتايوان برامج طارئة لاعتراض النفط المتجه الى الصين، ومع أن مضيق ملقا يقع ضمن المياه الاقليمية الماليزية فان التسلح السريع لسنغافورة هدفه التحكم بنقل النفط وايقافه عند الضرورة ما يعني وقف تزود الصين بالطاقة في حالة الحرب ضد الولايات المتحدة، فضلاً عن أن قواعد سنغافورة البحرية عالية التخصص في خدمة السفن الحربية والغواصات مستخدمة بكثافة من قبل البحرية الامريكية، ولهذا فان الوحدة بين الصين وتايوان سوف يكون لها تأثيرات سلبية كبيرة على الولايات المتحدة بسبب ما تفرزه هذه الوحدة من خطورة، وما سيتحقق من مكاسب إستراتيجية بالنسبة الى الصين[١] .

يبدو ان لتايوان أهمية استراتيجية كبيرة لدى الولايات المتحدة، إذ تعدها حلقة مهمة في سلسلة الجزر الاستراتيجية التي تمتد من جزر (ريوكيو) في الشمال الى الفلبين، وان فقدانها يؤدي الى كسر حلقة الجزر وتهديد القواعد الامريكية في اليابان والفلبين وكذلك الى فقدان التأثير السياسي الامريكي في بقية دول اسيا، مما يضر بمصالح الولايات المتحدة بقدر يفوق أي مزايا يمكن ان تجنيها من علاقاتها بالصين نفسها، كما ان تايوان تشرف على مضيق تايوان الذي يبلغ عرضه ١٠٠ ميل وعلى الساحل الصيني، وان وضع تايوان هذا يهدد الصين باستمرار ويقيد حركتها في المجال العسكري [٢] .

لذلك تحظى قضية تايوان بحساسية بالغة الاهمية بين الولايات المتحدة والصين، وعليه فان واشنطن لا توقف الدعم العسكري لتايوان وهذا ما يجعل من الصين تبدو قلقة [٣]، فقد يتخذ صراع عبر المضيق أشكالاً عدة تتراوح ما بين حصار صيني على الموانئ التايوانية، إلى مستويات متنوعة من قصف الأهداف في تايوان، او الى محاولة غزو صريح في حال أصبحت فيه الولايات المتحدة داخلة، وسيكون غرضها الحول دون الإرغام الصيني أو إخضاع تايوان، والحد من الضرر الذي يلحق بالجيش التايواني، كما إن المهام الأساسية للولايات المتحدة هي منع اكتساب الصين الهيمنة الجوية والبحرية والحد من تأثير صواريخ الهجوم البري لدى بكين، وان كلا المهمتين قد تستلزمان ضربات أمريكية لأهداف على البر الرئيس، أما من جهة الصين فإنها قد تتحسب لضرب الأصول الأمريكية في المنطقة بشكل إستباقي، ومع التقدم في تحديث الجيش الصيني فإن القدرة الأمريكية على تحقيق هذه المهام آخذة بالتآكل[٤]، إذ ان للصين قدرة عسكرية على فرض السيطرة على تايوان من خلال قواعد وقوات عسكرية قريبة من الجزيرة، لكن لا تزال الصين تنادي بالعودة السلمية لتايوان، والتفسير السائد هو أن ما يردع الصين من الهجوم على تايوان واستردادها بالقوة هو الردع الأميركي [٥] .

---

[١] احمد عبد الجبار عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٩ .

[٢] ناهض حسن جابر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ .

[٣] شيرين فرات، مصدر سبق ذكره .

[٤] ديفيد ش. غومبرت وإدموند ج. بورك واخرون، مصدر سبق ذكره .

[٥] عماد منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨ .

رابعاً : جنوب اسيا

ظهرت تحولات كبرى في توازن القوى العالمي تمثلت بصعود الصين والهند وتراجع النفوذ الأميركي في منطقة المحيط الهندي، الذي تطل عليه خمس قارات ونحو أربعين بلداً، ففي طارفه الشرق الأوسطي هناك المضيقان الاستراتيجيان (باب المندب وهرمز)، وفي طارفه الآسيوي مضيق (ملقا)، في ما يشتد فيه ترابط الشرق الأوسط وآسيا عبر هذا المحيط الثالث من حيث الحجم إلى جانب إحياء الطريق البري لـ (طريق الحرير) تجارياً ومالياً وثقافياً، ولا يبدو أن في الأفق القريب مواجهة في الشرق الأوسط بين القوى الآسيوية الكبرى الصاعدة والولايات المتحدة، لأن أي مواجهة على هذا المستوى سوف تهدد الجميع بحرب لا يبدو أن أحداً يرغب في إشعالها، إلا أن مشروع الرئيس (باراك أوباما) المثير لإعادة رسم التوازنات في المنطقة، أشار إلى نية الولايات المتحدة زيادة دعمها للدول الآسيوية الصغيرة القلقة من النفوذ الصيني الطاغي في بحري الصين الشرقي والجنوبي، وفي هذا السياق ستظل الصين طليقة في حركتها في الشرق الأوسط وغير مهتمة بتحدي الحضور الأمريكي[١] .

ومنطقة جنوب آسيا هي الدول الاعضاء في رابطة دول جنوب اسيا للتعاون الاقليمي (السارك) وهي: (الهند وباكستان وبنكلادش وسيريلانكا ومالديف وبوتان والنيبال)، ويقع الاقليم جنوب جبال الهمالايا وتحده شمالاً اوراسيا ويلتقي من جهة الشمال الشرقي مع الصين، ويحده من الجنوب المحيط الهندي ممتداً الى بحر العرب غرباً والى الجزر الاندونيسية والفلبينية شرقاً، وتحده ميانمار من جهة الشرق وكل من افغانستان وايران من جهة الغرب، وتتمثل أهمية منطقة جنوب آسيا الاستراتيجية في مجاورتها للدول المتقدمة في شرق وجنوب شرق آسيا التي تتمتع بأهمية اقتصادية وأمنية وسياسية بحكم ما يمكن أن يتوافر بها من فرص للاستثمار، كما تتصل أهمية الاقليم بكونه يضم عدداً من الممرات البحرية المهمة ذات الحركة التجارية الدولية، إذ تزداد أهمية المنطقة كممر لخطوط انابيب الطاقة من الدول المنتجة للنفط والغاز الى أسواق الاستهلاك التي يتنامى فيها الطلب على الطاقة باطراد، ومن ثم تزداد أهميتها في مجال التجارة وأمن الطاقة على مستوى القارة الاسيوية، فضلاً عن نقل الطاقة من دول آسيا الوسطى عبر خطوط انابيب تمتد من أراضي هذه الدول الى افغانستان ثم الى باكستان او عبر ايران ثم الى باكستان والهند، ويمكن ان تمتد الى الصين، الامر الذي يضعف من القدرة الامريكية في التحكم في إمدادات الطاقة لكل من الصين والهند على حد سواء، بذلك عززت الصين علاقاتها مع دول المنطقة التي من بينها (سريلانكا والنيبال وميانمار) بهدف عزل وتحييد الهند، كما أقدمت على بناء ميناء في سريلانكا جنوب الجزيرة [٢] .

---

[١] ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨ .

[٢] أحمد عبد الجبار عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٣٨-٢٣٩ .

يمر من خلال (المحيط الهندي)* نحو ٥٠% من حركة النقل البحري من الحاويات ونحو ٧٠% من التجارة العالمية للمواد البترولية،إذ تأتي من منطقة الشرق الاوسط في طريقها الى منطقة (المحيط الهادي)**، وتقع في المحيط الهندي ثلاث نقاط اختناق شديدة الخطورة بالنسبة الى حركة التجارة العالمية وهي: (باب المندب ومضيق هرمز ومضيق ملقا)، إذ يمر ٨٠% من حركة التجارة العالمية من خلال مضيق (ملقا) في حين يمر ٤٠% من تجارة النفط الخام العالمية عبر مضيق (هرمز)، ولذلك يمثل عدم الاستقرار في منطقة الخليج والقرن الافريقي وحول مضيق ملقا تهديداً مباشراً لمصالح أطراف عدة، يأتي في مقدمتها القوتان الصاعدتان الصين والهند، فالصين تعاني من معضلة مضيق ملقا، وقد اشار في هذا الصدد (روبرت

(*) تسيطر شبه القارة الهندية على المياه الشمالية على المحيط الهندي وتقسمه الى بحر العرب وخليج البنغال، وتقع في هذا المحيط ثلاثة نقاط اختناق شديدة الخطورة بالنسبة الى حركة التجارة والطاقة العالمية وهي باب المندب ومضيق هرمز ومضيق ملقا، ويحظى المحيط الهندي والنفط العابر منه من غرب اسيا نحو مضيق (ملقا) بأولوية عليا إذ ان أكثر من ٨٠% من الواردات النفطية الصينية يمر من خلال ذلك المضيق، فضلاً عن كونه معبراً لـ ٢٥% من الصادرات الصينية نحو اوربا ومنطقة الخليج العربي، كما ان للصين مصالح تجارية وحيوية في المحيط الهندي كونها تستورد من دول منطقة المحيط الهندي ما قدره ٣٦,٢ مليار دولار، في حين تقدر السلع المصدرة من الصين الى دول تلك المنطقة بـ ٢٨,٢ مليار دولار ويعد العديد من دول المنطقة شركاء تجاريين مهمين للصين، كما ان انتشار الاسلحة النووية والزيادة في القوة البحرية للدول المطلة عليه لا سيما تلك المنتمية لجنوب اسيا يقلقان الصين، وعليه تعمل الصين على اقامة قواعد عسكرية وبحرية لها في خليج البنغال . المصدر : احمد عبد الجبار عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٦ .

(**) يمثل المحيط الهادي بمسطحاته المائية الواسعة وما يتضمنه من بحار وخلجان وقنوات ومضايق وممرات حيوية لإمدادات الطاقة العالمية من الكتلة القارية لأفريقيا من الغرب وآسيا من الشمال واستراليا وانتراكتيكيا من الجنوب، وهو في الوقت نفسه متصل بأجزاء اخرى من محيطات العالم عبر العديد من الطرق المائية الاستراتيجية، اي راس الرجاء الصالح والبحر الاحمر من الجانب الغربي ومضيق ملقا المؤدي الى ارخبيل إندونيسيا والفلبين والمفتوح على بحر الصين الجنوبي في الجانب الشرقي. المصدر : احمد عبد الجبار عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٦ .

(***) يقع ميناء جوادر الباكستاني الى جنوب غربي البلاد ويطل على بحر العرب على مقربة من مضيق (هرمز) الذي تعبر منه ثلث تجارة النفط العالمية، وميناء جوادر كان في السابق تحت سيطرة سلطنة عُمان منذ العام ١٧٩٧، لكنه أصبح ملكاً لباكستان مع حلول العام ١٩٥٨، وظل الميناء معطلاً حتى العام ٢٠٠٢ قبل بدء باكستان بتشغيله مستفيدة من عمق مياهه وصلاحيته لاستقبال السفن الكبيرة ، وفي العام ٢٠١٥ استأجرته الصين لمدة ٤٠ عاماً، ويعد الممر بمثابة بوابة اقتصادية تمتد لمسافة ٣٠٠٠ كم تبدأ من إقليم سنغان الصيني مروراً بباكستان ووصولاً إلى الشرق الأوسط، كما يعد هذا الممر طريقاً مختصراً للوصول إلى المحيط الهندي دون الحاجة للمرور عبر مضيق (ملقا) المكتظ بالحركة البحرية، وتكمن أهمية هذا الميناء من كونه أقرب إلى الصين فهو قريب من إقليم (شينجيانغ) الصيني من الموانئ الصينية الشرقية، لذلك تعبر تجارة الصين براً عبر باكستان حتى تصل إلى ميناء (جوادر) ومنها إلى بقية دول الخليج والشرق الأوسط ، وفي العام ٢٠١٦ شحنت الصين أولى بضائعها باتجاه ميناء (جوادر) لتقطع مسافة ٣ آلاف كم من إقليم (شينجيانج) في شمالي غربي الصين إلى (جوادر) في أقصى غرب باكستان على خليج عمان . المصدر : ناجي خليفة الدهان ، ميناء (جوادر) والصراع الاقتصادي في بحر العرب وتأثيره على أمن المنطقة ، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٩ . متاح على الموقع : http://www.umayya.org/articles/umayya_articles/17931 .

كابلان) الى ان أحد أهم دوافع الصين لتسوية خلافاتها مع تايوان هو إمكانية توفير المراقبة لحركة الملاحة في هذا المضيق، ومن جهتها الهند مهددة بسبب ان وارداتها النفطية تمر عبر مضيق هرمز بالقرب من سواحل غريمتها باكستان، وعلى أثر ذلك قامت الصين بانشاء نقطة ارتكاز لأسطولها في ميناء (جوادار)***، كما تسعى من خلاله كل من الهند والصين لتامين وارداتها النفطية في خلق مسارات برية بديلة عبر شبكة من الطرق وخطوط الانابيب لتفادي نقاط الاختناق البحرية، إذ يشمل ذلك مد خطوط الانابيب من ايران الى الهند عبر باكستان ومد خطوط الانابيب من حقول النفط الى ايران من ميناء (جابها) الذي طورته الهند على ساحل ايران الجنوبي لتفادي (مضيق هرمز) ، ثم ينقل النفط بعد ذلك الى الهند عبر المحيط الهندي[١] .

وبذلك وقعت الصين وباكستان في العام ٢٠١٤ اتفاقية مشروع الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني الذي يهدف إلى إنشاء طريق بري يشتمل على شبكة طرق وسكك حديد وخطوط أنابيب للنفط والغاز لمسافة ٣٠٠٠ كم٢، يربط بين مدينة (كاشغر) الصينية وميناء (جوادر) الباكستاني لنقل البضائع والنفط والغاز كأحد المشروعات الرئيسة في مبادرة الحزام والطريق، ويمتد الممر الصيني الباكستاني من المراكز التجارية في شمال الصين وينقسم إلى فرعين، الفرع الشمالي يمر عبر شرق أوروبا والبحر الأسود وشبه جزيرة القرم وصولاً إلى البندقية، والفرع الجنوبي يمر عبر سوريا وصولاً إلى مصر وشمال أفريقيا، أو عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط، ويهدف المشروع إلى أن يوفر للصين أقل تكلفة نقل، في ما سيعود على باكستان بمليارات الدولارات لتوفيرها تسهيلات العبور لثاني أكبر اقتصاد في العالم، وفي كانون الاول من العام ٢٠١٧ أعلن عن خطة الممر الاقتصادي الصيني- الباكستاني الطويلة المدى (٢٠١٧-٢٠٣٠) والتي وافقت عليها حكومتا الصين وباكستان، إذ حددت المجالات الرئيسة للتعاون الثنائي بما في ذلك الاتصالات والطاقة والتجارة والحدائق الصناعية والزراعة وتخفيف حدة الفقر وتحسين المعيشة والأعمال المصرفية، ويعد هذا المشروع حلقة وصل بين أربعة مناطق رئيسة هي: الصين وجنوب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، ويأتي الهدف الاستراتيجي للصين من هذا المشروع للوصول إلى الهيمنة العالمية عبر التغلغل الاقتصادي[٢] .

وفي هذا السياق شرعت الصين في زيادة خياراتها وبدائلها الاستراتيجية بالتنسيق مع باكستان من بناء ميناء جوادر قرب مدخل الخليج العربي، حيث بدأت الصين مشروعها عبر استئجار الميناء لمدة ٤٠ عام لتنفذ مشروع الحزام البري الذي يمتد من اقليم شنجيانج الصيني مروراً عبر الاراضي الباكستانية ووصولاً إلى ميناء جوادر من جهة، والى بعض دول آسيا الوسطى من جهة أخرى، ثم تبدأ مرحلة الطريق البحري عبر

---

[١] المصدر نفسه ، ص ٢٣٨ .

[٢] حسن الرشيدي، ماذا وراء الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، مجلة البيان، تقرير، متاح على الموقع: https://albayan.co.uk/Article2.aspx?id=7815 .

ميناء جوادر نحو الوجهات النهائية، إذ ان مسار جوادر من المتوقع أن يقلل مسافة الشحن التي تبلغ ١٥,٠٠٠ كم٢ بين موانئ دولة الإمارات العربية المتحدة وشينجيانغ في الصين إلى حوالي ٢,٥٠٠ كم٢ فقط، وعندما يتم إنشاء الطرق والسكك الحديدية وأنابيب نقل الطاقة فإن مسار جوادر سيساعد في تأمين نقل النفط الخليجي إلى الصين ونقل البضائع من الصين إلى المنطقة، مما يقضي على أي خطر اختناق يسببه مضيق ملقا [١]، كما اقدمت الصين على بناء منشآت بحرية من موانئ وقواعد في سواحل دول من جنوب اسيا تطل على المحيط الهندي مثل (شيتاهونج في بنجلاديش) و(هامبانتوتا في سريلانكا) و(سيتوى في ميانمار)، وانتهاج سياسة تقارب مع ما يعرف بالدول الصغرى في جنوب آسيا لموازنة النفوذ الهندي[٢] .

ويعد بناء ميناء جوادر أمراً حيوياً اقتصادياً لشينجيانغ غير الساحلية التي تبعد ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ كم٢ عن الموانئ الساحلية في الصين، وبصرف النظر عن العمل كميناء تجاري فإن جوادر عميق بما يكفي لاستيعاب الغواصات وحاملات الطائرات، وقد أصبح المنطق العسكري وراء تطوير الميناء بارزاً بشكل متزايد مع بدء البحرية التابعة لجيش التحرير الشعبي في أنشطة بعيدة المدى من مهام مكافحة القرصنة في بحر العرب إلى إجلاء العمال الصينيين في ليبيا[٣] ، كما تكمن أهمية ميناء جوادر الإستراتيجية من كونه لؤلؤة أخرى في سلسلة(عقد اللؤلؤ) ومحطة نفطية لدول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا وإيران[٤]، فالصين تعتمد على نفط الخليج العربي ما قرابته ٧٠% من وارداتها النفطية التي تأتي عبر سفن تضطر لقطع مسافة ١٦ ألف كم٢ حتى تصل إلى الميناء التجاري الوحيد لدى الصين في شنغهاي، ويستغرق ذلك الأمر قرابة ثلاثة أشهر لكي يتم نقل النفط من خليج عمان عبر المحيطين الهندي والهادي إليها، أما في حالة ميناء جوادر فانه يساعد الصين على تقليص المسافة المستغرقة لنقل البضائع من الميناء إلى غربي الصين، وأيضاً إلى مناطق آسيا الوسطى بنسبة تبلغ حوالي ٦٠ – ٧٠% مع ضمان ممر آمن في ذات الوقت، وتدفق مستمر لنفط الخليج العربي في مختلف الظروف المناخية على مدار العام [٥] .

وياتي الميناء ضمن خطة الحزام البري الذي يتكون من ٦ طرق رئيسة أشهرها طريق قطار لندن الذي يقطع ١٨ ألف كم٢ ويمر بتسع دول هي: (الصين وكازاخستان وروسيا وبلاروسيا وبولندا وألمانيا وبلجيكا وبريطانيا وفرنسا)، وقد قامت كل من بكين وإسلام آباد بتحديد مشاريع تصل تكلفتها إلى حوالي ١٢ بليون دولار أمريكي للاستثمارات الصينية في باكستان، والتي يقع من ضمنها مطار إسلام آباد الدولي ومصفاة

---

[١] جين ليانجشيانج و إن جانار دان مصدر سبق ذكره .

[٢] عبد القادر دندن، التحول فى تشكيل التوازنات الاستراتيجية: آسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك (دراسة حالة)، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢٢٢) ، ٢٠٢٠ ، ص ١٩ .

[3] Peter Cai ,Op.Cit , p7.

[٤] عزة جمال عبد السلام زهران ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٩.

[٥] ناجي خليفة الدهان ، مصدر سبق ذكره .

لتكرير النفط في جوادر ومشروع (بونجي للطاقة الهيدروليكية ومشروع نيلم – جهلم للطاقة الهيدروليكية)، وحسب ما ذكر رئيس جمهورية باكستان (حسين ممنون):" إن ما يقرب من ٣ مليار من الناس سيستفيدون من هذا المشروع " [١]، وفي هذا الصدد ذكر السفير الباكستاني لدى الصين (معين الحق) إن التعاون مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق غيرت المشهد الاقتصادي في باكستان، وأشاد (الحق) بقطار مترو (أورانج لاين) الصديق للبيئة في (لاهور)، إذ يعد الأول من نوعه في باكستان، والذي افتتح رسميا أمام حركة المرور في تشرين الاول للعام ٢٠٢٠، وأكد أنه تم الى الآن توفير أكثر من ٧٠ ألف فرصة عمل بفضل التعاون في إطار المبادرة، مضيفاً أنه وفقاً لتوقعات حكومته سيتم خلق نصف مليون فرصة عمل أخرى على مدى السنوات السبعة القادمة [٢] .

وبعد طرح الصين لمبادرة الحزام والطريق لم تستجب الهند للمبادرة، وعبرت عن قلقها من المسارات التي يسلكها طريق الحرير الصيني، ورفضت المشاركة في منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي الذي انعقد في ايار ٢٠١٧، مشيرة إلى أنه لا يمكنها المشاركة في مشروع يتجاهل مخاوفها بشأن سيادتها وسلامة أراضيها، لأن مشروع الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان والذي يعد مشروعاً رئيساً في إطار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد، يمر عبر منطقة (جيلجيت– بالتستان) التي تخضع للسيطرة الباكستانية، وتتبع إقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان، فالممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين وباكستان يمر عبر منطقة تعدها الهند جزءاً من أراضيها رغم خضوعها لسلطة باكستان، وفشلت الصين مرة أخرى في كسب تأييد الهند للمشروع، حيث أكدت وزيرة الخارجية الهندية مجدداً في بيان صدر بعد إجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في نيسان ٢٠١٨ في العاصمة الصينية بكين، من عدم دعم بلادها للمبادرة لأسباب تتعلق بوحدة أراضي الهند وسيادتها [٣].

وبما ان الهند تعد المنافس الاقليمي الأكبر للصين في المنطقة فقد وجدت في المشاريع التجارية الصينية خطراً حقيقياً يهدد مكانتها الاقليمية، ويمنح الصين فرصة كبيرة للهيمنة الاقتصادية عبر بناء شراكات استراتيجية مع الدول الاخرى في الشرق الاوسط وآسيا الوسطى وصولاً الى اوربا، لذلك شرعت الهند بالاتفاق مع ايران للاستثمار في ميناء (تشابهار) الايراني الذي يبعد مسافة ١٦٨ كم٢ عن ميناء (جوادر) الباكستاني، وأكثر قرباً من موانئ الخليج والعراق إستعداداً لمنافسة الصين في هذا النشاط التجاري [٤] .

---

[١] نقلاً عن : المصدر نفسه .

[٢] مقابلة: سفير: التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق مع الصين "أحدث تحولا" في باكستان ، (شينخوا) ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع : http://arabic.people.com.cn/n3/2022/0313/c31660-9970358.html .

[٣] عبد القادر دندن ومجموعة مؤلفين، الحرب الثانية الباردة تغير الجغرافيا وتعدد الفاعلين ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٩) ، ص ١٩٠ .

[٤] سعد عبيد السعيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٥– ١٠٦ .

وفي هذا الصدد شجعت الولايات المتحدة الهند على تطوير قوتها البحرية من أجل المساعدة في تأمين المحيط الهندي والحفاظ على إستقرار خطوط التجارة الدولية، وبذلك يعد المشروع ضربة قوية للنفوذ الأمريكي في المنطقة ونقلة قوية للنفوذ الصيني الذي بدأ يملأ الفراغ الأمريكي، ولكن ليس على شكل صراع عسكري وإنما غزو اقتصادي، وهنا تكمن استراتيجية الصين من خلال إجهاض أي سياسة أمريكية تسعى لحظر الطاقة عن الصين مستقبلاً في حالة نشوب صراع بين الجانبين، وعليه تأتي أهمية التعاون العسكري الصيني الباكستاني في هذا الإطار وتأمين الصين لجزء مهم من الطلب الباكستاني على السلاح، بما يحقق الحفاظ على الجبهة الباكستانية كجبهة صراع أساسية بالنسبة للهند، فقد أتخذ هذا الصراع اشكالاً عدة من خلال وقوف الولايات المتحدة الى صف الهند والإمارات في ما تدخلت روسيا لتدعم الصين وباكستان وقطر، مما يشير إلى أن المسألة أصبحت صراعاً دولياً على النفوذ والسيطرة في بحر العرب، في حين أن الخطوات الصينية الباكستانية القطرية تقوم على صياغة أجندة اقتصادية جديدة للمنطقة على أساس الاقتصاد الجيولوجي لميناء جوادر، وفي الوقت نفسه تعمل الإمارات والهند على إفشال هذا المشروع وعرقلته من خلال ممارسة ضغوط على الولايات المتحدة، وبعض الدول الأوروبية للاستثمار في دبي وعدم توجيه استثماراتهم إلى جوادر[١] .

إن نجاح الصين وباكستان وقطر في إطلاق هذا المشروع يحول الصراع بين باكستان والهند إلى النقطة الأولى،كما يعد امتداداً إضافياً للنفوذ الروسي في آسيا الوسطى لتتقدم هي الأخرى على الولايات المتحدة الأمريكية، والمشروع يعني أيضاً انهاء دور دبي المعهود كمركز تجاري عالمي في غضون ١٠ سنوات، وقد تسببت هذه النقطة الحرجة في الآونة الأخيرة بحرب اقتصادية صامتة في خليج عمان بين مجموعتين من البلدان: (باكستان والصين وقطر) من جهة، و(أمريكا والهند والإمارات العربية المتحدة) من جهة أخرى، إذ يصبح ميناء جوادر في هذه الحالة البوابة الرئيسة البحرية لآسيا الوسطى، كما سيصبح من الأسهل إرسال المنتجات من إقليم شينجيانغ ودول آسيا الوسطى إلى مناطق أخرى، وبما أن الصراع أضحى إقليمياً بامتياز، فإنه يمكن النظر إلى العلاقات الصينية الباكستانية بأبعادها المختلفة باعتبارها جزءاً من سياسة التنافس التقليدي القائمة مع الهند، وجزء من تهيئة المسرح البحري لحرب محتملة مع الولايات المتحدة على خلفية الصراع على مصادر الطاقة بشكل عام، وكذلك جزءاً من سياسة الصين للتعامل مع الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصعود الصيني [٢] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المشروعات البحرية المتضمنة في المبادرة أثارت هواجس الهند، التي ترى في هذه المشروعات تهدف إلى تطويقها، لا سيما وأن بعض الممرات التي تسعى بكين إلى بنائها تمر من خلال المجال البحري التقليدي للنفوذ الاستراتيجي للهند في جنوب آسيا ومنطقة المحيط الهندي، حيث

[١] ناجي خليفة الدهان ، مصدر سبق ذكره .

[٢] المصدر نفسه .

حاولت الهند وباكستان تقويض بعضهما البعض في المنطقة، وهذا ما أكدته الاتفاقيات الأخيرة الموقعة بين الولايات المتحدة والهند حقيقة صعود الصين التي تعد تهديداً لتوازن القوى الإقليمي، لذلك حاولت الإمارات إيقاف المشروع الصيني الباكستاني لمرات عدة، باتباعها طرق مختلفة عبر دعم المعارضة الباكستانية للإطاحة برئيس الوزراء (نواز شريف)، وهذا ما حدث بالفعل في تموز ٢٠١٧ بعد أن لحقت به اتهامات فساد عبر وثائق مسربة مصدرها الإمارات، وكذلك من خلال نسج تحالفات إقليمية ضد المشروع الباكستاني كالتحالف مع الهند – العدو التقليدي لباكستان – التي زار رئيس وزرائها (نارندرا مودي) دولة الإمارات من العام نفسه الذي تم فيه توقيع اتفاقية جوادر الباكستانية الصينية، وكانت تلك الزيارة الأولى لرئيس وزراء هندي منذ ٣٧ عاماً [١]، وفي هذا السياق يمكن قراءة السيطرة الإمارات على الجزر اليمنية الواقعة في خليج عدن ضمن السياق ذاته على إعتبار إن ميناء جوادر يقع على بحر العرب، والمشروع يعتمد الوصول إلى البحر المتوسط عبر البحر الأحمر، وإن السيطرة على الجزر اليمنية من شأنها وضع الملاحة البحرية في بحر العرب وخليج عدن ومضيق باب المندب تحت السيطرة الإماراتية، ومن ثم من السهل تعطيل عمل الميناء فيما لو نشب أي صراع في المنطقة أو حصلت أي اضطرابات، ومن ناحيتها إيران تخشى من ميناء جوادر فقد حاولت تخريب هذا المشروع عبر تعجيل تطوير ميناء تشابهار ،إذ قامت بتسليمه للهند بشكل كامل ضمن خطة تكلف الهند ٥٠٠ مليون دولار أمريكي [٢] .

وعلى هذا الاساس ترى الهند إن طريق الحرير ما هو الا محاولة صينية لانشاء سلسلة من موانئ يمكن استخدامها لاغراض عسكرية، وان استثمارات الصين في باكستان وسيريلانكا وبنكلادش وميانمار والقرن الافريقي مع الممر الاقتصادي الصيني– الباكستاني تشكل طوقاً استراتيجياً حولها من أجل تغيير المعالم الجيوسياسية للمنطقة ، وتجلى ذلك عند انشاء الصين اول قاعدة عسكرية لها في جيبوتي في صيف عام ٢٠١٧ وميناء (هامبانتوتا) في سريلانكا، إذ تعد نيودلهي ان الصين بانشائها بنية تحتية لمصالحها الاستراتيجية في منطقة المحيط الهندي للسيطرة على ميناء (هامبانتوتا) وميناء جوادر واستثماراتها في (جزر المالديف) و(موريشيوس) ليست الا بداية جهود صينية واضحة لتامين ميزة عسكرية بحرية [٣]، وعلى هذا الاساس قامت حكومة رئيس الوزراء الهندي (نارندرا مودي) بتكثيف الجهود من تطوير ميناء تشابهار في ايران والذي ينظر اليه على نطاق واسع انه محاولة لمواجهة الوجود الصيني في جوادر على طول طريق الحرير البحري، كما اطلق مشروع (موسام) من أجل تطوير روابط الهند التاريخية بدول ساحل المحيط الهندي، كما اطلقت الهند (قانون الشرق) لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية والثقافية مع منطقة اسيا

---

[١] ناجي خليفة الدهان ، مصدر سبق ذكره .

[٢] المصدر نفسه .

[٣] حيدر زهير جاسم واسامة مرتضى باقر، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١ .

والمحيط الهادئ، وعززت التعاون مع اليابان للمشاركة في تطوير ميناء (ترينكومالي) في شمال سريلانكا ليماثل ميناء (هامبانتوتا) المدعوم من قبل الصين [١].

من هنا تعد جغرافية باكستان مهمة للصين من خلال هذه المشاريع بجعل باكستان حلقة رئيسة ومهمة في مشروع الحزام والطريق الذي يؤرق الجانب الأمريكي، وبذلك يرى الكثير من المراقبين أن هذه التحركات تأتي في إطار الرد على العلاقات الأمريكية الهندية الأفغانية، فقد كان التدخل في أفغانستان من أجل قطع الطريق على الصين، وربما اتفاقها الأخير مع طالبان يندرج تحت هذا الهدف، وعدم ترك المجال للصين من إنشاء موطئ قدم لها في أفغانستان [٢] .

وعلى هذا الاساس وثقت الصين وبدرجة كبيرة في علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع باكستان واستثمرت فيها أموالاً ضخمة وأصبحت نقطة ارتكاز استراتيجية للأسطول الصيني وبدأت بمد نفوذها واستثماراتها الى افغانستان، فأفغانستان تبدو مفضلة لدى الصين أكثر من بقية جيرانها، بسبب ان أرض افغانستان ما زالت خام على الصعيد الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فان بكين ليس لديها أي تاريخ سيء مع الافغان، وبذلك تبدو الارضية مهيأة لها من أجل الدخول في الاسواق الافغانية والهيمنة عليها دونما مضايقات، ومن جهة أخرى دوافع الصين لانعاش طريق الحرير الجديد المضاد لمشروع طريق الحرير الجديد الامريكي الذي يهدف الى ربط أسواق جنوب ووسط آسيا مع افغانستان [٣] .

المطلب الثاني : آسيا الوسطى

يستخدم تعبير اسيا الوسطى جغرافياً للدلالة على أقصى مناطق القارة الاسيوية بعيداً عن الاقاليم البحرية المحيطة بالقارة، وتضم اسيا الوسطى المنطقة الممتدة باتجاه الشمال– الجنوب من سيبريا حتى الهمالايا التي تفصلها عن أقاليم السهوب الهندية، وفي اتجاه الشرق– الغرب المساحة الممتدة من خط الاورال– قزوين حتى منغوليا والصين، وتعد هذه المنطقة واحدة من أكثر المناطق الجغرافية بعداً عن

---

[١] المصدر نفسه ، ص ١٦٢ .

[٢] شيرين فرات، مصدر سبق ذكره .

[٣] ايمن الحماد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

محيطات العالم،ولذا فهي تمتاز بخصائص برية واسعة، فقد أصبحت مركزاً للنطاقات التوسعية للإمبراطوريات الاوراسيوية[١] .

كما تعد المنطقة الجيوبوليتيكية التي تضم كل من آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين أحد أهم مناطق إنتاج الطاقة في العالم، سواء تعلق الآمر بالنفط أو الغاز الطبيعي، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد بها وتصنيفها ضمن مناطق التنافس الاستراتيجية المعقدة، سواء الرغبة في الدخول لهذه المناطق من أجل إنتاج الطاقة أو السيطرة على الطرق المهمة في نقلها، كما تعد منطقة آسيا الوسطى امتداداً طبيعياً للقوقاز إو جزءاً من (أوراسيا) التي يصنفها الخبراء كمكون رئيس لما يعرف بـ (أوراسيا الوسطى)، فجغرافياً تمثل جمهوريات آسيا الوسطى الخمس إضافة إلى دول جنوب القوقاز الثلاثة (أذربيجان وجورجيا وأرمينيا) ما يعرف بـ (أوراسيا الوسطى)، إذ تقع دول هذه المنطقة إلى شرق إو غرب حوض بحر قزوين الغني بالنفط والغاز، وتتجلى الأهمية الجيوستراتيجية الرئيسة لآسيا الوسطى من كونها تعد ممراً محورياً لأنابيب النفط والغاز وطرق للمواصلات التي تنطلق منها في كل الاتجاهات، رابطة إياها بالصين وروسيا وأوروبا ومنطقة القوقاز وعبر بحر قزوين إلى المحيط الهندي فضلاً عن الموارد الطاقوية، وتعد دول المنطقة الخمسة (أوزباكستان وقرغيزستان وطاجكستان وكازاخستان وتركمنستان) ذات أهمية كبيرة من الناحية الاستراتيجية كون ان اراضيها تعد ممراً إستراتيجياً لقل الطاقة نحو أسواق الاستهلاك في أوروبا وآسيا [٢] .

إذ تمثل المنطقة المتغير الجيوسياسي اللازم الذي يمثل مفتاح السيطرة على العالم، فالتمركز في آسيا الوسطى يتيح الإطلالة الأكثر سهولة والاقل تكلفة تجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال، والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، علاوة على العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب، والعمق الحيوي الايراني باتجاه الجنوب الغربي، والعمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب[٣] .

أما من الناحية الاقتصادية فالمنطقة تحتوي على موارد متنوعة من مصادر الطاقة والمعادن كالنفط والغاز والفحم واليورانيوم والذهب، إذ تشير التقارير إلى أن اوزبكستان تعد من الدول الغنية بمصادر الطاقة إذ تمتلك ٣٠,٨% من النفط و٤٠% من الغاز الطبيعي و ٥٥% من الفحم، كما أنها خامس أكبر منتج للمحاصيل الاستراتيجية في العالم لا سيما القطن والحبوب، وثاني مصدر له في العالم بعد الولايات المتحدة، اما تركمانستان فتقدر الاحتياطيات النفطية المؤكدة فيها بنحو ١,٤ مليار برميل او ما يعادل ٢,١ من إحتياطي الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ،أما كازاخستان فتمتلك أكبر احتياطي مؤكد للنفط بكمية تتراوح بين

---

[١] ديفيد ش. غومبرت وإدموند ج. بورك واخرون ، مصدر سبق ذكره .

[٢] عبد القادر دندن، حرب الانابيب في اسيا الوسطى وحوض بحر قزوين : الصراع الروسي– الصيني الامريكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥–٦ .

[٣] محمد ابو سريع علي ، صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢١٣) ، ٢٠١٨ ، ص ٦٥.

٣,١٠مليار برميل يبلغ انتاجها ١,٢ مليون برميل يومياً، كما وصل إنتاجها قيرغيزستان من النفط إلى حوالي ٢٠٠ الف برميل يومياً، وكذلك الحال بالنسبة الى طاجكستان فبالأضافة إلى إنتاجها من النفط فهي تمتلك أكبر مناجم اليورانيوم [١] .

وتأتي الأهمية الاقتصادية لمنطقة اسيا الوسطى من أهمية (بحر قزوين وثرواته)* التي أثارت التنافس الدولي لهذه المنطقة، إذ يقدر الخبراء كميات النفط والغاز الموجود في منطقة بحر قزوين بين ٥٠ الى ١١٠ مليار برميل، أما الغاز الطبيعي فتتراوح كميته بين ١٧٠ الى ٤٦٣ مليار متر مكعب، ومما زاد من أهمية المنطقة هو توقع ارتفاع حجم الطلب الامريكي على النفط بنحو ٢٩,١٧% مليون برميل يومياً للعام ٢٠٢٥ بزيادة سنوية تقدر بـ ١,٧% في المتوسط، وعليه فهي مضطرة إلى تامين أكثر من ثلثي احتياجاتها وتحديداً ٦٨% منها بحلول العام ٢٠٢٥ [٢] .

ومنطقة آسيا الوسطى تعد معبراً مهماً في إطار محور (الشمال- الجنوب) الأمر الذي يجعل من الصراع العالمي للنفوذ الى هذه المنطقة لا سيما الولايات المتحدة وروسيا والصين عاملاً مهماً في تحديد مستقبل هذا الممر، فقد أخذ الصراع بين القوى العالمية أشكالاً عدة خلال السنوات الأخيرة، كان من بينها طرح العديد من مشروعات النقل البري والسكك الحديدية ومشروعات نقل النفط والغاز العابرة للحدود والأقاليم، والتي استهدفت تسهيل النفاذ إلى الأسواق العالمية وإزالة الحواجز التجارية، لا سيما تكلفة النقل التي تمثل نسبة مهمة من تكاليف التجارة، فضلاً عن تسهيل النفاذ إلى أسواق الطاقة، وقد مثلت دول وسط آسيا هدفاً أساسياً في هذه المشروعات، سواء من جهة موقعها الجغرافي كمنطقة مرور إلى روسيا وأوروبا، أو من

---

[١] سليم كاطع علي، السياسة الخارجية الامريكية تجاه دول اسيا الوسطى (الواقع والمستقبل)، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، العدد (٧) ، ٢٠١٧ ، ص ١٩٥ .

(*) تضاربت الدراسات حول تقدير حجم الثروة النفطية والغازية في بحر قزوين لكنها تجمع كلها على ضخامتها وأهميتها، فوكالة الطاقة الدولية تقدر احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة بين ٦,١ و٩,٦ تريليون متر مكعب، أي ٦% من إحتياطيات العالم المؤكدة ، ويمكن تقسيم بحر قزوين إلى أربعة مناطق أساسية لإنتاج النفط والغاز، وهي: الشمال الغربي إذ تتواجد حقولها بالقرب من مدينتي (أستراخان وماخاشكالا) الروسيتين، وشبه جزيرة (أبشيرون) قرب باكو عاصمة أذربيجان، ومركب (أتيرو- مانجيستو) في كازاخستان، ومقاطعة (غرب بالكان) في تركمنستان، وتلعب توقعات إحتياطيات الغاز والنفط الكبيرة دوراً كبيراً في توسيع آفاق خطط الدول الخمسة المطلة على البحر، وقدمت تلك الدول تصورات واقتراحات متضاربة بخصوص كيفية تقسيم تلك الثروات، لمضاعفة حظوظها في الدخول الى حقول وآبار النفط والغاز هناك. المصدر: عبد القادر دندن، حرب الانابيب في اسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: الصراع الروسي- الصيني الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص ٩ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ص ١٩٥، ١٩٨ .

جهة ما تمثله من صادرات العديد من الدول في شرق وجنوب آسيا، أو من جهة ما تمتلكه من إحتياطيات من مصادر الطاقة لا سيما الغاز منها [١] .

ان السيطرة على موارد اسيا الوسطى يتيح التحكم في إمداد النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية الى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الاوربي، كما تتيح السيطرة على ممرات اسيا الوسطى السيطرة على الممرات البرية والجوية التي تربط بين شبه القارة الهندية وروسيا والصين، وغير ذلك من الطرق والممرات التي تتيح ضبط التفاعلات والعلاقات البينية التي تربط بين الاقاليم المحيطة بالمنطقة[٢].

وعلى هذا الاساس عملت (الولايات المتحدة الامريكية)* على تشجع بعض مشروعات نقل الطاقة العابرة لدول (تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند) وخط (تابي– آسيا الوسطى)، مثل مشروع : (Pipeline Trans–Caspian) لنقل النفط، وخط بحر قزوين (باكو– تبليسي– جيهان)، إذ تتطلب المصالح الأمريكية ضمان استقرار دول آسيا الوسطى وتقليل حجم إعتمادها وتبعيتها لروسيا لا سيما في مجال تصدير الطاقة، وفي هذات السياق طرحت الولايات المتحدة مشروع خط أنابيب (تابي) وخط (تركمانستان– أفغانستان–باكستان–الهند) بعيداً عن إيران لنقل الغاز من تركمانستان إلى الهند مروراً بأفغانستان وباكستان، رغم المزايا النسبية للمشروع لكل من أفغانستان وباكستان لجهة مرور خط (تابي) بالمقارنة بمشروع (السلام) قبل أن يصل إلى الهند، الأمر الذي سيؤثر على فرص تنفيذه أولاً وعلى فرص تشغيله ثانياً في ظل البيئة الأمنية الهشة داخل أفغانستان وأجزاء كبيرة من الأقاليم الباكستانية، وهذا يتعلق

---

[١] محمد فايز فرحات، ممر الشمال– الجنوب : حدود الدور والمراهنات الايرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ .

[٢] محمد ابو سريع علي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠ .

(*) كان استقلال جمهوريات آسيا الوسطى فرصة إستراتيجية للولايات المتحدة لمد نفوذها الى منطقة غنية بالموارد تقع في خاصرة منافستيها الصين وروسيا، فمصالح واشنطن في آسيا الوسطى تتمحور أساساً حول ضبط الآسعار العالمية للطاقة عبر الاستخراج المتواصل للنفط والغاز في المنطقة، وضمان أمن خطوط الآنابيب وتوطيد الآمن الطاقوي الآمريكي والآوروبي عبر تنويع مصادر الامدادات وطرق التصدير وتشجيع الاستثمارات الآمريكية، إذ ان أي انقطاع في الامدادات أو في خطوط الآنابيب سيتسبب في رفع الآسعار، كما إن الوصول إلى أسواق الطاقة ومناطق إنتاج النفط والغاز هو المصلحة الآكثر حيوية للولايات المتحدة في المنطقة، فهي تهدف إلى جر دول المنطقة إلى المحور الغربي، لا سيما في العلاقات الخاصة بتجارة الطاقة والحرب على الارهاب، وتوطيد روابط اقتصاديات آسيا الوسطى بالغرب لعزل إيران اولاً وتحجيم النفوذ الروسي والصيني ثانياً، إذ تعمل الولايات المتحدة في تثبيت وجودها في آسيا الوسطى عبر إقامة قواعد عسكرية وتعزيز وجودها هناك، باعتبارها نقطة تلاقي ثلاثة مناطق كبرى متمثلة في الشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوب آسيا، وفي هذا الصدد تبرز أربعة قوى إقليمية هي: روسيا والصين والهند وإيران، حيث يمكن استخدام القواعد العسكرية في آسيا الوسطى كنقطة انطلاق نحو هذه القوى الإقليمية الكبرى المنافسة لها، وتأمين السيطرة على جنوب آسيا وفتح محور نحو المحيط الهندي، وبإدخال شبكة الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ يمكن لواشنطن أن تحيد بدرجة كبيرة الهجمات الصاروخية المحتملة ضدها من طرف روسيا والصين وإيران. المصدر: عبد القادر دندن، حرب الانابيب في اسيا الوسطى وحوض بحر قزوين : الصراع الروسي – الصيني الامريكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

بقضايا عدة، **الاولى** بما يتيحه إندماج الهند في هذا الممر من تنامي دورها المتعاظم لهذا النمط من المشروعات عابرة الأقاليم، وما تتضمنه من فرص كبيرة لنفاذها إلى أسواق آسيا الوسطى، الأمر الذي سيعظم من فرص نقل التنافس الهندي– الصيني إلى هذه المنطقة، ومايزيد من فرص هذا التنافس هو حالة اكتمال مشروعات نقل الغاز من تركمانستان (تابي) إلى الهند[١]، ومن ناحيتها الهند نجحت في حزيران من العام ٢٠١٧ في الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون كعضو كامل العضوية، إذ تضم المنظمة بجانب روسيا والصين كل من (كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان وباكستان كأعضاء كاملي العضوية، وأفغانستان وبيلاروس وإيران ومنغوليا كدول مراقبة، وأذربيجان وأرمينيا وكمبوديا والنيبال وتركيا وسريلانكا كشركاء تعاون)، فضلاً عن إنضمامها إلى معاهدة عشق آباد رسمياً في العام ٢٠١٨، وهذه الروابط السياسية والقانونية تعمق الحضور الهندي في آسيا الوسطى والذي يقلق الصين في مرحلة لاحقة، **والثانية** تتعلق بالثقل الذي سيعطيه هذا الممر للموانئ الإيرانية ممثلة في مينائي (تشابهار وبندر عباس) كنقاط عبور للتجارة الدولية بين كل من (آسيا الوسطى وغرب آسيا وجنوب آسيا وشرق إفريقيا)، الأمر الذي من شأنه أن يكون خصماً لميناء (جوادار) الباكستاني الذي تراهن عليه الصين كنقطة عبور مهمة للتجارة الدولية بين غربي الصين وآسيا الوسطى والأقاليم ذاتها (غرب آسيا وجنوب آسيا وشرق إفريقيا)، بمعنى آخر إن التنافس الصيني– الهندي للنفاذ إلى الموانئ الحيوية (جوادار وتشابهار) هما مثالين مهمين في هذا المجال قد يعكس نفسه على مستقبل ممر الشمال– الجنوب [٢] .

وتمثل الولايات المتحدة وروسيا والصين الفواعل الأكثر حضوراً في صلب المعادلة الجيوستراتيجية المتشابكة، إذ ان لكل منهم مصالحه الخاصة في المنطقة، وعليه نظرت روسيا لآسيا الوسطى باعتبارها حديقتها الخلفية في تشكيل كيانات تكاملية تضمها مع عدد من تلك الدول مثل كومنولث الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي، لذلك تستمر موسكو في تعزيز نفوذها في المنطقة وفقاً للفكر الاستراتيجي الروسي[٣]، ووفقاً للتصور الجيوسياسي لدى قادة الروس عدت آسيا الوسطى جزءاً من الشرق الاوسط الواقع بين الشرق الادنى الممتد من الغرب حتى الخليج العربي، وبين الشرق الاقصى المطل على سواحل المحيط الهادي، وعلى هذا النحو تبدء حدود الشرق الاوسط واسيا الوسطى من القوقاز والخليج العربي غرباً وتمتد شرقاً الى منغوليا ثم جنوباً حتى شبه القارة الهندية [٤]، بذلك سعت روسيا خلال السنوات القليلة الماضية إلى تكريس نفوذها في منطقة آسيا الوسطى عبر صياغة استراتيجية شاملة، وبتوجيه من المجلس العام للوكالة

---

[١] محمد فايز فرحات، ممر الشمال– الجنوب : حدود الدور والمراهنات الايرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٤ – ٧٥ .

[٢] محمد فايز فرحات، ممر الشمال– الجنوب : حدود الدور والمراهنات الايرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٨ .

[٣] عبد القادر دندن ، حرب الانابيب في اسيا الوسطى وحوض بحر قزوين : الصراع الروسي – الصيني الامريكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

[٤] ديفيد ش. غومبرت وإدموند ج. بورك واخرون ، مصدر سبق ذكره .

الفيدرالية لشؤون دول الكومنولث والمغتربين والتعاون الإنساني الدولي، وتحت إشراف وزارة الخارجية الروسية، وقد ارتكزت الاستراتيجية الروسية على إعادة النفوذ الروسي الى المنطقة، وتوظيف المساعدات الإنسانية لقطع الطريق على دول تسعى إلى تعزيز نفوذها كما تفعل الولايات المتحدة، وفي هذا الصدد كشف نائب وزير الخارجية الروسي (أندريه رودينكو) في ايار ٢٠٢١ أن روسيا قدمت خلال السنوات الأخيرة مساعدات إلى دول آسيا الوسطى بقيمة إجمالية بلغت نحو ٤,٢ مليار دولار أمريكي[١] .

أما على الجانب الامني فآسيا الوسطى مهمة للصين، حيث تقع هذه الدول على حدود مناطقها الغربية التي تتصف بانها ضعيفة الدفاع عنها وهي عرضة للمعارضة الداخلية والتهديدات الخارجية، وتريد الصين من ذلك ضمان الاستقرار في الداخل من خلال مكافحة انفصالية الأويغور في شينجيانغ، وتقليل احتمالية انتشار الإرهاب من أفغانستان عبر حدودها[٢]، لذلك تتجه الصين نحو مزيد من الانخراط في أفغانستان، فمن المنظور الاستراتيجي الصيني إن أفغانستان تمتلك أكبر احتياطيات غير مستغلة من النحاس والفحم والحديد والغاز الطبيعي والكوبالت والزئبق والذهب والليثيوم والثوريوم بقيمة إجمالية تتجاوز تريليون دولار، ومن ناحية أخرى فان افغانستان تقع عند مفترق طرق حاسم لمبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الصيني، والتي تتضمن التجارة ومشاريع البنية التحتية في إيران وباكستان، كما تشعر بكين بالقلق من إمكانية استخدام أفغانستان كملاذ آمن للمتطرفين في المنطقة، لا سيما المنحدرين من منطقة شينجيانغ غربي الصين[٣] .

وفي هذا الصدد تحدث الرئيس (شي جين بينج) عن تغيرات لم يشهدها العالم منذ قرن، وأعلن عن بداية عصر جديد في العلاقات مع المنطقة على مختلف الصعد، فقد دعا إلى تسريع بناء الخط (D) الذي يمثل رابع مشروعات التطوير في خط أنابيب الغاز الواصل بين إقليم شينجيانغ وآسيا الوسطى، ومن هنا تجزم (نيفا لياو) الباحثة المتخصصة في الشؤون الصينية في المجلس الأطلسي للبحوث أن هدف الصين في آسيا الوسطى التي تزود اقتصادها بموارد الطاقة والمواد الخام، هو حث بلدانها لدعم الجهود التي تصب في تعزيز شرعيتها السياسية على منطقة شينجيانغ، في ظل تنامي نشاط الجماعات المتطرفة هناك، لا سيما حركة

---

[١] هل تنجح روسيا في إعادة نفوذها إلى منطقة آسيا الوسطى ، إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ،٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://www.politics-dz.com .

[2] samantha custer and others , Silk Road Diplomacy :Deconstructing Beijing's Toolkit to Influence South and Central Asia ,Global Research Institute, china power project , asia policy : society institute , Williamsburg, VA, 2019, p 44 .Available on the site: https://www.aiddata.org/publications/silk-road-diplomacy .

[٣] أكرم حسام ، إيران وصراع القوى الإقليمية والدولية في أفغانستان ما بعد الانسحاب الأمريكي ، مجلة الدراسات الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الدولية ، ايران ، العدد (١٤)، ٢٠٢١ ، ص ٤٠ .

(تركستان الشرقية) بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان المجاورة لها، وفي هذا الصدد تذكر (لياو) أن هواجس بكين المتعلقة بشينجيانغ لا سيما الأمنية منها، لطالما شكلت الدافع الأساس خلف مبادراتها تجاه بلدان آسيا الوسطى وسعيها الدائم إلى التواجد فيها[١] .

مقابل ذلك تعمل موسكو بقوة على بناء البيئة الاستراتيجية والظروف المناسبة لزيادة تعزيز علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع الاتحاد الاوربي في محاولة منها لعزل الاتحاد الاوربي عن الولايات المتحدة والصين[٢]، إذ تعد التجارة بين (الاتحاد الأوروبي)* والصين واحدة من أكبر العلاقات التجارية من حيث السلع المتداولة في العالم، ففي العام ٢٠١٤ استورد الاتحاد الأوروبي ٣٠٢ مليار يورو من البضائع من الصين وصدر ١٦٤ مليار يورو من البضائع إلى الصين، وهناك إمكانية قوية لمزيد من التوسع في التجارة بين المنطقتين إذا أمكن اختصار وقت الشحن، وبالفعل فان هناك العديد من خطوط السكك الحديدية التي تربط بين الصين وأوروبا والتي من شانها ان تقلص عدد أيام الشحن إلى حوالي ١٥ يوماً في المتوسط مقارنة بـ ٣٠-٤٠ يوماً التي يتطلبها البحر[٣] .

من هذا المنطلق تعد الصين أوروبا الطرف الآخر من مشروع الحزام والطريق، حيث ينطلق الطريق البري لديها عبر كازاخستان مروراً بروسيا ثم بيلاروسيا ومنها إلى الاتحاد الأوروبي، ولذلك بذلت الصين جهداً كبيراً وانفقت مبالغ هائلة من أجل تنمية البنية التحتية في أنحاء الفضاء السوفياتي (سابقاً)، وفي تنفيذ

---

[١] بلا ، الرئيس الصيني يعلن حقبة جديدة في العلاقات مع آسيا الوسطى، قمّة الصين – آسيا الوسطى: لنا عالمنا... وللغرب عالمه ، مصدر سبق ذكره .

[٢] سيد غنيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٠ .

(*) يعد الاتحاد الأوربي ثالث مستهلك للطاقة عالمياً بعد الصين والولايات المتحدة، إذ يستورد نصف حاجته من الوقود الأحفوري من الخارج، وما يتوفر لدول الاتحاد الأوربي منها هو ٠,٤% من احتياطي البترول و ٠,٩% من احتياطي الغاز الطبيعي، وتتوفر معظم هذه النسبة في بريطانيا والنرويج، وبالمقابل تستهلك دول الاتحاد الأوربي ١٨% من الإنتاج العالمي من النفط و ١٩% من الغاز الطبيعي، وتشير التوقعات إلى أن دول الاتحاد سوف تزيد من استهلاكها للطاقة الأحفورية بمعدل ٧% حتى العام ٢٠٣٠، وسوف تصل نسبة استيراد الاتحاد الأوربي إلى ٧٠% من حاجته من الطاقة، في حال لم تنجح محاولاته في مجال الطاقة البديلة، ويعتمد الاتحاد الأوربي في استيراد الطاقة على روسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإيران ومنطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، فقد استورد الاتحاد الأوربي ٢٩,٤٨ % من حاجته من النفط للعام ٢٠١٥ من روسيا، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٤٠% للعام ٢٠٣٠ ، كما استورد الاتحاد ما نسبته ٣٦ %من حاجته من الغاز الطبيعي، و٣٠ % من حاجته من النفط و١٠% من حاجته من الغاز الطبيعي من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. المصدر : ابراهيم ميرغني محمد وسلطان بن منير الحارثي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦ .

[٣] الاتحاد الأوروبي وطريق الحزام الأول، المعهد الأوروبي لتعاون وتطوير طريق الحزام الأول، ٢٠١٦. https://www-euobor-org.translate.goog/index.php?app=Economic . للمزيد انظر: ليو تزو كوي، اوربا ومبادرة الحزام والطريق الصينية : الاستجابة والمخاطر ، ترجمة : مريم محسن ، (القاهرة : مجموعة بيت الحكمة ، ٢٠١٨) ، ص ص ١١٥-١١٧.

مشاريع استثمارية كبيرة في بيلاروسيا وأوكرانيا ودول أخرى على الأطراف الجنوبية الشرقية لأوروبا، وان صفقات الموانئ تعد واحدة من أبرز مظاهر خطط بكين لربط الصين بأوروبا عن طريق البحر، فضلاً عن السكك الحديدية وخطوط الأنابيب، كما تعتمد الموانئ على النصف البحري من المبادرة، إذ تبدأ من بحر الصين الجنوبي عبر المحيط الهندي مروراً بقناة السويس وانطلاقاً إلى أوروبا عبر البحر المتوسط ، وبذلك تحاول الصين تحويل استراتيجيتها إلى واقع من خلال سلسلة من عمليات الاستحواذ على الموانئ من سنغافورة إلى بحر الشمال، وهي بذلك تعيد رسم خريطة العالم من الناحية التجارية والنفوذ السياسي[١] .

أما منطقة حوض بحر قزوين فهي مجال حيوي لروسيا، لا سيما مع دخول الولايات المتحدة والصين المنافسة على ثروات المنطقة وإقامتهما علاقات مع الدول المطلة على البحر على شكل عقود واستكشاف وتطوير مشاريع أنابيب نقل وتطوير منشآت ملحقة مثل الموانئ والطرق البرية والسكك الحديدية، وهو ما يهدد النفوذ التقليدي الروسي فيها، ويضعها أمام ضرورة قراءة إستراتيجية جديدة للوضع في حوض بحر قزوين، إذ ترتبط المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية بأمنها الطاقوي من جهة، واختراق المنطقة التي تضم روسيا وإيران المنافستين الإقليميتين للمشاريع الآمريكية، فضلاً عن الصين بتحالفها وتعاونها مع أذربيجان وكازاخستان [٢] .

فالنسبة إلى روسيا باعتبارها فاعل تقليدي في المنطقة، فان الورقة الأقوى التي توظفها للحفاظ على سيطرتها هي إحتكارها لمنظومة خطوط أنابيب تصدير النفط والغاز، فإذا أرادت الصادرات الكازاخية والتركمانية الوصول إلى الأسواق العالمية يتوجب عليها المرور بمنشآت خطوط الأنابيب والأراضي الروسية، وقد ساعد روسيا على ذلك أن صادرات النفط والغاز من آسيا الوسطى يجب أن تصدر للشمال عبر أراضيها، بسبب الوضع الجغرافي لجمهوريات آسيا الوسطى باعتبارها أراض مغلقة، مما يجعلها تعتمد على جيرانها في تصدير ثرواتها الطبيعية الى بقية دول العالم، وهذه الحقيقة الجغرافية تلقي بظلالها على السياسات الاقتصادية لتلك الدول لا سيما في قطاع الطاقة، والتي تربط الدول المنتجة في آسيا الوسطى بروسيا إذا ما أرادت الوصول للأسواق الخارجية، فروسيا تعمل على معارضة أي مشروع من شانه أن يتيح لأوروبا بدائل أخرى للتزود بمصادر الطاقة، وهذا ما يضع الدول المنتجة في آسيا الوسطى في حالة تبعية لروسيا عبر توقيعها عقود طويلة الامد مع الشركات الروسية المالكة لخطوط الأنابيب والتي تحتكر نقل النفط والغاز لتلك الدول[٣] .

---

[١] بلا ، كيف يمكن فهم أبعاد الموقف الصيني من حرب أوكرانيا ، عرض: إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع : https://www.politics-dz.com .

[٢] عبد القادر دندن ، حرب الانابيب في اسيا الوسطى وحوض بحر قزوين : الصراع الروسي – الصيني الامريكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١-١٣ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ١٣ .

من هنا إتخذت روسيا في عهد الرئيس (فلاديمير بوتن) سياسة تقوم على إعتماد الطاقة هدفاً استراتيجياً لها لتصبح الدولة العظمى في العالم، حيث قامت بإحكام السيطرة على مواردها من الطاقة، وعززت قدرتها الإنتاجية وشجعت الشركات الروسية للسيطرة على إمدادات وأسواق الطاقة العالمية، والمشاركة الفعالة في القضايا الدولية التي تخص أمن الطاقة والتعاون مع الدول المنتجة والمستوردة لها، ومن جانبها حاولت الولايات المتحدة إضعاف الخطط الروسية عندما اقدمت بالتوقيع على إتفاقية خط أنابيب نابوكو في العام ٢٠٠٩ لنقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى والشرق الأوسط وتركيا إلى أوربا، إلا أن الضغوط الروسية على تركمانستان وباقي دول آسيا الوسطى أفشلت المحاولات الأمريكية، وقامت بخطوة سريعة بتطوير شركة (غاز بروم)* لتصبح المنافس لشركة (إيتسون موبيل) الأمريكية[١] .

إلا أن الصراع بين روسيا والولايات المتحدة قد أنعكس سلباً على علاقات روسيا بدول الاتحاد الأوربي، فقد قامت الحكومة الروسية بقطع خط أنابيب (دورجبا) الذي ينقل الطاقة الروسية إلى دول أوربا عبر أوكرانيا في العام ٢٠٠٦ ، وأتبعت ذلك بقطع إمداداتها من الغاز إلى أوربا الغربية عبر بيلاروسيا في العام التالي، وجاء ذلك رداً على محاولات الولايات المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأوربي توسيع حلف شمال الأطلسي، ونشر الدرع الصاروخي الأمريكي في كل من بولندة والجيك وسلوفاكيا المتاخمتين للحدود الروسية، وقد أجبر ذلك روسيا إلى الاتجاه شرقاً في سبيل تسويق إنتاجها من الطاقة، فقد قامت شركة (غاز بروم) بالمشاركة في إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز من إيران إلى الهند عبر باكستان، تحظى فيه الهند ما يصل إلى ١٤٠ مليون متر مكعب يومياً، كما تحظى فيه باكستان ما نسبته ٣٠ – ٣٥% من الغاز المضخ عبر الخط، كما عملت روسيا على تعزيز علاقتها النفطية مع دول منظمة شنغهاي، ومع دول الخليج العربي وشمال أفريقيا[٢].

وبذلك تعمل روسيا على تعزيز شراكاتها مع دول المنطقة لنقل الغاز إلى الاسواق الاوربية، إذ تمثل اوربا أكبر سوق لتصريف الانتاج الروسي من الطاقة، انظر الشكل رقم (٢)، في حين تمثل روسيا مصدر لسد حاجة السوق الاوربية من الطاقة، فالعلاقة بين الطرفين تتميز بنوع من الاعتماد المتبادل تختلف في نطاقها ومستوياتها، وتظهر ملامحها من خلال عقود طويلة المدى الى ما بعد العام ٢٠٢٥، وبعضها الى ما بعد العام ٢٠٣٠ بين دول الاتحاد الاوربي وشركة (غاز بروم) الروسية بمقدار ١٨٠–٢٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وفي الوقت نفسه تعتمد شركة (غاز بروم) على السوق الاوربية بنسبة ٧٠% من عائدات صادراتها، ومن جانب آخر فان الانقسامات في السياسات الطاقوية الاوربية شجعت روسيا للدخول في علاقات ثنائية مباشرة مع دول الاتحاد لتوقيع صفقات طويلة المدى، وتمثل ذلك مع المانيا من خلال

(*) تعمل هذه الشركة في مجال استكشاف واستخراج وإنتاج ونقل وبيع الغاز الطبيعي، كما أنها تحتكر أكبر احتياطات الغاز الطبيعي في العالم .

[١] ابراهيم ميرغني محمد وسلطان بن منير الحارثي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢ .

[٢] المصدر نفسه .

انشاء انبوب السيل الشمالي عبر بحر البلطيق الى المانيا مباشرة دون اللجوء الى دول العبور، مما قلل من نسبة الامدادات الى اوربا من خلال دول العبور لا سيما اوكرانيا بنسبة ٨٠% – ٥٠% ، إذ تتسلم دول الاتحاد أكثر من ٥٠% من إمدادات الطاقة الروسية عبر اوكرانيا كدولة عبور، وفي ظل الازمات الاوكرانية المتتالية يزداد قلق دول الاتحاد من عدم إستدامة الامدادات الطاقوية لها، كما ان إي عطل في الامدادات الروسية الى الاتحاد الاوربي يكون مكلفاً على روسيا وستكون له آثار اقتصادية فورية [١].

شكل رقم (٢) واردات الغاز الطبيعي الى اوربا ٢٠١٩–٢٠٢٠

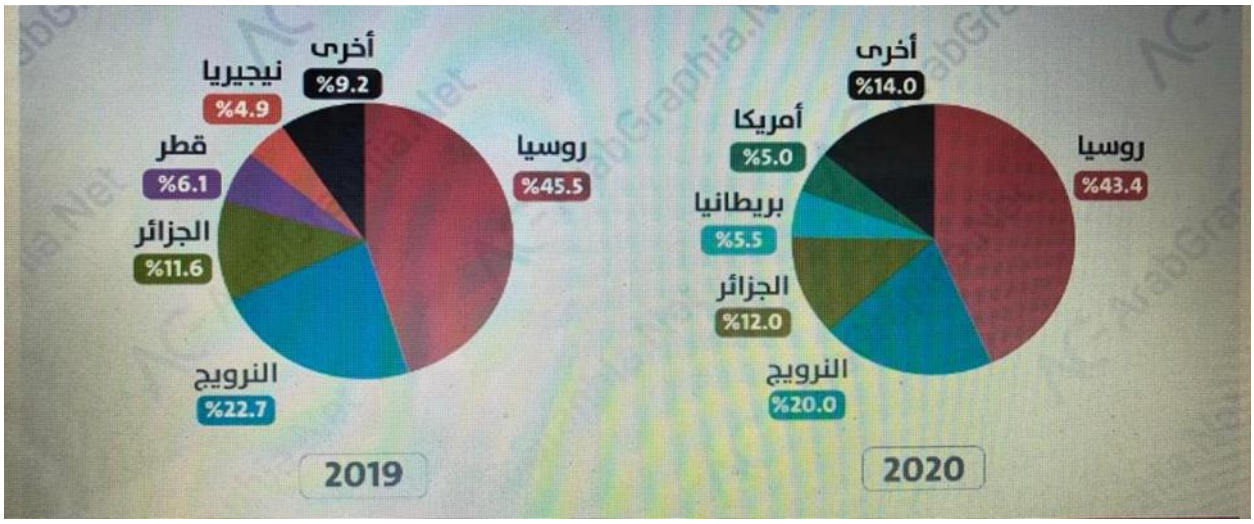

المصدر : انفوجرافيك / واردات الغاز الطبيعي إلى أوروبا وخطوط الإمداد العربية . متاح على الموقع : https://arabgraphia.net/2021/09/7223 .

فاوكرانيا تعد الممر الرئيس لأنابيب النفط والغاز الروسي الى اوربا الغربية ، إذ تمتلك أكبر منظومة انابيب لنقل الغاز تتألف من ٣٥,٢ الف كم، وأكثر من ١٢٠ محطة للضخ، والكثير من مستودعات الغاز تحت الارض، كما يمر فيها انبوب غاز السيل الشمالي الذي يغذي اوربا بثلث حاجاتها من الغاز، وفي مدينة (سيفاستوبول) الاوكرانية – التي تتمتع بوضع قانوني خاص– يقع مقر اسطول البحر الاسود الروسي الذي يعد جوهرة البحرية الروسية، واوكرانيا تقع في مقدمة المنطقة التي يسميها علماء الجيوبوليتيك بحافة اليابسة بالنسبة الى اوراسيا او الهلال الداخلي والذي يبني (نيقولاي سبيكمان) نظريته عليها، فقد عد ان من يسيطر على حافة اليابسة يسيطر على اوراسيا، ومن يسيطر على اوراسيا يسيطر على العالم، وكذلك ما ذهب اليه (هالفورد ماكندر) إذ نبه الى أهمية اوراسيا وحافة اليابسة وأعدها نقطة الارتكاز الجغرافي، وانه من يسيطر عليها يسيطر على (جزيرة العالم)*، ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العام كله، كما فهم

[١] سوزي رشاد، امن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف ، كلية السياسة والاقتصاد ، مصر، العدد (١٣) ، ٢٠٢٢ ، ص١٤٥ .

(نابيليون) أهمية قلب اليابسة قبل (ماكندر) عندما توجه الى روسيا، وكذلك تاثر قيصر المانيا (وليم الثاني وهتلر وموسوليني) بأهمية قلب اليابسة للسيطرة على اوربا والعالم [١] .

أما بخصوص أقليم شبه جزيرة القرم التي تقع على البحر الأسود وتتمتع بالحكم الذاتي في إطار سيادة الدولة الاوكرانية ذات الغالبية السكانية ذي الأصل الروسي، فلها أهمية اقتصادية كبيرة للروس، اذ تتمتع بثروات طبيعية مهمة معدنية وزراعية، وفيها ميناء (سيفاستوبول) الحيوي بالنسبة الى روسيا، وطريقها الى مضيق (البوسفور)، إذ يمثل هذا الميناء مع ميناء (طرطوس) في سوريا نقطتي ارتكاز لروسيا على البحر المتوسط والبحر الاسود وطريقها الوحيد الى المياه الدافئة[٢]، فسوريا تمثل لروسيا ممر لخطين من الغاز متقاطعين ، **الاول** : يمثل خط الغاز القطري التركي من حقل غازي في الخليج العربي عبر السعودية ثم الاردن وسوريا مروراً بتركيا ليستقر في اوربا، والخط **الثاني:** هو خط الغاز الايراني – السوري الذي ينطلق من الحقل الغازي المشترك مع قطر مروراً بايران والعراق وسوريا ثم يستقر في لبنان على سواحل البحر المتوسط [٣].

وهنا يمكننا القول إن أصل الحرب الاوكرانية هي اقتصادية بامتياز، حيث يتجلى ذلك في إرتفاع أسعار الغاز الروسي الوارد الى اوكرانيا والذي كبد الاقتصاد الوطني الروسي خسائر بلغت نحو ٢٠ مليار دولار، وكذلك القروض التي تلقتها البلاد في المدة بين عامي ٢٠٠٨ –٢٠٠٩ من صندوق النقد الدولي على أن تقوم روسيا بتسديدها مع بداية العام ٢٠١٢، وعلى هذا الاساس فان الاهداف الرئيسة للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين تتجلى بتضييق الخناق على الروس من خلال اوكرانيا، وذلك عبر ضمها للاتحاد الاوربي بالشكل الذي يسمح بوجود قواعد عسكرية في إطار الحلف الاطلسي، وتهديد القاعدة العسكرية الروسية في ميناء (سيفاستوبول) المنفذ الحيوي لها على البحر الاسود، فضلاً عن تهديد القاعدة العسكرية الروسية في ميناء (طرطوس) المنفذ الوحيد لها على البحر المتوسط، ومحاصرتها وتقليص مساحات نفوذها عبر إثارة التوترات على حدودها، مما يستدعي خروجها مضطرة من خارطة الشرق الاوسط كقطب فاعل مؤثر فيه، وبناء على ذلك عمدت روسيا على اتخاذ إجراءات عدة تمثلت في الدخول الى القرم من أجل حماية قواعدها، كما عمدت الى عدم الاعتراف بالحكومة الجديدة المتمثلة بالرئيس(فولوديمير زيلينسكي)، وشجعت الاقليات للتمرد على (كييف) وسلطتها، ومن ثم اقدمت بالحرب على اوكرانيا، وهناك عبارة شهيرة لـ (ونستون تشرشل)

(*) يقصد (ماكندر) هنا بجزيرة العالم القديم (اسيا واوربا وافريقيا) .

[١] محمود حيدر، جيوبوليتيك الحافة : في الصراع المستحدث على اسيا الوسطى بين روسيا وتركيا ، مجلة حمورابي للدراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العدد (١١) ، ٢٠١٤، ص ٤٦ .

[٢] ارشد مزاحم مجبل، الازمة الاوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي ، مجلة حمورابي للدراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العدد (١١) ، ٢٠١٤ ، ص ٧٥ .

[٣] سوزي رشاد، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

رئيس وزراء بريطانيا الاسبق تقول: " إذا اردت أن تقضي على الاتحاد السوفيتي(سابقاً) عليك بفصل اوكرانيا وروسيا البيضاء عنه" [١]، وقد يكون ما يحصل اليوم في اوكرانيا هو تطبيق لهذه المقولة مجازاً على (روسيا الاتحادية) [٢] .

ومن هنا تعد عملية بناء اسيا الوسطى من الناحية الجيوسياسية مثار نقاش واسع، إذ تتداخل في هذه العملية التوازنات العالمية والاقليمية، وسيظل النفوذ الذي تملكه الدول في هذه المنطقة مرهوناً بما تقوم به من دور في عملية إعادة البناء الجيوسياسي لمنطقة اسيا الوسطى[٣]، وفي هذا السياق يعد التعاون بين الصين وروسيا وايران وجمهوريات آسيا الوسطى بمثابة الهدف الاستراتيجي الذي يفتح ممر اسيوي اطلسي يضمن استمرار تزود الصين بالطاقة في حالة قيام الولايات المتحدة بفرض حصار بحري عليها من ناحية، والتعاون مع روسيا حول مد أنبوب للغاز من إيران الى الصين مروراً بباكستان والهند من ناحية اخرى[٤]، وفي ضوء العلاقات التي تربط بكين وموسكو نشر موقع (إيكونوميست) تقريرين بعنوان (الحرب في أوكرانيا ستحدد كيف ترى الصين العالم) ، كما نشر موقع (نيكاي آسيا) تقريراً بعنوان (يمكن للصين استخدام روسيا لبناء نظام دولي جديد)، واشار التقرير الى أن الصين تسعى إلى استغلال الحرب في أوكرانيا لتحقيق جملة من الأهداف بعيدة المدى تتمثل بالاتي: [٥]

١- سعى الصين إلى استغلال الحرب في أوكرانيا لتسريع ما تعده انحدار الولايات المتحدة الحتمي، حيث ينصب تركيز النظام في الصين على تأسيس نظام بديل للنظام العالمي الليبرالي الغربي الحالي.

٢- تتفق رؤية الرئيس الصيني (شي جين بينج) ونظيره الروسي (فلاديمير بوتين) حول تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ يهيمن عليها عدد محدود من القوى الكبرى، بحيث تدير الصين شرق آسيا، ويكون لروسيا حق النقض على أي ترتيبات مرتبطة بالأمن الأوروبي، على أن يقتصر مجال نفوذ الولايات المتحدة على نطاقها الخاص، ولا يهتم النظام العالمي البديل بالقيم العالمية أو حقوق الإنسان التي يعدها كل من (بينج وبوتين) خدعة لتبرير التدخلات الغربية وتهديد نظاميهما الخاصين، مع إعتقادهما أن مثل هذه الأفكار ستصبح قريباً من بقايا نظام ليبرالي عنصري غير مستقر، وسيحل محله تسلسل هرمي يعرف فيه كل بلد مكانه في ميزان القوى الدولي.

---

[١] نقلاً عن : ارشد مزاحم مجبل ، المصدر اعلاه ، ص ص ص ٧٧-٧٨ - ٧٩ .

[٢] المصدر نفسه .

[٣] محمود حيدر، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٣-٣٥ .

[٤] ديفيد ش. غومبرت وإدموند ج. بورك واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢.

[٥] بلا ، كيف يمكن فهم أبعاد الموقف الصيني من حرب أوكرانيا ، مصدر سبق ذكره .

٣- تسعى بكين إلى توظيف التدخل الروسي في أوكرانيا للتدليل على عجز الغرب، لا سيما إذا فشلت العقوبات المفروضة على النظام المالي الروسي وصناعة التكنولوجيا فيها، فعندها لن تخشى الصين تبعات مثل هذه العقوبات إذا ما اتخذت هي الأخرى قراراً بغزو تايوان، أما إذا فقد (بوتين) السلطة بسبب سوء تقديره لمسار الحرب في أوكرانيا، فإن ذلك لن يحقق أهداف ورؤى الرئيس الصيني(بينج) الذي قد ينظر إليه على أنه أخطأ هو الآخر في حساباته بشأن الموقف من الحرب في أوكرانيا بتحالفه مع الرئيس(بوتين).

إن أحد أهم الأهداف الأساسية لمبادرة الحزام والطريق في منطقة آسيا الوسطى هو النفاذ إلى الأسواق ومصادر الطاقة المهمة فيها، في إطار الاستراتيجية الصينية الرامية الى تخفيف حالة الاعتماد الكبير على الشرق الأوسط كمصدر رئيس للطاقة، فضلاً عن سعيها للهروب من الممرات التقليدية التي تعاني من حالة التسييس والانكشاف الأمني، وتحديداً مضائق (هرمز وملقا وتايوان) التي تمر بها النسبة الأكبر من التجارة والواردات النفطية للصين[وكذلك تفويت الفرصة على الدول المنافسة لها من طرح مشاريع مضادة لمشروع الحزام والطريق] [١]، وفي هذا السياق تؤكد بكين أن حجم تجارتها مع دول اسيا الخمسة وصل إلى ٧٠ مليار دولار في العام ٢٠٢٢، وسجل نمواً بنسبة ٢٢% خلال الفصل الأول من العام ٢٠٢٣، مقارنة مع الفصل نفسه من العام الماضي[٢]، وبذلك يمكن تفسير انغماس الصين في منطقة آسيا الوسطى على أنه هيمنة اقتصادية وسياسية وأمنية، وهي بذلك تسعى للمضي قدماً لإن تصبح قوة لا غنى عنها في المنطقة، لكن في المقابل فان روسيا واليابان لا تعتزان بآفاق عالم جديد ثنائي القطب تحتل فيه واشنطن وبكين منزلة عالية، في حين يتم تقليصهما إلى مراتب القوى الإقليمية ليتم استشارتهما فقط في القضايا الأقل إثارة للقلق، فضلاً عن الهند الدولة المنافسة للصين، علاوة على ذلك هناك خلافات حول الاتجاه المستقبلي لمنظمة شنغهاي للتعاون كمنظمة أمنية، والخوف الروسي من التحول الصيني التدريجي للشرق الأقصى والتهديد الذي يواجه باستمرار وجودها ومصالحها في آسيا الوسطى بشكل كافٍ لجعل موسكو تتوقف مؤقتاً وتدفع بمنظمة معاهدة الأمن الجماعي الخاصة بها في آسيا الوسطى كواجهة خفية للنهوض الحتمي للصين هناك[٣] .

---

[١] محمد فايز فرحات، ممر الشمال- الجنوب : حدود الدور والمراهنات الايرانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٤ - ٧٥ .

[٢] بلا ، الرئيس الصيني يعلن حقبة جديدة في العلاقات مع آسيا الوسطى، قمّة الصين - آسيا الوسطى: لنا عالمنا... وللغرب عالمه، مصدر سبق ذكره .

[3] Anoushiravan Ehteshami ,The One Belt, One Road in China's grand strategy, China's Presence in the Middle East : The Implications of the One Belt, One Road Initiative , Sheikh Nasser al-Mohammad al Sabah Programme , at Durham University, Library of Congress , Routledge, 2018 , p.

المبحث الثاني

الشرق الاوسط وأفريقيا

يعد الشرق الاوسط وافريقيا من المناطق المهمة في العالم لا سيما الى الصين، كون ان الشرق الاوسط على وجه الخصوص يعد امتداداً لمنطقة جنوب اسيا من جهة الشرق، وامتداداً لمنطقة اسيا الوسطى من جهة الشمال وامتداداً لافريقيا من جهة الغرب لا سيما شمال افريقيا ومنطقة القرن الافريقي، وبذلك يعد الشرق الاوسط العمود الفقري بالنسبة الى الصين الذي يربط كل هذه المناطق بعضها البعض، فضلاً عن ان الشرق الاوسط وافريقيا يعدان من المناطق ذات الانتاج العالي للطاقة، ويشكلان في الوقت نفسه موقع استراتيجي مهم واساس في مبادرة الحزام والطريق، ولذلك فهما من مناطق الصراع الدولي .

ومن أجل بيان ذلك سيتم تناول المبحث في مطلبين ووفق الاتي :

المطلب الاول : الشرق الاوسط

يعد الشرق الاوسط أحد أهم مناطق العالم بالنسبة الى الصين، فهي تنظر الى المنطقة بثرواتها وموقعها الاستراتيجي باعتبارها منطقة تشابك في الصراع المحتدم والمتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ، كما انها تعد جسر يربط مناطق التأثير العالمي، وترى الصين ان حسم اي صراع يكون لصالح أي قوة سيتحدد من خلال السيطرة على الشرق الاوسط [1]، كما يحمل الشرق الأوسط أربعة معان رئيسة للصين، **الاولى:** ينظر إليه على أنه ساحة لمنافسة القوى العظمى، **الثانية:** يعد الشرق الأوسط مصدراً مهماً للطاقة والتجارة والاستثمار، **الثالثة:** أصبحت المنطقة امتداداً للجوار المباشر للصين بسبب الروابط العرقية والدينية العابرة للحدود، **الرابعة:** تعد بكين الشرق الأوسط مفترق طرق عالمي جيوستراتيجي حيوي، وفي هذا الصدد كتب البروفيسور (وانغ جيسي) من كلية الدراسات الدولية بجامعة بكين في العام ٢٠١٢ مقالاً بعنوان (زيجين: مسيرة الغرب) جادل فيه (وانغ) بضرورة أن تولي الصين مزيداً من الاهتمام لغربها الأقصى، وذكر ان غرب الصين هو امتداد فارغ شاسع، إذ يجب أن يكون اتجاهنا الاستراتيجي غرباً، مع موقع جغرافي ممتاز (بالقرب من مركز العالم)، إذ يمكن للمنطقة الغربية أن تزودنا بالقوة الدافعة لبناء قوتنا، ويجب أن نعد غرب الصين أرضنا الخلفية بدلاً من أن تكون حدودنا، وعليه بدأ الصينيون ينظرون إلى

[1] ظفر عبد مطر، الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط بين المتغيرات والثوابت، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد (٤٠) ، ٢٠٢١ ، ص ص ٦٨٦ – ٦٨٨ .

الشرق الأوسط على أنه امتداد للمناطق الحدودية للصين ومحيط بلادهم، ووفقاً لـ (Li Weijian) من معاهد شنغهاي للدراسات الدولية :" أصبح الشرق الأوسط امتداداً إستراتيجياً لمحيط الصين" [١] .

والشرق الاوسط هو مصدر مهم من مصادر الطاقة التي تحتاجها الصين بكميات كبيرة لسد احتياجاتها الصناعية، كما تعد الممرات المائية الموجودة فيه ذات أهمية كبيرة في نقل البضائع والسلع الصينية، لذلك تسعى بكين في التوسع لاستثماراتها وشراكاتها في الموانئ البحرية المهمة فيه، كونها بحاجة ماسة لقطاع النفط مع العديد من دول الشرق الاوسط لا سيما الدول العربية الغنية فيه [٢]، وتعتمد الصين على إمدادات الطاقة من دول المنطقة بما لا يقل عن ٦٠% لتحريك عجلة إنتاجها، وهي ركيزة جغرافية وقيمة سوقية مهمة لمشروعات الربط الاقتصادي الصيني العملاقة على المستوى الدولي وتحديداً مبادرة الحزام والطريق [٣] .

وعليه فمنطقة الشرق الأوسط هي من أهم الأقاليم الفرعية في النظام الدولي، إذ يعد قلب العالم وحلقة الوصل بين الشرق والغرب، وهو أحد ساحات المنافسة الجيوساسية خلال فترة الحرب الباردة، ومن المناطق التي لاتزالت من المجالات الحيوية لجذب القوى الدولية اليها مثل الولايات المتحدة [٤]، بذلك تنبأ الزعيم الصيني (ماوتسي تونغ) بأهمية الشرق الأوسط بقوله: " ان التحكم في تلك المنطقة من قوة مناهضة للصين لا يؤدي الى نشوب حرب عالمية ثالثة فقط ، وإنما يهدد وجود جمهورية الصين الشعبية " [٥].

ومن خلال ذلك تسعى الصين إلى توسيع نفوذها في المنطقة متحدية الهيمنة الأمريكية فيها، إذ يرى خبراء إن الصين تسعى من خلال مشروع الحزام والطريق إلى إسقاط الهيمنة الأمريكية فيه سلمياً، ويعزز ذلك الراي الدكتور (موردخاي شازيز) في مؤلفه (دبلوماسية الصين في الشرق الأوسط: الشراكة الاستراتيجية للحزام والطريق) بقوله: " إن المبادرة هي خطة صينية لنقل الهيمنة من الغرب والولايات المتحدة إلى الصين دون حرب أو صراع " [١]، فأغلب الدراسات والوثائق الصينية تشير الى أن الهدف المركزي للولايات المتحدة

---

[1] According to: ANDREW SCOBELL, Why the Middle East matters to China , China's Presence in the Middle East : The Implications of the One Belt, One Road Initiative , Sheikh Nasser al-Mohammad al Sabah Programme , at Durham University, Library of Congress , Routledge, 2018 , p12,19 .

[٢] ظفر عبد مطر، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦٨٦ – ٦٨٨ .

[٣] محمد بن صقر السلمي ، التنافُس الأمريكي- الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ٢٠٢١) ، ص ٣٤ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ١٩٨ .

[٥] نقلاً عن : قاسم محمد عبيد وريا عبد الحسين مانع ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

[١] نقلاً عن: بلا ، الحزام والطريق: استراتيجية الصين للهيمنة على الشرق الأوسط . متاح على الموقع : https://www.dw.com/ar .

في سياستها تجاه الشرق الأوسط هي السيطرة على موارد النفط، وهذا يعني أن الصين تدرك أن سيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط وطرق نقله يعني قدرتها على التحكم بهذا المصدر المهم الذي تتزايد الحاجة الصينية اليه، وهو ما قد تستثمره الولايات المتحدة في حال وقوع أية مواجهة أميركية صينية في المستقبل حول تايوان بشكل خاص، أو تعطيل استمرار النهوض الاقتصادي للصيني بشكل عام [١] .

وعند القاء نظرة عامة حول الصراع في المنطقة نجد ان الولايات المتحدة هي الاقوى بالنظر الى عناصر قوتها الشاملة وهي الأكثر نفوذاً فيها، لكنها الاقل قبولاً بالنسبة للدول العربية، أما روسيا فهي الأقل قوة من الولايات المتحدة لكن نفوذها ينافس نفوذ الولايات المتحدة، وهي دولة مقبولة من قبل شعوب المنطقة، أما بالنسبة الى الصين فانها تحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة في القوة الاقتصادية وهي الأقل نفوذاً لكنها الأكثر مقبولية في المنطقة[٢]، وعلى هذا الاساس فان استراتيجية الولايات المتحدة وللحد من الصعود الصيني تقتضي أن تقوم على حرمان الصين من ميزة التفوق ياتي في مقدمتها الطاقة، وهو ما يفسر سعي الصين الدائم إلى تنويع مصادر الطاقة لديها، لكن إدراك الولايات المتحدة من ان التوسع الصيني في المنطقة هو أبعد من مجرد تعاون ومشاريع اقتصادية، إذ ينظر البعض إلى مبادرة الحزام والطريق أنها طريقة هادئة وتدريجية للسيطرة وتعزيز النفوذ، دون خلق صدام أو توتر مع القوى الأخرى لا سيما الولايات المتحدة الامريكية[٣].

ولتحقيق ذلك سعت الشركات الصينية في إنشاء العديد من الموانئ في الشرق الأوسط ومنها على سبيل المثال ميناء (العين السخنة) في مصر، وميناء (حمد الجديد) في قطر، كما أنشأت قاعدة دعم لوجيستي في جيبوتي الهدف منها زيادة قدراتها على حماية حركة النقل البحري في إطار مواثيق الأمم المتحدة، وفي العام ٢٠١٧ تعهد الرئيس الصيني (شي جين بينج) في كلمة القاها أمام مؤتمر طريق الحرير للتعاون الدولي في بكين بتقديم مبلغ تمويل إضافي قدره ١٢٤ مليار دولار أمريكي للمبادرة يشمل مساعدات ومنحاً وقروضاً للدول المشاركة في المشروع، وبينما تضع الخطة تصوراً لإنفاق ما يزيد عن ١ تريليون دولار أمريكي على استثمارات البنية التحتية في جميع الدول المشاركة، فإن الاستثمار الصيني المباشر الموجه للخارج يمكن أن يصل إلى ٣٠٠ مليار دولار أمريكي بحلول العام ٢٠٣٠ [١].

---

[١] وليد سليم عبد الحي ، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط ، ٢٠١٤ . متاح على الموقع : https://studies.aljazeera.net/en/node/3188 .

[٢] عاهد مسلم المشاقبة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧٩ .

[٣] محمد مكرم بلعاوي وتوفيق حميد ، الصين والشرق الأوسط: استراتيجية حقيقة أم مزاحمة تكتيكية؟ دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول ، ٢٠٢١ ، ص١٤ . متاح على الموقع : www.eipss-eg.org .

[١] جين ليانجشيانج و إن جاناردان ، مصدر سبق ذكره .

ومع النمو المتسارع للاقتصاد الصيني واتساع رقعة المصالح الصينية في الخارج وبروز مصطلح أمن الطاقة كأحد أهم مرتكزات الأمن القومي الذي يضمن استمرار عجلة الاقتصاد الصيني بالدوران، وبما تشكله الدول العربية كأهم مصادر الطاقة في العالم، وكواحدة من الأسواق الاستهلاكية المهمة، فإن الصين دأبت على توسيع رؤيتها لمفهوم الأمن القومي، وبدأت التفكير بشكل واسع في المنطقة، لكن دون الانخراط الفاعل في قضاياها، فقد انصب الاهتمام الصيني على العلاقات الاقتصادية مع معظم دول المنطقة، وكان ميزان التبادل التجاري مع أية دولة منها هو المقياس الوحيد لمستوى تطور هذه العلاقات من وجهة النظر الصينية، على أن الدول العربية يجب أن تكون على وعي ودراية من أن الاندماج الإقليمي يحقق لها في سلم الأولويات كياناً اقتصادياً واجتماعياً قابلاً للتنمية، وكياناً سياسياً وعسكرياً قادراً على توفير الحد الأدنى من متطلبات الأمن وامتلاك مقومات الإرادة الوطنية، وذلك عبر الاستفادة من التجربة الصينية [١] .

ويعد العالم العربي من أكثر مناطق العالم كثافة من حيث الأنشطة الاقتصادية بحكم موقعه الجغرافي الفريد، ويعد امتداداً استراتيجي لمناطق محيطة بالصين، كما تتميز المنطقة العربية بوجود الممرات الحاكمة والشديدة التأثير في حركة النقل البحري الدولي وهي: قناة السويس وباب المندب ومضيق هرمز*، وبذلك أدركت بكين أن تأمين الملاحة لهذه الممرات يضمن لها استمرارية النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية، وعلى وجه الخصوص أسواق الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا وبلدان شرق المتوسط ومنطقة (الخليج العربي)**، وعليه جاء اهتمام الصين بتنمية العلاقات مع دول المنطقة في القرن الحادي والعشرين، بحيث تكون علاقات طويلة الامد ومستمرة وشاملة [١] .

ومنطقة الخليج العربي تقع في قلب العالم القديم آسيا وافريقيا واوروبا، والموقع الحضاري الذي يقع في وسط منطقة الحضارات القديمة والمتوسطة والحديثة، وكذلك وقوعها في مركز الحروب والأزمات العالمية

---

[١] عاهد مسلم المشاقبة، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٨٠-٣٨١ .

(*) إحصاءات الهيئة الأمريكية لمعلومات الطاقة أن نحو ١٥ ناقلة نفط تعبر مضيق هرمز يومياً تحمل ٢١ مليون برميل، تعادل ما يقرب من ٤٠% من تجارة النفط المحمولة بحراً، وما يقرب من ٢% من إجمالي حركة التجارة البحرية في العالم. المصدر : يحي بن مفرح الزهراني ، تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي ، مجلة الدراسات المستقبلية ، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم ، العدد (٢)، ٢٠١٦ ، ص ٨.

(**) يقع الخليج العربي جغرافياً بين شبه الجزيرة العربية غرباً وايران شرقاً ومضيق هرمز وخليج عمان جنوباً والعراق شمالاً، وتبلغ مساحته (٢٣٩) الف كم٢، ويمتد من مدخله في خليج عمان عبر مضيق هرمز مسافة ٥٠٠ ميل من جزيرة (مسند) حتى شط العرب، وهو امتداد ضحل يقع بين شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران، وتبلغ مساحته حوالي ١٠٠,٢٣٣ كم٢ وطوله حوالي ٩٩٠ كم٢ ، ويتراوح عرضه بين حد أقصى حوالي ٣٤٠ كم٢ إلى حد أدنى من ٥٥ كم٢ في مضيق هرمز، ويكون عميقاً قرب الجانب الإيراني عادة . المصدر: محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي ، (عمان : دار اسامة للنشر ، ٢٠٠٣) ، ص٦ . كذلك انظر : يحي بن مفرح الزهراني ، المصدر أعلاه ، ص ٥.

[١] عاهد مسلم المشاقبة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٠ .

والاقليمية ، كما تجتمع فيها معظم شبكات المواصلات العالمية الجوية والبرية والبحرية ، وتتحكم في عدد من الممرات المائية المهمة [١]، وتضم المنطقة ثلثي احتياطي النفط المكتشف في العالم، وتنتج أكثر من ربع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، ويخزن ثلث إجمالي استهلاك العالمي تقريباً ، وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على النفط سيزداد من ٨٤ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٠٥ إلى ١١٦ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٣٠، وستكون حصة الخليج العربي من الإنتاج كبيرة نسبياً، ولا يمكن باي حال التغاضي في هذا السياق عن أهمية الغاز في الوقت الراهن، مما يعزز من هيمنة المنطقة على أسواق الطاقة، إذ ان كل من إيران وقطر تملكان أثنين من أكبر ثلاثة احتياطيات الغاز[٢]، لذلك تتمتع المنطقة من المنظور الاستراتيجي الصيني بميزتين مهمتين، **الاولى:** من حيث قرب هذه الأسواق من الأسواق الصينية قياساً بالأسواق الأميركية أو الأوروبية أو الإفريقية، **والثانية:** توفر القدرة الشرائية لا سيما في الدول البترولية، وهو أمر قد يدفع بالشركات الأميركية بالمزيد من الضغط على حكومتها للسيطرة على الأسواق الشرق أوسطية من ناحية، وللضغط على الصين من ناحية أخرى لتحسين حصتها في أسواق المنطقة [٣] .

وحتى وقت قريب كانت الصين تكتفي بالدور الاقتصادي في نشاطها مع المنطقة العربية، ملتزمة بذلك مبدأ عدم التدخل في السياسة الداخلية، مدركة أن هذه المنطقة من الناحيتين السياسية والاستراتيجية هي منطقة نفوذ خالصة للولايات المتحدة الأمريكية، معبرة في ذلك من عدم رغبتها في منافسة الولايات المتحدة فيها، لا سيما وأن الاخيرة هي السوق الأكبر استيعاباً للصادرات الصينية في وقت تعد فيه هذه الصادرات هي من يقود النمو الاقتصادي السريع في الصين، كما تتحاشى الصين إغضاب أي طرف من الأطراف المتصارعة في المنطقة حفاظاً على إستمرارية مصالحها المتمثلة في العقود النفطية، بعد أن غدت بكين ثاني أكبر مستورد نفطي في العالم، من هنا أخذ دور الصين في المنطقة العربية يتحرك في المجال الاقتصادي الذي بدت فيه في أحوال كثيرة كأنها تناوئ السياسة الأمريكية بسعيها للحصول على رضا شعوب المنطقة، فالعامل الاقتصادي غدى من أهم العوامل التي تسهم في تطوير العلاقات بين الطرفين[١]، وعليه تمثلت

---

[١] انتظار رشيد زوير، العلاقات الصينية– الإسرائيلية محاور التنافس والتعاون ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، كلية التربية، العراق ، العدد (٢٣) ، ٢٠١٦ ، ص ٩٥ .

[٢] يحي بن مفرح الزهراني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

[٣] عدنان خلف حميد ، اهمية امن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد (٦٦) ، ٢٠١٦ ، ص ١٦٦ . للمزيد ينظر: سليم كاطع علي وإنعام عبد الرضا سلطان ، العلاقات الامريكية الصينية: الواقع وآفاق المستقبل ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، العددان (٤٣-٤٤) ، ٢٠١٦ ، ص ١٧٢ .

[١] عاهد مسلم المشاقبة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٨٠-٣٨١ .

السياسة الصينية تجاه العالم العربي في ثلاثة محاور: (النفاذ الى الطاقة والأسواق وإعاقة النفوذ الأمريكي)، وهي تعتمد بذلك على تفادي المواجهة وتقديم ترضيات مختلفة لشركائها المتخاصمين[١] .

ومن جهتها الدول العربية لم تنظر إلى الصين كفاعل دولي يمكن الاعتماد عليه، فقد ظل الدور الصيني محدوداً وهامشياً يقتصر على التبادلات التجارية والثقافية، ومن جهتها الصين كانت دائماً ما تنظر إلى الدول العربية بثرواتها وموقعها الاستراتيجي بوصفها منطقة تشابك في الصراع المحتوم بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ، وفي ظل هذه الاعتبارات الاستراتيجية يحاول العرب رسم مستقبل أفضل لعلاقاتهم مع الصين، فهدف الصين هو التنمية ودعم الاقتصاد وحل مشكلاتها الإقليمية والانفتاح على الوطن العربي في المجالين السياسي والاقتصادي لخدمة سياستها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة، فقد أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقاً للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة وسهولة وصولها إلى الأسواق، فضلاً عن أن بكين تفتح أسواقها بأفضلية للدول العربية لا سيما منتجات، وتشجع دخولها وترفع القيود الجمركية عنها وتسهيل انسيابيتها إلى الأسواق[٢] .

وبذلك تعد الصين الشريك التجاري الرائد للدول العربية لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، حيث توسع حجم التجارة المتبادلة خمسة أضعاف خلال السنوات الـ ١٨ الماضية، وبلغت الاستثمارات الصينية في دول مجلس التعاون الخليجي الى أكثر من ٩٠ مليار دولار، وفي حزيران للعام ٢٠١٩ إستقبل الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور (عبد اللطيف بن راشد الزياني) وسفير الصين لدى المملكة العربية السعودية (تشن وى تشينغ) وناقشوا علاقات التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين وسبل تطويرها في مختلف المجالات، فمن جانبها تستثمر المملكة العربية السعودية مليارات الدولارات في مصافي التكرير والمنشآت البتروكيماوية في الصين، وتسعى للقيام بدور أكبر في الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني[٣]، ومن ناحيتها الصين تعد أكبر شريك تجاري للرياض وشريك أساس في رؤية ولي العهد الأمير (محمد بن سلمان) المعروفة بـ ٢٠٣٠، وهي أيضاً الجهة التي تعمل مع السعودية منذ العام ٢٠١٨ على إنشاء محطة نووية ترغب السعودية في إستخدامها لتعديل ميزان القوى المختل لصالح إيران، وهي على إستعداد كذلك لتزويد السعودية والإمارات بتقنية صواريخ متطورة، ولا يبدو أن علاقاتها ومصالحها الكبيرة مع إيران تمنعها من ذلك[١] .

---

[١] وليد سليم عبد الحي ، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط ، مصدر سبق ذكره .

[٢] عاهد مسلم المشاقبة ، المصدر اعلاه ، ص ٣٧٩ .

[٣] عزة جمال عبد السلام زهران ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٨.

[١] محمد مكرم بلعاوي وتوفيق حميد، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤.

من هنا تأتي أهمية دول الخليج العربي بما تملكه من مصادر الطاقة ، فحسب منظمة (الاوبيك) فان دول الخليج المنتجة للنفط لديها قرابة ٤٠% من احتياطي النفط العالمي (انظر جدول رقم (٩)) ، وان قطر وحدها تصدر ثلث الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي، فضلاً عن ذلك ما يتميز به النفط العراقي من إحتوائه على كميات قليلة من الكبريت، ومما يزيد الاهمية هو ان النفط ما زال يمثل المرتكز الاساس لاقتصاديات الدول المتقدمة، لا سيما وان جميع المحاولات للطاقة البديلة مثل الطاقة النووية والشمسية ما زالت محدودة، وان تكلفة البعض منها يزيد على تكلفة النفط، فضلاً عن تغطية كل الاستعمالات التي يوفرها النفط، وبزيادة الطلب على السلع والخدمات زاد الطلب على مصادر الطاقة وبالنتيجة زاد من أهمية المنطقة [١] .

جدول رقم (٩) البلدان التي لديها أكبر احتياطيات مثبتة من النفط

ت	الدولة	الاحتياطيات(ملايين البراميل) ، ٢٠١٧ تقييم الأثر البيئي الأمريكي
١	فنزويلا	٣٠٠٨٧٨
٢	المملكة العربية السعودية	٢٦٦٤٥٥
٣	كندا	١٦٩٧٠٩
٤	إيران	١٥٨٤٠٠
٥	العراق	١٤٢٥٠٣
٦	الكويت	١٠١٥٠٠
٧	الإمارات العربية المتحدة	٩٧٨٠٠
٨	روسيا	٨٠٠٠٠
٩	ليبيا	٤٨٣٦٣
١٠	الولايات المتحدة الامريكية	٣٩٢٣٠
١١	نيجيريا	٣٧٠٦٢
١٢	كازاخستان	٣٠٠٠٠
١٣	الصين	٢٥٦٢٠
١٤	قطر	٢٥٢٤٤
١٥	البرازيل	١٢٩٩٩
١٦	الجزائر	١٢٢٠٠

[١] احمد حسن محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦ .

١٧	أنغولا	٨٢٧٣
١٨	الإكوادور	٨٢٧٣
١٩	المكسيك	٧٦٤٠
٢٠	أذربيجان	٧٠٠٠

المصدر : الاقتصاد العالمي: خروج التضخم عن نطاق السيطرة وبداية الصدام بين الحكومات وشركات التكنولوجيا العملاقة ، صحيفة القدس العربي ، ٢٠٢٢ ، https://www.alquds.co.uk .

كما ان هناك ميزة اضافية للمنطقة وهي ان تكلفة انتاج النفط في دول المشرق العربي هي الاقل من بقية دول العالم، حيث ان تكلفة انتاج برميل بترول سعودي يساوي دولاراً واحداً، في حين ان تكلفة استخراج برميل نفط واحد في باقي دول العالم يساوي اربعة دولارات، وعلى هذا الاساس ارتفعت واردات الصين من النفط الخام السعودي في الربع الأول من العام ٢٠١٩ بزيادة قدرها ٦٠% عن العام الماضي من ٩٢١,٨١١ برميلاً يومياً في آب ٢٠١٨ إلى ١,٨٠٢,٧٨٨ في تموز ٢٠١٩ ، مما يعكس زيادة الطلب الصيني والجهود السعودية من توسيع حصتها في السوق، ومن المتوقع بحلول العام ٢٠٣٠ سوف تستورد الصين حوالى ١٥ مليون برميل يومياً حسب توقعات وكالة الطاقة الدولية مقارنة بنحو ١٠ مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٥ ، وهو ما يجعل الوصول الى مصادر الطاقة امراً حيوياً وهاجساً سياسياً استراتيجياً للصين، لذلك أعطت بكين أهمية كبيرة في اجندتها الاقتصادية لعلاقاتها مع دول المشرق العربي، إذ تمثل دول الخليج مجتمعة ٦٠% من إمدادات الطاقة الى الصين[١] .

وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تقع مباشرة على المسارات المحددة لمبادرة الحزام والطريق، إلا أن لها مصالح اقتصادية وجيوسياسية كبيرة في الممر المحدد، إذ انها لا تدخل رسمياً في أي من الممرات الستة المقترحة لمبادرة الحزام والطريق، بيد أن مجالات التعاون الخمسة لمبادرة الحزام والطريق والمتمثلة في(البنية التحتية وتنفيذ السياسات وتيسير حركة التجارة وتسهيل التدفق المالي والتواصل بين الشعوب) تفتح الباب أمام انضمام دول مجلس التعاون الخليجي، وفي هذا الصدد تنص أول وثيقة لسياسة الصين تجاه الدول العربية والصادرة في العام ٢٠١٦، من أنه سيتم بذل جهود مشتركة مع الدول العربية لدعم المبادرة في إطار مبدأ المشاورات الواسعة والاسهامات المشتركة والمنافع المتبادلة، ويأتي في مقدمتها (مجال الطاقة والإنشاءات وتسهيل التجارة والاستثمار والأقمار الاصطناعية الفضائية والتقنيات المبتكرة في الطاقة النووية والطاقة المتجددة) [١] .

[١] عزة جمال عبد السلام زهران، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

[١]جين ليانجشيانج و إن جاناردان ، مصدر سبق ذكره .

وعليه سيظل أمن الطاقة من حيث المصادر وطرق الامدادات المحرك الرئيس للسياسة الصينية تجاه منطقة الشرق الاوسط، وكأحد أهم ركائز الامن القومي الذي يضمن إستمرار عجلة الاقتصاد الصيني بالدوران، لكن المنطقة ووفقاً للرؤية الصينية مليئة بالمتناقضات الدينية والعرقية وهي بؤرة خطرة في الصراع والتنافس الدولي، وإن الانغماس فيها محفوف بالمخاطر والتحديات،إذ تحتاج الى العديد من الادوات السياسية والامنية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والاعلامية التي لم تمتلكها بكين بعد بشكل تام [١] .

فمن ناحيتها الولايات المتحدة لديها نفوذ تقليدي وحضور أمني وعسكري كبير فيها، ومن ناحيتها الصين بدأت تنخرط وبصورة أوسع في قضايا الشرق الأوسط بالتوازي مع مشروعاتها الاقتصادية التي تعكس نفوذها الجيو– اقتصادي، وكان آخرها توقيع إتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع إيران، والواضح إن الصين ستواجه الولايات المتحدة وتحاصرها في مجالها الحيوي من خلال سياسة التوزان خارج المجال، وبذلك تفادي انتقال الولايات المتحدة بالتحرك شرقاً عبر خطوط الربط الاقتصادي (الحزام والطريق) التي تمر جميعها بالشرق الأوسط، من هنا تدرك كلا القوتين الأمريكية والصينية الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط، فإذا قل استهلاك النفط مستقبلاً كما يذهب إليه البعض، فإن الغاز لا يزال واحداً من أهم الثروات التي تتمتع بها المنطقة، أما على مستوى التجارة العالمية واستمرار النمو الاقتصادي للصين والولايات المتحدة وحتى العالم وانسيابيتها، فانها مرتبطة بشكل وثيق بمنطقة الشرق الأوسط حاضراً ومستقبلاً، مما يجعل منها سوقاً واعدة للاستثمار وحركة رؤوس الأموال في مجالات عدة [٢] .

وفي ظل الحديث عن تراجع أهمية الشرق الأوسط كما تروج له بعض مراكز الفكر الأمريكي، يذهب البعض إلى أن إستراتيجية إعادة الانتشار ونقل بعض القوات الأمريكية إلى الباسيفيك بهدف مواجهة الصين سيكون على حساب التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط ، وبذلك لن تسمح الولايات المتحدة بمعادلة أمنية بديلة قد تطرحها الصين او روسيا أو كلاهما معاً [٣]، من هنا وإن كان اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة قد تراجع فإن استراتيجيتها للحد من الصعود الصيني يجب أن تقوم منطقياً على حرمانها من ميزات المنطقة وعلى رأسها الطاقة، وهو ما يفسر سعي الصين الدائم إلى تنويع مصادرها من الطاقة بما في ذلك شراكتها مع إيران [٤]، ولعل هذا ما يفسر الرغبة الصينية من عدم التضحية بايران وسوريا، لان سقوط هاتين الدولتين يعني فقدان الصين وروسيا المجال الحيوي الذي يوفرانه الى جانب تعرض ٨٠% من واردات الصين النفطية التي تمر من الشرق الاوسط عبر الممرات البحرية للخطر، كما ان حدوث مواجهة امريكية– اسرائيلية مع ايران من شانه ان يؤدي الى غلق مضيق هرمز، مما يجعل البر الايراني أكثر أهمية في حالات التوتر،

---

[١] ظفر عبد مطر، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦٨٦ – ٦٨٩ .

[٢] محمد بن صقر السلمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦– ٨ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٨ .

[٤] محمد مكرم بلعاوي وتوفيق حميد، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

ولعل ذلك ما يفسر رغبة الصيني لمد أنابيب نفط عبر كل من ميانمار وكازاخستان وسعيها لبناء قواعد عسكرية بحرية في باكستان، لا سيما الميناء الواقع في الجنوب الغربي لباكستان والمتمثل في ميناء جوادار، فضلاً عن سعيها لبناء قاعدة عسكرية في شمال باكستاني ايضاً[١]، وحتى لو سلمت الولايات المتحدة بالمنطق الصيني الذي يصور هذا التوسع على أنه تعاون اقتصادي نافع للجميع، فإن القوة الاقتصادية يتبعها قوة عسكرية بالضرورة حسب الفهم الأمريكي، وهو ما يعني أن مزاحمة الصين للولايات المتحدة على المنطقة ومحاولة الهيمنة عليها هي مسألة وقت لا أكثر، ولذلك فإن الصدام بين القوتين في المنطقة أمر غير مستبعد يمكن أن يأخذ أشكالاً عدة [٢].

ومع ذلك لن تتوانى الصين أو روسيا إذا ما أتيح لهما فرصة التغيير في خارطة المنطقة الجيوسياسية لصالحهما، وعلى هذا الاساس تستعد الصين من توسيع نطاق تعاونها مع بعض القوى الإقليمية المؤثرة، وياتي ذلك ضمن خططها لتعزيز مكانتها الاقتصادية والإستراتيجية للحد من الهيمنة الأمريكية، لا سيما بعد توجهات الرئيس (جو بايدن) من بناء تحالفات في منطقة جنوب شرق آسيا لمواجهة الخطر الصيني، وقد تجلى ذلك من إقحام الصين للملف النووي الإيراني في التنافس مع الولايات المتحدة، بعدما تعهدت بكين مؤخراً بالسعي لحماية الاتفاق النووي والدفاع عما وصفته بالمصالح المشروعة في العلاقة مع إيران حسب ما جاء على لسان وزير خارجيتها (وانغ يي) في ٢٥ اذار من العام ٢٠٢١، وقد بدأت بالفعل مؤشرات التحرك الصيني واضحة من خلال توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع إيران والتي لم تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، بل شملت اتفاقيات تخول الصين تشييد موانئ يسهل استخدامها كقواعد عسكرية بمحاذاة الممرات المائية ذات الأهمية الكبيرة من أجل حماية شحنات الطاقة[٣]، وعلى سبيل المثال الاستثمارات في شبكة خطوط أنابيب غاز تصل إيران بالصين عبر تركمانستان وكازاخستان، وتجنب الطريق البحري يجعل من الصين أقل عرضة لتدخل البحرية الأميركية في موارد الطاقة[٤]، ويبدو وشيكاً أن الصين ستصل إلى الشرق الأوسط محمولة على جناح هذه المعاهدة، التي ستكون مصحوبة باتفاقات اقتصادية وتجارية لن تقتصر على إيران فقط، بل ستمتد إلى بقية دول المنطقة، ولا يختلف الأمر مع روسيا التي تبدو مستعدة هي الاخرى لاداء دور أوسع في المنطقة كما حدث في سوريا، في إطار تخفيف ضغوط حلف شمال الأطلسي على مناطق نفوذها التقليدية، لا سيما التحالف الذي تسعى إدارة الرئيس (بايدن) من تشكيله مع الأوروبيين لمواجهتها، ويبدو ان موقف روسيا المعلن من الاتفاق النووي ومن العلاقة مع إيران منسجماً مع روح التنافس

---

[١] ظفر عبد مطر، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨٨ .

[٢] محمد مكرم بلعاوي وتوفيق حميد، المصدر اعلاه .

[٣] محمد بن صقر السلمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

[٤] أندرو سكوبيل وعليرظا نادر ، الصين في الشرق الأوسط : التنين الحذر ، مؤسسة راند ، كاليفورنيا، ٢٠١٦ . متاح على الموقع : www.rand.org .

الجيوسياسي، رغبة بذلك في إمتلاك المزيد من الأوراق من أجل موازنة الضغوط الأمريكية، كما عمل الروس على تعميق شراكتهم مع تركيا حتى وصل الأمر إلى إمداد الأخيرة بمنظومة S-٤٠٠ الدفاعية، وهو أمر يشير إلى تحول عكسي للنفوذ الأمريكي ولحلف الناتو في الشرق الأوسط [١] .

وفي ضوء المشهد الأمني المعقد في منطقة الشرق الأوسط، أكد معهد الشرق الأوسط (MEI) أنه رغم الحديث عن انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة، وتنامي الدور الصيني والروسي فيها، الا إن الولايات المتحدة تضل الفاعل الأكثر نفوذاً بالنظر إلى شبكة العلاقات الواسعة التي تتمتع بها وقدرتها على التأثير في ديناميكيات الأحداث [٢]،الا ان الصين وبفعل العامل الاقتصادي الفاعل لديها يظهر أن حضورها الاقتصادي في المنطقة يتفوق على الحضور الأمريكي بفعل نموه في الآونة الأخيرة، فعلى سبيل المثال في العام ٢٠١٩ أصبحت الصين الشريك الاقتصادي الأول للمملكة العربية السعودية والثاني لإسرائيل، ووقعت خلال العقد الماضي إتفاقيات شراكة متنوعة مع ثلاثة عشر دولة في الإقليم، كما فرضت بشراكتها التكنولوجية مع دول الشرق الأوسط بشبكات الجيل الخامس خلق تعاون تكنولوجي أصبح مصدر إزعاج لواشنطن، لما له من مزايا اقتصادية وتنافسية واتساع لنفوذها الأمني والاستخباراتي والذي يبدو كحرب تكنولوجية باردة، فإسرائيل على سبيل المثال التي تعول على القوة الأمريكية في ضمان وجودها وأمنها، تنامت شراكتها الاقتصادية مع الصين من خطط بناء محطة تحلية إلى مشاريع التواجد في ميناء حيفا، الذي يمثل مرفأ دوري للأسطول البحري الأمريكي السادس، وصولاً إلى اتفاقيات مستقبلية للاستفادة من تقنية G٥ الصينية[٣]، وتكمن أهمية إسرائيل للصين كمنفذ للوصول إلى التكنولوجيا الغربية، لا سيما في ظل اشتداد الحصار الأمريكي في هذا الجانب على الصين، من هنا ياتي القلق الأمريكي بشان العلاقات الصينية الإسرائيلية من انها قد تكون معبراً صينياً للوصول الى التكنولوجيا الأمريكية على وجه الخصوص، لا سيما في المجال العسكري والأمني والتكنولوجي، كما أن التواجد الصيني في حيفا ومنحها تسهيلات عدة قد يكون في هذه الخطوة جمع معلومات عن الأسطول الأمريكي السادس المرابط في المنطقة، وهو أمر تراه واشنطن في غاية الخطورة [١].

وبناء على ذلك فان تلك العلاقة ينظر إليها من قبل الادارة الامريكية بعين الشك والقلق، وتفهم على أنها مزاحمة للنفوذ الأمريكي وتهديداً مباشراً لمصالحها، وهو ما أطلق انتقادات من واشنطن تتهم (تل أبيب)

---

[١] محمد بن صقر السلمي ، المصدر اعلاه ، ص ٨ . للمزيد انظر : بيكا واسّر ، حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط ، مؤسسة راند ، كاليفورنيا ، ٢٠١٩ . متاح على الموقع : www.rand.org .

[٢] اسراء احمد اسماعيل ، اطلالة على المستقبل في ٢٠٢٢ ، مجلة آفاق مستقبلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء المصري ، مصر ، العدد (٢) ، ٢٠٢٢ ، ص ٣٥ .

[٣] محمد بن صقر السلمي ، المصدر اعلاه ، ص ١٣ .

[١] وليد عبد الحي، المكانة الإسرائيلية في مشروع مبادرة الحزام والطريق الصينية، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع : https://www.alzaytouna.net .

بتقويض الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى إضعاف الصين، من خلال تمكين الأخيرة من بناء صناعة تكنولوجيا متطورة بالتعاون مع الشركات الإسرائيلية، وتهريب الأسرار العسكرية الأمريكية التي تتيحها عقود الشراكة بين واشنطن واسرائيل إلى الصينيين، وتمكين بكين من خلال عقود البنية التحتية في إسرائيل من الوصول إلى أماكن حساسة مثل ميناء (حيفا)، مما يشكل تهديداً لها[١] .

وعلى أثر ذلك اقدمت الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لتلغي مشاريع تجارية مع الصين لمرات عدة، ففي العام ١٩٩٦ وقعت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) إتفاقية لبيع الصين نظام الرادار والإنذار المبكر فالكون (Phalcon)، لكن حكومة (إيهود باراك) ألغت الاتفاقية في العام ١٩٩٩ تحت الضغط الأمريكي، وفي العام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ أعادات الصين إرسال عدد من طائرات هاربي (Harpy) التي اشترتها من إسرائيل في التسعينيات إلى (تل أبيب) لتخضع الى الصيانة والتحديثات التكنولوجية، لكن الحكومة الإسرائيلية أعادت الطائرات إلى الصين من دون تحديث بسبب الضغوط الأمريكية من جديد، وفي ايلول من العام ٢٠١٩ زار مستشار الأمن القومي الأمريكي آنذاك (مايكل بولتون) إسرائيل للضغط على (نتنياهو) لإلغاء إتفاقية مع الصين أبرمت من أجل بناء ميناء جديد في حيفا ولم تتكلل الزيارة بالنجاح، وتابع الصينيون بناء الميناء على الرغم من المعارضة الأمريكية العلنية للمشروع، ومؤخراً زار وزير الخارجية (مايك بومبيو) إسرائيل في٢٠ ايار ٢٠٢٠ ، وحثها على إلغاء مناقصة تقدمت بها شركة صينية لبناء محطة سورك (Sorek) الثانية لتحلية المياه، لكن هذه المرة نجح الضغط الأمريكي واختارت إسرائيل عوضاً عن ذلك شركة محلية لبناء المعمل[٢]، وعلى هذا الاساس حذرت إدارة ترامب شركائها في الشرق الأوسط من عواقب إقامة علاقات أعمق مع الصين، وفي هذا الصدد برز الخلاف الأخير حول إدارة شركة (شنغهاي الدولية للموانئ) لميناء حيفا نقطة تحول بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فقد طلب كل من وزير الخارجية الأمريكي (مايك بومبيو) ومستشار الأمن القومي آنذاك (جون بولتون) من اسرائيل الاختيار بين بكين وواشنطن، وعارض المسؤولون الأمريكيون بشدة إدخال شركة(هواوي) لأنظمة الجيل الخامس في أسواق الشرق الأوسط، مشيرين إلى المخاطر الأمنية المحتملة التي قد تأتي مع وصول الشركة إلى شبكاتهم مثل تكنولوجيا المراقبة[١].

يقف وراء تبنى الولايات المتحدة خيار المنافسة الإستراتيجية رغبة مبدئية منها في إقناع الصين بعدم السعي نحو تهديد النظام الدولي القائم والمكانة الأمريكية فيه، أو إنهاكها وفرض قيود على تغييرها إلى قوة

---

[١] محمد مكرم بلعاوي وتوفيق حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

[٢] مجموعة باحثين ، مبادرة الحزام والطريق: التعاون بين الصين والشرق الأوسط في زمن من الاضطراب السياسي ، معهد بروكنجز ، الدوحة، ٢٠١٩ ، ص ٧ . متاح على الموقع : http://www.brookings.edu/doha .

[١] محمد عبد الكريم يوسف ، الشرق الأوسط في المفكرة الصينية ، مؤسسة الحوار المتمدن ، العدد (٦٧٩٤)، ٢٠٢١ ، متاح على الموقع : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=706513 .

تحويلية او تعديلية في هيكل النظام الدولي، هذا الواقع ينسحب بطبيعة الحال من النظام الدولي إلى الأنظمة الفرعية، ومنها الشرق الأوسط الذي يحظى باهتمام كبير من كلا الطرفين، لا سيما وأن التوازن الاقتصادي والجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين في هذا الإقليم أصبح حقيقة تترسخ مع الوقت[١]، وفي هذا السياق إذا ارادت الصين أن تصبح بمثابة قوة عظمى في النظام الدولي كما تحدث الرئيس (شي جين بينغ) عن (الحلم الصيني وإعادة إحياء الأمة الصينية)، فعليها أن تقدم للعالم قيم ومبادئ عالمية يمكن تسويقها لباقي الشعوب بعيداً عن الأيدولوجية الخاصة بها[٢] .

وامتداداً لمنطقة الشرق الاوسط هناك منطقة لا تقل أهمية عنها بالنسبة للصين، تتمثل في حوض المتوسط، إذ يتم النظر إلى البحر المتوسط باعتباره يشتمل على ثلاث مناطق: (الحوض الغربي والحوض الأوسط والحوض الشرقي)، وأهم ما فيه هو الحوض الشرقي الذي يضم الدول المطلة على البحر المتوسط والواقعة شرق خط الطول ٢٠، أي أنه يشمل: (تركيا واليونان ومصر وشمال شرق ليبيا وسوريا ولبنان وإسرائيل وفلسطين وقبرص)، وان أهم ما يميزه من المكانة التي يتمتع بها تلك المتعلقة بالطاقة لا سيما اكتشافات الغاز الحديثة نسبياً، وتجدر الإشارة إلى أن الحوض الشرقي يحتوي بدوره على أحواض فرعية مثل حوض الشام الذي يشمل (قبرص واسرائيل والأردن ولبنان وسوريا وفلسطيني)، وما تشير اليه بعض التقارير لهذا الحوض الفرعي لا سيما التقارير الصادرة في المدة ما بين ٢٠١٠ – ٢٠١٤، وان من أبرز الجهات التي اعتمدت هذا التوصيف إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقريرها الصادر في آب ٢٠١٣، كما ان هناك أحواضاً فرعية أخرى مثل حوض الدلتا الممتد من دلتا النيل في مصر وحوض بحر إيجة الذي يقع بين الساحل الغربي لتركيا والساحل الشرقي لليونان ويتصل بالبحر الأسود وبحر مرمرة عبر مضيقي البسفور والدردنيل[١].

وتتمثل الأهمية الاستراتيجية لشرق المتوسط من أنه يضم ممرات بحرية استراتيجية تربط قارات العالم القديم بعضها ببعض، ويأتي في مقدمتها مضيقي البسفور والدردنيل اللذان يصلان بين البحر المتوسط والبحر الأسود، وهناك قناة السويس التي تعطي أهمية حيوية لشرق المتوسط حيث تربطه بالبحر الأحمر وطرق التجارة العالمية إلى المحيط الهندي، وهذا الموقع قد ترتب عليه أن ٣٠% من إجمالي التجارة البحرية العالمية يمر عبر هذه المنطقة، فضلاً عن حوالي ٢٥% من تجارة النفط، كما تتمتع المنطقة بأهمية تسمح

---

[١] محمد بن صقر السلمي، التنافس الأمريكي– الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ،(الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ٢٠٢١) ، ص ٢٢ .

[٢] محمد محمود صبري ، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر – غزة ، ٢٠١٤ ، ص٨٦ .

[١] رنيم علي جمال الدين ، الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط (٢٠٠٩ – ٢٠١٩) ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، العدد (١٤) ، ٢٠٢٢ ، ص ٥٧٢ .

لها الطبيعة الجيولوجية والجغرافية باستخدام كافة أنواع السفن بما فيها حاملات الطائرات العملاقة وكذلك الغواصات[١]، وعليه تاتي أهمية توسيع النفوذ الجيوستراتيجي للصين من أجل تجاوز حدود جوارها في مناطق المحيط الهادئ ومنطقة اسيا، عبر بناء علاقات مع قوى أقليمية اخرى، وهو ما يجعل من بكين تتطلع بقوة نحو دول شرق المتوسط [٢].

فوفقاً لهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية التي أصدرت تقييماً في آذار من العام ٢٠١٠ أن منطقة حوض بلاد الشام والتي تشمل الأجزاء البحرية لـ (غزة وإسرائيل ولبنان وسوريا وقبرص)، يمكن أن تحتوي على ٣,٤ مليار متر مكعب من الغاز القابل للاستخراج و١,٧ مليار برميل من النفط، تتراوح قيمتها بين ٧٠٠ مليار دولار وثلاثة تريليون دولار[٣]، وبذلك تشير التوقعات إلى ارتفاع الطلب على الطاقة من دول شرق وجنوب المتوسط بنسبة ٦٢% بحلول العام ٢٠٤٠ مقارنة بما كانت عليه في العام ٢٠١٨، وهو الأمر الذي يتطلب ضخ استثمارات تزيد عن ٢٠ مليار يورو سنوياً على مدى الثلاثين عاماً القادمة [٤].

لذلك تتجه كثير من الدول الى استثمارات الغاز بصورة أفضل وأكثر تركيزاً من النفط ، إذ أن الغاز يشكل مادة الطاقة الرئيسة في القرن الحادي والعشرين، سواء من حيث الطاقة النظيفة أو من حيث البديل الطاقي لتراجع احتياطي النفط عالمياً، لذلك تعد السيطرة على مناطق الغاز في العالم أساس الصراع الدولي[١]، من هنا تعد منطقة شرق المتوسط منطقة نفوذ وصراع مصالح دول عدة تسعى من خلالها كل دولة الى تحقيق مصالحها الاستراتيجية ، ومن أهم الدول المتصارعة فيها تتمثل في الاتي :[٢]

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

---

[١] رنيم علي جمال الدين، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧٣ . للمزيد انظر: سلوى السعيد فراج ، انعكاس صراعات الغاز الجديدة عل الأمن الإقليم لمنطقة شرق المتوسط ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية ، مصر، العدد (١٢) ، ٢٠٢١ ، ص ١٢٢.

[٢] جلال سلمي، تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط ، مجلة المعهد المصري ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، العدد (١٧) ، ٢٠٢٠ ، ص ٢ .

[٣] علاء جمعة، التوترات في شرق البحر المتوسط وانعكاساتها على تركيا والمنطقة ، ترينذز للبحوث والاستشارات ، أبوظبي، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : https://trendsresearch.org/research.php?id=720 .

[٤] أحمد قنديل حقول الغاز في شرق المتوسط: فرصة أم تحدي للشراكة الأورومتوسطية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠١٧ . متاح على الموقع : https://acpss.ahram.org.eg/News/17075.aspx .

[١] سلوى السعيد فراج ورشا عطوة عبد الحكيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٣ .

[٢] رنيم علي جمال الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٨٧ – ٥٩٣ .

إن المصالح الأمريكية في منطقة شرق المتوسط تعكسها ثلاثة قضايا رئيسة تتمثل في المصالح الاقتصادية لشركات الطاقة الأمريكية، وتاتي في مقدمتها شركة (نوبل إنيرجي) التي تمكنت وحدها من الحصول على حصة ٣٩,٦٦% من حقل (ليفايثان) و ٣٦% من حقل (تمار) فضلاً عن ٣٠% من حقل (أفروديت القبرصي) ، ومن جانب آخر الحد من الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، ففي هذا الصدد تشجع الولايات المتحدة المشاريع المطروحة لتصدير الغاز من حقول شرق المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي بعيداً عن روسيا، لذلك فسر إصرار الولايات المتحدة للسيطرة على مناطق معينة في سوريا والعراق بأنها مسألة تعكس الهدف الأمريكي في مد خطوط أنابيب نقل النفط والغاز من قطر والسعودية وإسرائيل عبر المناطق التي تضم قوات أمريكية في العراق وشمال شرق سوريا – وربما تتصل بخط الغاز المصري الإسرائيلي– إلى تركيا ومنها الى الاتحاد الأوروبي، وهو المشروع الذي عارضه بشده النظام السوري نظراً لأنه يخاطر بخسارة الحليف الاستراتيجي المهم له والمتمثل في روسيا، واخيراً تكوين تكتل إقليمي من دول المنطقة الحليفة، إذ تعمل الولايات المتحدة على ربط مصالح حلفائها بشرق المتوسط بعضها ببعض، بحيث تخلق تجمعاً إقليمياً يتكون من دول منتجة للغاز ودول تصلح لعبور صادرات الغاز إلى دول أوروبية حليفة للولايات المتحدة، وتترابط اقتصادات تلك الدول في شبكة تضمن حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وقد عبر عن ذلك الهدف نائب الرئيس الأمريكي (جو بايدن) في العام ٢٠١٥ حين تكلم عن الرؤية الأمريكية في شرق المتوسط، وصرح عن تشكيل تحالف بين مصر وإسرائيل وقبرص واليونان وتركيا لتصدير الغاز إلى أوروبا عبر خطوط أنابيب تمر باليونان وتركيا .

ثانياً : الاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، حيث تصل نسبة استهلاك النفط فيه إلى ٤٣% من إجمالي استهلاك الطاقة، يليه الغاز الطبيعي بنسبة ٢٤%، في حين تمتلك الدول الأعضاء حوالي ٢% فقط من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، وتأتي النسبة الأكبر من صادرات الغاز لأوروبا من روسيا، وقد وصل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي لدرجة أنه في العام ٢٠١٥ تخطت نسبة صادرات الغاز الروسي ٥٥% من إجمالي تجارة الغاز في الاتحاد الأوروبي، وبناء على ذلك نشطت الشركات الأوروبية في عمليات التنقيب عن الغاز في دول شرق المتوسط، لا سيما في مصر وقبرص وفلسطين، حيث توجد مشاركات بارزة من شركات عدة أهمها شركة (بريتش غاز) البريطانية وشركة(إيني) الإيطالية وشركة (توتال) الفرنسية وشركة (شل) الهولندية .

ثالثاً : روسيا الاتحادية

تتمثل المصالح الروسية في مجال الطاقة بشرق المتوسط بالدرجة الاساس في استثمارات شركات الطاقة الروسية، إذ إن احتياطات الغاز المكتشفة في شرق المتوسط لا تمثل تهديداً خطيراً للهيمنة الروسية على أسواق الغاز الأوروبية، فروسيا تصدر ما يقرب من ٢٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي كل عام إلى أوروبا، في حين خصصت إسرائيل على سبيل المثال ما يقرب من ٣٥٠ – ٤٥٠ مليار متر مكعب للتصدير على مدار الثلاثين عام القادمة، وهي كمية تصدرها روسيا في غضون عامين، وعلى الرغم من ذلك يسعى الروس إلى التصدي لأي تهديد – وإن كان محدوداً– للسيطرة على أسواق أوروبا، ويرتبط ذلك بكون روسيا قوة عظمى في مجال الطاقة، وادراكها أن الجزء المحوري لقوتها الاقتصادية يتمثل في صادرات الطاقة، ومن ثم فإن صعود أي قوة منافسة في هذا المجال– وإن كانت صغيرة– يقوض من هذه الميزة، وكان السبيل الذي اختارته روسيا لمواجهة أي منافسة محتملة من منتجي الغاز في شرق المتوسط هو أتباع سياستين بالتوازي، **الاولى:** المشاركة في المشروعات المقامة من خلال شركاتها الاستثمارية وشراء الغاز وتسويقه، حتى تضمن أن تكون طرفاً من عملية الإنتاج وتحقيق أرباحاً اقتصادية كبيرة، **والثانية:** الحفاظ على تواجدها البحري في المتوسط، وجاءت عودة القوات البحرية الروسية للمنطقة تدريجياً منذ العام ٢٠٠٧، وتزايد تواجدها البحري منذ ذلك الحين الى سببين:

١– تخفيض الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط بصورة كبيرة عما كان عليه وقت الحرب الباردة.

٢– دعوة الرئيس (بشار الأسد) لروسيا بالتدخل عسكرياً في العام ٢٠١٥ لمساعدة النظام على استعادة السيطرة في أنحاء سوريا، وبدورها استغلت روسيا تلك الأجواء ورسخت من تواجدها العسكري في شرق المتوسط، حيث تمتلك قافلة سفن (Flotilla 29) التي كانت موجودة فترة الحرب الباردة وسرب العمليات الخامس، فضلًا عن القوات العسكرية الروسية في قاعدتي (طرطوس البحرية وحميمم الجوية) اللتان أصبحتا نقاط ارتكاز للانتشار العسكري الروسي في شرق المتوسط، الأمر الذي اعده الاتحاد الأوروبي خرقاً للمجال الحيوي لبعض الدول الأوروبية جنوب المتوسط، بذلك أسست روسيا لوجود بحري دائم لها في شرق المتوسط، إذ يوجد ١٦ سفينة و ٣ مروحيات بحرية وحاملة طائرات، مما يعني استعدادها لمواجهة أخطار محتملة على مصالحها في هذه المنطقة[١] .

وبناءاً على ذلك يوجد تعارض واضح في المصالح الأمريكية والروسية في المنطقة، فالسياسة الأمريكية تسعى لجعل شرق المتوسط مركزاً إقليمياً لتصدير الغاز الى أوروبا ينافس روسيا، ويقلل من الاعتماد الأوروبي على صادرات الغاز الروسي، أما روسيا فانها تستغل وجود حقول الغاز بشرق المتوسط لتبرير تواجدها العسكري، وتحقيق هدفها التاريخي في حرية الوصول الى المياه الدافئة في البحر المتوسط، كما

[١] محمد ابو سريع علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ .

تحاول الوقوف أمام المشروعات الأمريكية في المنطقة، ومن ناحية أخرى فدول الاتحاد الأوروبي لا يبدو أنها تمتلك رؤية موحدة لشرق المتوسط، ففرنسا وإيطاليا تدعمان فكرة استيراد الغاز من قبرص وإسرائيل ومصر، في حين أن ألمانيا توسع من استيرادها للغاز الروسي [١] .

وفي تطور لاحق للاحداث في المنطقة تم الإعلان عن منتدى غاز شرق المتوسط في العام ٢٠١٩ في القاهرة، وفي العام ٢٠٢٠ تحول المنتدى إلى منظمة حكومية دولية مقرها القاهرة تضم (قبرص ومصر واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن وفلسطين)، وتم اكتشاف الكثير من هذه الاحتياطيات لا سيما تلك الموجودة قبالة السواحل الإسرائيلية والقبرصية في المياه العميقة، ومن المرجح أن يتجاوز الطلب الحالي على الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء السبع الى ١٣ مليار قدم مكعب يومياً في العام ٢٠٢٠، كذلك من المتوقع أن ينمو الطلب بشكل كبير حتى العام ٢٠٣٠، ولا يزال من المتوقع أن يواصل نموه حتى العام ٢٠٤٠ ليستقر في حدود ١٧ إلى ٢٠ مليار قدم مكعب في اليوم الواحد [٢]، وكانت أولى الاكتشافات فى منطقة حوض شرق البحر المتوسط فى بداية الألفية، حيث اكتشفت شركة (بريتس بتروليوم) البريطانية حقل (غزة مارين) على مسافة ٣ كم٢ من قطاع غزة ، إذ يقدر مخزونه ١,٤ تريليون متر مكعب من الغاز، كما اكتشفت شركة (نوبل انرجى) في أواخر العام ٢٠١١ حقل (افروديت) فى المنطقة الاقتصادية الخالصة فى المياه الجنوبية الشرقية للجزيرة ، على بعد ٣٤ كم٢ من حقل (ليفياثان)، إذ يبلغ احتياطى الحقل نحو ٩ تريليون قدم مكعب من الغاز، ثم تلى هذا الاكتشاف اكتشاف آخر فى العام ٢٠١٨ ، حيث أعلنت شركة النفط والغاز الأمريكية (اكسون موبيل) اكتشاف الغاز الطبيعى فى حقل يقع قبالة السواحل القبرصية، وأكدت الشركة أن الحقل يحتوى على ٢٣٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى، وفى العام ٢٠١٩ تم اكتشاف حقل (جلاوكسى) فى المنطقة الاقتصادية القبرصية باحتياطيات تقدر بـ ٢٢٧ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى[١] . انظر جدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠) حقول الغاز في حوض البحر المتوسط

الحقل	الموقع	الانتاج	الدولة	الاحتياطي
*داليت	يقع غرب البحر المتوسط	٢٠١٢	اسرائيل	٥٠٠ مليار قدم مكعب
تمارا	يقع قبالة سواحل البحر	٢٠١٣	اسرائيل	٣١٨ مليار قدم مكعب

[١] رنيم علي جمال الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩٥ . للمزيد انظر : سلوى السعيد فراج ورشا عطوة عبد الحكيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٦٣-١٦٥ .

[٢] منى سكرية، منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح، معهد حوكمة الموارد الطبيعية ، ٢٠٢١. ص ٥ . متاح على الموقع: www.resourcegovernance.org .

[١] سلوى السعيد فراج ورشا عطوة عبد الحكيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٢ .

	المتوسط			
**ليفياثان	يقع قبالة ميناء حيفا	٢٠١٦	اسرائيل	٦٠٥ مليار قدم مكعب
رويي	١٤٩,٦ كم٢ من السواحل الاسرائيلية	٢٠١٤	اسرائيل	٢,٨ تريليون متر مكعب
كاريا	١٠٠ كم٢ عن السواحل الشمالية الغربية الاسرائيلية	٢٠١٩	اسرائيل	٥١ مليار قدم مكعب
حقلي سارة وميرا	يقعا غرب منطقة ناتانيا الإسرائيلية	//////	اسرائيل	٦,٥مليار قدم مكعب
تانين	يبعد ١٢٠ كم٢ عن السواحل الإسرائيلية	٢٠١٢	اسرائيل	١,١ تريليون قدم مكعب
دولفن	يبعد ١١٠ كم٢ عن سواحل مدينة حيفا الإسرائيلية	///////	اسرائيل	٥٥٠ مليار قدم مكعب
نوح	يقع الحقل قبالة سواحل قطاع غزة	٢٠١٢	اسرائيل	٣ تريليون متر مكعب
ماري	يقع جنوب شرق حقل نوح	٢٠٠٤	اسرائيل	١,١ تريليون قدم مكعب
شمشون	يقع جنوب حقل لفياثان	٢٠١٢	اسرائيل	٠,٦ تريليون قدم مكعب
أفروديت	يقع قرابة الساحل الجنوبي لجزيرة قبرص	٢٠٠٨	قبرص	٩ تريليون قدم مكعب
قبرص ١	يقع في البحر المتوسط	٢٠١٩	قبرص	٧ تريليون قدم مكعب
***شروق	يقع شمال ساحل البحر المتوسط	//////	مصر	٣٠ تريليون قدم مكعب
دلتا النيل	يقع أقصى شمال مصر	//////	مصر	٥٠ تريليون قدم مكعب
****مارين	يقع على بعد ٣٦ كم٢ من سواحل قطاع غزة	٢٠٠٢	فلسطين	١,٤ تريليون قدم مكعب
ميسكار	يقع في خليج قابس	٢٠٠٦	تونس	١,٥ تريليون قدم مكعب

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من البيانات .

تلتزم الصين باتباع نهج طويل الأجل في المنطقة ليس بالاستحواذ الفوري على النفط والغاز فحسب، فالصين بحكم علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية هي الشريك الأكبر للمنطقة، ولذلك من الطبيعي أن تلجأ بكين الى الدول الكبرى المنتجة للطاقة، إلا أنها تتعمد أيضاً شراء كميات ضئيلة من النفط والغاز من

مصر واسرائيل وسوريا وتركيا والسلطة الفلسطينية للحصول على قبول واسع لوجودها في المنطقة، وهي تعتقد أن الترابط الاقتصادي يعزز التعاون الدولي، ولهذا السبب لا يقتصر الأمر على إشراك الدول الفردية داخل منطقة الشرق الأوسط، بل العمل أيضاً على تطوير العلاقات مع الاتحادات الإقليمية مثل (أوبك ومجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية) [١]، وعلى هذا الاساس ركزت الصين على إنشاء طريق الحرير البحري من خلال إقامة شراكات مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل بناء شبكة استراتيجية من الموانئ والمجمعات الصناعية التي تتيح للصين الوصول إلى الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر ومن ثم البحر المتوسط، ومن أجل تعزيز مبادرة الحزام والطريق وما يتصل بها من مصالح اقتصادية واستراتيجية في المنطقة، وبهذا بذلت الصين جهوداً حثيثة لبناء روابط دبلوماسية مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك عبر إطلاق آليات متعددة الأطراف مثل منتدى التعاون بين الصين والدول العربية ومنتدى التعاون الصيني– الأفريقي، كما شاركت الصين في تدريبات عسكرية وتبادلات مع جيبوتي ومصر وإيران والسعودية والإمارات وغيرها من دول المنطقة، وتوقفت السفن الصينية في موانئ هذه الدول وأصبحت المورد الأساس للمنطقة في مجال الطائرات المسيرة المسلحة والمتطورة، وملأت بذلك الثغرة التي تسببت بها القيود الشديدة على تصدير التكنولوجيا التي منعتها الشركات الأميركية إلى شركائها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكان الهدف الأساس من هذه الخطوة هو التأثير في ميزان القوى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [١]، وفي العام ٢٠١٨ باتت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المرتبة الثانية بعد أوروبا من حيث الاستثمارات، إذ تلقت أوروبا قرابة ٤٧ مليار دولار، في ما حظيت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو ٢٨ ملياراً دولار، لذلك ازداد تركيز الاستثمارات على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ يرتبط هذا الأمر بإعتماد الصين المتزايد على نفط الشرق الأوسط [٢] .

(*) لم يدخل الحقل في الانتاج .

(**) ليفياثان هناك من يذهب الى انه أنه يتبع المنطقة الاقتصادية الخاصة بمصر وليس إسرائيل، وتمتلك شركة نوبل إينرجي حصة ٣٩,٦٦% في حقل ليفياثان، في حين تملك شركتا ديليك دريلينج وإفنر أويل إكسبلوريشين نسبة ٢٢,٦٧% لكل منهما، وتمتلك شركة راتيو أويل إكسبلوريشن نسبة الـ١٥% المتبقية.

(***) شروق تذهب نسبة ٤٠% من الحقل الجديد للشركة الإيطالية من أجل استرداد تكاليف البحث والتنقيب، في ما سيتم تقسيم النسبة الباقية بين الشركة الإيطالية بنسبة ٣٥% مقابل ٢٥% لشركة (إيجاس) الحكومية المصرية.

(****) يواجه هذا البئر عقبات عديدة نتيجة الخلافات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ولم يتم استغلاله حتى الآن.

[١] سيد محمود على غنيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٩ .

[١] باتريشيا م. كيم واخرون ، اعتماد سياسة متعددة الأوجه حيال المنافسة الأمنية الأميركية – الصينية ، مركز كارنيغي للسلام الدولي ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://carnegie-mec.org/2021/07/19/ar-pub-84910 .

[٢] جين ليانغجيانغ ومجموعة مشاركين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ . متاح على الموقع :

بذلك تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحدياً بارزاً يتمحور حول تأسيس نظام إقليمي وتوازن قوى جديد، ومع انسحاب الولايات المتحدة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتحول النظام الأمني الإقليمي من إطار عمل أمني أحادي القطب بقيادة أمريكية إلى نظام متعدد الأقطاب تتناحر فيه جهات فاعلة متعددة لكسب النفوذ، وتشمل هذه الجهات دولاً مثل روسيا وإيران، فضلاً عن جهات فاعلة أخرى مثل تركيا ودول الخليج العربي، ومن ناحية اخرى تشكل التوترات والخصومات الجيوسياسية المتزايدة ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحدياً لقدرة الصين على المضي قدماً بأهداف اقتصادية تطال المنطقة برمتها مع البقاء على حيادها إزاء الخلافات الإقليمية، وفي الوقت نفسه تهدد الحروب بالوكالة والصراعات الأهلية الجارية المنافع الاقتصادية المكتسبة من التعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونظراً إلى هذا السياق الإقليمي ينبغي على الصين تعديل سياساتها الإقليمية وتكييف دورها[١] .

المطلب الثاني : أفريقيا

تعد القارة الإفريقية الثانية بعد آسيا من حيث المساحة والسكان، إذ تبلغ مساحتها نحو ٤٠,٣ مليون كم٢ وعدد سكانها ٨٠٠ مليون نسمة وتمثل خمس مساحة العالم وتضم ٥٤ دولة، ويقع أكثر من ثلاثة أرباع مساحتها في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، وتتميز القارة بتعدد المناخات فيها، وقد أدى ذلك إلى تنوع منتجاتها الزراعية ومواردها الطبيعية، وترتبط القارة ارتباطاً طبيعياً من حيث توزيع المياه واليابسة في القارة الآسيوية ولا يفصلها عنها سوى البحر الأحمر الذي يمثل خليجاً داخلياً بالنسبة لها، وإفريقيا تقترب من قارة آسيا عند باب المندب ومن قارة أوروبا عند مضيق جبل طارق الذي يفصلها عن البحر الأبيض المتوسط،، وتطل على محيطين هما المحيط الأطلسي من ناحية الغرب والمحيط الهندي من ناحية الشرق، وتخلو سواحلها من التعاريج والخلجان وأشباه الجزر، وتشرف على طرق المواصلات التي تربط بين الشرق والغرب، مما يزيد من أهميتها الاستراتيجية وأهمية موقعها الجغرافي في مجال العلاقات الدولية، وعلى هذا الاساس ترى فيها الولايات المتحدة مجموعة من المواقع الاستراتيجية المتحكمة بالخارطة الدولية، مما يجعل منها محط أطماع الدول الساعية إلى الموارد الأولية والمزيد من الأسواق لتصريف منتجاتها [١] .

---

[١] مجموعة باحثين ، مصدر سبق ذكره .

[١] ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى على الموارد: أنموذج التنافس الأمريكي الصيني على السودان ، مجلة دراسات إفريقية ، مركز البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة افريقيا العالمية ، السودان ، العدد (٤٥) ، ٢٠١١، ص ١٤٤ .

كما تمتلك قارة افريقيا حوالي ١٢٤ مليار برميل من إحتياطي النفط وهو ما يشكل حوالي١٢% من الاحتياطي العالمي، إذ تتركز الثروة النفطية في (نيجيريا والجزائر ومصر وأنجولا وليبيا والسودان وغينيا الاستوائية والكونغو والجابون وجنوب أفريقيا)، وتبلغ احتياطاتها من الغاز الطبيعي حوالي ١٠% من إجمالي الاحتياطي العالمي، حيث تمتلك ما يقرب من ٥٠٠ تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي، وكذلك احتوائها على موارد طبيعية كبيرة، حيث تنتج ما نسبته٩٠% من البلاتين في العالم، و٤٠% من إنتاج الألماس، وتحوز٥٠% من احتياطي الذهب، و٣٠% من اليورانيوم الذي يدخل في الصناعات النووية، كما تنتج ٢٧% من إجمالي كمية الكوبالت المنتجة، والحديد ما نسبته ٩% من إجمالي إنتاجه حول العالم [١]، وتواصلت الاكتشافات النفطية في افريقيا في كل من (غينيا وموريتانيا والكونغو- برازافيا والغابون) ، والذي من شانه ان يزيد الانتاج الى ١٣ مليون برميل في العام ٢٠٢٠ عن معدلاتها الحالية والبالغة ٥٨٣,٤ مليون برميل للنفط للعام ٢٠١٥ ، اما الغاز الطبيعي فتبلغ نسبته ١٩,٧ مليون متر مكعب يومياً للعام نفسه[٢]، وبذلك تاتي أهمية افريقيا من إحتوائها على المعادن النادرة والتي تشكل ما نسبته أكثر من ثلث احتياطي ثروات المناجم في العالم، وعلى سبيل المثال فان النيجر والصومال وناميبيا وافريقيا الوسطى تملك أكبر مخزون لمادة اليورانيوم، كما توفر القارة ما نسبته خمس احتياطي العالم من الذهب والماس، الامر الذي جعل من غانا مكانة مميزة في السياسة الصينية كونها إحدى الدول المنتجة للنفط، وثاني أكبر دولة منتجة للذهب بعد جنوب افريقيا[١] .

ومن ناحية يعد خليج غينيا في غرب افريقيا أهم مركز لإنتاج النفط في المياه العميقة في العالم، اذ يصل انتاجه حسب بعض الاحصائيات الى ٥,٩ مليون برميل يومياً، اي ما يعادل ١١% من الانتاج العالمي، كما يستأثر خليج غينيا بأكثر من٧٠% من أنتاج القارة من النفط و٧٥% من احتياطاتها، وان من أبرز الدول في خليج غينيا الغنية بالنفط والتي تسمى بالخاصرة الأفريقية هي نيجيريا، إذ تاتي في مقدمة الدول الأفريقية في انتاجها للنفط، وتتوقع الدراسات المستقبلية أن ترفع نيجيريا إنتاجها من النفط ليصل الى ٤,٤ مليون برميل للعام ٢٠٢٠ حيث من الممكن ان تتجاوز ايران، وكذلك انغولا التي تعد المصدر الثاني في القارة، إذ من الممكن ان يصبح انتاجها في العام ٢٠٢٠ نحو ٨,٢ مليون برميل، ومن ناحية أخرى هناك

---

[١] أحمد بو خريص، التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية ، دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : www.eipss-eg.org .

[٢] حسان صادق حاجم ، التنافس الامريكي – الصيني على الطاقة في افريقيا ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، ٢٠٢٠) ، ص ١٧٤ .

[١] بلخير نجية ، صراع النفوذ في افريقيا بين التغلغل الاقتصادي الصيني والتواجد العسكري الامريكي ، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، تلمسان ، العدد (١٦) ، ٢٠١٧ ، ص ص ٤٩٠ – ٤٩١.

دول خارج خليج غينيا مهمة في انتاجها للنفط الأفريقي مثل: (الجزائر ومصر وليبيا والسودان) [1] انظر جدول رقم (١١) .

جدول رقم (١١) أكثر ١٠ دول إفريقية انتاجاً للنفط الخام في العام ٢٠٢١

الدولة	الانتاج
نيجيريا	١,٢٧ مليون برميل من النفط الخام
ليبيا	١,٢١ مليون برميل من النفط الخام
أنغولا	١,١١ مليون برميل من النفط الخام
الجزائر	٩٥٩ ألف برميل من النفط الخام
مصر	٥٥٩ ألف برميل من النفط الخام
جمهورية الكونغو	٢٥٣ ألف برميل من النفط الخام
الغابون	١٨٨ ألف برميل من النفط الخام
غانا	١٧٦ ألف برميل من النفط الخام
غينيا	٧١ ألف برميل من النفط الخام
تشاد	٧٠ ألف برميل من النفط الخام

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على : أكثر ١٠ دول إفريقية إنتاجا للنفط للعام ٢٠٢١. متاح على الموقع : https://arabic.rt.com/business/1314756-10 .

والدول الافريقية هي دول أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) لا سيما (الجزائر وليبيا ونيجيريا)، وهي فاعل رئيس في سوق النفط العالمي نظراً لضخامة ما تسهم به من حجم الانتاج، وفي ظل التوقعات فان القارة من الممكن ان تسهم في زيادة تلبية الارتفاع للطلب العالمي على النفط من ان يصل نحو ٦٥ مليون برميل للعام ٢٠٣٠ ، اي حوالي ٥٤,١% من إمدادات النفط العالمي مقارنة بـ ٣٨,٤% للعام ٢٠٠٠[1]، وبالنسبة الى الصين فان ثلث وارداتها من النفط تأتي من افريقيا وتحديداً من(السودان وتشاد والجزائر وانجولا والجابون)، بل ان انجولا حلت محل المملكة العربية السعودية كأكبر مزود للصين بالنفط

[1] حارث قحطان عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٦ .

[1] بلخير نجية ، صراع النفوذ في افريقيا بين التغلغل الاقتصادي الصيني والتواجد العسكري الامريكي ، مجلة المفكر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، تلمسان ، العدد (١٦) ، ٢٠١٧ ، ص ٤٨٨ .

على المستوى العالمي، الأمر الذي يستدعي قوة الوجود الصيني في افريقيا لتامين إحتياجاتها المتزايدة من النفط، بشكل يستوجب الكشف عن أماكن جديدة لإنتاج النفط واستخراجه في العديد من الدول الافريقية[١].

وعليه تتواجد الصين في رقعة واسعة الانتشار من أفريقيا ولأكثر من ٣٥ دولة إفريقية من أهمها(أنجولا وجمهورية الكونجو الديمقراطية ونيجيريا وغينيا بيساو والكاميرون وتوجو والجزائر وموريتانيا ودول القرن الإفريقي)، حيث نمت التجارة الثنائية بين الصين وأفريقيا من ١٠,٦ مليارات دولار في العام ٢٠٠٠ إلى ٢٢٢ مليار دولار في العام ٢٠١٤، ومن المنتظر أن يناهز ذلك ٤٠٠ مليار دولار بحلول العام ٢٠٢٠، وياتي إدراك الصين لأهمية القارة الأفريقية من منطلقات اقتصادية بحتة باعتبارها أكبر الأسواق الواعدة والصاعدة في العالم، حيث تسعى بكين إلى تعزيز نفوذها وتواجدها في مناطق تعدها نقاط اختناق استراتيجية، من اجل مزاحمة الولايات المتحدة والغرب المتواجدين فيها منذ أمد طويل، ففي العام ٢٠٠٠ بادرت الصين إلى إنشاء منتدى التعاون الصيني– الأفريقي (F.O.C.A.C) في سبيل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بينها وبين البلدان الافريقية، وهو ما أسهم في ترسيخ التغلغل الصيني في القارة ووضع العلاقات الاقتصادية الصينية–الأفريقية في مسار سريع، حيث نمت التجارة الثنائية بين الطرفين قرابة ٤٠٠ مليار دولار بحلول العام ٢٠٢٠[٢]، بذلك تحظى القارة الإفريقية على أهمية خاصة في الرؤية الاستراتيجية الصينية، فالصين تعد أكبر شريك تجاري لها وثاني أكبر مستثمر فيها، لكن حجم التنافس الدولي على القارة يشكل أحد العقبات والتحديات أمام الطموحات الصينية[٣] .

من هنا تأتي أهمية القارة الإفريقية في إستراتيجية الحزام والطريق الصينية لا سيما ضمن محطات طريق الحرير البحري، إذ يصل إلى محطة شرق إفريقيا إلى العاصمة الكينية نيروبي، ولهذا فإن الصين تستثمر مبالغ طائلة في الموانئ الكينية، حيث تبني المنشآت التي تستخدم أسواق منطقة شرق إفريقيا ككل، ويتوقع استثمار المزيد في البنية الأساسية، والهدف منها تامين منفذ سهل إلى الأسواق الإقليمية، ومن أهم هذه الاستثمارات هي (لابسيت) وهو مشروع يشمل سكك حديد ونظم طرق وخطوط أنابيب تصل المنشآت الساحلية الجديدة في لامو بشمال كينيا وإثيوبيا وجنوب السودان، مكملة خطوط الاتصال التي تبدأ بمومباسا وتمر بنيروبي وتنتهي في أوغندا، وتتحمل الصين ٨٠%من إجمالي التكاليف بقرض تجاري بسعر فائدة يبلغ ١,٤%على مدار خمسة عشر سنة، كذلك يقدم بنك أكسيم (EXEM) الصيني امتيازات تنازل يبلغ مقدارها ١,٦٣ مليار دولار[١]، وفي ذات السياق تقوم الصين بمساعدة الدول الافريقية في تشييد الكثير من البنى

---

[١] محمد ابو سريع علي، صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢١٣) ، ٢٠١٨ ، ص ٨٧ .

[٢] أحمد بو خريص ، مصدر سبق ذكره .

[٣] عزة شحرور، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

[١] لمياء مخلوفي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٨.

التحتية الاساسية مثل مشروع بناء السكك الحديدية في انغولا، والذي يتوقع من ان يسهم في استيعاب ما يقرب من ٤٠ الف عامل صيني، كما تم بناء مقر الاتحاد الافريقي بكلفة ٢٠٠ مليون دولار، وهناك مشروع خط سكك الحديد العملاق الذي يربط بين تنزانيا وزامبيا بطول ١٨٦٠ كم٢، والذي بدأ تشييده في العام ١٩٧٠ ناقلاً لعشرات الملايين من البضائع والركاب، فضلاً عن تشييد الصين الطرق والابار والاتصالات السلكية لكثير من البلدان الافريقية [١].

وتهدف الصين من وراء هذه السياسة الى فتح اسواق هذه الدول امام التجارة والاستثمارات الصينية والاعتماد عليها وتزويدها بالنفط والموارد الطبيعية الى جانب الاستفادة من دعم هذه الدول لها في المحافل الدولية لا سيما التصويت في الامم المتحدة .

ومنذ انحسار المد الاستعماري الأوروبي من القارة الإفريقية سارعت الولايات المتحدة إلى شغل الفراغ بناءاً على الرؤية المبنية على أساس سياسة (ملئ الفراغ)، التي تفيد أن الادارة الامريكية مؤهلة أكثر من غيرها من الدول في توجيه مجرى الأحداث في البلدان الأفريقية [٢]، وفي هذا السياق فإن إستياء الأفارقة من سياسة الصراع الامريكي الفرنسي أوجدت الصين بقوة في الفضاء الإفريقي لسد الفراغ، لا سيما عند وجود ما يلبي طموحاتهم الذاتية من عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وربط الاستثمارات بالشروط المسبقة وعدم بث ايديولوجيات فكرية أو ثقافية تذوب في الطابع الإفريقي، وبذلك أصبحت الصين الحليف المقبول لدى الأفارقة حيث فُتح لها الباب على مصراعيه في القارة [٣] .

لكن الادارة الامريكية للرئيس (باراك أوباما) تبنت سياسة التوسع في أفريقيا ومنافسة الصين فيها، فأعلنت كخطوة أولى عن تعهدات لشركات أميركية بالاستثمار في القارة بقيمة ١٤ مليار دولار، ومن جانب آخر عززت الولايات المتحدة وجودها العسكري في القارة بإنشاء قواعد عسكرية لها في أكثر من دولة بدعوى محاربة الإرهاب، وأعطت الأولوية في مساعداتها المالية للدول التي تنجز تقدماً في إحترام القيم الديموقراطية حسب المعايير الأمريكية، وفي الاستراتيجية التي كشفت عنها الرئيس (دونالد ترامب) في منتصف كانون الاول من العام ٢٠١٨، أشار (جون بولتون) مستشار الأمن القومي إلى أن السياسة الجديدة للولايات المتحدة تهدف إلى تحدي ممارسات الصين وروسيا الساعية للحصول على ميزة تنافسية في أفريقيا، ومواصلة النهج الأميركي المتمثل في المبادرات العسكرية والتجارية وتقديم المعونة من أجل تطوير شراكات اقتصادية وسياسية وأمنية في جميع أنحاء القارة الأفريقية، وبذلك تتسابق كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين على

---

[١] ناديا بنسلام، صعوبات امام انتشار الصين الاقتصادي في افريقيا ، مجلة آفاق المستقبل ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، العدد(١٤) ، ٢٠١٢ ، ص ١٤ .

[٢] ياسر أبو حسن، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ١٦٦ .

القارة الأفريقية، إذ تهدف الاستراتيجية الأميركية من ذلك تحجيم الدور الصيني في القارة، في حين تسعى الصين لاجتذاب البلدان الإفريقية إلى مشروع الحزام والطريق، من أجل فك الحصار الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه على بكين في حدودها البحرية [١].

أن خير وسيلة بالنسبة للصين لمجابهة الولايات المتحدة هو الاندماج في منظمات تعاون إقليمية، فضلاً عن القوة العسكرية للصين في أفريقيا بما في ذلك قوات حفظ السلام التي يبلغ قوامها ٢٥٠٠ جندي، من هنا توصلت العديد من مراكز الفكر الأمريكي إلى أن الصين تفوقت على الولايات المتحدة في هذا الصراع ، ويتمثل هذا التفوق في الاتي:[٢]

١ – مساحة الانتشار في القارة تصل الى أكثر من ٣٥ دولة إفريقية تتواجد فيها الصين وشركاتها ورعاياها، من أهمها: (أنجولا وجمهورية الكونجو الديمقراطية ونيجيريا وغينيا بيساو والكاميرون وتوغو والجزائر موريتانيا والقرن الإفريقي) .

٢ – الاستثمارات الصينية في أفريقيا تجاوزت ٦٠ مليار دولار، في حين ان الاستثمارات الأمريكية تشكل ١٥ – ٢٠% من هذا المبلغ، معظمها في الجزائر وخليج غينيا .

٣ – الصين تركز في انتشارها على مجالات عدة مثل الثروة لا سيما النفط منها والتنقيب والإنتاج في دول مثل: (السودان وأنجولا وتشاد وغرب أفريقيا وموريتانيا)، وكذلك التبادل التجاري من تصدير المنتجات الصينية الرخيصة واستيراد مواد الخام الحديد والطاقة.

وفي هذا السياق ياتي بواعث الاهتمام (بالقرن الأفريقي)* من منطلق بعدين **أولهما:** جيوسياسي يكمن بما يكتسبه القرن الأفريقي من أهمية حيوية جغرافياً، كون الدول المكون له تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوب للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية أخرى، كما أنها تعد ممراً مهماً لأي تحركات غير اقتصادية قادمة من الغرب تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتعزى أهمية المنطقة جغرافياً إلى كونها تقع داخل الإقليم الذي أضحى يعرف باسم (قوس الأزمة)، والذي يضم القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي، ويتمثل البعد **الثاني،** في البعد الاقتصادي الذي يعد ملمحاً آخر لأهمية القرن الأفريقي بالنسبة الى بعض القوى الإقليمية والدولية، ومرد ذلك أن دول القرن الأفريقي غنية بالثروات الطبيعية والمعدنية، سواء النفط أو الذهب أو اليورانيوم أو الغاز الطبيعي، ومن ثم فإن المنطقة

[١] ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص٧٢ .

[٢] أحمد بو خريص، مصدر سبق ذكره .

تتحكم في طرق التجارة المهمة، لا سيما تجارة النفط القادمة من دول الخليج العربي والمتجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة [١] .

والقرن الإفريقي هو ذلك الجزء من اليابسة الواقع في شرق القارة الإفريقية غرب البحر الأحمر وخليج عدن ويحده المحيط الهندي جنوباً على شكل قرن ممتد في الخليج الهندي ومن هنا جاءت التسمية، وهو بهذا المفهوم يشمل أربعة دول هي (الصومال وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا)، ويطل القرن الإفريقي على الخليج العربي مباشرة وخليج عدن وباب المندب، ويعد الطريق الوحيد الذي يربط بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، ويطلق على هذه المنطقة أيضاً شبه الجزيرة الصومالية، وتتداخل سياسياً واقتصادياً وأمنياً مع منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر، كما يعد القرن الإفريقي المدخل الوحيد لإفريقيا من جهة الشرق، وهو بهذا الوضع يعد أهم منفذ تجاري على مستوى العالم، إذ من خلاله يتم نقل نفط الخليج إلى دول العالم وغيره من السلع التجارية الأخرى، كما أن هذا الموقع يتيح السيطرة على البحر الأحمر عبر التحكم في مضيق باب المندب، وبذلك يمكن السيطرة على حركة التجارة العالمية، فضلاً عن المرور المهم لأي تحركات عسكرية قادمة من أوربا أو الولايات المتحدة إلى منطقة الخليج والعكس، وهذا الموقع الجغرافي للقرن الإفريقي يجعل

(*) القرن الأفريقي يشمل المنطقة الشرقية من أفريقيا التي يتوغلها نهر النيل ومدخل البحر الأحمر الجنوبي وخليج عدن وباب المندب، ومن خلال ذلك تعد المنطقة منفذاً بحرياً مهماً باعتبارها أحد الممرات النفطية المهمة في العالم، إذ تعد البوابة المركزية لناقلات النفط والتي تشمل وفقاً لهذا المفهوم عشرة دول تتمثل في (إريتريا شمالاً إلى تنزانيا جنوباً لتضم السودان وجنوب السودان وبورندى وروندا وجيبوتى والصومال وتنزانيا وكينيا وإريتريا)، والقرن الافريقي عبارة عن مثلث قاعدته تمتد بخط يبدأ من منتصف أراضي جمهورية جيبوتي على باب المندب في الشمال، ويمر داخل أراضي إثيوبيا غربي إقليم الأوجادين ويسير داخل كينيا حتى نهر تانا جنوب إقليم الشمال الشرقي من كينيا، وراسه على المحيط الهندي في اقصى شرقي جمهورية الصومال، واحد ضلعيه على خليج عدن في الشمال، والأخر على المحيط الهندي في الشرق، وطبقاً لهذا الوصف فإن مساحة القرن الإفريقي تبلغ ٤٥٠ الف ميل مربع، وهى مساحة الجمهورية الصومالية ونحو نصف مساحة جيبوتي وخمس مساحة إثيوبيا وخمس مساحة كينيا، وهناك وصف أخر للقرن الإفريقي من علماء السياسة المختصين في الصراعات الدولية، يذهبون إلى أن تسمية القرن الإفريقي تنطبق على ثلاث وحدات سياسية تشكل رقعة استراتيجية هي الصومال وإثيوبيا وجيبوتي، أما المنظمات الدولية العالمية والإقليمية فترى أن منطقة القرن الإفريقي تضم الصومال وإثيوبيا وأريتريا وجيبوتي كدول قائمة على الساحل الشرقي للقارة الإفريقية المطل على المحيط الهندي وخليج عدن، ويمتد شمالاً إلى ساحل البحر الأحمر ويسيطر على مداخله بالتحكم في مضيق باب المندب، ومنهم من أضاف إليهم السودان وكينيا لاعتبارات استراتيجية ولتداخل الحدود والأقليات على حد سواء . المصدر: إيهاب عياد، الأمن الجيوسياسى للقرن الأفريقي وديناميات القوى الفاعلة: الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغة الجيوسياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية ، مصر، العدد (١١) ، ٢٠٢١ ، ص ٦. وكذلك: محمود صلاح جاويش، جيوبولتيك القرن الإفريقي: الأهمية والأبعاد ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، ٢٠٢١ ، ص ٢٣ . متاح على الموقع : www.eipss-eg.org .

[١] إيهاب عياد، الأمن الجيوسياسى للقرن الأفريقي وديناميات القوى الفاعلة: الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغة الجيوسياسية، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

منه ذو خاصية مهمة على المستوى العالمي، إذ يربط بين ثلاث قارات(اسيا وافريقيا وأوربا)، كما ان حدوده الممتدة لمسافات طويلة سهلت من اتصاله بجميع مناطق العالم [١].

بذلك شكلت منطقة القرن الأفريقي محور اهتمام العديد من القوى الإقليمية والدولية، لاعتبارات جيوبولوتيكية واستراتيجية راجعة إلى كونه معبراً وشرياناً رئيس في التجارة الدولية، كما تعد المنطقة ممراً للتحركات الأمنية لبعض القوى الكبرى المتجهة الى منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، بذلك حظيت المنطقة اهتماماً من القوى الدولية كالولايات المتحدة وروسيا والصين، لما تمثله من موقع استراتيجي ومنبع ثروات ضخم يجعل منها أحد أبرز المناطق أهمية على مستوى العالم، وهذا ما يؤكده المشهد العام في العقود الأخيرة، من كثرة الانغماس في فضاءات منطقة القرن الأفريقي كساحة لإعادة ترتيب ميزان القوة [٢] .

وفي هذا السياق يكتسب القرن الإفريقي أهمية استراتيجية كبيرة، إذ يعد ممراً لأى تحركات عسكرية آتية من أوروبا أو الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي، علاوة على ما فيه من جزر عدة ذات أهمية استراتيجية من الناحية العسكرية والأمنية، وبذلك ازدادت قيمة القرن الإفريقي كمنطقة تطل وتتحكم بالممرات المائية، فهناك ثمانية موانئ في المنطقة تتمثل في: (ميناء بورتسودان في السودان وميناءي مصوع وعصب في أريتريا وميناء جيبوتي في جيبوتي وموانئ بربرة وبوساسو ومقديشو وكسمايو في الصومال)، إذ تطل كل موانئ المنطقة على البحر الأحمر ماعدا اثنين منها (مقديشو وكسمايو) اللذان يطلان على المحيط الهندي، ومن ناحية أخرى تتميز المنطقة بانها تشرف على موقعين استراتيجيين مهمين هما باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ومضيق هرمز بوابة الخليج العربي، وينحصر باب المندب بين جيبوتي وجنوب غرب اليمن، كما يعد باب المندب والجزر الكثيرة المنتشرة شمالاً كميزة دفاعية للدول المطلة عليه، وفي هذا الخصوص يعد المضيق أحد أبرز وأهم الممرات الدولية على الإطلاق في منطقة القرن الإفريقي، لما يتمتع به من ميزة ربط الجانب الشرقي بالجانب الغربي من العالم وحجم التجارة الدولية والنقل[١].

اما منطقة البحر الأحمر فهي من أهم المناطق الاستراتيجية عالمياً، إذ تربط بين ثلاث قارات أسيا وأفريقيا وأوروبا، فضلاً عن أن موقعها المتوسط بين البحر الأبيض وبحر العرب يجعل منها حلقة وصل بين ثلاث مناطق إقليمية هي القرن الإفريقي والشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، ونتيجة لهذا الواقع فإن الدول المطلة على البحر الأحمر والمتحكمة في سواحله هي التي من شانها ان تؤدي دور رئيس في لعبة الصراع الدائرة، ومن ثم فانها تتحكم في البحر الأحمر من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية، وكذلك

---

[١] رأفت صلاح الدين، الأهمية الجيواستراتيجية للقرن الإفريقي ، مجلة البيان، العدد (٣٧٨) ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع: https://www.albayan.co.uk .

[٢] إيهاب عياد، الأمن الجيوسياسى للقرن الأفريقي وديناميات القوى الفاعلة: الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغة الجيوسياسية، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

[١] محمود صلاح جاويش ، جيوبولتيك القرن الإفريقي: الأهمية والأبعاد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .

باستطاعتها الربط بين الشرق والغرب من اقصر طريق ملاحي[١]، وعلى هذا الاساس بات من الضروري للصين أن تنشئ لها قوة عسكرية بحرية تضمن مصالحها القومية، وتسهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتامين خطوط التواصل عبر البحار والمشاركة في التعاون البحري الدولي، ومن أجل تأمين ذلك اتجهت الصين من وضع موطئ قدم لها في المنطقة تمثل ذلك في القاعدة العسكرية في جيبوتي[٢] .

لقد بدأ التعاون العسكري بين الصين وجيبوتي ضمن اتفاقية تعاون دفاعي موقعة في العام ٢٠١٤، وكان بداية العمل بإنشاء القاعدة العسكرية فيها في العام ٢٠١٥، وذلك للاستعانة بها في إمداد القوات البحرية التي تشارك في مهام حفظ السلام والإغاثة قبالة سواحل اليمن والصومال، ويمكن استخدامها أيضاً لدعم عمليات مكافحة القرصنة التي تقلل من مخاطر التجارة البحرية، وتعد هذه القاعدة العسكرية الأولى للصين خارج حدودها، وقد صممت لدعم المهمات البحرية للقوات الصينية في المحيط الهندي والشرق الأوسط لمحاربة القرصنة والإرهاب، ولدعم عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة لإجلاء رعاياها من بلدان إفريقية مرتفعة الحدة، وتعد إقامة القاعدة الصينية في جيبوتي تحرك استراتيجي كبير بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا لامتلاكهما قاعدتين عسكريتين هناك[٣] .

وافتتحت قاعدة الدعم اللوجستي التابعة للبحرية الصينية في آب ٢٠١٧ والتي تقع على بعد ٩,٦ كلم٢ شمال غربي معسكر لومونيية، إذ يؤمن العقد إيجاراً سنوياً قدره ٢٠ مليون دولار للحكومة الجيبوتية، وتمتد القاعدة على مساحة ٣٦٤ ألف متر مربع على أرض تقع في الجهة الغربية من مدينة جيبوتي، وتحاذي بشكل مباشر ميناء دورالية المتعدد الاستخدامات، وتضم ثكنات ومهبط طوافة ومنشآت تخزين تحت الأرض ورصيفاً بطول ٣٠٠ متر، وفي ما تشير أقصى التقديرات إلى أنها قادرة على استيعاب ١٠ آلاف جندي، تضم القاعدة حالياً ألف عنصر أو أقل على الأرجح بحسب التقديرات الأمريكية، واستثمرت الصين وجودها في جيبوتي في ثلاثة مشاريع بنى تحتية ضخمة تمثلت في إنشاء ميناء جديد متعدد الاستخدامات وسكة حديد وأنبوب ماء إلى أثيوبيا، وكل مشروع من هذه المشاريع ممول بقروض من مصرف الصين للاستيراد والتصدير، بلغت قيمتها مجتمعة ١,٥مليار دولار، وتترافق هذه المشاريع الكبيرة بمجموعة من الأعمال الداعمة ومنطقة تجارة حرة جديدة ، بما في ذلك استحواذ مجموعة (تشاينا مرتشانتس) في العام ٢٠١٣ على حصة ملكية(China Merchants Group) نسبتها ٢٣,٥% من هيئة الموانئ الوطنية في جيبوتي والتي تدعى (DPFZA) هيئة الموانئ والمناطق الحرة في جيبوتي[١].

---

[١] محمود صلاح جاويش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢.

[٢] زاك فيرتين، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

[٣] أحمد بو خريص ، مصدر سبق ذكره .

[١] زاك فيرتين، المصدر أعلاه ، ص ٦ .

ومن جانبها وصلت الولايات المتحدة إلى جيبوتي منذ عقدين مع أجندة محصورة لمكافحة الإرهاب ترتكز بالإجمال على مهام في الصومال واليمن ، فقد استحوذت على معسكر ليمونيه(وهو مركز سابق للفيلق الأجنبي الفرنسي)، وتعد القاعدة واحدة من مئات القواعد الأمريكية في الخارج والتي تستخدم لمهام مكافحة الإرهاب والمراقبة في أرجاء منطقة الشرق الأوسط، علماً أن العمليات تطورت لتشمل جهود مكافحة القرصنة، كما استخدمت القاعدة لمراقبة باب المندب، وتأوي ٤ آلاف جندي إلى جانب طائرات مسيرة ومقاتلات أف– ١٥ إي ستريك إيغل وطائرة دورية بحرية من نوع بي– ٣ أوريون وطوافات وطائرات نقل مختلفة، ويؤمن العاملون في ليمونيه الدعم العملياتي للقيادة المركزية الأمريكية والقيادة العسكرية في أوروبا وقيادة العمليات الخاصة، كما تتعاون عن كثب مع الجهات الحليفة اليابانية والأوروبية المتمركزة في جيبوتي، وفي العام ٢٠١٤ سافرت مستشارة الأمن القومي الأمريكي (سوزان رايس) إلى جيبوتي لزيارة الرئيس (إسماعيل عمر)، وكان هدف الزيارة منع محاولة الروس من تأسيس قاعدة عسكرية بمحاذاة معسكر ليمونيه، وعلى أثر ذلك عرضت (رايس) مضاعفة الإيجار السنوي للقاعدة من٣٠ مليون دولار إلى ٦٣ مليون دولار فوافق الجيبوتيون واعدت هذه الخطوة نجاحاً باهراً [١]، وبذلك فان موقع جيبوتي الاستراتيجي لم يجذب الصين والولايات المتحدة اليها فحسب، بل تعداه الى فرنسا واليابان وإيطاليا وإسبانيا، فضلاً عن روسيا والهند والمملكة العربية السعودية عن إهتماماتها[٢]، فهناك قواعد عسكرية لهذه الدول في منطقة القرن الافريقي تتمثل بالاتي : [٣]

فرنسا: احتلت جيبوتي منذ العام ١٨٥٠ وما زالت تحتفظ بأقدم قاعدة عسكرية لها هناك وهي قاعدة (فورس فرانسيس جيبوت)، حيث يتمركز نحو ٩٠٠ جندي مقابل عقد إيجار بقيمة ٣٤ مليون دولار سنوياً، رغم استقلال جيبوتي عنها، وتعد أهم قاعدة عسكرية فرنسية في القارة الإفريقية، ترتكز مهامها في تأمين حركة التجارة عبر مضيق باب المندب وحماية جيبوتي من أي إعتداء خارجي أو داخلي على غرار القضاء على التمرد في العام ٢٠٠١ .

الولايات المتحدة: تمتلك الولايات المتحدة الامريكية أهم هذه القواعد وأكبرها في جيبوتي، حيث يتواجد فيها أكثر من أربعة آلاف فرد ما بين عسكري ومدني، وكانت قد أنشأتها واشنطن بعد هجمات ١١ ايلول في العام ٢٠٠١، كما تمتلك الولايات المتحدة قواعد عسكرية سرية عدة في دول القرن الإفريقي وجوارها، ففي كينيا هناك قاعدتا مومباسا ونابلوك البحريتان، وفي إثيوبيا توجد قاعدة أربا مينش الجوية للطائرات بدون طيار منذ العام ٢٠١١ مهمتها الاستطلاع والتجسس في شرق إفريقيا، إلا إن القاعدة الأميركية في جيبوتي هي الوحيدة المعلن عنها من قبل واشنطن، وقد تم تمديد بقاء هذه القاعدة الأميركية إلى العام ٢٠٢٥.

---

[١] زاك فيرتين، مصدر سبق ذكره ، ص٧.

[٢] المصدر نفسه .

[٣] رأفت صلاح الدين ، الأهمية الجيواستراتيجية للقرن الإفريقي ، مجلة البيان، العدد (٣٧٨) ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع : https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=6399 .

الصين: أقامت بكين أول قاعدة عسكرية لها في جيبوتي في العام ٢٠١٧ في موقع يحتل مكانة إستراتيجية مميزة، وذلك لإعادة تزويد السفن البحرية المشاركة في مهام حفظ السلام والمهام الإنسانية بالوقود قبالة سواحل اليمن والصومال، وكان الاتفاق يضمن وجودها العسكري حتى العام ٢٠٢٦ بقوة عسكرية تصل إلى ١٠ آلاف جندي، ومن مهام هذه القاعدة المراقبة وحفظ السلام وتقديم المساعدات الإنسانية لإفريقيا وغرب آسيا، والتعاون العسكري والتدريبات المشتركة وإجلاء وحماية الصينيين في الخارج، وعمليات الإنقاذ الطارئة وتأمين الممرات البحرية الإستراتيجية.

الاتحاد الأوربي: تتمركز في جيبوتي قوة المهام المشتركة التي شكلها الاتحاد الأوربي والمعروفة بالعملية الأوربية لمكافحة القرصنة (أتلانتا)، بمشاركة ثمانية دول هي: (ألمانيا وبلجيكا وإسبانيا وفرنسا واليونان وهولندا وبريطانيا والسويد)، بهدف تطويق عمليات القراصنة في مضيق باب المندب ومراقبة حركة الملاحة.

اليابان: تعود علاقتها مع جيبوتي إلى سبعينيات القرن الماضي، لكنها لم تتواجد عسكرياً في جيبوتي إلا بعد العام ٢٠٠٩ من خلال إنشاء قاعدة عسكرية بحرية، مهمتها المشاركة في التصدي لقرصنة السفن من قبل الصوماليين، وتحتوي القاعدة على ميناء دائم ومطار لإقلاع وهبوط طائرات الاستطلاع اليابانية، وتضم ٦٠٠ عسكري، وينفق عليها ٣٠ مليون دولار كعقد إيجار سنوياً.

تركيا: سعت تركيا لتعزيز وجودها عبر الصومال حيث كثفت من تدخلها الاقتصادي والإنساني، وعززت وجودها في العام ٢٠١٧ بافتتاح أكبر قاعدة عسكرية لها خارج حدودها جنوب العاصمة (مقديشو) لتدريب عشرة آلاف جندي حكومي صومالي، كما حصلت على امتياز تطوير جزيرة سواكن السودانية على البحر الأحمر مما سيعزز من وجودها ونفوذها في القرن الإفريقي، ويساعدها في التقدم في مجال تسويق الصناعات العسكرية التركية في المنطقة.

اسرائيل: استأجر أرخبيل (دهلك) بإريتريا لبناء أكبر قاعدة عسكرية فيها، كما أنشأ قاعدة بحرية في ميناء (مصوع) وقاعدة تنصت استخباراتية تقع على قمة جبل على ارتفاع ٣٠٠٠ متر فوق سطح البحر، وتتخذ اسرائيل من الجزيرة مركزاً لها للرصد والمراقبة في البحر الأحمر لمراقبة السعودية واليمن والسودان وحركة ناقلات النفط، كما أنها تعد محطة لتشغيل الغواصات الإسرائيلية المزودة بالصواريخ النووية، والتي تقوم بمراقبة حركة الملاحة عند مضيق باب المندب جنوب البحر الأحمر.

إيران: تسعى للسيطرة على مضيق باب المندب بجانب سيطرتها على جزء من منطقة مضيق هرمز، مما يفتح الطريق أمامها للسيطرة على اثنين من أهم المضائق في العالم، وهما باب المندب وهرمز، ليساعدها ذلك في التواجد الفاعل في مياه البحر الأحمر لحصار دول الخليج، كما تتواجد قوات عسكرية إيرانية في المنطقة وهي المجموعة ٤١ بحرية التابعة للجيش الإيراني، وتتكون من الفرقاطة اللوجستية (لافان) والمدمرة

(الشهيد الأدميرال نقدي) وسفينة (تنب) للدعم اللوجستي، وتوجد من وقت لآخر ثلاث غواصات إيرانية من نوع (كيلو) .

الإمارات: أنشأت قاعدة جوية لها في جزيرة (ميون) على مدخل المضيق وأخرى في (ذباب) كما وقعت عقداً لبناء قاعدة جوية شمال ميناء عصب في إريتريا، وأبرمت اتفاقية مع جمهورية أرض الصومال غير المعترف بها دولياً لإقامة قاعدة أخرى في ميناء بربرة .

السعودية: أعلنت اعتزامها إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي في ظل مسعاها للقيام بدور أكبر في أمن المنطقة، حيث إنها تستشعر الخطر من الوجود والتغلغل الإيراني في المنطقة.

ان وجود هذه القواعد يثير حفيظة دول الجوار بسبب الصراعات الناشئة بين دول المنطقة، كما بين إثيوبيا وإريتريا وبين الصومال وإثيوبيا وبين الصومال ومقاطعة أرض الصومال التي تطمح إلى الانفصال عنها، كذلك تواجد بعض الدول غير المرحب بها إقليمياً، مثل تركيا المرفوضة من قبل مصر والسعودية، والصين غير المرحب بها من قبل الولايات المتحدة واليابان[١].

يتضح جلياً أهمية منطقة القرن الأفريقي التي أصبحت تشكل إهتماماً مركزياً في أجندة صانعي السياسات الخارجية لدى القوى الفاعلة والقوى الصاعدة الأخرى، وبهذا فقد بدأت القوى الإقليمية والدولية في العمل على إعادة صياغة منطقة القرن الأفريقي من أجل تحقيق الهيمنة والنفوذ، عبر صياغة مفهوم (القرن الأفريقي الكبير) للتعبير عن المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والإستراتيجية في مناطق شمال وشرق أفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى، ويتضح ذلك من خلال تحليل جيوسياسية القرن الأفريقي في الحسابات الإستراتيجية الدولية والإقليمية، وتمثل ذلك على النحو الاتي: [١]

أولاً: القرن الأفريقي في الحسابات الجيوسياسية الأمريكية، ان الهدف من التوجه الامريكي في القرن الأفريقي يتمثل في السيطرة على المخزونات الأفريقية من النفط والحصول عليها بأسعار منخفضة، لا سيما بعد الاكتشافات الجديدة وتنوع مصادر الطاقة فيها، والحد من المد الصيني والروسي في القارة، وكذلك محاصرة النفوذ الأوروبي المتزايد في بعض مناطق القارة .

ثانياً: القرن الأفريقي في الحسابات الجيوسياسية الروسية، تسعى روسيا إلى تجديد العلاقات مع دول القرن الأفريقي وتعزيز تأثيرها السياسي من أجل درء مخاوفها من حدوث عزلة دولية نتيجة لمواقفها في سوريا وأوكرانيا، مما دفعها للبحث عن حلفاء جدد ومناطق نفوذ بخلاف الشرق الأوسط، مثل منطقة القرن الأفريقي

---

[١] رأفت صلاح الدين ، مصدر سبق ذكره .

[١] إيهاب عياد، الأمن الجيوسياسى للقرن الأفريقي وديناميات القوى الفاعلة: الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغة الجيوسياسية، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١-٢١ .

لا سيما مع الدول التي تخضع للعقوبات من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية، وكذلك الرغبة في إحتواء خطر الفواعل غير الرسميين الجدد، وحجب خطر هذه الفواعل من أن تمتد إليها أو للمناطق المجاورة لها، والاسهام في تأمين المصالح الروسية في البحر الأحمر، والمشاركة في حماية مضيق باب المندب، فضلاً عن القرب من الأزمات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، والعمل على إستعادة نفوذها في ظل التواجد الدولي والتنافس الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي .

ثالثاً:القرن الأفريقي في الحسابات الجيوسياسية الصينية، أن التنافس الصيني الأمريكي على القرن الأفريقي يحمل في ظاهرة صبغة اقتصادية، إذ تمتلك الصين منطقة لوجستية مهمة في جيبوتى، إلا أن ذلك يختلف عن الرؤية الخاصة بالولايات المتحدة، حيث ترى أن التواجد الصيني يحمل في طياته الصبغة الأمنية فضلاً عن التوجهات الاقتصادية تجاه دول القرن الأفريقي، متمثلة في فتح أسواق جديدة لها في أفريقيا، فضلاً عن اقدام الصين على تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي يهدف إلى المساواة والمنفعة المتبادلة والتشاور المتكافئ وتعزيز التفاهم وتوسيع التوافق المشترك وتقوية الصداقة ودفع التعاون من أجل ترسيم العلاقات الثنائية في ما بينهما، إذ يضم المنتدى في عضويته الصين و٥٣ دولة إفريقية تتضمن هذه الشراكة والتعاون في جميع المجالات [١] .

وربما الهدف الاسمى من ذلك يتجلى في العمل على إزالة الحواجز أمام حركة البضائع والخدمات والاستثمارات الصينية سعياً منها نحو بناء مناطق حرة للتبادل والاستثمار وتسهيل الاجراءات الجمركية وغير الجمركية على طول مسارات طرق الاحزمة البرية الثلاثة والطريق البحري، علاوة على ذلك تهدف الاستراتيجية الصينية(الحزام والطريق) على المدى الطويل إلى توحيد منظومة معايير العمل وشهادات المنشأ وحماية الملكية الفكرية والتحكيم التجاري وحماية البيئة، فضلاً عن إقامة مشروعات التعاون في مجالات البحث العلمي وتطوير الإنتاج والتسويق، وكذلك حماية الأمن الاقتصادي الوطني الصيني، وتعزيز أمن الطاقة من خلال طرق الشحن البديلة، والحد من الهيمنة الجيوسياسية التي تقودها الولايات المتحدة، وبناء نظام دولي جديد يعزز القوة الوطنية الشاملة للصين، وتقديم نموذج جديد للتعاون الإقليمي في القرن الحادي والعشرين، يرتكز على التشاور على نطاق واسع، وتقاسم المنافع ككل كما يتجاوز فكرة كونه مشروع مساعدات فقط كمشروع (مارشال) [١] .

أن السيطرة الصينية على الموانئ المهمة تمنحها فرصاً فريدة لجمع المعلومات الحساسة أو تعرض السفن وأجهزة الاتصالات الأمريكية للتشويش، كما يمكن أن تطال تداعيات هذا الموضوع السيناريوهات التي

---

[١] زياد يوسف حمد، التوجه الصيني نحو منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة ، المركز الديموقراطي العربي، برلين، العدد (٧) ، ٢٠٢٠ ، ص ٩ .

[١] لمياء مخلوفي، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٤.

تفترض صراعاً مباشراً مع الصين، مع أن الخبراء يحذرون من التضخيم من القدرات الحالية لجيش التحرير الشعبي، ويقترح البعض منهم أن الحضور الصيني في المحيط الهندي يمكن أن يؤدي إلى نقاط ضعف أكثر منه إلى فرص قوة في حال نشوب صراع مع الولايات المتحدة أو حلفائها [١] .

وفي ما يخص جيبوتي فان الصين تمتلك القسم الأكبر من دين البلاد العام ، وسبق أن أعيدت هيكلة أكبر قروضها المستحقة التي يفترض أن يبدأ استهلاكها في العام ٢٠٢٠، فقد ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٠٤% في العام ٢٠١٨، مما حدى بصندوق النقد الدولي إلى تصنيف جيبوتي في خطر كبير من الوقوع في مديونية حرجة، ثم أعيد احتساب هذا الرقم لاحقاً وتم تخفيضه إلى ٧١% ، كما بدأ النقاش حول فخ الدين الذي وصل في نهاية الأمر إلى الكونجرس في العام ٢٠١٨ بجدال حول السيطرة على الأصل الأكثر إنتاجاً في البلاد، وفي غضون ذلك انطلقت إشاعات عن سيطرة الصينيين على محطة دورالية للحاويات، وتسائل أعضاء الكونجرس ما إذا كانت بكين قد أحكمت سيطرتها على الأصل الأعلى قيمة لدى جيبوتي كضمانة للدين غير المسدد مثلما فعلت بعد سنة في ميناء هامبانتوتا في سريلانكا[٢] .

وفي هذا السياق يعد اتفاق الصين مع جيبوتي لإقامة قاعدة عسكرية بحرية فيها مؤشراً أولي لبداية التحلل الصيني النسبي والتدرجي من مبدأ عدم التدخل، كما أصبح لديها قاعدة ساوتومي وبرينسيبي وسيشيل وخليج والفيس في ناميبيا التي تضم زوارق حربية وعسكراً صينياً بهدف مكافحة القرصنة وتأمين مرافق الموانئ، مما يشير إلى أن الصين تقوم بعملية تطويق للقارة لحماية مشروعها الكبير الحزام والطريق، كذلك اهتمام الصين بثلاث دول في شرق أفريقيا ضمن مبادرتها وهي (كينيا وإثيوبيا وجيبوتي)، حيث استثمرت اربعة مليار دولار لربط إثيوبيا بجيبوتي و١٣ مليار لإنشاء شبكة سكك حديدية، بالإضافة إلى إفتتاح المنطقة الحرة الصينية الجديدة في جيبوتي والتي تعد جزءاً من مبادرة الحزام والطريق، وحقيقة الأمر أن القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي ستتيح لها تأمين مضيق باب المندب وستضمن لها تواجد عسكري في القرن الأفريقي،مما يسهل من عملية تدفق صادراتها الى تلك الممرات البحرية ضمن مبادرة الحزام والطريق[١].

فالهدف الأساس لتلك القواعد العسكرية هو من أجل تأمين إمدادات النفط وسلامة المرور لصادراتها اليومية من خليج عدن وقناة السويس وصولاً إلى أوروبا، ووفقاً للسياسة الدفاعية الصينية فإن القوات المسلحة تعمل على خلق وضع استراتيجي مناسب لها، كما تعمل بكين على توفير الأمن الخارجي عبر مبادرة الحزام والطريق مع الدول التي تعاني من النزاعات الداخلية، وفي هذا الصدد تم توقيع خطة عمل صينية – أفريقية

---

[١] زاك فيرتين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٤ .

[١] فاطمة الزهراء أحمد أنور، آليات التواجد الصيني في القارة الأفريقية بين الفعالية والإخفاق ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية ، مصر ، العدد (١٣) ، ٢٠٢٢ ، ص ٣١٧ .

في العام ٢٠١٨ من أجل تأمين المشروعات الاقتصادية المشتركة، وسلامة المواطنين الصينيين والشركات الصينية المتواجدة في القارة، وكانت أوغندا أول دولة أفريقية نشرت قواتها العسكرية لحماية المصالح الصينية والمواطنين من السكان المحليين، ووفقاً لذلك تقوم الصين بتدريب الفرق العسكرية الكينية لحماية خط سكك الحديد في مومباسا– نيروبي، كما تقدم الصين تقنيات تكنولوجية حديثة لبناء القدرات الأفريقية لجمع المعلومات الاستخباراتية ومراقبتها ورصدها والاستجابة لها، ولتأمين إمدادات النفط الأفريقي والعربي عبر المحيطات البعيدة، وفي ذات السياق أعلنت الصين في العام ٢٠٠٩ عزمها عن بناء قاعدة بحرية لها في خليج عدن لحماية سفنها من القرصنة في السواحل الصومالية[١].

وفي السياق نفسه أعلنت الصين في شباط من العام ٢٠١٦ بناء مرفق للدعم اللوجستي في جيبوتي، ولم يكن في نية الصين اطلاق كلمة قاعدة على المرفق، وقد عبر نائب رئيس اللجنة العسكرية الصينية لدى لقائه مع رئيس الأركان الجيبوتي رغبة الصين في تقوية علاقات التعاون مع الجيش الجيبوتي، ومما دفع بالصين لبناء المرفق العسكري في جيبوتي أن نسبة كبيرة من تجارة الصين مع الاتحاد الأوروبي والتي تقدر بنحو بليون دولار يومياً تمر عبر خليج عدن، كما أن نحو٤٠% من واردات الصين من النفط تمر عبر المحيط الهندي، يضاف إلى ذلك أن طريق الحرير البحري المقترح من الصين يقوم على تقوية الارتباط الإقليمي بين الصين والمحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأبيض المتوسط، ويتطلب إستقرار هذا التشبيك وجود بنيات أمنية تحمي المفاصل الرئيسة في طريق الحرير البحري، وبذلك ستنفق الصين مبلغ ٣,٥ بليون دولار لإنشاء منطقة تجارة حرة في جيبوتي ومنها تتواصل مع أجزاء أخرى من القارة [١].

أدى التفاعل الصيني مع دول القارة الافريقية إلى زيادة القلق الأمريكي، إذ ورد في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي: (يجب أن يدرك القادة الصينيون أنه لا يمكنهم أن يمضوا في هذا الطريق الآمن وهم متمسكون بطرق التفكير القديمة وبالأعمال التي تثير القلق في المنطقة وبقية أنحاء العالم)، وتشمل الطرق القديمة استمرار الصين في التوسع العسكري بطريقة غير شفافة، والتوسع في التجارة مع السعي للاستحواذ على مصادر الطاقة في العالم، وفي توجيه الأسواق بدلاً من العمل على فتحها[٢]، إذ ان الصين انشأت خمسة مناطق خاصة للتجارة في دول اثيوبيا وزامبيا ونيجيريا، وفي احصاءات عام ٢٠٢١ وصل إجمالي قيمة التجارة بين الصين وأفريقيا الى حوالي ١٨٧ مليار دولار، حيث حافظت بكين على مكانتها كأكبر شريك تجاري للقارة الافريقية وعلى مدى ١٢ عام متتالية، وبذلك انشأت الصين منتدى التعاون الصيني الافريقي أو ما يعرف اختصاراً بـ (فوكاك) والذي يعقد كل ثلاث سنوات ليتم فيه عقد اتفاقات تجارية ومنح قروض للدول

---

[١] المصدر نفسه .

[١] محمود صلاح جاويش، التحالفات الإقليمية والدولية والأمن الإقليمي في القرن الأفريقي ، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، ٢٠٢٢ ، ص ١٧ . متاح على الموقع: www.eipss-eg.org .

[٢] محمود صلاح جاويش، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .

الافريقية، غير أن منح القروض الى تلك الدول والتي أغلبها يملك اقتصاداً متواضعاً له تبعاته السياسية، حيث إن الصين تمد نفوذها السياسي وأحياناً العسكري الى الدول التي تتخلف عن سداد ديونها، فقد صنف صندوق النقد الدولي ٢٠ دولة من دول القارة الافريقية معرضة لخطر الديون، وعلى أثر ذلك اتهمت الولايات المتحدة الصين بأنها تتعمد إعطاء ديون بفوائد مخفضة لغرض إيقاع الدول الفقيرة بشراك تلك المديونية، مما يجعلها تهيمن على قرارات تلك الدول التي تتخلف عن سداد الديون[١]، لكن الصين نفت بدورها تلك الادعاءات غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، وعلى سبيل المثال فقد حصلت دولة كينيا على قرض من الصين يسمح لها بإنشاء خط سكك حديد وبمدة سماح تمتد لـ ٥ سنوات، غير أنها لم تستطع ايفاء وعدها بتسديد القرض الصيني، وكانت خسارتها في ذلك المشروع تجاوزت ١٠٠ مليون دولار، مما جعل من الصين ان تسيطر وبشكل فعلي على ميناء (مومباستا) الذي يعد الميناء الرئيس لإدخال الارباح الكبيرة الى كينيا، وليس ببعيد ما حصل في دولة جيبوتي في العام ٢٠١٧ عندما قدمت الصين قرض لتطوير ميناء (دورالي) ولم تستطع جيبوتي– كما كان متوقعاً – على سداد القرض بسبب ديونها الكبيرة التي تعادل ٨% من ناتجها المحلي، وعلى أثر ذلك سمحت للصين بإنشاء قاعدة عسكرية لها كنتيجة لعجزها عن سداد القرض، وعلى هذا الاساس أصبحت القروض الصينية سلاح ذو حدين موجهة في الغالب الى الدول الفقيرة وربما أداة استعمارية جديدة [١].

---

[١] أحمد هورامي، التدخل الصيني في القرن الافريقي ، مقالات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٢٢ ، ص ٣ . متاح على الموقع : https://www.hcrsiraq.net/%d8%a7%d8%aa%d8%b5%d9%84-%d8%a8%d9%86%d8%a7/ .

[١] المصدر نفسه .

الفصل الرابع

إستراتيجية الحزام والطريق ومستقبل النظام الدولي

هناك مناطق في العالم هي محل صراع بين قوى اقليمية ودولية (دول عظمى ودول كبرى في النظام الدولي)، والصين لديها حضور فاعل ومميز في تلك المناطق، وان طبيعة الصراع في هذه المناطق تتمحور حول موقعها الاستراتيجي الحيوي إما حول موارد الطاقة او التحكم بها، وهذه المناطق تكمن في صلب (الحزام والطريق)، ولا تنفك هذه القوى من الدخول في صراعات على كافة الاصعدة، والمبادرة جائت للتخلص من هذه الصراعات عبر مشابكة اقتصاداتها باقتصاد الصين[١] .

ففي السابع عشر من شباط ٢٠١٧ ترأس (شي جين بينغ) ندوة حول الأمن القومي في بكين، حدد خلالها ثلاث عمليات من المنظور الصيني تحدد الجغرافيا السياسية للدولة، **الأولى:** تعدد الأقطاب في العالم، حيث اشار لعدم انفراد الولايات المتحدة بالقوة والهيمنة على العالم، **والثانية:** عولمة الاقتصاد حيث الانفتاح الاقتصادي العالمي، **والثالثة:** دمقرطة العلاقات الدولية، ويقصد بها أن الديمقراطية يجب أن تطبق بين الدول دون منح أي منها الحق في فرض إردتها على الدول الأخرى أو التدخل في شؤونها، واشار الى أن هذه العمليات تمثل على السواء تحديات وفرص للصين، وإن ردة فعل الصين تجاهها سيكون ثابتاً مهما حدث، كما اكد (شي) بقوله:" كما يجب أن نحافظ على ثباتنا الاستراتيجي وثقتنا الاستراتيجية وصبرنا الاستراتيجي" [١].

وفي تشرين الاول من العام ٢٠١٧ وخلال كلمته في المؤتمر التاسع عشر للكونجرس الصيني بعنوان (ضمان انتصار حاسم في بناء مجتمع مزدهر باعتدال من جميع النواحي والسعي من أجل نجاح عظيم للاشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد)، أعلن (شي) في إشارة للنمو الاقتصادي الصيني، وأكد أن الصين تشهد منعطف تاريخي جديد في مجال التنمية يتطلب اشتراكية ذات خصائص صينية لعصر جديد، وبناء على ذلك حدد (شي) إطاراً زمنياً طويل الأمد لتحقيق ما أسماه (التجديد العظيم للأمة الصينية)، ففي حلول العام ٢٠٢٠ أصبحت الصين مجتمعاً مزدهراً باعتدال مع القضاء على الفقر في المناطق الريفية، وبحلول العام ٢٠٣٥ ستحقق الصين (التحديث الاشتراكي)، حيث ستكون مبتكراً رائداً يتمتع بسيادة القانون ولديها عدد كبير من السكان من ذوي الدخل المتوسط مع تفاوت منخفض في الدخل، وبحلول العام ٢٠٥٠ ستكون الصين دولة اشتراكية عصرية عظيمة ذات قوة عالمية مزدهرة وقوية وديمقراطية ومتقدمة ثقافياً [٢] .

---

[١] وداد المساوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .

[١] نقلاً عن : سيد محمود على غنيم، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٣ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٣٥٣ .

من هنا تعمل الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق على توسيع استخدام المعايير الصناعية في قطاعات التكنولوجيا الرئيسة، كجزء من جهدها من أجل تعزيز مكانتها في السوق العالمية، وتشمل هذه المشاريع التي صنفتها بكين كجزء من المبادرة (النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للطاقة والمناطق الصناعية والتعاون الإعلامي والتبادل العلمي والتكنولوجي وبرامج الثقافة والدين والتعاون العسكري والأمني)، كما تسعى الصين إلى التحكيم في النزاعات التجارية المتعلقة بالمبادرة عبر محاكمها الخاصة التي تخضع لأوامر الحزب الشيوعي الصيني، ومن خلال ذلك تعتقد الولايات المتحدة أن بكين تسعى من أجل الحصول على نفوذ سياسي وتمكين عسكري لا تستحقه [١] .

بذلك يهدف الحزب الشيوعي الصيني الى جعل الصين رائدة عالمية من حيث القوة الوطنية الشاملة والنفوذ الدولي، كما عبر عنه الأمين العام للحزب في الحادي عشر من العام ٢٠١٧، من خلال تعزيز ما أشار إليه باسم (نظام الاشتراكية ذات الخصائص الصينية)،هذا النظام متجذر في تفسير بكين للإيديولوجية الماركسية اللينينية يجمع بين دكتاتورية قومية وحزب وأحد واقتصاد تديره الدولة ونشر العلم والتكنولوجيا في خدمة الدولة، وتبعية الحقوق الفردية لخدمة أهداف الحزب الشيوعي الصيني، وفي شهر أيار من العام ٢٠١٩ أصدرت وزارة الدفاع تقريرها السنوي إلى الكونغرس بعنوان(التطورات العسكرية والأمنية المتعلقة بجمهورية الصين الشعبية) الذي يقيم المسارات الحالية والمستقبلية لتطور الصين العسكري والتكنولوجي والاستراتيجيات الأمنية والعسكرية والمفاهيم التنظيمية والتشغيلية لجيش التحرير الشعبي، وفي تموز من العام ٢٠١٩ اعترف وزير الدفاع الصيني علناً بأن مبادرة الحزام والطريق مرتبطة بالتوسع الطموح لانتشار جيش التحرير الشعبي الصيني في الخارج، بما في ذلك مواقع مثل جزر المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي[١].

وعلى هذا الاساس سوف نبحث في هذا الفصل عن الهيمنة في النظام الدولي والتي سوف تتشكل في قطبين دوليين تتمثل في الهيمنة الاقتصادية، وعليه تم تقسيم الفصل على مبحثين اساسيين، ووفق الاتي :

المبحث الاول : قطب اقتصادي دولي بقيادة الصين

المبحث الثاني : قطب اقتصادي دولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية

---

[١] بلا ، النهج الاستراتيجي الذي تتبعه الولايات المتحدة مع جمهورية الصين الشعبية ، وزارة الخارجية الأمريكية، البيت الأبيض ، واشنطن ، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : https://2017-2021-translations.state.gov .

[١] المصدر نفسه .

المبحث الاول

قطب اقتصادي دولي بقيادة الصين

يهدف الواقعيون الكالسيكيون الجدد إلى تحليل كيفية تأثير ضغوط النسق الدولي وكذا المتغيرات المتعلقة بمستوى الوحدة الدولية، مثل بنية السياسة الداخلية وتصورات صناع القرار للسياسة الخارجية، وفي هذا الاطار تبرز إسهامات كل من (راندال إشولر وتوماس كريستنسن وفريد زكريا وويليم ولفرز وجاك سنايدر وأرون فريدبرج)، وكلها دراسات تؤكد على فكرة أن سلوك السياسة الخارجية للدولة هو نتاج لضغوط النسق الدولي، وقد تأثرت بالعوامل الداخلية المتعلقة بمستوى الوحدة / الدولة، فالواقعيون الدفاعيون أمثال (كينيث والتز) يؤكدون على أنه ليس من الحكمة أن تسعى الدول إلى تعظيم حصتها من القوة العالمية، كون أن النسق سوف يعاقب الدولة التي تسعى لإكتساب حجم هائل من القوة، لا سيما تلك التي تسعى إلى الهيمنة من خلال تشكيل تحالفات مناوئة بغية تحقيق التوازن، وربما ينتهي الأمر بتدميرها على نحو ما حدث مع فرنسا النابليونية (١٧٩٢-١٨١٥) وألمانيا الامبراطورية(١٩٠٠-١٩١٨) وألمانيا النازية (١٩٣٣-١٩٤٥)، وخلاف ذلك يتخذ الواقعيون الهجوميون أمثال (جون ميرشايمر) موقفاً مغايراً، إذ يعدون من قبيل المنطق الاستراتيجي الجيد سعى الدول إلى زيادة مستوى قوتها كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، وإن واتتها الظروف أن تسعى إلى الهيمنة [١] .

وفي ظل هذا التصور فأن سعي الدولة للتغيير عبر التوسع يكون مكلفاً طالما أن التكاليف الحدية للتغيير الاضافي لم تبلغ مستوى المنافع الحدية أو تتجاوزها، مع ملاحظة أنه عندما يتم الوصول إلى نقطة التوازن بين التكاليف والمنافع المترتبة على إحداث التغيير أو التوسع الاضافي، فإن التكاليف الاقتصادية للحفاظ على الوضع القائم تتجه نحو الارتفاع بمعدل أسرع من الموارد اللازمة لإحداث التغيير، أما في حالة ان لم تتوافر الحلول للنسق فان ذلك سيعود عليها بأرباح صافية إضافية للمشاكل الناتجة عن إختلال التوازن بين القوى المهيمنة داخل النسق الدولي وإعادة توزيع القوة، وفي هذه الحالة فإن النسق سوف يتغير ويتأسس وفقاً لذلك توازن جديد يعكس توزيع القدرات النسبية الفعلي، وعلى أساس هذا فإن (جيلبين) لم يتجاهل في تحليله للعملية السياسية داخل كل دولة وتأثير ذلك على سلوكها الدولي[٢] .

من هنا يجب على الدولة الصاعدة أن تمتلك مقومات القوة التي تفوق تلك التي تمتلكها الدولة المهيمنة أو على الأقل تعادلها، بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما حد التساوي، ومن ثم

---

[١] أحمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو الى ميرشامير"دراسة تقويمية"، المجلة العلمية لكلية الدرايات الاقتصادية والعلوم السياسية ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر، العدد (١٦) ، ٢٠١٦ ، ص ص ٣٥-٤٠.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

على الدولة الصاعدة العمل على تضييق الفجوة بين مقدراتها القومية، ومقدرات الدولة المهيمنة، وهذا الدور المعكوس يحدث من خلال التغيرات في المقدرات القومية لكلا الطرفين، وعندما يكون الأمر مصحوباً بعدم رضا شديد عن الوضع الدولي القائم بالنسبة للدولة الصاعدة، فإنه من المتوقع نشوب الحروب [١] .

من هذا المنطلق توفر النظرية الواقعية إطاراً مثالياً لتفسير العلاقة بين سعي الدولة لتوسيع مصالحها في الخارج ومستوى قوتها النسبية، فهي تفترض أن البقاء في ظل حالة الفوضى التي تميز البيئة الدولية هو الهدف الأساس لكل دولة، لأن تحقيق الأهداف الأخرى يتوقف على ضمان البقاء، ولهذا السبب تدرك الدول أن أفضل وسيلة للبقاء في النظام الفوضوي هو زيادة قوتها إلى أقصى حد ممكن، أي أن تكون قوية بقدر الإمكان مقابل منافسيها المحتملين، وعلى هذا الاساس تكون الدولة الاقوى في النظام هي الدولة الأكثر أمناً وضماناً لبقائها، ومن ثم فإن الهدف النهائي لكل قوة كبرى هو تعظيم حصتها من القوة النسبية والهيمنة على النظام في نهاية المطاف[١]، ووفقاً لنظرية توازن القوى التي قدمها (أورجانسكي) فإن وصول دولة إلى موقع القيادة في النسق الدولي يوازيه هبوط أو فقدان دولة أخرى لموقعها فيه، ومن ثم فإنه من مصلحة أية دولة أن تبقى في حال من التفوق النسبي على غيرها من الدول [٢].

وفي هذا السياق يتوقع الواقعيون الكلاسيكيون الجدد تحرك الصين في المنظور القريب نحو خلق نظام دولي ينسجم مع أهداف سياستها الخارجية وطموحاتها، إذ تسعى بدافع قوتها الاقتصادية الى إعادة النظر في البنيات المؤسساتية والقواعد الناظمة للتفاعلات الإقليمية والدولية سواء باستخدام الوسائل الدبلوماسية أو عبر وسائل الإكراه، أو كما تنبأ (ويليام هنري سيوارد) وزير الخارجية للولايات المتحدة (١٨٦١– ١٨٦٩) من أن الأمة التي تمتد على أكبر مساحة من الأرض ولديها التصنيع الأكبر حجماً والأكثر مبيعاً للأمم الاخرى ينبغي أن تكون القوة الكبرى على الأرض، والسبب في ذلك هي القناعة الراسخة لدى منظري الواقعية الكلاسيكية الجديدة بتوجه الصين– على غرار جميع القوى السابقة التي عرفت نمواً مشابهاً في حصتها من القوة النسبية بفعل نموها الداخلي السريع– نحو السعي إلى توسيع نطاق مصالحها في الخارج ونيل الاعتراف الدولي بمكانتها الجديدة [٣] .

ووفقاً لذلك تواصل الصين وبطريقة ممنهجة فرض هيمنتها على العالم معتمدة على الوسائل الاقتصادية بالدرجة الاساس وغيرها من الوسائل الاخرى التي وضعتها موضع التنفيذ في كل ارجاء العالم،

---

[١] زهراء محسن هجول، أثر مشروع الحزام والطريق في التنافس الامريكي– الصيني ، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، برلين ، العدد (٢٠) ، ٢٠٢٢ ، ص١٣٦.

[١] توفيق حكيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٣ .

[٢] محمد عثمان ، العوامل المحددة لمسار العلاقات الروسية– الصينية المستقبلية ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع : https://www.siyassa.org.eg/News/18349.aspx .

[٣] انطوان برونيه وجون بول جيشار، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٦ ،٢٥٠ .

وبعد ان عرف العالم الامبريالية البريطانية وهيمنتها ثم الهيمنة الامريكية، فان دول العالم يمكنها ان ترضى بالانتقال الى هيمنة أخرى جديدة، لكن هل سيكون مقدراً لها ان ترضى بالهيمنة الصينية صاحبة النموذج الراسمالي الشمولي[١] .

وبافتراض محورية متغير القوة في صياغة سلوك الصين المستقبلي ومكانتها الدولية، فإن الوقوف على واقع القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية المتنامية ونفوذها السياسي والثقافي المتعاظم، يمثل عنصر القوة الأبرز في المعادلة والذي يمكّنها من أخذ مكانة مستقبلية، وبوجود الصين قوة صاعدة سيترتب عليه انعكاسات جوهرية في النظام الدولي، كما ان هناك مؤشرات تحمل دلالات متعددة عن حجم القدرات التي تتوافر لدى الصين، بالشكل الذي يؤهلها من أن تصبح أقوى تأثيراً في النسق الدولي في السنوات القليلة القادمة، فالصين ذات قوة تقليدية لا جدال فيها، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي والعسكري، كما ان الفرص التي تسهم في تعزيز مكانتها في بنية النظام الدولي تتمثل في إستمرار معدلات النمو الاقتصادي وتواصل العمل في بناء قوة عسكرية فعالة، واستمرار التعامل الناجح مع آليات السوق والاهتمام الملحوظ بإدخال التكنولوجيا الحديثة والبحث العلمي، والالتزام بسياسة خارجية متوازنة وناجحة، بعدما جرى الانتقال والتحول من التوجه الراديكالي لسياسات (ماو تسي تونغ) إلى سياسة أقل نزوعاً للمواجهات وأكثر جرأة وبراغماتية [١] .

وعليه فهناك تحول كبير في التحليل الأيديولوجي للنظام العالمي بسبب الصعود الصيني على المستوى الاقتصادي، تمثل في خلخلة ما ذهب إليه المفكر الأمريكي (فرنسيس فوكوياما) في أطروحته (نهاية التاريخ) والتي تفضي بانتصار الرأسمالية والديمقراطية الليبيرالية كمنتهى الخيارات الاقتصادية والسياسية التي يمكن تبنيها واتباعها من مختلف دول العالم، والحال أن الصين حققت تطوراً اقتصادياً منقطع النظير معتمدة على نظام اقتصادي سياسي مختلف يقوم على خصوصياتها الوطنية منطلقاً من نموذجها الخاص، مؤكدة إن طريق النهضة الاقتصادي والتنمية الشاملة لا يمر بالضرورة عبر النموذج الليبرالي للديمقراطية الغربية، بذلك يزعم قادة الحزب الشيوعي الصيني إن بكين تحترم التجارة الحرة والعولمة، وهي تبدو أكثر ثقة في تعزيز الحلول بناءاً على وضع نفسها كبديل ناجح للديمقراطيات الليبرالية [٢] .

---

[١] توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ١٩٦ .

[١] ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٦-٧٧ .

[2] Nicola Casarini and Lorenzo Mariani , Between “America First” and the “Chinese Dream”: What the EU and Japan Can Do Together , international symposium , convened by the Istituto Affari Internazionali in Rome on 13–14 December 2018 , p p 11–15.

وبالاتساق مع ما تقدم فان الصين تسعى من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى إعادة بناء نظامها الإقليمي بوصفها زعيم للنظام الآسيوي ومركز أفكار وقواعد جديدة للحوكمة، ومن ثم السعي بالتوازي في بناء نظام عالمي جديد تديره عبر تبني افكار جديدة تتمثل في(الحلم الصيني وحلم آسيا)، والسياسات الجديدة مثل (الدبلوماسية الشاملة والأمن) بما يسميه (شي جين بينغ) بـ (مجتمع المصير المشترك) من خلال توسيع التعاون الآسيوي عبر المنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل والمساواة والتعاون والربح للجميع، وبذلك فان المبادرة تعبر عن استراتيجية الصين الكبرى من خلال تشكيل قلب آسيوي جديد للاقتصاد العالمي مع وجود بكين في الوسط والدول الغربية على الهامش ما لم تشارك في المبادرة [١] .

وفي هذا الصدد يذكر(ليو ويد ونغ) مدير مركز الحزام والطريق للبحوث الاستراتيجية التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم في مقابلة مع مراسل صحيفة (تشاينا ايكونوميك تايمز) عشية منتدى قمة التعاون الدولي للحزام والطريق ان المبادرة هي محاولة لإصلاح نموذج الحوكمة الاقتصادي الدولي الحالي وتحقيق التنمية الشاملة، إذ من الممكن تغيير الاقتصاد العالمي في العقود القادمة، كما ان المبادرة ملتزمة بمفاهيم الانفتاح والتعاون والمواساة والمنفعة المتبادلة ومبادئ المشاورة والبناء المشترك والمشاركة، إذ تضع القاسم المشترك الاكبر للتنمية في المقام الاول، وبذلك يقول(ليو): " لهذا السبب تحديداً يوفر البناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق افكاراً جديدة للتنمية المتعمقة للعولمة الاقتصادية وهذه هي العولمة الشاملة"[١].

من هنا تسعى الصين إلى محاولة تغيير نمطية النظام الدولي، أو على الأقل في شقه الاقتصادي من نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب تكون الصين فيه قطباً فاعلاً، وهذا ما لا يمكن أن تسلم به واشنطن بسهولة، إذ سيكون من الصعب على بكين إحداث اختراقات لعولمة الاقتصاد وفق رؤيتها الخاصة، في الوقت الذي أصبحت فيه المدافع الرئيس عن العولمة الاقتصادية، كما اتضح ذلك في خطاب الرئيس الصيني(شي جين بينغ) أمام منتدى (دافوس) الاقتصادي للعام ٢٠١٧، عندما أكد أن العولمة الاقتصادية ليست السبب وراء المشاكل والأزمات التي يعاني منها العالم، وان صح ذلك فإن هذا لا يعني أن نقضي على هذا النظام، وعليه أكد الرئيس (شي) التزام بلاده بأبراز المبادرات الاقتصادية والتجارية التي طرحتها، والتي تتمثل في الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية ومبادرة الحزام والطريق،

---

[١] صفاء خليفة محمدين، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين : مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا (٢٠١٣- ٢٠٢١) ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية ، مصر، العدد (١٣) ، ٢٠٢٢، ص ص ١٦٣ – ١٩١.

[١] نقلاً عن : ليو وي دونغ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

والتي يمكن النظر إليها باعتبارها بديلاً للمؤسسات المالية العالمية القائمة، وهذا بدوره سيسهم في تعزيز موقع بكين كقوة اقتصادية كبرى تتمتع بنفوذ واسع في أغلب مناطق العالم [١] .

وعليه يمكن إعتبار ترويج الصين لربط طريق الحرير بمثابة احتضان إضافي لدمجها في العولمة، على الرغم من أنه ولأسباب تتعلق بالشرعية التاريخية والسياسية، لن يستخدم صانعوا السياسة الصينيون مصطلح (رأسمالي)، وبدلاً من تحدي النظام الحالي فإن مبادرة الحزام والطريق ستسهم في تشكل إعادة إنتاج هياكل الاقتصاد السياسي العالمي، على الرغم من أنها تسمح لرأس المال الصيني باداء دور مهيمن أكثر مما كان عليه في ما سبق، من هذا المنظور فإن الاستثمار في البنية التحتية والاتصالات التي تنذر بها المبادرة يعد تدخل مستوحى من الدولة للسماح بتدفق رأس المال بالنمو، إذ ان التغيير ليس في الهياكل ولكن في علاقات القوة للاقتصاد السياسي العالمي، فهناك تحول في السلطة من دون تغيير جذري في قواعد اللعبة[٢]، ولتحقيق ذلك تسعى الصين من خلال المبادرة إلى إيجاد خطوط إمدادات دائمة ومستقرة لتلبية احتياجاتها من الطاقة عبر شبكة كبيرة من أنابيب النفط والغاز، وضمان تدفق المواد الأولية إليها من خلال شبكة من السكك الحديدية والبحرية، والمحافظة على الأسواق من أجل بضائعها، لكنها في الوقت نفسه تبقي على أسواقها محصنة أمام الواردات الأجنبية، كما توفر لشركاتها الدعم اللازم للاستثمار الخارجي في الوقت الذي تبقي فيه أبواب الاستثمار لبعض القطاعات الصينية مغلقة أمام الاستثمار الأجنبي، على الرغم من الشعارات البراقة التي ترفعها حول البناء المشترك والمنفعة المتبادلة وغير ذلك [١].

وفي هذا السياق كتب (شفيلر) ان الصين وسعت اقتصادها وعملت على تعزيز مكانتها كلاعب سياسي عالمي ضمن النظام الدولي الحالي، وتفادت في الوقت نفسه التصرفات التي تتحدى فيه وبشكل مباشر هيمنة الولايات المتحدة، مستخدمة بذلك مؤسسات النظام الدولي في منازعتها للهيمنة الأمريكية [٢]، وهذا ما ذهب اليه (آرثر كروبر) الباحث الاقتصادي، حيث توقع قائلاً:" سوف تظل الصين مواكبة للاسواق العالمية الى ان ترتفع حتى تصبح أكبر قوة صناعية في العالم في الخمسين سنة المقبلة، وعندها ستصبح

---

[١] صفاء صابر خليفة، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية ، مصر ، العدد (١٣)، ٢٠٢٢، ص٣٥ .

[2] TIM SUMMERS , Rocking the boat? China's "belt and road" and global order , China's Presence in the Middle East : The Implications of the One Belt, One Road Initiative , Sheikh Nasser al-Mohammad al Sabah Programme , at Durham University, Library of Congress , Routledge, 2018 , p 32.

[١] عزة شحرور، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

[٢] نهلة محمد أحمد جبر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٦٧- ١٦٨ .

أكبر قوة إنتاجية في العالم" [١]، فمن المتوقع أن يتضاعف حجم الطلب على الطاقة في آسيا خلال المدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٣٥، وستمثل الزيادة في طلب الصين نحو ثلث حجم الزيادة على الطلب العالمي للطاقة، اما بالنسبة الى الهند فنحو خمس إجمالي الزيادة على الطلب العالمي، أي أن الزيادة في طلب الدولتين سيمثل أكثر من ٥٣% من حجم الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة [٢]، وبناء على تقرير أكبر المؤسسات الاقتصادية العالمية (جولدمان ساكس) فان الصين والهند سوف يسيطران على الاقتصاد العالمي في العقود القادمة، حيث تتوقع الدراسة انه بحلول العام ٢٠٥٠ ستصبح شعوبها من أكثر الشعوب رفاهية في العالم، وستحتل الصين المركز الأول في الاقتصاد العالمي وسيكون المركز الثالث من نصيب الهند وبينهما الولايات المتحدة، ففي الوقت الذي لا تزال فيه الصين تستمر في النمو بمعدلات سريعة للغاية، يستمر الاوربيون واليابانيون والامريكيون في حالة ركود وانخفاض متزايد ومستمر، إذ تبقى مسالة التفوق الصيني مجرد مسالة وقت لا أكثر، وفي هذا الصدد حصل مؤخراً أحد المحللين الاقتصاديين على جائزة (بنك جولدمان ساكس للاستثمار) في بحث تحليلي عبارة عن استقراء لمعدلات النمو في الدول الكبرى، وقد نشرت نتائج توقعاته في دراسة بعنوان: (الحلم مع بريكس: الطريق لعام ٢٠٥٠) وكانت نتيجة البحث ان الصين سوف تتحرك خلال العقود القادمة في جميع الدول الصناعية الكبرى، وهي بذلك سوف تتجاوز الولايات المتحدة بحلول العام ٢٠٣٩ [١] ، وهذا ما أكده الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني (شي جين بينغ) في التقرير الذي ألقاه أمام المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب، إذ قال ان الاقتصاد الصيني الذي تحول من مرحلة النمو السريع إلى مرحلة التنمية عالية الجودة، يقع الآن في المرحلة الحاسمة لتحويل نمط التنمية وتحسين الهيكل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية الخضراء، ووفقاً لذلك أصبحت الصين المحرك الديناميكي الفعال للاقتصاد العالمي[٢] .

ففي العام ٢٠١٧ أصبح الناتج المحلي الصيني ١١,٨ تريليون دولار، ومن الممكن ان يصل في العام ٢٠٣٠ الى ٣٨ تريليون دولار، وهذا ما جعل من الصين ان تتطلع الى المزيد من الأسواق والتي سيكون الشرق الأوسط أحدها[٣]، كما تعد الصين صاحبة أكبر حيازة (أكبر دائن أجنبي للولايات المتحدة) من سندات الخزانة الأمريكية بواقع ١,١٧ تريليون دولار نهاية العام ٢٠١٨، وحوالي ٢٨% من إجمالي الدين العام الذي تملكه الدول الأجنبية بحسب بيانات وزارة الخزانة الأمريكية، وذلك بهدف المحافظة على معدل منخفض

---

[١] فولفجانج هيرن ، التحدي الصيني: اثر الصعود الصيني في حياتنا ، ترجمة : محمد رمضان حسين ، (الرياض : كتاب العربية ، ٢٠١١) ، ص ١٠٨ .

[٢] مصطفى علوي ، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢٠٤) ، ٢٠١٦ ، ص ٥٧ .

[١] فولفجانج هيرن ، المصدر أعلاه ، ص ص ٣٦ ، ١٠٦ .

[٢] ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١ .

[٣] فاتن ميرار ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠-١٢ .

لسعر صرف عملتها، وهو ما يسهم في دعم تنافسية صادراتها[١]، ففي العام ٢٠٢٠ تقدمت الصين على الولايات المتحدة بحجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي، فقد بلغت ٥٨٦ مليار يورو وهو أكثر بنحو ٣١ مليار يورو من حجم التجارة الأوروبية مع الولايات المتحدة، والذي بلغ ٥٥٥ مليار يورو من العام نفسه حسب (يوروستات)، ووفقاً لذلك فان التقديرات تشير إلى أن الاقتصاد الصيني سيتجاوز نظيره الأمريكي في العام ٢٠٢٨ بدلاً من العام ٢٠٣٣ كما كان مقدراً له سابقاً [٢] .

وفي هذا السياق أوضح الخبير السعودي في التجارة الدولية الدكتور(فواز العلمي) رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ (دار الاستشارات التجارية العالمية) من أن الاقتصاد العالمي سيتشكل مستقبلاً من اربعة تحالفات استراتيجية، وسيكون أعظمها من مصلحة مجموعة الآسيان التي ستصعد الى المرتبة الأولى كأكبر تكتل تجاري عالمي بناتج محلي إجمالي يفوق ٤١ تريليون دولار، وبذلك ستتفوق على مجموعة الاتحاد الأوروبي التي ستحتل المرتبة الثانية بناتج محلي إجمالي بنحو ٣٨ تريليون دولار، تليها دول شمال أمريكا لتحتل المرتبة الثالثة بناتج محلي إجمالي يفوق ٣٦ تريليون دولار، ودول (البريكس) التي تضم (روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) بناتج محلي إجمالي يساوي ٢٨ مليار دولار لتحتل المرتبة الرابعة[١].

من هنا تتقدم الصين بقوة نحو قمة النظام الدولي من خلال ترجمتها للرؤية التي تبناها الحزب الشيوعي بتطوير الصين من ان تصبح دولة متقدمة بحلول العام ٢٠٣٥، وإلى قوة عظمى على مستوى الولايات المتحدة في العام ٢٠٥٠، هذا الاندفاع فرض على واشنطن ضرورة مراجعة سياساتها تجاه بكين، وبالفعل بدأت الولايات المتحدة بالتحول تجاه التنافس الاستراتيجي، إذ يقف وراء تبنى الولايات المتحدة خيار المنافسة رغبة مبدئية منها في إقناع الصين بعدم السعي نحو تهديد النظام الدولي والمكانة الأمريكية فيه، أو إنهاكها وفرض قيود عليها لتحولها إلى قوة تحويلية او تعديلية في هيكل النظام الدولي، وعليه تشمل التحركات الأمريكية في هذا الإطار العمل على استعادة التوازن الاستراتيجي لمناطق النفوذ وإبقاء المزايا الاقتصادية والتفوق التكنولوجي وحشد التحالفات لدعم القيم والمعايير التي ترعاها [٢].

وهذا ما اكد عليه (يان كسيوتونغ) عميد معهد العلاقات الدولية المعاصرة بجامعة (تسينغوا)، بالقول: اذا أرادت الصين ان تزيح الولايات المتحدة كقائد عالمي فعليها ان تقدم للعالم نموذجاً لدور اجتماعي أفضل، وهذا ما دعى اليه الكتاب الأبيض في العام ٢٠٢١ إلى مرحلة جديدة من المساعدة الإنمائية الصينية التي تركز على تأمين رغبة الدولة المعلنة في دعم النظام الدولي والدخول في السلام، والتحول بشكل ملحوظ نحو

---

[١] بوسنينة ياسمينة وشنيقي إيمان، مصدر سبق ذكره ، ص٦٥ .

[٢] نهلة محمد أحمد جبر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٨.

[١] فواز العلمي ، ٤ تحالفات استراتيجية تشكل مستقبل الاقتصاد العالمي ، جريدة الشرق الاوسط ، لندن، العدد (١٥٦٥٦) ، ٢٠٢١ ، ص ٦ . متاح على الموقع : https://aawsat.com/home/article .

[٢] محمد بن صقر السلمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ .

نهج موسع وناشط لوضع قواعد متعددة الأطراف ومحور معياري من الأنشطة التي تقودها المعاملات، والتي ميزت السنوات الخمس الأولى لمبادرة الحزام والطريق (٢٠١٣-٢٠١٧) [١] .

بذلك أضحت المقومات الاقتصادية والمالية والثقافية والاتصالية المتطورة تشغل مكانتها الكبيرة في ديناميات التغيير إزاء نظام كوني يتسم بالتشابك العلائقي، وسيولة تدفق القضايا العابرة لحدود ما بعد العولمة، والقاطعة لمسافات القرية الكونية بما أنتجته من مؤسسات عالمية أممية وشركات متعددة الجنسيات، متخطية القوميات ووفرة معلوماتية ومعرفية وتكنولوجية[٢]، وعلى هذا الاساس أصبحت أغلبية الدول الكبرى في العالم تعتمد على قوتها الاقتصادية أكثر من قوتها العسكرية، ما جعل من الأهمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة تزداد بقوة [١]، لكن الولايات المتحدة تزعم أن الصين تحاول السيطرة على العالم من خلال توسعة نفوذها العسكري عبر بناء موانئ عسكرية في بعض المناطق غير المستقرة مثل باكستان وأفغانستان على طريق الحرير، من أجل ضمان أمن وسلامة المنشآت الحيوية والنقل البحري، وذلك على خلفية تقرير البنتاغون الذي أقر بأن بكين تملك أقوى أسطول بحري في المحيط الهادئ بواقع أكثر من ٣٠٠ سفينة [٢]، ووفقاً لوزارة الدفاع الأمريكية إذا لم تتمكن البحرية الأمريكية من العمل بأمان في غرب المحيط الهادئ، فقد يفقد حلفائها وأصدقاؤها الثقة في قدرتها للدفاع عنهم ضد العدوان الصيني في مناطق مثل بحر الصين الجنوبي، كما ان عدم قدرة البحرية الأمريكية على العمل في آسيا من شانه أن يمنح البحرية الصينية حرية التحكم في الأمن البحري بين المحيطين الهندي والهادئ وتنظيم التدفقات التجارية بشكل قسري، وفرض أي تغييرات مرغوبة في القواعد[٣] .

ويمكن الإشارة هنا إلى تصريحات وزير الخارجية الصيني (وانج يي) الذي أكد أن مبادرة الحزام والطريق هي نتاج التعاون الشامل وليست أداة من أدوات الجغرافيا السياسية، ولا يجب النظر إليها من خلال عقلية الحرب الباردة، وعلى الرغم من التصريحات الصينية التي تسعى لاستيعاب مخاوف القوى الدولية الأخرى، الا إن بعض الدول تنظر بتشكيك كبير تجاهها، مثل الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا التي

---

(1) Kristen a. Cordell , Op.Cit , p 22 .

[٢] نادية سعد الدين ، الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢٠٣) ، ٢٠١٦ ، ص ٤٣ .

[١] أحمد سلطان ، تأثير تحديات أمن الطاقة في العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع : https://www.siyassa.org.eg/News/18276.aspx .

[٢] صفاء صابر خليفة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣ .

[٣] توفيق حكيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٢ .

أعلنت لأكثر من مرة أنها تجري محادثات بشأن برنامج مشترك للبنية التحتية الإقليمية كبديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية [١].

وتاتي مخاوف الولايات المتحدة من إسهام المشروع في زيادة نفوذ الصين، وهو ما يمثل تهديداً للقيادة الأميركية في جهودها الرامية للاحتفاظ بنفوذها في مناطق العالم، ومن ناحية أخرى الاستخدام المتزايد لعملتها الرنمينبي التي من شانها ان تهدد الدولار الأميركي، إذ تعمل واشنطن على مواجهة تنفيذ هذا المشروع من خلال تعزيز المشاركة الاقتصادية في آسيا مع إدخال تغييرات في المؤسسات المالية الدولية لحماية دورها في الإدارة الاقتصادية للعالم، وتشجيع الحلفاء على عدم المشاركة في تنفيذ مشاريع الطريق، وتأجيج المعارضة المحلية في الدول المشاركة من تنفيذ المشروع عبر استخدام الوكلاء لإثارة التوترات في الدول مثل باكستان، مع ممارسة نفوذها في المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والعمل والبيئة التي تنتقد المشروعات المنفذة تحت شعار حماية البيئة وحقوق الإنسان، وفي هذا الاطار ترى واشنطن ان عدم تعاملها مع مبادرة الصين يسمح لها بالتوسع في أجندتها السياسية والاقتصادية في العالم، وبالتحكم في مستقبل أوراسيا[١] .

من هنا يمكن القول إن الآراء حول الوزن الاستراتيجي لمشروع طريق الحرير الجديد في النظام الدولي انقسم إلى فريقين، فريق يرى إن المشروع سياسي في الأساس يهدف الى تعزيز الوجود الصيني على رأس النظام العالمي وزيادة نفوذها، من خلال اسهامها في تخفيف التوترات وتعزيز الثقة المتبادلة مع الدول المجاورة لضمان بيئة سليمة لتنمية الصين، ومن ثم الحفاظ على مساحة استراتيجية مواتية للتنمية على المدى الطويل، وبناءاً على ذلك فقد أثار المشروع الكثير من الشكوك الدولية حول أجندة الجغرافيا السياسية الخفية للصين، وذلك لأسباب عدة تمثلت في عدم وضوح أهداف الطريق ومشروعاته، ووجود فجوة بين الخطاب السلمي للصين وسلوكها في السنوات الأخيرة، حيث قدم الرئيس الصيني(شي) رسائل متناقضة في أحاديث سلطت الضوء على توجه(التنمية السلمية) وبناء نوع جديد من العلاقات بين القوى المختلفة، لمعالجة القضايا الأمنية البارزة وتطبيق مبدأ حسن الجوار، ولكن في الوقت نفسه اتخذت بكين موقفاً حازماً ومتشدداً تجاه نزاعاتها الإقليمية والبحرية مع الدول المجاورة، ولهذا يرى البعض أن الصين تتبنى ما يمكن تسميته خطاب (الاستعمار الجديد) في ما يتعلق بالاتجاهات المحتملة للطريق، من خلال زيادة أعباء الديون الوطنية وتحديداً الدول النامية بوصفها سوقاً للبضائع الصينية، مع تعزيز هيمنتها الاقتصادية والسياسية في آسيا وأفريقيا، ومن ثم توسيع نطاق نفوذها الجغرافي الاستراتيجي[٢]، عبر استراتيجية الديون لإبقاء الدول في أفريقيا على سبيل المثال أسيرة لرغباتها ومطالبها، فديون زامبيا على سبيل المثال ارتفعت إلى نسبة مخيفة،

---

[١] علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

[١] محمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١.

[٢] المصدر نفسه، ص٣٠.

في حين رهنت جيبوتي الواقعة في منطقة استراتيجية بالقرن الإفريقي ميناء حاوياتها الخاص لدى الصين[١]، ووفقاً لتقرير البنك الدولي حول موجات الديون العالمية للعام ٢٠١٩، فقد شهدت الدول النامية والاقتصادات الناشئة موجات من تراكم الديون خلال الـ٥٠ عاماً الماضية، امتدت الموجة الأولى من سبعينيات القرن العشرين وحتى الثمانينيات، حيث اقترضت دول أمريكا اللاتينية أموالاً كثيرة من البنوك التجارية في أسواق القروض المشتركة بضمان سندات الخزانة الأمريكية، وفي العام ٢٠٢٠ شهد الدين العالمي أكبر قفزة خلال عام وأحد منذ الحرب العالمية الثانية، ليرتفع إلى ٢٢٦ تريليون دولار أمريكي وسط تفشي (كوفيد-١٩) وصاحب ذلك ركود كبير، كما عاد مأزق الديون الى البعض من الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية ليكون محور التركيز مرة أخرى، وحتى العام ٢٠٢٠ أصبحت أمريكا اللاتينية ذات أعلى نسبة ديون في العالم، وفقاً لما ذكره (تشو يوي يوان) زميل باحث كبير في معهد (شانغهاي للدراسات الدولية) في مقابلة مكتوبة لوكالة أنباء (شينخوا) [١]، وخلال السنوات الماضية أوقعت الصين العديد من الدول في شراك قروضها ونجحت في وضع يدها على العديد من البنى التحتية الحيوية لهذه الدول، الأمر الذي دفع المفكر والأكاديمي الهندي (براهما تشيلاني) إلى استحداث مصطلح (دبلوماسية فخ الديون) للإشارة إلى سياسة الصين التي تمنح الدول الفقيرة قروضاً ضخمة رغم معرفتها بعدم قدرتها على السداد، ومن ثم استحواذها على أصولها الاستراتيجية، فضلاً عن السيطرة على مواردها الطبيعية وتسخير عمالتها وفتح أسواقها أمام المنتجات الصينية [٢].

وبسبب ارتفاع التكاليف وعجز الدول عن تسديد الديون تم إلغاء عدة مشاريع، فانسحبت باكستان من مشروع استثماري بقيمة ١٤ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٧ بسبب ٥ مليار دولار كان في ديونها، كما ألغت النيبال أيضاً مشروع للطاقة الكهرومائية، وألغت كذلك ماليزيا عدة مشاريع بما في ذلك مشروع إنجاز خط سكة حديدية بقيمة ٢٠ مليار دولار، وأكد بدوره رئيس وزرائها (محمد مهاتير) أن بلاده لا تستطيع تحمل تكلفة هذه المشاريع، وحذّر من أن الصين تمارس نمطاً جديداً من الاستعمار، كما اضطرت حكومة سيرلانكا التنازل عن حق استغلال ميناء (هامبانتوتا) لصالح الصين لمدة ٩٩ سنة بسبب عدم قدرتها على دفع ٨ مليار دولار من الدين، وفي طاجيكستان اضطرت الحكومة إلى التنازل عن أراضي عدة لصالح الصين مقابل الديون، وأكدت مؤسسة (فيتش الدولية للتصنيف الائتماني) أن الدول المشاركة في هذه المبادرة ستجد نفسها في أزمة مديونية تُجاه الصين بسبب الاستثمار في بنى تحتية قد لا تكون لها مردودية كبيرة ، كما يجب التنبيه إلى أن تفاقم أزمة المديونية داخل الدول ستؤدي إلى تقليص النفقات العمومية في عدة قطاعات

---

[١] أحمد بو خريص، مصدر سبق ذكره .

[١] لماذا تعد الولايات المتحدة القوة العظمى لفخ الديون في العالم ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع :
http://arabic.china.org.cn/txt/2022-01/21/content_78004452.htm .

[٢] بلال نجم الدين، دبلوماسية التنين الصيني تجاه الدول النامية ، ٢٠٢٢ ، ص ٩ . متاح على الموقع :
https://www.noor-book.com . للمزيد ينظر: هناء عبيد، دبلوماسية التنمية: الأبعاد والاستراتيجيات، مجلة رؤى مصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد (١٠١) ، ٢٠٢٣، ص٥٤ .

مهمة كالصحة والتعليم، كما ستضطر الدول إلى التخلي عن مشاريع لبنى تحتية ليست مرتبطة بمبادرة الحزام والطريق الصينية، رغم أنها قد تحتاجها فعلاً، مما سينعكس سلباً على تحقيق النمو الاقتصادي من جهة والاستقرار السياسي من جهة أخرى[١] .

ان العديد من المشاريع التي تم إنجازها لم تحقق المردود والأرباح المنتظرة، رغم تكاليفها الباهظة فمثلاً تم التخلي عن خط سكة الحديد التي تربط تنزانيا بزمبيا بسبب قلة الصيانة وعدم تحقيق الأرباح المرتقبة، وفي سيرلانكا المطار الدولي (ماهيندا راجاباكسا) الذي كان يفترض أن يستقبل مليون مسافر سنوياً لم يستقبل سوى العدد القليل من المسافرين يومياً، وميناء (هامبانتوتا) الذي كان تكلفته مليار ونصف دولار لم يجلب عدد كبير من السفن، فهذه الأخيرة تفضل استعمال ميناء كولومبو في العاصمة السيرلانكية، كان يفترض أن تسهم المبادرة من خلال الاستثمار في البنى التحتية في رفع مستوى التشغيل داخل الدول المشاركة في هذه المبادرة، وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب على المعدات المحلية المستعملة لإنجاز هذه المشاريع، لكن في الواقع هذه المبادرة لم تخدم سوى المصالح الصينية، فالمشاريع غالباً ما تمنح للمؤسسات الصينية على حساب المؤسسات المحلية، لأن الصين تمنح الدعم المالي فقط للمشاريع التي تسند إلى مؤسساتها، وهذا ما أكده الوزير الأول الصيني (لي كه تشيانغ) في القمة الرابعة التي جمعت الصين ودول أوروبا الوسطى والشرقية، والإشكال هو أن هذه المؤسسات لا تقوم فقط باستخدام السلع والمعدات الصينية بل تعمل أيضاً على جلب العمالة الصينية عوض توظيف العمال المحليين، مما يفسر سبب رفض السكان المحليين لهذه المبادرة[١] .

مقابل ذلك هناك آراء أخرى ترى في هذا المشروع مشروعاً اقتصادياً بحت يسعى لتعزيز التنمية المشتركة والتكامل الإقليمي لتشكيل نظام دولي أكثر شمولاً، لا سيما الدول النامية والاقتصادات الناشئة مع فرض النظام الاقتصادي الجديد في النظام الدولي عبر تطبيق سياسة الانفتاح الشامل ودمج الصين على نحو أكبر فيه، وتعزيز تبادل المنفعة مع دول القارات كافة، ويرى هذا الفريق أن هدف المشروع ليس توسيع مجال نفوذ الصين، كما أنه ليس استراتيجية جيوسياسية للتنافس مع الولايات المتحدة أو أي قوى عظمى على الهيمنة، بل يتمثل الهدف النهائي للمشروع في تنفيذ مشروعات من شانها تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية والاجتماعية[٢]، إذ يجادل بعض الاكاديميون الصينيون بأن الهدف من المبادرة هو تحدي النسق الدولي والتخلص من هيمنة الولايات المتحدة، ومن ثم هدف بكين الاساس هو إضفاء رؤيتها لبناء نظام عالمي جديد بقيادة صينية، لكن المبادرة في حقيقتها تعمل على تعزيز الهيمنة الاقتصادية والسياسية معاً

---

[١] شناز بن قانه، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم : (الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية)، (برلين : المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩) ، ص ١١٦.

[١] شناز بن قانه، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٤.

[٢] محمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠.

للصين في آسيا وإفريقيا على وجه الخصوص، ومن ثم توسيع نطاق نفوذها العسكري، وهو ما أثار الكثير من الشكوك العالمية حول الأجندة الجيوسياسية الخفية لبكين، وعليه ينظر الاستراتيجيون الأمريكيون إلى استخدام الصين للمبادرة كوسيلة لشن هجوم جيو– اقتصادي، وفي الوقت نفسه التوسيع من نفوذها الأمني والسياسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومن ثم تهديد النظام الدولي الذي تقوده واشنطن[١]، بذلك يمكن أن تعمل الولايات المتحدة مستقبلاً على صياغة استراتيجيات بديلة للمبادرة، عبر تعزيز ريادتها في الشق التكنولوجي والصناعي والتجاري، مع إعاقة الخطط والطموحات الصينية، والاستمرار في إثارة القلاقل والمشاكل الداخلية لخلق المعوقات التي تقوم ذاتياً بعملية ضبط تسارع وتيرة النمو والنفوذ الصيني، وكذلك العمل على تعزيز التحالفات مع الجيران الآسيويون وخلق شبكة كبيرة من التحالفات مع دول المنطقة مثل (تايوان وكوريا الجنوبية والفلبين واليابان)، لضبط تحركات الصين أو التحكم في سلوكها الخارجي[١].

لا شك أن استجابة الصين لهذه التحركات الأمريكية هي التي ستحدد طبيعة الصراع على المستوى الدولي، فالفارق كبير بين تبني الصين سياسة أقل عدوانية، ومدى رضاها عن ما ستقدمه الولايات المتحدة لها من مزايا، وبما يضمن بقاء القوتين ضمن هيكل النظام القائم، ومن ثم إعادة الاعتبار لسياسة الشراكة والتوازن في إطار النظام القائم، وبين اتجاه الصين لتوسيع نطاق التنافس الجيو– سياسي، والعمل على إضعاف الولايات المتحدة والتحرك نحو مركز النظام، بناءاً على خلفية طموحها غير المعلن للريادة الدولية أو تفسيرها للسلوك الأمريكي على أنه تهديد وجودي لنظامها[٢]، وفي هذا أشار (روبرت كابلان) الى ان السؤال الاهم لم يعد ما إذا ستكون هناك حرب بين الصين والولايات المتحدة، لكن السؤال هو كيف يمكن للولايات المتحدة أن تحارب الصين، معتقداً ان تحول الصين الى مكانة القوة العظمى سيهدد المصالح الامريكية، متوقعاً حرباً باردة بين ضفتي المحيط الهادي[٣]، وعليه ينخرط المراقبون الأمريكيون في نقاش حول ثلاثة أسئلة مترابطة، **الأولى** تتمثل الى أي مدى يمكن تمييز الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى للصين، **والثانية** ما هي المصادر الأكثر موثوقية التي تحدد هذه الأهداف، **والثالثة** ما هي تلك الأهداف[٤]، وهذا ما اكده (ماكيندر) من قوله أن الصين تشكل قوة برية عظمى في المستقبل قد تدفع بها للوصول الى منطقة الاطراف

---

[١] صفاء صابر خليفة، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ .

[١] وداد المساوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨ .

[٢] محمد بن صقر السلمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣ .

[٣] توفيق حكيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٢ .

[4] Ali wyne , Op.cit,p.

عبر المحيطين الهادي والهندي وبحر العرب، ومن ثم الوصول الى منطقة الخليج العربي وهو الهدف الاستراتيجي الاسمى لها[١] .

نجحت الصين كقوة صاعدة في تحدي أليات النظام الدولي الرأسمالي الأمريكي، من خلال محاولتها فك الارتباط بمؤسسات نظام (بروتن وودز) التي تهيمن عليه الولايات المتحدة [٢]، وهي حازمة في دعم مصالحها الجوهرية والتي تشمل سيادة الدولة والأمن القومي وسلامة أرضيها وإعادة الوحدة الوطنية وحماية النظام السياسي والاستقرار الاجتماعي الشامل والضمانات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وعليه بدأت الصين تنتهج سياسة خارجية أكثر حزماً، لا سيما في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ [١]، وعلى أثر ذلك تحولت الولايات المتحدة ناحية الشرق في تركيزها الاستراتيجي تساعدها في ذلك اليابان بصفتها حليفاً مقرباً لها لاعادة التوازن الى آسيا، أما روسيا فانها تروج لفكرة التكامل الأوروبي الآسيوي، في حين تعزز الهند من سياسات التوجه شرقاً، في ما تواصل أستراليا السعي نحو مستوى أعمق من التكامل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[٢] .

ولمواجهة ذلك تنتهج الصين بشكل متسارع قدرات عسكرية لجعل من منطقة غرب المحيط الهادئ منطقة محظورة على حاملات الطائرات الأمريكية، ولردع وهزيمة التدخل العسكري الأمريكي الذي يدافع عن مصالحه في شرق آسيا[٣]، فالمحيط الهندي يربط الصين بآسيا وإفريقيا، لذلك فان من بين مهام إستراتيجية

---

[١] ظاهر عبد الزهرة الربيعي وأحمد حسن مجهول ، الأهمية الجيواقتصادية للعراق في الاستراتيجيتين الأمريكية والصينية ، مجلة الخليج العربي ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، العددان (١-٢) ، ٢٠١٩، ص ١٠.

[٢] أميرة أحمد حرزلي، مصدر سبق ذكره ، ص٩٠ .

[١] ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨ .

[٢] كريستين غانيس وتيموثي آر هيث وكورتيز إي كوبر، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية ،كاليفورنيا ، ٢٠١٦ ، ص١٢ . متاح على الموقع : www.rand.org/t/RR1402 .

(*) يشير تعبير (الإندو- باسيفيك) إلى الدول المتشاطئة للمحيطين الهادئ والهندي، وتشمل هذه المنطقة قرابة ٤٢ دولة من جميع قارات العالم ما عدا أوروبا، وتمثل المنطقة جغرافياً كل الدول المطلة على المحيطين الهادئ والهندي، وتشمل: (شرق آسيا ودول الآسيان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض دول أمريكا اللاتينية وشرق إفريقيا المطلة على المحيطين فضلاً عن استراليا ونيوزيلندا والدول الجزرية بابوا نيوغينيا وجزر فيجي)، وقد تصاعدت الأهمية الجيوسياسية للمنطقة في ظل المتغيرات السريعة التي تشهدها المنظومة الأمنية والسياسية والعسكرية والاقتصادية بدولها الرئيسة ومنها: (الصين والهند واليابان والولايات المتحدة الأمريكية)، مما اسهم في نقل الثقل العالمي من عدة أقاليم استراتيجية لها بالمستقبل القريب، كما يمر من خلالها حوالي ثلث الشحن البحري العالمي عبر بحر الصين الجنوبي، حيث يتم تدفق نحو ٨٠% من تجارة النفط البحرية في العالم عبر ثلاثة ممرات مائية تتركز في المحيط الهندي والخليج العربي، وتتحكم في الممرات الاستراتيجية للنقل التجاري من اليابان وشرق آسيا لغربها ، كما تضم المنطقة أكثر من ٥٠% من سكان العالم وتمثل ٤٨% من التجارة العالمية و٥٧% من الناتج العالمي، فضلاً عن احتضانها مناطق تمثل بؤر محتملة للصراع المسلح مثل (كوريا الشمالية وتايوان)، فضلاً عن

الهندوباسيفيك التركيز على المحيط الهندي، والاستفادة من نقطة ضعف الصين المتمثلة بارتباطها الطاقي الكبير بممرات وخطوط مواصلات المحيط، واستغلالها من طرف الدول المنافسة لها مثل الهند، إذ ينشط الأسطول السابع الأمريكي في غرب الباسيفيك والأسطول الثالث في شرق الباسيفيك، وهناك توجه نحو إحياء الأسطول الأول ودوره في المنطقة، تماشياً مع التطورات الحاصلة في إطار إستراتيجية الهندوباسيفيك، فالتواجد العسكري الأمريكي في مياه المنطقة يثير قلق الصين، لكون تلك المياه موطناً للعديد من المصالح

النزاعات الإقليمية والبحرية في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، كذلك تمثل المنطقة مركز الجاذبية للنمو الاقتصادي في العالم، حيث تضم أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان)، ومن ناحية اخرى تعد المنطقة من أكثر أقاليم العالم خطورة من الناحية العسكرية، إذ تضم سبعة من أكبر عشرة جيوش في العالم، وتضم ست دول نووية معلنة (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وكوريا الشمالية والهند وباكستان)، وتضم أكبر ترسانات بحرية في العالم وأكبر مسطحات مائية، الامر الذي أدى الى سباق تسلح بحري لبسط النفوذ فيها، ومن المنتظر بحلول العام ٢٠٣٠ أن تستحوذ تلك المنطقة على ٨٥% من الاستهلاك العالمي للطاقة، لذلك أولت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) اهتماماً كبيراً بتلك المنطقة، كما أعلن بدوره وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (ريكس تيليرسون) في تشرين الثاني للعام ٢٠١٧ أن مركز العالم قد بدأ بالتحول تجاه قلب منطقة الإندو–باسيفيك، وعليه تسعى واشنطن لإنشاء بنية أمنية تعددية شاملة منفتحة في ظل التحديات الأمنية التي تؤدي لحالة من عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة التي تعد من أكثر المناطق المرشحة لحدوث صدام مسلح بين الصين وتايوان أو مع واشنطن ،او حدوث حرب نووية بين الهند وباكستان أو كوريا الشمالية والولايات المتحدة، كما تشهد المنطقة تنافساً إقليمياً لبسط النفوذ بين القوى الكبرى، مثل التهديدات الأمنية التي تثيرها الصين في بحر الصين الجنوبي بعد قيامها ببناء سبع جزر صناعية وعسكرة الجزر الصغيرة فيه، والسيطرة على نصف جزره ومياهه الإقليمية، كما قامت بالتنقيب عن النفط والغاز في مياه دول أخرى، وقد تضاعفت أهمية المنطقة للصين بعد إعلان الرئيس الصيني (شي جين بينج) عن مبادرة الحزام والطريق، ولذلك فإن الصين لديها طموحات واسعة تأتي في إطار رغبتها للإعلان عن نفسها كقطب عالمي، ولن يتحقق ذلك دون سيطرة بكين على منطقة الإندوباسيفيك، وبالطبع فإن هذا الطموح الدولي يهدد مكانة الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، إذ تستحوذ المنطقة على أكثر من ٩٠% من منتجات تكنولوجيا المعلومات، حيث تنتج تايوان واليابان وكوريا الجنوبية أهم الشرائح وأنصاف الموصلات والمكونات الإلكترونية الدقيقة التي تدخل في جميع الصناعات، لا سيما الحاسب الآلي والهواتف الذكية، وان أي نقص في هذه المواد سيؤدي الى مشكلة اقتصادية كبيرة، وقد نجحت شركة (تي إس إم سي) التايوانية من احتكار أنواع معينة من أنصاف الموصلات وشرائح الذاكرة والمعالجات الدقيقة، مما دفع واشنطن لعقد اتفاق معها لبناء مصنع لتلك المنتجات في ولاية أريزونا بتكلفة ١٢ مليار دولار، ضمن مشروع تبلغ قيمته مائة مليار دولار لنقل التكنولوجيا التايوانية إلى واشنطن، لتحتكر الأخيرة تلك المنتجات وتتفوق على اليابان وكوريا الجنوبية، في حين ان الصين لا تمتلك هذه التكنولوجيا الحديثة. المصدر: رامي علي محمد عاشور، مستقبل النظام العالمي في ظل الصراع على منطقة الإندو– باسفيك المجلة العلمية ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية ، مصر ، العدد (١٦) ، ٢٠٢٣، ص٢٢٩ . كذلك انظر: علي الدين هلال، هل يتغير ميزان القوى العالمية في ٢٠٢٢، مجلة آفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري ، القاهرة ، العدد (٢) ، ٢٠٢٢ ، ص ١٦. كذلك ينظر: منى سليمان، هل تشهد "الإندو–باسيفيك" أول مواجهة عسكرية بين بكين وواشنطن؟ ، مصدر سبق ذكره .

(٥) صفاء صابر خليفة، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧ .

الحيوية الصينية، سواء المتعلقة باستعادة تايوان أو حماية مطالبها في بحري الصين الجنوبي والشرقي، وتأمين مضيق ملقا، وضمان حرية الملاحة التجارية وإمداداتها الطاقية، وهو ما يدفع بالصين نحو تطوير قدراتها البحرية لموازنة القوة الأمريكية في مرحلة أولى، ولمواجهتها مستقبلاً إن تطلب الأمر[١].

هذه الرهانات دفعت بالصين في نطاق الهندوباسيفيك إلى تعالي بعض الأصوات الأكاديمية الصينية الداعية إلى اندماجها في الهندوباسيفيك من أجل الحفاظ على مصالحها القومية، ياتي في مقدمتهم الباحث (مينغاو زهاو) في مقاله المعنون بـ (المثلث الإستراتيجي الصاعد في آسيا الهندوباسيفيك)، والمنشور في حزيران للعام ٢٠١٣، والذي كتب فيه: صحيح أن هنالك لعبة قوى ذات أهمية كبيرة تتكشف في آسيا الهندوباسيفيك، حيث تبحث الولايات المتحدة والهند واليابان ولاعبون آخرون عن التنسيق من أجل بناء نظام هندوباسيفيك ينسجم مع مصالحهم القومية الطويلة المدى، لكن الصين لا ينبغي أن تكون مستبعدة عن هذا المشروع، بل يجب أن تسهم في صياغة أهداف إستراتيجية ومعايير تفاعل تصب في صالحها، ويستند الكثير من الخبراء الصينيين لتبرير موقفهم هذا إلى مشروع طريق الحرير البحري، باعتباره هندوباسيفيك بخصائص صينية، ويذهب (روري ميدكالف) أبعد من ذلك حين يرى أن النفوذ الجيواقتصادي الإقليمي للصين يجعل منها الدولة الوحيدة التي تمتلك فعلياً إستراتيجية واقعية وعملية للهندوباسيفيك[١].

وفي هذا السياق برزت أهمية منطقة (الإندوباسيفيك)* باعتبارها قلب هذا التنافس الاستراتيجي، إذ يهدف التدخل السياسي والعسكري للولايات المتحدة في هذه المنطقة إلى وقف تمدد النفوذ الصيني، والذي يتخذ وفقاً للمصادر الأمريكية أشكال عدة منها: إقامة جزر اصطناعية في بحر الصين الجنوبي وعسكرته بهدف توسيع خارطة الصين الجيوبوليتيكية والمناطق التابعة لها، وتنقيب الصين عن الغاز الطبيعي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لفيتنام، واستمرار الاشتباكات العسكرية المحدودة في مناطق الحدود مع الهند، والخلافات مع فيتنام والفلبين وماليزيا وإندونيسيا بشأن تبعية بعض الجزر في بحر الصين الجنوبي، وفرضها عقوبات اقتصادية على أستراليا [٢] .

بذلك ترى الادارة الامريكية ان الصين والولايات المتحدة في خضم منافسة استراتيجية في منطقة الهندوباسيفيك ، وإذا لم يتم التعامل بالشكل السليم مع هذا الوضع فمن المحتمل ان يضر ذلك بالمصالح الامريكية، إذ تصنف استراتيجية الدفاع القومي للعام ٢٠١٨ الصين قوة مراجعة تتبع سياسة تحديث عسكرية وعمليات نفوذ وسياسات اقتصادية ضارية لاجبار الدول المجاورة لها على إعادة تشكيل وتنظيم منطقة

---

[١] عبد القادر دندن، صراع القوى الكبرى في الهندوباسيفيك إعادة تخيل الخريطة الإستراتيجية لآسيا ، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٢٣) ، ص ص ١٣٤,١٣٩ .

[١] المصدر نفسه .

[٢] علي الدين هلال ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

الهندوباسيفيك لصالحها، في حين يؤكد تقرير إستراتيجية الامن القومي ان الصين تسعى لزحزحة الولايات المتحدة عن منطقة الهندوباسفيك ونشر نموذجها الاقتصادي، وإعادة تشكيل المنطقة بما يخدم مصالحها[١]، وقد أدى ذلك الى إحداث تحويل في عقيدتها البحرية بالانتقال من عقيدة الدفاع النشط عن البحار القريبة الى عقيدة الدفاع عن البحار البعيدة من سلسلة الجزر الاولى الى سلسلة الجزر الثانية وما بعدها، وفي هذا الاطار إعتمدت الصين على استراتيجية بحرية تقوم على التطور المتدرج عبر ثلاثة مراحل تمثلت المرحلة الاولى من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٠ والتي تهدف الى إرساء السيطرة على المياه الواقعة ضمن السلسة الجزرية الاولى التي تربط (اوكيناوا وتايوان والفلبين)، والمرحلة الثانية من ٢٠١٠ الى ٢٠٢٠ والتي تهدف للسيطرة على السلسلة الجزرية الثانية والتي تربط سلسلة جزر(اوقازاوارا وجوام واندونيسيا)، والمرحلة الثالثة من ٢٠٢٠ الى ٢٠٤٠ وهي المرحلة النهائية والتي تطمح فيها الصين الى وضع حد للسيطرة الامريكية في المحيطين الهادي والهندي، واستعمال حاملات الطائرات كمكون أساس في قوتها العسكرية البحرية*[١]، وعليه ستتمتع كل من الولايات المتحدة والصين بمزايا في القرن الواحد والعشرين، وقد لا تصبح قوى عظمى أخرى تابعين

---

[١] عبد القادر دندن، التحول في تشكل التوازنات الاستراتيجية اسيا الباسيفيك الى الهندوباسيفيك (دراسة حالة) ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة، العدد (٢٢٢) ، ٢٠٢٠ ، ص ١٨ .

(*) بعد نحو عقدين من التحديث والتطوير أصبحت الصين أكبر قوة بحرية في اسيا، إذ تمتلك ثلاثة اساطيل تتمثل في اساطيل البحر الشمالي والبحر الجنوبي والبحر الشرقي، كما تمتلك أكبر إسطول غواصات في اسيا منها عشر على الاقل تعمل بالطاقة النووية وشملت عمليات التطوير أسلحة اخرى مثل الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ المضادة للسفن والغواصات ونظم الاستطلاع البحري، كما طورت حاملات طائرات خاصة بها منذ العام ٢٠١١ ، وحسب مؤشر (غلوبال فير باور) المتخصص في ترتيب الجيوش العالمية فان الصين تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الامريكية وروسيا ضمن أقوى عشر جيوش في العالم، إذ تمتلك الصين قوة بشرية هائلة يبلغ عدد القوات العاملة والاحتياطية فيها ٣,٧ مليون جندي، وبذلك يفسر(غوستاف جيرارتس) الأبعاد السياسية التي تقف خلف الثورة الحالية في القطاع العسكري الصيني بقوله: "من وجهة نظر بكين البراعة الاقتصادية غير كافية وحدها لنقل الدولة إلى مصاف قوى الصف الأول، مما يؤثر فعلاً هو القوة الوطنية الشاملة، كما أظهرت ذلك قدرة الاتحاد السوفيتي على موازنة الولايات المتحدة الأكثر ثراء والعجز المستمر لليابان القوي من الناحية الاقتصادية عن لعب دور سياسي، وهي رؤية لصيقة بالتصور النيو واقعي القائل : لكي تصبح قطباً معترف به يتعين على الدولة أن تكدس قوة كافية من كل فئات القوة التي حددها والتز: (حجم الساكنة والإقليم والمصادر الطبيعية والقدرات العسكرية والاستقرار والكفاءة السياسية) . المصدر: عبد القادر دندن ، التحول في تشكل التوازنات الاستراتيجية اسيا الباسيفيك الى الهندوباسيفيك (دراسة حالة)، مصدر سبق ذكره ، ص١٧. كذلك: أحمد حسن محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩. كذلك انظر : توفيق حكيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠١ .

[١] عبد القادر دندن ، التحول في تشكل التوازنات الاستراتيجية اسيا الباسيفيك الى الهندوباسيفيك (دراسة حالة) ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧.

مثل ما حدث مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقاً) اثناء الحرب الباردة، إذ يمكن لسنغافورة ذات المساحة الصغيرة ان تلعب دوراً سياسياً مركزياً ومن الممكن ان تحقق مكاسب أكثر في المستقبل[١] .

بذلك يشهد النظام الدولي تحولاً تجاه هيكل متعدد القوى بصبغة آسيوية، ويعزز هذا الراي التراجع النسبي في القدرات الأمريكية بسبب تفاقم المشكلات الداخلية للاقتصاد في ضوء الأزمة المالية منذ العام ٢٠٠٨، إلى جانب فشلها في إدارة حملاتها العسكرية في أفغانستان والعراق والملف السوري، ويتزامن ذلك مع تصاعد الأزمات في الاتحاد الأوروبي وانسحاب بريطانيا من الاتحاد، من هنا شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية تتضمن تحولاً تدريجياً إلى نظام دولي متعدد القوى تتراجع فيه الهيمنة الأمريكية، وتؤدي فيه كل روسيا والصين وعدد آخر من الدول دوراً مهماً وفاعلاً في الشؤون الدولية والإقليمية[٢]، فإزاء صعود قوى دولية كبرى مثل ألمانيا والصين وتعافي روسيا الاتحادية لاستعادة مكانتها الدولية بعد مرحلة من الوهن والتخبط، وإصرارها مع الصين للتحول نحو القطبية التعددية واستمرار تصاعد قوة اليابان، واستكمال القوة الشاملة للاتحاد الأوروبي، لم يعد نظام الهيمنة الأحادية مستمراً، وإذا كانت الولايات المتحدة لا تزال الدولة الأقوى في العالم إلا أنها لن تكون القوة الوحيدة الفاعلة في ظل جدل لم يحسم بعد حول مستقبل المكانة الأميريكية في بنية النظام الدولي[١] .

غير ان مساحة تقويض الهيمنة الامريكية ليست إقليمية محضة تقتصر على منطقة اسيا الباسيفيك، اذ تتشارك الصين وروسيا هذه المساعي بوصفها مساعي بنيوية تستهدف بنية النظام الدولي برمته، لذلك فما يجمع الدولتين في هذا الصدد هو نزعتهما لمراجعة ترتيبات النظام الدولي الحالي، لا سيما تلك التركيبات التي تضفي الشرعية على هيمنة الولايات المتحدة والغرب عموماً، وتجعل من النظام الدولي نظاماً غير متعدد الاقطاب، ومن جهة أخرى تقويض الهيمنة الامريكية ليس مجال التعاون والتفاهم الوحيد بين روسيا والصين، لكن هناك ايضاً مكافحة الارهاب والتشدد الديني والنزاعات الانفصالية في المنطقة من أجل ضمان الاستقرار الامني الكافي للمضي بالتعاون الاقتصادي الاقليمي قدماً نحو الامان، سواء في إطار مشروع الحزام والطريق او غيره من الترتيبات الاقليمية [٢] .

---

[١] خو شي جين ، الانطلاقة الصينية : كيف تتحول الصين الى دولة عظمى ، ترجمة : ايمان احمد ، (القاهرة : بيت الحكمة للثقافة ، ٢٠١٨) ، ص ١٠٧ .

[٢] مأمون أحمد أبو رعد، تأثير التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين على هيكل النظام الدولي، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية ، مصر ، العدد (١٦) ، ٢٠٢٣، ص ٢١٢ .

[١] نادية سعد الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨ .

[٢] محمد حمشي، التقارب المراوغ هل تقوض مبادرة الحزام والطريق الفناء الخلي لروسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢١٤) ، ٢٠١٨ ، ص ١٦ .

ومع تنامي الصعود الاقتصادي الصيني على الساحة الإقليمية والدولية، وما تلى ذلك من طرحها لمبادرة الحزام والطريق، بدأت روسيا في النظر إلى الصين باعتبارها منافس جيوسياسي، لا سيما في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، الأمر الذي قد يضعف من نفوذها في آسيا الوسطى، حيث تولي المبادرة وضعاً خاصاً لآسيا الوسطى التي تعد منطقة نفوذ تقليدي لروسيا [١]، فالصين تفضل التعامل مع دول آسيا الوسطى عبر إقامة علاقات ثنائية بينهما، في حين تشدد روسيا على ضرورة الاعتراف بالاتحاد الأوراسي كمؤسسة إقليمية فاعلة في إدارة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين من جهة، والدول الأعضاء في الاتحاد من جهة أخرى، وهو الموقف الذي تجلى حين رفضت روسيا مقترح الصين إنشاء بنك منظمة شنغهاي للتعاون، ودعوتها للصين في المقابل إلى الانضمام إلى بنك التنمية الأوراسي القائم بالفعل، لذلك تخشى روسيا من أن يؤدي مشروع الحزام والطريق إلى تعاظم الاقتصاد الصيني، في الوقت الذي يواصل فيه الاقتصاد الروسي مواجهة تحديات متعلقة بالعقوبات الاقتصادية الغربية والانخفاض العالمي لأسعار النفط، كما يخشى الروس من الأثر السلبي الذي قد تضفيه المبادرة على صورتها الذاتية، فروسيا لا تستطيع أن تمنح الشركات الصينية وعمالتها دوراً كبيراً في تدشين بنيتها التحتية المحلية نظراً لأنها تعد نفسها قوة عظمى وتؤكد استقلالها وقدرتها على تشكيل مصيرها، لذا لا تستطيع روسيا تحمل الخضوع لاستراتيجية تمليها الصين عليها،كما أن روسيا يساورها القلق من التوسع الصيني المتنامي لا سيما في مجالات الطاقة مع تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان، ويرجع الاختلاف في وجهات النظر لكلا البلدين إلى أن الصين تريد تعميق التكامل الاقتصادي وتحقيق مصالحها الاقتصادية، في حين أن روسيا تشدد على الجانب الأمني وبقاء دول آسيا الوسطى كتوابع تدور في فلكها، كما انها تعد هذه المنطقة مجالها الحيوي ومنطقة نفوذها الذى ورثته عن الاتحاد السوفيتي(سابقاً)، أما الصين فتعد المنطقة غاية في الأهمية على المستوى الأمني، حيث إن السيطرة على منطقة آسيا الوسطى يتيح للقوى المسيطرة الوصول إلى العمق الحيوي الروسي تجاه الشمال، والعمق الحيوي الصيني تجاه الجنوب الشرقي[١]، كذلك تتخوف روسيا من ان يسهم مشروع الحزام والطريق في فك الارتباط التقليدي بينها وبين دول اسيا الوسطى كونه يمنحها مجالاً واسعاً للتعاون مع كلتا القوتين على نحو أكثر توازنا (مع روسيا في إطار الاتحاد الاقتصادي الاوراسي ومع الصين في إطار مشروع الحزام والطريق)، وهو ما يوسع من خياراتها في التفاوض والمساومة بشان مصالحها القومية بعيداً عن ربطها على نحو كامل بقوة اقليمية – دولية بعينها، لذلك يتعين على روسيا ان تعيد تعريف دورها في المنطقة التي ستشهد نفوذاً صينياً متزايداً بفضل مشروع الحزام والطريق[٢] .

---

[١] مأمون أحمد أبو رعد، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٠٣ – ٢٠٥ .

[١] المصدر نفسه ، ص ٢٠٦ .

[٢] محمد حمشي ، التقارب المراوغ .. هل تقوض مبادرة الحزام والطريق الفناء الخلفي لورسيا ؟ ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق تحولات استراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢١٤) ، ٢٠١٨ ، ص ١٣ . للمزيد انظر : مأمون أحمد أبو

وثمة تحدي آخر يواجه العلاقات الروسية الصينية وهو إعتراض الصين على الدعم العسكري الروسي للهند، وتزويدها بأحدث التقنيات العسكرية وأنظمة الدفاع، مما قد ينعكس بالشكل السلبي على طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ تعد روسيا أكبر مورد للأسلحة للهند، وهذا الوضع قد يشعر الصين بالقلق الذي قد يخل بتوازن القوى في المنطقة، ومن شانه كذلك إثارة المزيد من المواجهات الحدودية، كما أن تباين المواقف بين روسيا والصين يتضح في قضية جنوب آسيا، حيث الصراع الهندي الباكستاني، فالصين تؤيد باكستان ضد الهند لإضعاف القوة الهندية وأبعادها عن التفكير في الخلافات الحدودية الصينية الهندية، ومن جانب اخر محاولتها عرقلة صعود الهند كقوة آسيوية منافسة لها، أما روسيا فقد دعمت الهند وزودتها بالأسلحة لاستخدامها كورقة ضغط ضد الصين، والهدف من ذلك أن تجعل من الهند قوة موازية للصين في المنطقة[١] .

فموسكو ترى أن بكين تمثل مصدر تهديد لها على المدى البعيد، لأنها تقدّم مبادرة تهدف من خلالها ان تتحول إلى قوة عظى في العالم، لذا فإن روسيا لديها مخاوف تجاه مكانتها في المنطقة تحت دعاوى أن ذلك يضعف الاتحاد الاقتصادي الأوراسي برعايتها، فضلاً عن أن بعض السياسيين الروس يدركون أن الصين هي المنافس الحقيقي والتهديد القادم على المدى الطويل لها، وبناء عليه يمكن القول إن مخاوف روسيا من مشروع طريق الحرير أكبر من مكاسبها المتوقعة في حالة تعاونها مع الصين، ويمكن الاستدلال على ذلك من وجود تعارض كبير بين وجهتي النظر الروسية والصينية في كيفية التعامل مع دول آسيا الوسطى على سبيل المثال، كون أن الصين تسيطر على القسط الأوفر من أنابيب ضخ النفط من كازاخستان إلى أوروبا، فضلاً عن حقول نقل الغاز من تركمانستان إلى غرب الصين، حيث تفضل بكين التعامل مع هذه الدول بمنطق التعامل ثنائي الأطراف، في حين تفضل موسكو الاعتراف بالاتحاد الأورو– الآسيوي بوصفه مؤسسة إقليمية فاعلة في إدارة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين من جهة والدول الأعضاء من جهة أخرى [١] .

اما في ما يخص اليابان فأنها قدمت مبادرة بديلة عن مبادرة الحزام والطريق، أطلقت عليها مبادرة (محيط هادئ وهندي حر ومفتوح)، ووفقاً للمنظور الياباني فالمبادرة تستهدف الحفاظ على أمن وحرية الملاحة في المحيطين استناداً إلى قواعد القانون الدولي، وتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين الدول في هذه المنطقة التي تضم دولاً آسيوية وأفريقية وتمتد إلى الشرق الأوسط، وقد أعلنت بالفعل ثلاث دول رئيسة تأييدها للمبادرة، وهي الولايات المتحدة والهند وأستراليا، اما بالنسبة الى الهندي فهي تقوم بدور الموازن، فمن

رعد، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر، العدد (١٦) ، ٢٠٢٣ ، ص ٢٠٣ .

[١] مأمون أحمد أبو رعد، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .

[١] محمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠.

ناحية تربطها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة واليابان، ومن ناحية أخرى تزيد في علاقتها بالمنطقة تجارياً منذ العام ٢٠٠٦ وتتجه إلى تكوين روابط مشتركة، إلا أن وجود الصين يحد من دور الهند في المنطقة، وقد ظهر ذلك جلياً منذ إعلان الممر الاقتصادي الصيني– الباكستاني وحماية أراضي كشمير (المنطقة المتنازع عليها بين باكستان والهند) [١]، والهند حذرة بشأن مبادرة الحزام والطريق، إذ يعترف (هو جين تاو) بأن جزءاً من المشكلة هو أن الصين لم توضح المحتويات المحددة لطريق الحرير البحري الذي يعبر المحيط الهندي، وهذا الغموض أدى إلى إثارة الشكوك، كما أن تطوير الموانئ الممولة من الصين في باكستان وسيرلانكا وميانمار وبنغلاديش جنباً إلى جنب مع المفاوضات بين الصين والنيبال، بشأن بناء الطرق السريعة في جبال الهيمالايا يهدد الدور الرائد للهند في المنطقة، ومن ناحية اخرى فأن الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني من المتوقع أن يعبر الأراضي المتنازع عليها في كشمير[٢]، ومن الجدير بالذكر هناك مجموعة من السياسات والممارسات الهندية كردة فعل على مبادرة الحزام والطريق، تشمل دعوة رئيس الوزراء الهندي (ناريندرا مودي) لسياسة الاتجاه شرقاً، والتدخل المزعوم في الانتخابات السريلانكية في كانون الثاني ٢٠١٥ والتي أسفرت عن هزيمة مرشح مؤيد للصين، والجهود المبذولة لمنع مشروع تطوير الموانئ الصينية بقيمة ١,٥ مليار دولار في كولومبو (سريلانكا)، والتشجيع على رفض الاحتضان الكامل للممر الاقتصادي بين الصين والنيبال والهند، ومن المتوقع أن تستمر نيودلهي بالتدخل في مشاركة دول جنوب آسيا الأخرى في مبادرة الحزام والطريق، وتقويض الاتفاقات الاقتصادية الصينية، فضلاً عن غياب رئيس الوزراء (مودي) عن منتدى الحزام والطريق في ايار ٢٠١٧ إلى زيادة مخاوف الصين من دوافع نيودلهي[١] .

ثمة خلاف بين النظريات السياسية ومنظري العلاقات الدولية حول دور الصين في النظام الدولي، فهناك دراسات كثيرة تشير إلى أن الصين مؤهلة وبقوة لتكون اللاعب الدولي رقم واحد في العالم، فمع انتقال ميزان القوى العالمي إلى آسيا، وظهور الصين كأكبر مركز صناعي في العالم وثاني أكبر اقتصاد من حيث الإنتاج، بدأ التحول بقوة في جغرافية تموضع القوى العالمية، والتبشير بالعودة إلى حالة التعددية القطبية أمر لا يقبل الشك [٢] .

هناك توازن قوة ما قادم في الافق، فصعود الصين واقع وحقيقة تتأكد مع الوقت، وهذا سيعطيها سلطة في تشكيل بعض قواعد النظام أو على الأقل رفض بعضه، الأمر الذي سيفضي إلى تأثير أكبر في تبني معايير جديدة، مع منح دول أخرى بعض الامتيازات من أجل الحفاظ على امتثالهم، ولا شك في ظهور قطب

---

[١] محمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠.

[٢] صفاء صابر خليفة، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦ .

[١] المصدر نفسه ، ص٤٣ .

[٢] حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الأوسط : دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢) ، ص ١٧٣ .

جديد كالصين وروسيا بدرجة أقل، يمنح البلدان الأخرى خيارات أكبر مما كانت عليه في حقبة القطب الواحد[١]، لكن هناك من يرى انه من السابق لاوانه التنبؤ بمستقبل تصبح فيه الصين القوة العالمية المهيمنة او حتى تحتل مركز توازن القوى الجديد جنباً الى جنب مع الولايات المتحدة، لانهم يشكون من ان تكون الاسس الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الصين متينة على الرغم من التقدم الاقتصادي فيها، ويحذر الخبراء من ان إنعدام حرية التعبير وتمركز السلطة الاستبدادية في بكين والمستويات العالية من الفساد في كل جوانب النظام السياسي والاقتصادي فيها يثر تساؤلات بشان مدى إستدامة معدلات نموها الاخير[٢]، ولعل أهم المشكلات التي ستواجه الصين هو دور الحكومة وطبيعة النظام السياسي للبلاد، إذ ينبغي لبكين أن تقوم بإجراء إصلاحات سياسية فاعلة مستديمة وملائمة للمرحلة القادمة والقيادة العالمية، وحتى لو سلمنا جدلاً أن النمو الاقتصادي في الصين سيستمر دون توقف، فإن قدرة بكين على إستعراض قوتها في العالم ستكون مقيدة بالفعل، أما العقبة الأخرى التي تحول دون تسلم الصين قيادة العالم تتمثل في حاجتها الماسة إلى إيديولوجية من شأنها تغيير نظرتها تجاه العالم، وتوفير قاعدة متماسكة وأهداف من شانها توسيع دورها العالمي، ويعتقد بعض المراقبين الأجانب أنها وجدت ضالتها في استراتيجية تقوم على إستخدام نفوذها الاقتصادي لتعزيز مكانتها ومصالحها في العالم، ولكن آراء كهذه تخلط على نحو مشوش بين الوسائل والأفكار، فالصين بحاجة إلى منطق سياسي وليس إلى تفسير اقتصادي لسلوكها في السياسة الدولية[١] .

وفي هذا الصدد تطرح الصين اليوم في استقبالها للمرحلة الجديدة من تاريخها ما تطلق عليه بـ (دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية) التي تصب جل إهتمامها لتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية، وتكمن خصائص هذه الدبلوماسية في التنمية وتحقيق طموحاتها وصولاً منها إلى تحقيق الحلم الصيني والمتمثل بـ (صعود الصين)، إلا إن المشككين بالتوجه الجديد للصين نظروا الى الحملة الدعائية التي تقوم بها بكين أنها تحركات تكتيكية لتهدئة المنطقة واشعارها بأن صعودها سلمي إلى أن تبني قوتها الشاملة وصولاً إلى تمكينها من السيطرة على المنطقة بالكامل، وهذه الاستراتيجية تجلت في كلمات الرئيس الصيني الاسبق (دينغ شياو بينغ) عندما نصح أحدهم قائلاً: "أعطي الآخر وقتاً بينما تبني أنت قوتك" [٢].

بذلك يصل (جون ميرشايمر) الى نتيجة مفادها ان الصين سوف تتصرف بنفس الطريقة التي تصرفت بها الولايات المتحدة عبر تاريخها الطويل، إذ ستحاول الهيمنة على اقليم آسيا–الباسيفيك، وسوف تسعى من تعظيم هوة القوة بينها وبين جيرانها المنافسين لها على غرار (الهند واليابان وروسيا)، وستعمل على ضمان

---

[١] محمد بن صقر السلمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣ .

[٢] آل غور، المستقبل ستة محركات للتغيير العاملي (الجزء الاول) ، ترجمة : عدنان جرجس ،(الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والادآب ، ٢٠١٥) ، ص ١٤٩ .

[١] وداد المساوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

[٢] نقلاً عن : عمار كريم حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢٢– ١٤٤.

اكتساب أكبر قدر من القوة من أي دولة أخرى في آسيا تمتلك الوسائل اللازمة التي تشكل تهديداً لها، كما ستحاول الصين ان تدفع بالولايات المتحدة خارج منطقة اسيا– الباسيفيك أكثر من الطريقة التي دفعت بها الولايات المتحدة القوى الاوربية خارج نفوذ المجال الغربي للكرة الارضية في القرن التاسع عشر[١].

أصبح صعود الصين حتمي سواء ارتضت الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي او باقي القوى الكبرى في النظام الدولي ام رفضوا، الا ان الصين بحاجة الى تطوير سياساتها الخارجية على مستوى العالم وتغيير الاعتقاد الراسخ في مخيلة جيرانها الاسيويين من أنها جاراً مهددة، كما ان الصورة التي رسمتها الولايات المتحدة عن الصين باعتبارها العدو القادم لاحتلال العالم جعلت ما نسبته ٥٩% يرفضون التوسع الصيني، الامر الذي سيعيق من تحقيق هذه الهيمنة، إذ لا بد لنظام دولي جديد من وجود قوة عسكرية تضمن وتحافظ على استقراره وتوازنه الدولي والاقليمي بصورة تضمن مصالح القوى المسيطرة عليه[٢] .

هناك أربع رؤى مختلفة بين الأكاديميين حول المكانة الصينية في العالم، تتمثل الرؤية **الأولى** من أن هذا الصعود سوف يسهم في إعادة تشكيل القوى في السياسة الدولية، ومن ثم لن يكون مهيمناً عليها من الولايات المتحدة والدول الغربية فقط، وستسهم الصين في إعادة تشكيل وتعزيز وجود عالم أكثر توازناً واستقراراً في العلاقات الدولية، لا سيما مع صعود العديد من الاقتصادات الناشئة، في حين تتمثل الرؤية **الثانية** من أن احتفاظ الصين بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يحد من قدرتها على حماية مصالحها في مناطق الأزمات الخارجية، وإن كان ذلك يساعدها على استدامة علاقاتها التجارية مع الدول والأنظمة السياسية المختلفة، وهو ما يحد من تصدّرها بوصفها قوى كبرى في النظام الدولي، وفي هذا الصدد يحاجج (إيان بريمر) أن تأثير الصين على المستوى الدولي لا يزال محدوداً إلى حدٍ ما، على الرغم من تنامي نفوذها الاقتصادي، ومع عدم تمتع النظام السياسي والاقتصادي فيها بالجاذبية في العديد من الدول الأخرى[١] .

أما الرؤية **الثالثة** فترى أن الصين غير مهتمة بتصدر النظام الدولي، ولكنها تسعى لتعزيز نموذجها الاقتصادي الجديد في النظام الدولي بما يسمح لها للوصول إلى مصدر ثابت للطاقة للحفاظ على تنميتها الاقتصادية، في حين تنطلق الرؤية **الرابعة** من فرضية أن الصين تسعى لأن تحل محل القيادة الاقتصادية الأميركية في العالم عبر تصدير النموذج الصيني، واستشهد أصحاب هذه الرؤية بأن مشروع طريق الحرير الجديد يتشابه إلى حد بعيد مع (خطة مارشال) الأميركية التي أطلقتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية

---

[١] جلال خشيب، الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد ، مجلة المعهد المصري ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، العدد (١٤) ، ٢٠١٩ ، ص ١٢٨ .

[٢] احمد محمد ابو زيد، القوى الدولية وبنية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢٢٧) ، ٢٠٢٢ ، ص ١٦٦ .

[١] محمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢ .

لتعزيز مكانتها في النظام الدولي، حيث يرى (ويليام أوفرهولت) أن مشروع طريق الحرير الجديد هو استراتيجية صينية تجاه أوروبا وآسيا وأفريقيا، يشبه إلى حد بعيد الاستراتيجية الأميركية في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي تمثل في جوهرها تطوير غرب أوروبا، ولكن مع الأخذ بالاعتبار عدم امتلاك الصين القوة العسكرية الكافية لحماية استراتيجيتها الاقتصادية مقارنة بالولايات المتحدة حينها، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض نقاط التشابه بين المشروعين، ففي حين صرّح وزير الخارجية الصيني(وانغ يي) أن عدم التوازنات الاقتصادية هي السبب الرئيس للصراعات، وان على الصين توفير المزيد من السلع للتخفيف من حدة هذه الصراعات[١] .

بذلك يعتقد (ادم روبرتس) ان النظام العالمي اللاقطبي يعني التنوع في منظومة العلاقات الدولية التي هي قيد التشكل، هذا النظام يختلف عن نظام ثنائي القطبية الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة، كما انه ليس نظام القوة الواحدة، عالم بدون أقطاب تقوده دول أو اتحادات مختلفة هو التوجه المستقبلي للنظام الدولي، وهذا ما ذهب اليه (الكسندر كونوفالوف) رئيس المعهد الاستراتيجي الروسي من ان العالم الحالي لا يأخذ شكلاً متعدد الأقطاب وفي الوقت نفسه ليس هو بالنظام اللاقطبي، ويعتقد أن هناك حقائق مقنعة تثبت باتجاه تشيكل ثنائية قطبية جديدة، وفي هذا الصدد يورد (Sunohara Tsuyoshi) إعتقاد بعض الباحثين اليابانيين أن النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين لا تهيمن عليه الأحادية القطبية ولا التعددية القطبية، وإنما هو نظام عالمي جديد متمركز على جمع الولايات المتحدة للعديد من الأقطاب ذات الحجم المتوسط أو الصغير ومجموعة أخرى متنوعة من القوى القطبية [١] .

كما يتكهن خبراء أخرون بعالم متعدد الاقطاب غير مستقر وأكثر خطورة ، ويبدو على الارجح ان زيادة تكامل الاسواق العالمية وتدفق المعلومات سوف يؤديان الى مرحلة طويلة من التأرجح قبل ان تستقر القوة العالمية في توازن جديد أكثر تعقيداً لا يمكن تحديده باقطاب القوة على الأطلاق، كما ان التقسيم القديم للعالم الى دول غنية ودول فقيرة يمر بمرحلة تغيير، بسبب ان العديد من الدول التي كانت فقيرة في السابق باتت تمتلك الان معدلات نمو اقتصادي أسرع من الدول المتقدمة الغنية، ومع انغلاق الفجوة بين هذه الاقتصادات الناشئة السريعة النمو من جهة والاقتصادات الناضجة الغنية من جهة أخرى فان القوى الاقتصادية والسياسية لا تتحول من الغرب الى الشرق فحسب، وإنما تتوزع على نطاق واسع في جميع انحاء العالم الى (ساو باولو ومومباي وجاكرتا وسيول وتايبيه واسطنبول وجوهانسبرغ ولاغوس ومدينة المكسيك وسنغافورة وبكين) [٢] .

---

[١] محمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢ .

[١] توفيق حكيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٧ . للمزيد انظر : زهراء محسن هجول ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٦.

[٢] آل غور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

ووفقاً لما تقدم يمكننا ان نرسم مشهداً لمستقبل النظام الدولي في ظل هذه المعطيات وكالاتي: سيتشكل النظام الدولي في كتلتين اقتصاديتين كبيرتين كتلة بقيادة الصين تكون فيها بكين القائد والموجه والمركز الذي يتمحور حوله باقي الدول التي تدور في فلكها، وستتشكل هذه الكتلة في المستقبل المتوسط اي في مدة ١٠-١٥ عام، وهذه الدول تتمثل بالدرجة الاساس في روسيا ودول شرق اسيا وباكستان ودول اسيا الوسطى وايران والبرازيل، اما تركيا فستاخذ وضع الحياد بسبب وضعها الحرج ، ودول الشرق الاوسط ستنسحب الى هذه الكتلة – الكتلة الصينية – على المدى البعيد شيئاً فشيئاً يستثنى من ذلك اسرائيل، وكذلك دول القرن الافريقي ستنظم الى هذه الكتلة، اما دول شمال افريقيا فانها ستتارجح بين الكتلتين(الصين والولايات المتحدة) لا سيما الدول المطلة على البحر المتوسط، وبذلك سيتجه ميزان القوى نحو التوازن النسبي المتارجح بين الكفتين بسبب التوزيع غير العادل للقوة، وبذلك سيكون وضع النسق الدولي في حالة تصارع، ولكن من نوع جديد ذو طابع اقتصادي بحت، اما الكتلة الثانية فتتمثل في الولايات المتحدة الامريكية ومن ينضوي في دائرتها من الدول، وهذا ما سنتناوله في المحور الثاني من هذا الكتاب.

المبحث الثاني

قطب اقتصادي دولي بقيادة الولايات المتحدة

يحفل النظام الدولي الراهن بالعديد من المتغيرات والتوجهات الدولية الكبرى البالغة التعقيد والتأثير على الاستقرار والأمن الدوليين من جهة، وعلى سيادة الدول واستقلالها ووحدتها من جهة أخرى، الأمر الذي سيدفع معه هذه الأخيرة إلى اتخاذ قرارات وتوجهات سياسية وأمنية وعسكرية بالغة الخطورة، في محاولة منها لردع او احتواء او التخفيف من آثار تلك التوجهات عليها من جهة الداخل والخارج، مما سيكون له أثر كبير في تغيير العديد من السياسات الأمنية والتوجهات العسكرية المستقبلية، والتي ستشكل بدورها ماهية العلاقات والسياسات الدولية خلال المرحلة القائمة، وشكل ومضمون النظام العالمي المقبل، فعالم اليوم يمثل نظاماً معقداً ومركباً يشتمل على عدد كبير من الفاعلين، وحين يتنوع ويختلف شكل ونوع هؤلاء الفاعلين فان درجة الاتصال والتفاعل والاعتماد المتبادل بينهم تصبح في تصاعد أيضاً، وهذا ما يجعل النظام في حالة تغيير دائم، وعندها يكون من العسير التنبؤ بتفاعلاته[١] .

ومن هنا يشير أنصار تعدد مراكز القوى في هيكل النظام الدولي إلى أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسة فيه والمتمثلة في: (الولايات المتحدة واليابان والإتحاد الأوربي والصين)، توضح أنه لا يوجد دولة واحدة تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى غياب القوى العظمى في هذا النظام، وفي هذا الصدد يعد (باري بوازن) أن اصطلاح (القوى العظمى) أصبح غير ملائم في ظل نظام تعدد مراكز القوى، لذلك فإن طبيعة هيكل النظام الدولي هي أقرب بكثير إلى هيكل تعدد القوى الدولية منه إلى هيمنة القطب الواحد، وفي هذا السياق يعتقد كل من (اورجانسكي وكولجلر) أنه كلما زادت سرعة معدل الانتقال والتحول في القوة، ازدادت احتمالات عدم الاستقرار وفرص الحرب، أما إذا كان معدل الإنتقال والنمو بطيئاً نسبياً، فعندها سينعم المهيمن بفترة تحذير أطول تمنحه فرصة الاستعداد للمستقبل، وهو ما يضمن إدارة الصراع بشكل عقلاني يحول دون الدخول في صراع ومخاطرات غير محسوبة وربما مدمرة [٢].

ويرى أصحاب هذا الا تجاه أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسة في النظام الدولي يكشف عن تراجع دور الولايات المتحدة لا سيما على المستوى الاقتصادي مقارنة باليابان والصين والاتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الدول هي الأخرى لا تمتلك كامل عناصر القوة لقيادة النظام الدولي في ظل العولمة ونتائجها على دور الدولة والسيادة بسبب ما يسميه (جوزيف ناي) اتساع رقعة

---

[١] محمد بن سعيد الفطيسي، مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية وتأثيره على مستقبل السياسيات الأمنية والشؤون العسكرية ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، العدد (١٨) ، ٢٠١٨ ، ص ٢٢ .

[٢] زهراء محسن هجول، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٦.

الشطرنج، كما إن البارز في النظام الدولي هو تفكيك عناصر القوة وانتشارها ما بين العديد من الفواعل الدولية، وفي هذا الصدد يرى (وليد عبد الحي) أن التحولات الجذرية أدت إلى حركة داخل النظام الدولي الراسمالي، والتي من ابرز جوانبها هي بداية التحول في مركز العلاقات الدولية من مركزها الأطلسي إلى مركزها الباسيفيكي، وهو ما ترتب عليه اثار سلبية على مركز الولايات المتحدة في سلم القوى الكبرى ، وبناء على تلك المعطيات يذهب (ريتشارد هاس) واخرون إلى وصف النظام الدولي بـ(اللاقطبية)،أي توزيع القوة بين الفاعلين في النظام الدولي بدلاً من تركزها، وبرغم ذلك لا يمكن القطع بوجود تحول كامل في بنية النظام الدولي، إذ أنه يتسم بتلازم عدة أركان متناقضة مع قدرة الولايات المتحدة على إدارة الأمن العالمي، رغم استمرارها في الصدارة على المستوى الاقتصادي والانفاق العسكري وتأدية أدوار مركزية في مكافحة الارهاب والتدخل في بؤر الصراعات او غير ذلك، وإن كانت تميل إلى إتباع سياسات أكثر تعددية في إطار حلف الناتو أو تحالفات دولية واسعة النطاق[١] .

وفي هذا السياق يؤكد (جلبن) انه كلما زادت الفجوة بين التنظيم السياسي للنظام والتوزيع الفعلي للقوة، كلما زادت احتمالات أن تصل الصراعات الدولية إلى مرحلة حروب الهيمنة (نظرية دورة القوة) التي اختلفت عن نظرية (أورجانسكي) من حيث رفضها لفكرة القيادة المهيمنة أو النظام القائم على الهيمنة، واستخدمت عوضاً عنها مفهومي الدور والمشاركة، ومن جانب اخر قامت هذه النظرية بتطوير مفهوم الدور في السياسة الخارجية، حيث يتضمن الدور مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة، كما تشتمل على قدرة القيادة أو الأطراف المرتبطة بها على توفير الأمن للأخرين، ومن أجل ذلك اعدت النظرية أن كلاً من القوة والدور هما من المفاهيم التي تتسم بالضرورة، بمعنى أنها تعددية ومشتركة أو تتقاسمها دول عدة رغم عدم التكافؤ بينهما، حيث تؤدي الدولة الأولى القائد بالتعاون مع دول أخرى قادرة على ممارسة دور رئيس في الشؤون الدولية، الأمر الذي يستلزم أن يتم التفاوض بين هذه القوى بما فيها الدولة العظمى على طبيعة القواعد السائدة لا ان تفرض من قبل تلك الدولة [٢].

وينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة فك الارتباط وانتشار عناصر القوة في النظام الدولي والدور الحاسم للقوة الاقتصادية والتكنولوجية، ولذلك لا توجد دولة واحدة تتمتع بالتفوق في جميع عناصر القوة، ومن هنا اعد (سيوم براون) النظام الدولي الراهن انه نظام هجين يجمع نظامي الأحادية القطبية وحكم الكثرة، فالنظام الدولي بعيداً من أن يكون أحادي القطب على الرغم من كون الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة فيه، وتحت غطاء هيمنتها هناك سلسلة طويلة من سمات وملامح حكم الكثرة المتحدية لها، كذلك ثمة أنماط

---

[١] أحمد السيد خير الله ، أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي ، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة ، مصر، العدد (٣) ، ٢٠١٩، ص ١٦٨ .

[٢] زهراء محسن هجول، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨ .

مختلفة من السلطة وتشكيلة واسعة من الجهات الرسمية وغير الرسمية المتمتعة بهذه السلطة والصداقات والعداوات المتعددة والمتداخلة، حيث يمكن للأصدقاء والأعداء أن يختلفوا تبعاً للقضية الواحدة [١].

وفي هذا السياق تأتي نظرية انتقال القوة التي تعود للمفكر(كينث إورغانسكي) في العام ١٩٥٨ كواحدة من النظريات التي تفسر التنافس الدولي على سيادة العالم بين القوة العظمى التي تسعى لتعظيم مكانتها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للانتقال من دور أدنى في بنية النظام الدولي إلى دور أعلى فيه يمكنها من الاستمرار في تحقيق مصالحها وتعظيمها، ومن أداء دور فاعل ومؤثر في السياسات العالمية، وعليه ينطلق (إورغانسكي) بوصف دول العالم في بنية النظام الدولي بناء على درجة القوة ودرجة الرضا، بذلك يتعرض (جوزيف ناي) إلى موضوع تحول القوة انطلاقاً من عملية التحول في هيكل النظام الدولي المرتبطة بشكل أساس بتوزيع القوة بين الفاعلين، ويرى أن هناك دولاً أكثر قابلية من غيرها في تحويل مصادرها إلى تأثير، وذلك عبر تحويل قدرة كامنة مقدرة في شكل مصادر إلى قوة حقيقية ملموسة يمكن قياسها من خلال تغيير سلوك الآخرين، وانطلاقاً من ذلك نستطيع أن نحدد قدرات دولة ما على القيام بهذه العملية التحويلية إذا كنا نريد أن نتنبأ بالمستقبل، من هنا ناقش (برتران بادي) ظاهرة تشرذم القوة، واكد انه لم يعد هناك دولة واحدة تمتلك القدرة على الأمر والنهي المطلق، ففي ظل تنوع النظم الوظيفية التي تجزء النظام الدولي، يؤكد أصحاب نظرية الاعتماد المتبادل على اختلاف قابلية الدولة الواحدة في التأثير طبقاً لميادين التنافس الدولي المختلفة، كما يسميه (ستانلي هوفمان) الذي ربط القوة بالقدرة على التحكم في قواعد اللعبة في واحدة من أكثر الميادين الرئيسة في التنافس الدولي، والطرف القوي هو الأقل عرضة للتأثير الذي يمكنه تقديم تنازلات بأقل تكلفة ولكنه ليس مطلق السلطة [١] .

بذلك يؤثر شكل النظام الدولي القائم بدرجة كبيرة على مبدأ التبادلية، حيث تختلف درجة التأثير واتساع رقعته ومدى قوته من نظام دولي إلى أخر، إذ انه كلما اتجه النظام الدولي نحو المركز او الداخل (الأحادية القطبية او المركزية) كلما قل او تقلص التأثير السلبي للتفاعلات على بقية أعضاء المنظومة او المجتمع الدولي بدرجة أكبر، نظراً لارتهان بقية أعضاء النظام إلى قوة دولية مركزية متحكمة بمستويات التأثير ومدى مخاطره واتساع رقعتها الجغرافية[٢].

---

[١] أحمد السيد خير الله ، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧ .

[١] المصدر نفسه، ص ١٦٣ .

[٢] محمد بن سعيد الفطيسي، مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية وتأثيره على مستقبل السياسيات الأمنية والشؤون العسكرية، مصدر سبق ذكره ، ص١٦.

ان فهم مستقبل التحولات الحاصلة في طبيعة القوة في السياسة الدولية والتحولات الخاصة بالقضايا المتعلقة بالمتغيرات المعاصرة في هياكل البناء السياسي لبنية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، وتحديداً ما يتعلق منها بعلاقات الخصومة والصداقات المتقلبة وطبيعة التحالفات والتكتلات القائمة، وتلك التي من الممكن قيامها خلال العقود المتبقية من هذا القرن، لا يمكن ان تتحقق الا من خلال ما يطلق عليه بمصطلح توازن القوى، والذي يعد مؤشراً قوياً للتنبؤ بسلوك الدول، سواء كان ذلك بركوب موجة الأقوى والانضمام اليه، او من خلال البحث عن تحالفات وتكتلات موازية يمكن من خلالها احتواء بعض أو كل قوى التأثير والتهديد القادمة من تلك الموجة [١] .

ورغم أن الولايات المتحدة ما تزال القوة الأكبر عالمياً من حيث القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، الا أن هناك قوى أخرى مثل الصين برزت وبشكل سريع كفاعل مهمة، وهو ما يبدو أن هيمنة الولايات المتحدة تتقلص وتتراجع، وبذلك فأن العالم يتجه نحو التعددية القطبية، كما ان هذا التطور متجه إلى تغييرات بنيوية عميقة في توزيع ونشر القوة عالمياً استغرق في تشكيلها سنوات إن لم تكن عقوداً من التبلور، وفي هذا الصدد يقول أحد ابرز المفكرين الواقعيين المعاصرين (جوزيف غريكو) أنه من المرجح أن تكون الصين أكبر مشكلة تواجه السياسة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين، وأن هناك العديد من المؤشرات التي توحي بأن الصين سوف تكون قوية بما يكفي لتحدي النظام الذي تريده الولايات المتحدة في آسيا، كما يرجح الخبراء الاقتصاديون إحتمال إستمرار النمو الاقتصادي والعسكري الصيني لعقود أخرى قادمة، وهذا يفرض على الولايات المتحدة انتهاج استراتيجية استجابة لنمو هذه القوة، كما ان النمو المستمر للقوة الاقتصادية والعسكرية للصين يضع تحد مهم للوضع الاستراتيجي القائم في شرق آسيا وللمصالح الأمنية الأمريكية ، وبقدر ما تصبح الصين أكثر قوة سوف تبحث عن أمن أكبر من خلال تطوير نفوذ أكبر في محيطها الاقليمي والدولي[١] .

وانطلاقاً من رؤية (ستيفن والت) استاذ العلاقات الدولية في جامعة (هارفرد) ورائد من رواد المدرسة الواقعية الجديدة في دراسة العلاقات الدولية والتوازن الدولي، ثمة ارتباطاً بين الحفاظ على المصالح الامريكية والتهديد بها من جانب، ووجود نظام دولي خارج نطاق التوازن من جانب اخر، وعليه فالولايات المتحدة ستحاول بكل الطرق الحفاظ على تلك المصالح، سواء كان ذلك من خلال توسيع نطاق تحالفاتها الدولية او من خلال محاولة استقطابها للقوى الاخرى عبر تسوية الخلافات الناتجة عن عدم الثقة وتبادل الاتهامات، او بالتعاون الثنائي او حتى عبر الاغواء والابتزاز بصورة تجعل من حدة المواجهة مع الولايات المتحد تقل تدريجياً، كما تجعل من اي قوة دولية اخرى تخشى من مغبة الاقدام على مثل هذه التحركات والمغامرات

---

[١] محمد بن سعيد الفطيسي ، السياسة الدولية وتحولات القوة في القرن الحادي والعشرين ، جريدة الوطن ، عُمان ، ٢٠١٦ . متاح على الموقع : https://alwatan.om/details/134080 .

[١] زهراء محسن هجول، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٩ .

الاحادية الجانب والداعية لكسر الهيمنة الامريكية على العالم، ويبدو ان الولايات المتحدة نجحت في التغلب على محاولات مواجهتها للهيمنة على النظام الدولي، رغم كل العقبات التي واجهتها سواء كانت سياسية او اقتصادية او حتى على مستوى الراي العام العالمي الذي يرى فيها أكثر الدول تهديداً للأمن والاستقرار الدولي[١]، بذلك تسعى واشنطن إلى تكريس فردانيتها لقيادة العالم والهيمنة عليه سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وهي لا تمتلك المؤهلات الأخلاقية التي تمكنها من اداء هذا الدور، كونها لا تزال محكومة في أهدافها ومواقفها بمصالحها الاقتصادية وطبيعة نظامها الرأسمالي القائم على المنافسة، الأمر الذي يجعل موقفها من القضايا الدولية المطروحة ومن الصراعات المتفجرة في العالم يتحدد في ضوء هذه المصالح وهذه الأهداف، مما يكشف عن طابع الإزدواجية والتناقض في سياستها الخارجية وغياب المعايير الواحدة في التعامل مع هذه القضايا، ولا شك أن هذه الإزدواجية قد طعنت في مصداقية الدور الأمريكي ومعاييره الأخلاقية والإنسانية [١] .

وصلت هيمنة الولايات المتحدة في العالم الى ذروتها وانتشرت ايديولوجيتها الراسمالية الديمقراطية على نطاق واسع الى درجة ان أحد السياسيين تكهن بـ (نهاية التاريخ)، اي لم يعد هناك اي احتمال لظهور تحد للديمقراطية او الراسمالية، هذا الانتصار الايديولوجي والسياسي أمن للولايات المتحدة الاعترف العالمي، ولكن هذا العنوان السطحي كان يخفي بين طياته تغييرات معقدة صاحبت التحول في ميزان القوى[٢]، فقد احتدم النقاش الفكري في الولايات المتحدة حول المستقبل في ظل المتغيرات الحاصلة في شكل النظام الدولي، وتحولات ميزان القوى من الغرب الى الشرق بين تيارين يرى احدهما ان الولايات المتحدة في طور التراجع الذي يجعلها تلحق بغيرها من القوى الكبرى والحضارات العظمى التي سبق ان فرضت هيمنتها على العالم وشكلته ثم تراجعت واندثرت، لا سيما مع تآكل الديمقراطية الامريكية وانهاك اقتصادها بالحروب وتعرضها لازمات عدة، في حين يرى انصار التيار الثاني ان الولايات المتحدة لا تزال في ذروتها وانها ابعد ما يكون عن التراجع[٣] .

من هنا ينظر بعض منظري العلاقات الدولية إلى ان صعود قوة عظمى جديدة يؤدي في الغالب إلى الحرب، لان هذه القوة الصاعدة ستستخدم القوة في تغيير النظام الدولي حتى ينسجم مع مصالحها، أو لان القوة العظمى القائمة تشن حرباً وقائية للحفاظ على مكانتها، وفي هذا الصدد يشير مراقبون إلى النهاية السلمية للصراع الأمريكي– السوفيتي(سابقاً) كدليل على أن القوى العظمى يمكن أن تصعد وتهبط دون إثارة

---

[١] احمد محمد ابو زيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .

[١] عبد علي كاظم المعموري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦ .

[٢] آل غور، مصدرسبق ذكره ، ص ١٤٥ .

[٣] عبد علي كاظم المعموري ، المصدر اعلاه .

حروب كبرى[١]، وفي هذا السياق يتساءل (جون إكنبيري) في ما إذا كانت الصين تحاول إحداث تغيير جوهري في النظام الدولي الحالي وإعادة تشكيله، أم أنها تسعى للانخراط فيه وتصبح جزءاً منه، ويرى أنه حتى وإن حاولت بكين قلب موازين القوة إلا أن طبيعة النظام الدولي الحالي يختلف في ظروفه وفواعله عن ما واجهته القوى الصاعدة السابقة في تاريخ العلاقات الدولية، لأنها ليست في مواجهة هيمنة الولايات المتحدة وحدها، بل انها في مواجهة منظومة غربية متكاملة مندمجة تمتلك مؤسسات متماسكة يصعب اختراقها وإزالتها، وفي هذا الإطار يؤكد (زنغ بيجيان) إن الصين إتخذت الخيار السلمي في تفاعلها مع النظام الدولي، وبالنتيجة يصعب عليها أن تسلك نفس مسالك القوى الصاعدة السابقة واستخدام القوة لإبراز مكانتها وقدراتها ومحاولتها الهيمنة، لذلك فالإحتمال الراجح هو انخراط الصين في صعود سلمي في هرمية النظام الدولي والاندماج فيه باستخدام طرق بديلة[١].

وفي ظل التنافس الدولي على الهيمنة يرى (ميرشايمر) ان أفضل وسيلة لإرضاء القوى العظمى هو تحقيقها الهيمنة الإقليمية، من خلال السيطرة على النطاق الجغرافي الخاص بها لتجنب الصدام والحرب، وفي إطار استراتيجيتها للانفتاح أولت الصين أهمية كبرى لمجالها الإقليمي الآسيوي الذي تبحث فيه عن مراكز خاصة لها في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى، والتي تعد امتداداً جغرافياً وحزاماً واقياً من أي تهديدات أمنية أو ضغوطات من القوى العالمية او الإقليمية، من هنا تسعى الصين إلى ترسيخ نفسها كجزء من القيادة الاقتصادية العالمية عبر مشروعها الحزام والطريق، ويتم ذلك عبر الاندماج في النظام القائم، والولايات المتحدة تدرك ان المشروع في جوهره هو مشروع جيواستراتيجي يهدف إلى التغلغل في قارة(آسيا وأفريقيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط)، والمتوقع أن تعمل الولايات المتحدة على إفشاله عبر ممارسة الضغوط على حلفائها وخلق المشاكل، كون أن هذا المشروع سيعمل على تقوية النفوذ الصيني في جميع أنحاء العالم[٢] .

وفي هذا السياق يرى خبراء أن الهدف من المشروع هو مواجهة استراتيجية إعادة التوازن التي أعلنتها الولايات المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ منذ العام ٢٠١١، إذ تنظر الولايات المتحدة للمؤسسات المالية التي استحدثتها الصين لدعم مبادرتها على أنها مؤسسات منافسة لنظام (بروتن وودز)، لذلك تحاول الولايات المتحدة ثني الدول الحليفة لها المشاركة في المبادرة عن التعامل مع هذه المؤسسات والتشكيك في نجاعتها ومردوديتها الاقتصادية[٣]، وهذا ما أكدته دراسة بحثية أعدتها مجموعة (سي فور إيه دي إس) في الولايات المتحدة، من أن برنامج البنى التحتية الصيني الضخم الذي أعلنت عنه والذي يستهدف النهوض بالتجارة

---

[١] أميرة أحمد حرزلي، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ .

[١] فازية ويكن، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم : (مبادرة الحزام والطريق: بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات) ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٩) ، ص ص ١٢٩– ١٣٠ .

[٢] ميران حسين حسن، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٣ .

[٣] فازية ويكن، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٨ .

والنمو الاقتصادي على مستوى العالم، قد خصص لتوسيع نطاق النفوذ السياسي والوجود العسكري الصيني، وبحسب الدارسة تتضمن السياسة الخارجية للرئيس الصيني (شي جين بينغ) العمل على تقوية روابط الصين بمنطقة جنوب شرق آسيا وأوروبا وأفريقيا عبر شبكات من الطرق والموانئ والسكك الحديد ومحطات الكهرباء ومشروعات البنى التحتية الأخرى، وفحصت المجموعة وثائق سياسية صينية رسمية وتقارير غير رسمية لمحللين صينيين، كما فحصت ٥٠ مشروعاً من مشروعات الموانئ التي تمولها الصين، وخلصت إلى أنها لا تستند إلى مبدأ التنمية الاقتصادية القائمة على الكسب المشترك بالنسبة للدول المضيفة كما تدعي بكين[١].

بذلك سعت الولايات المتحدة في بناء استراتيجياتها من أجل التصدي للصعود الصيني بما يحفظ مكانتها وتفوقها الدولي، فعمدت إلى خيار التطويق العسكري والاحتواء، وبرز ذلك جلياً في إدارة الرئيس (باراك أوباما) التي انعطفت نحو آسيا بهدف احتواء الصين[١]، إذ ترى واشنطن في صعود الصين خطراً كبيراً على أمنها القومي وتهديداً لتفوقها الاستراتيجي، وهي تدرك جيداً أن نواياها إستراتيجية وسياسية من أجل التنافس على الهيمنة[٢].

من هنا جادل صانعوا السياسة والمحللون الصينيون أن بالامكان استخدام المبادرة كأداة استراتيجية لمواجهة الولايات المتحدة في آسيا، وبدوره ذهب (جاستين بيفو لين) مستشار السياسة وكبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي، من أن الرئيس (شي جين بينغ) أطلق المبادرة لموازنة سياسات الولايات المتحدة مثل المحور والشراكة عبر المحيط الهادئ، وفي هذا الصدد ذكر(لين) أنه يجب على الصين استخدام مواردها الاقتصادية بما في ذلك احتياطياتها الأجنبية وخبرتها في بناء البنية التحتية لتعزيز موقعها في المنطقة من خلال برنامج واسع، الهدف منه إنشاء سلسلة إنتاج إقليمية تكون الصين فيها مركزاً للتصنيع والابتكار وواضعة للمعايير[٣].

يمكن أن تصبح بكين مركزاً للتجارة العالمية وتضع معايير فنية مهمة من شأنها أن تضر بالشركات غير الصينية، وتدفع البلدان إلى توليد الطاقة بكثافة الكربون، ويكون لها تأثير أكبر على القرارات السياسية للبلدان، واكتساب المزيد من قدرات إسقاط القوة لجيشها[٤]، وفي هذا الصدد أكد أحد رواد المدرسة الواقعية الجديدة (جون ميرشايمر) بقوله:" لو استمرت الصين في نموها الاقتصادي المذهل على مدى العقود القليلة

---

[١] ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢.

[١] وداد المساوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

[٢] زرقين احمد، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣ .

[3] Peter Cai ,Op.Cit,p5.

[4] Jennifer Hillman and David Sacks , China's Belt and Road: Implications for the United States, report, March 23, 2021. https://www.cfr.org/news-releases/inadequate-us-response-beijings-belt-and-road-risks-ceding-economic-and-political .

القادمة فمن المحتمل ان تنخرط الولايات المتحدة والصين في تناقص شديد مع إمكانية كبيرة لنشوب حرب"[١]، إذ ان المشروع سيحدث تغييراً في خارطة العالم على مستوى الجغرافيا الاقتصادية بنحو يؤثر بالضرورة على الجغرافيا السياسية، وما يزيد من ذلك هو عدم امتلاك الولايات المتحدة خطة واضحة المعالم لمواجهة التوسع الصيني للمشروع، وقد بدت تداعيات هذا الصراع تظهر بشكل جلي حول المشروع تمثلت في الصدام الذي حصل في جلسة مجلس الأمن الخاصة بتجديد عمل البعثة الدولية في أفغانستان بتاريخ آذار ٢٠١٩، فقد أصر المندوب الأمريكي على إلغاء جملة تنص على تعاون أفغانستان في مشروع الحزام والطريق، مقابل ذلك أصر المندوب الصيني على ضرورة وجود ذلك في نص القرار، وهذا ما يدل على قابلية صراع النفوذ للتصاعد كلما تقدم مشروع الحزام والطريق [١].

إن مبادرة الحزام والطريق ليست متعددة الأوجه والأبعاد فحسب بل هي مبادرة متكاملة وشاملة في نهجها، فالطرق التي تم بها ربط (تايلاند وسريلانكا وجزر المالديف وباكستان) معاً في الحزام البحري الممتد من بحر الصين الشرقي إلى الخليج العربي مثالاً على النهج المتكامل الذي تبنته الصين من أجل تحقيق المبادرة[٢]، وعليه وفي خطوة مضادة منها فرضت الولايات المتحدة عقوبات على إيران للحد من إمكانية تنفيذ أحد أهم الطرق الرئيسة الذي يمر بها المشروع، كما ان الإصرار على إشراك إيران في هذا المشروع يعد رهاناً خطراً، ومن جهة أخرى هنالك مخاوف من توجيه ضربة عسكرية أمريكية ضد ايران ونشوب حرب بين الولايات المتحدة وإيران أو بين إيران وإسرائيل، وفي حالة حدوث ذلك فانه لن يكون في صالح تنفيذ المشروع، فضلاً عن التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز في حال توجيه ضربة عسكرية ضدها أو منعها من تصدير النفط، كذلك فان قلق واشنطن من نفوذ الصين في المحيط الهندي دفعها إلى تعزيز علاقتها مع الهند كجزء من استراتيجيتها لمواجهة الصين، مستغلة حالة من التنافس المتصاعدة بين الجارتين الآسيويتين، لا سيما بعد تزايد الأنشطة والمشاريع الصينية في سريلانكا- منطقة النفوذ الهندية- والتي باتت تحت تأثير النفوذ الاقتصادي الصيني عبر المرافئ الممولة من قبل الاستثمارات الصينية[٣]، كذلك فأن الممر الاقتصادي الاقتصادي الباكستاني- الصيني يمر من خلال شمال باكستان قبل أن يصل إلى إقليم سينجيانج الصيني، إذ تقع هذه المنطقة تحت تهديد (حركة طالبان)، وهذا الطريق يثير حفيظة الهند لا سيما وأنه يمر بالشق الباكستاني من إقليم كشمير المتنازع عليها بين الهند وباكستان[٤]، وعليه فان أحد أهم أهداف استراتيجية الرئيس (باراك أوباما) في منطقة آسيا المحيط الهادي هي الحفاظ على القيادة العالمية التي تتمثل في أولوية

---

[١] نقلاً عن : زهراء محسن هجول، مصدر سبق ذكره ، ص٦٧.

[١] وداد المساوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

[2] Anoushiravan Ehteshami , Op.Cit , p 201.

[٣] وداد المساوي ، المصدر اعلاه ، ص ٦ .

[٤] ميران حسين حسن، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٣٤,٢٤١ .

الدفاع عن المصالح الأميركية وزعامتها في القرن الحادي والعشرين عبر احتواء الصين وذلك بقطع خطوط إمدادات موارد الطاقة عنها[١].

وهذا ما اشار اليه الرئيس الامريكي (جو بايدن) بقوله: ان الهدف الاساس لنا يتمثل في التعامل مع البيئة الاستراتيجية لمنطقة المحيط الهادي والمحيط الهندي، مؤكداً ان مستقبل العالم أجمع يعتمد على منطقة المحيطين الهندي والهادئ مستقرة، وعليه عززت الولايات المتحدة وجودها العسكري واستثمرت بكثافة مع شراكات أخرى في المنطقة مع دول مثل: اليابان وكوريا الجنوبية، وفي الاجمال فان تحالف او شراكة (اوكوس) الثلاثية بين الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا على سبيل المثال يعيد ترتيب هيكل القوة في منطقة المحيط الهادئ انطلاقاً من فرضية ان الصين لم تعد منافساً يمكن مجاراته سلمياً، بل تقترب بكين من ان تكون عدواً خطيراً ، والى جانب ذلك فهناك من يفترض ان مواجهة الولايات المتحدة لدولة بحجم الصين يتطلب مشاركة الاعباء من قبل القوى الاقليمية الاكثر ضرراً متمثلة بـ (الهند واستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وفيتنام) وغيرها من بلدان اسيا التي تنظر الى الصعود الصيني كمصدر تهديد لمصالحها، وهذا ما أكد عليه الرئيس (باراك اوباما) في خطاب له أمام البرلمان الاسترالي مشدداً فيه على أن بلاده ستعطي أهتمام وتركيزاً أكبر في التعامل مع اسيا امنياً وسياسياً واقتصادياً، ليس من أجل محاصرة الصين بل من أجل تدعيم القيادة الامريكية عالمياً باعتبار ان اسيا بدولها الناهضة اقتصادياً، ومجتمعاتها المتنوعة ثقافياً، وتنوع مواردها الطبيعية، باتت تشكل مرتكز التقدم الاقتصادي والتكنولوجي العالمي، وهو ما يدخل في صميم أعباء القيادة الامريكية عالمياً، ونتيجة لذلك فقد انتقدت الصين هذه الشراكة الاستراتيجية بالقول: إنها شراكة غير مسؤولة وتلحق اضراراً جسيمة بالامن الاقليمي والدولي وتعمل على تكثيف سباق التسلح، وتجلى ذلك في استراليا التي أصبحت سابع دولة في العالم تمتلك تشغيل غواصات تعمل بالطاقة النووية، وهو أمر يعد بالغ الاهمية لنفوذ الولايات المتحدة في المنطقة [١].

ففي حال نشوب حرب صينية–أمريكية فإن التجارة الصينية المحمولة بحراً سوف تتأثر بشكل كبير، وفي هذا الصدد أصدرت (مؤسسة راند) تقريراً أوضحت فيه ما قد ينتج عن ذلك من تأثير سلبي كبير على إجمالي الناتج المحلي الصيني حتى ٢٥% من الذي قد يصيب الولايات المتحدة ٥%، إذ إن خسارة الإيرادات من التصدير بالنسبة للصين وخسارة القدرة للوصول إلى أسواق المال العالمية وخسارة الوصول إلى الفرص العلمية المرتبطة بالتكنولوجيا في الخارج، ونقل التكنولوجيا والواردات ذات الأهمية الكبيرة من النفط والأغذية والسلع، سوف يكون لها تأثير كبير على استقرارها الاقتصادي، وبشكل محتمل على استقرارها الداخلي، لكن آثار حرب اقتصادية واسعة النطاق على أسواق الأسهم والائتمان الأمريكية والاستثمار

---

[١] وداد المساوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

[١] محمود محمد علي ، تحالف (اوكوس) وبداية حرب باردة جديدة بين امريكا والصين ،٢٠٢١ ، ص ص ص ٦,١١,٣٥ . متاح على الموقع : https://almothaqaf.com/opinions/958547 .

والتوظيف سيكون مدمراً[١]، إذ لا تزال الولايات المتحدة والصين تتصدران دول العالم كأكبر اقتصادين وبفارق كبير جداً عن اليابان التي تأتي في الترتيب الثالث، وهو ما يبقيها ثابتة في الترتيب العالمي لتصنيف أكبر ٢٠ اقتصاداً في العالم لسنة ٢٠٢٣، إذ أعد التصنيف الجديد من قبل (جامعة بيورنيا) الهندية استناداً إلى أحدث بيانات صندوق النقد الدولي الواردة في تقرير (آفاق الاقتصاد العالمي) الذي يصدره الصندوق مرتين سنوياً في تموز وكانون الثاني، على أساس نمو اقتصادات البلدان وحجم الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك ومعدلات البطالة والفائض والعجز، ويتخذ التقرير بعد الناتج المحلي الإجمالي لقياس حجم الاقتصاد، علماً أن هذا الناتج يعني إجمالي القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات المنتجة في الدولة سنوياً، وتتضمن اللائحة على الترتيب الاتي: [١] انظر جدول رقم (١٢) .

جدول رقم (١٢) أقوى ١٠ اقتصادات في العالم للعام ٢٠٢٣

ت	الدولة	الدخل القومي	معدل النمو
١	الولايات المتحدة الامريكية	٢٣ تريليون دولار	%٥,٧
٢	الصين	١٧,٧٣ تريليون دولار	%٨,١
٣	اليابان	٤,٩٤ تريليونات دولار	%١,٦
٤	المانيا	٤,٢٢ تريليونات دولار	%٢,٩
٥	بريطانيا (*)	٣,١٩ تريليون دولار	%٧,٤
٦	الهند	٣,١٧ تريليون دولار	%٨,٩
٧	فرنسا	٢,٩٤ تريليون دولار	%٧
٨	ايطاليا	٢,١ تريليون دولار	%٦,٦
٩	كندا	١,٩٩ تريليون دولار	%٤,٦
١٠	كوريا الجنوبية	١,٨ تريليون دولار	%٤

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : https://www.alaraby.co.uk .

(*) تتكون المملكة من ٤ دول هي: (أيرلندا الشمالية وإنكلترا وويلز واسكتلندا) .

فمن جانبها الولايات المتحدة تعد أكبر مستهلك للطاقة في العالم، فقد اهتمت بتأمين إمداداتها من النفط في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية من خليج المكسيك، ثم أتبعتها بمنطقة الخليج العربي ثم انتقل اهتمامها بعد نهاية الحرب الباردة إلى المناطق المتاخمة للحدود الروسية والتي تشمل منطقة البحر الأسود وبحر

[١] ديفيد ش. غومبرت وإدموند ج. بورك واخرون ، مصدر سبق ذكره .

[١] بلا ، أكبر ٢٠ اقتصاداً خلال ٢٠٢٣: الولايات المتحدة في الصدارة والصين ثانية، اقتصاد دولي، العربي الجديد، بيروت ، متاح على الموقع : https://www.alaraby.co.uk .

قزوين والشرق الأوسط، إذ تحتوي على ٦٥% من الاحتياطي النفطي العالمي و٧٣% من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي، وهذه المناطق تؤدي دوراً كبيراً في أسواق النفط العالمية، وفي هذا المجال عملت واشنطن على وضع منصة للتنقيب عن النفط في المناطق المتنازع عليها مع الصين في بحر قزوين الجنوبي، فضلاً عن الدعم المالي والعسكري الذي قدمته الولايات المتحدة لمنع الصين وروسيا من السيطرة على الفضاء الجيوسياسيي والاستراتيجي لمنطقة آسيا الوسطى باعتبارها منطقة حيوية، لهذا تستمر الولايات المتحدة في اتباع سياسة خارجية نشطة في مجال أمن الطاقة، فاحتياطي الولايات المتحدة من النفط لا يتجاوز ٣% من إجمالي الاحتياطي العالمي، في حين تستهلك الولايات المتحدة ربع النفط العالمي، وتعتمد في ذلك على أكثر من ٦٥% للاستيراد من الخارج، لكن الولايات المتحدة تضل من أكبر المنافسين في أسواق الطاقة العالمية[١]، إذ تمتلك أكبر اقتصاد في العالم بهامش يبلغ حوالي٧ تريليون دولار، ولا تزال عملتها تشكل المحور الأساس للأسواق المالية العالمية، ولديها شبكة كبيرة من التحالفات والشراكات المنتشرة حول العالم لمواجهة التحديات العالمية [٢]، وهذا ما اكد عليه الرئيس (جو بايدن) وقادة مجموعة الدول الصناعية السبع في قمة المجموعة للعام ٢٠٢١ عن عزمهم تطوير شراكة شفافة عالية التأثير مدفوعة بالقيم بشأن البنية التحتية لتلبية الاحتياجات الاساسية في هذا المجال للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، ودعم المصالح الاقتصادية ومصالح الأمن القومي الخاصة بالولايات المتحدة وحلفائها، وقد اكد الرئيس (بايدن) بقوله أن الولايات المتحدة تهدف مع شركائها من مجموعة السبع إلى جمع ٦٠٠ مليار دولار في استثمارات البنية التحتية الدولية بحلول العام ٢٠٢٧ وهذه ليست إلا البداية، إذ ستسعى الولايات المتحدة وشركاؤها في مجموعة السبع إلى جمع رأسمال إضافي من شركاء آخرين متشابهين بالتفكير وبنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية وصناديق الثروة السيادية[٣] .

وفي هذا السياق ذكرت (روبن رايت) في مجلة (نيويوركر) إن الرئيس الصيني (شي جين بينغ) والرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) وقعا اتفاقية لمواجهة الولايات المتحدة والغرب يتحديان فيه النظام الدولي، وذكرت المجلة إن الرئيسين أعلنا عن عهد جديد للنظام العالمي، أكدا فيه على أحقية كل منهما في قضايا مصيرية تتمثل في أوكرانيا وتايوان، ووصف الرئيس (بوتين) الشراكة الإستراتيجية الأوسع مع الصين بأنها غير مسبوقة، أما الرئيس (شي) فقد ذكر إن الإستراتيجية المشتركة ستترك آثاراً بعيدة المدى على الصين

---

[١] ابراهيم ميرغني محمد وسلطان بن منير الحارثي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢ .

[2] Ali wyne , Op.cit,p.

[3] FACT SHEET: President Biden and G7 Leaders Formally Launch the Partnership for Global Infrastructure and Investment ,THE WHITH HOUSE , JUNE 26, 2022 .
https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/06/26/fact-sheet-president-biden-and-g7-leaders-formally-launch-the-partnership-for-global-infrastructure-and-investment .

وروسيا والعالم، وفي هذا الصدد ذكرت (أنجيلا ستينت) التي عملت في مجلس الأمن القومي ومؤلفة كتاب (عالم بوتين: روسيا ضد الغرب والبقية) ان البيان هو نقطة محورية تتحدى فيه الصين وروسيا ميزان القوة، وأضافت اننا قد نكون أمام بداية حقبة جديدة تتدهور فيها علاقات روسيا والصين مع الغرب، وإن الاتفاقية تضع الولايات المتحدة وحلفاءها أمام منعطف خطير، ولأن البلدين النوويين يمتدان على آسيا وأوروبا فان التحالف بينهما سيكون بمثابة تغيير لقواعد اللعبة عسكرياً ودبلوماسياً[١]، ففي الرابع من شباط من العام ٢٠٢٢ تم عقد قمة ثنائية بين بكين وموسكو تحت شعار (إلى دخول العلاقات الدولية عهداً جديداً)، معلنين فيه انتهاء عهد الهيمنة الأمريكية وبداية نسق دولي متعدد الأقطاب، يحترم سيادة الدول ولا يسمح فيه بنشر الأفكار المذهبية والأيديولوجية على الدول قسراً [٢].

من هنا تنطلق الفرضية الواقعية من أن التعاون الصيني الروسي هو رد فعل موازن للتهديد الذي تشكله الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر قوة، إذ ان كل من روسيا والصين يواجهان تهديداً مشتركاً من الولايات المتحدة التي تسعى إلى تطبيق استراتيجية احتواء مزدوج ضد روسيا من ناحية من خلال توسيع حلف الناتو ومحاولة ضم دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً) إلى هذا الحلف، وضد الصين من ناحية أخرى من خلال تقويض نفوذ الصين في منطقتي الهندي والهادئ، لذا لجأت روسيا والصين إلى التقارب الاستراتيجي لموازنة ومواجهة مصادر وصور هذا التهديد من جانب الولايات المتحدة، ومن هذا المطلق يذهب (شويلر) في نظريته (توازن المصالح) الى تفسير دوافع التقارب بين الدول الكبرى من حيث أن الدولة تولى إهتماماً كبيراً بتعظيم حجم مكاسبها ومنافعها، وذلك في سعيها لتحقيق الأمن والبقاء وهو ما يطلق عليه توازن المصالح، فقد وجدت كل من الصين وروسيا أن التقارب يصب في مصلحة كل منهما، مثل التعاون في مجال الطاقة والتعاون العسكري والمصالح الاقتصادية، لذا لجأت الدولتان إلى التقارب الاستراتيجي لتحقيق ذلك، وموازنة الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً[٣]، بذلك بدء العالم يشهد بعض مظاهر صور التراجع الجيوبوليتيكي الاميركي، وبناءاً عليه فان الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرون ستشهد حالة فريدة من نوعها، إذ ستتشكل من خلال تراجع دور السيادة الامريكية وبروز الصين وروسيا كقوى موازنة لتلك الهيمنة، وتشكل تحالفات دولية عسكرية واقتصادية جديدة على وجه التحديد في مختلف أنحاء العالم، بمعنى آخر ستتلاشى دور المحورية او المركزية القطبية خلال القرن الحادي والعشرون، وذلك على حساب نظام حكم الكثرة او البولياركي، وهو نظام يمثل طيفاً واسعاً متباين الألوان من التحالفات وعلاقات الخصومة المتشكلة حول مئات القضايا والمشكلات التشريعية منها والإقليمية، وعلى مختلف الأصعدة الاقتصادية والبيئية والثقافية

---

[١] بلا، اتفاقية روسيا– الصين تتحدى أمريكا والغرب وتشير لعهد جديد في النظام العالمي ، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، ٢٠١٧ . متاح على الموقع : https://rawabetcenter.com/archives/142056 .

[٢] محمد عثمان ، مصدر سبق ذكره .

[٣] مأمون أحمد أبو رعد، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٩ .

والأخلاقية، ويبقى مفتقراً الى نوع من محور التعاون والصراع المهيمن مع إمتلاكه العدد من جيوب النظم العالمية والإقليمية المتخصصة وظيفياً بعضها مفروض عنوة والبعض الآخر طوعي[١]، بذلك تشكل روسيا تهديداً فورياً للنظام الدولي الحر المفتوح وتنتهك القوانين الأساسية ، كما أظهرت حربها العدوانية الوحشية ضد أوكرانيا، وعلى النقيض من ذلك فإن الصين هي المنافس الوحيد الذي لديه نية إعادة تشكيل النظام الدولي، وبشكل متزايد عبر القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحقيق هذا الهدف، وبذلك سوف نعطي الأولوية للحفاظ على ميزة تنافسية دائمة تجاه الصين مع تقييد روسيا التي لا تزال شديدة الخطورة [١] .

ان التعاون بين الصين وروسيا في اطار مشروع الحزام والطريق من شانه ان يؤدي الى تسهيل وتسريع الاندماج الاقليمي في اوراسيا بتكاليف سياسية واقتصادية اقل، والابعد من ذلك تأمل روسيا من ان يؤدي المشروع الى تعزيز دور الاتحاد الاقتصادي الاوراسي كحلقة وصل في التفاعل التجاري والاقتصادي بين اوربا واسيا، ومن ثم موازنة التحالفات والتكتلات الاقليمية المنافسة لها في المنطقة، ورغم دعوة الصين الى تعزيز التنسيق بين الحزام والطريق والاتحاد الاقتصادي الاوراسي في العام ٢٠١٥ فان التعارض بين وجهتي النظر الروسية والصينية يبقى ابرز من ان يتم تجاهله، إذ تفضل الصين التعامل مع دول اسيا الوسطى عبر المدخل ثنائي الاطراف، في حين تشدد روسيا على ضرورة الاعتراف بالاتحاد الاوراسي كمؤسسة اقليمية فاعلة في ادارة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين من جهة والدول الاعضاء في الاتحاد من جهة اخرى [٢]، والاهم من ذلك انهما لا يريدان تكريس نفسيهما لتعاون دفاعي متبادل، فالصين لديها علاقات مختلفة تجارية الطابع وأحياناً براغماتية مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي، كما لا تريد الصين حرق كل الجسور من أجل العلاقة مع روسيا[٣]، وعلى هذا الاساس صرح مسؤول العمل الخارجي الاوربي المسؤول عن شؤون الصين (اليس ماثرو) قائلا:" ان مشروعات مبادرة الحزام والطريق لا سيما ممر الصين البري–البحري السريع يجب ان يتوافق مع معايير الاتحاد الاوربي وان يخضع لمراجعة واشراف الاتحاد الاوربي، إذ تشعر بعض الدول الاوربية مثل المانيا بالقلق من ان بناء البنية التحتية الصينية في وسط وشرق اوربا قد يتحدى قواعد ولوائح الاتحاد الاوربي، بما في ذلك سياسات المنافسة والبيئة والقوى العاملة، وبذلك يشعر الاتحاد الاوربي بالقلق من ان الصين قد تتجنب لوائح الاتحاد الاوربي وتضع مجموعة أخرى من القواعد

---

[١] محمد بن سعيد الفطيسي، التحولات القادمة في بنية النظام الجيوسياسي العالمي ، الحوار المتمدن ، العدد (٢٢٣٢) ، ٢٠٠٨ . متاح على الموقع : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=129320 .

[١] بلا ، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع :
https://iiacss.org/ar/national-security-strategy-usa-2022 .

[٢] محمد حمشي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤.

[٣] اتفاقية روسيا– الصين تتحدى أمريكا والغرب وتشير لعهد جديد في النظام العالمي ، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، ٢٠١٧ . متاح على الموقع : https://rawabetcenter.com/archives/142056 .

التي تتوافق ومصالحها العليا، ففي ربيع عام ٢٠١٩ اصدر سفراء الاتحاد الاوربي في الصين تقريراً ينتقد بشدة المبادرة الصينية لكونها حسب قولهم غير مستدامة اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً ومالياً، كما انتقد التقرير بكين لتمييزها ضد الشركات الاجنبية وعدم وجود اجراءات مناقصة شفافة والوصول المحدود الى الاسواق للشركات الاوربية في الصين [١].

وفي هذا الصدد تبدو أوروبا (منقسمة حول المشروع)* بين متفائل وقلق، فقد أشار (بوغدان غورالتشيك) مدير مركز أوروبا في وارسو والسفير السابق في آسيا، أن هذه النزعة إلى التوسع والتصميم الذي تبديه بكين أديا إلى انقسامات عميقة داخل أوروبا، مقابل ذلك حذر رئيس الوزراء الدنماركي السابق (أندرس فوغ رسموسين) من أنه يخشى أن تتنبه أوروبا متأخرة عندما تصبح شرائح كاملة من البنى التحتية في أوروبا الوسطى والشرقية تابعة للصين، وبذلك أشارت التقارير المختلفة إلى ازدياد النفوذ الاقتصادي الصيني في الدول الأوربية واستحواذ الصينين وشرائهم للمنشآت الاقتصادية والصناعية الأوربية بشكل متزايد، مما أثار قلق العديد من القادة الأوربية، حيث أن هذه الأرقام كشفت عن طموحات الصين للسيطرة على أبرز الأسواق في العالم، مما أثار قلق القادة الأوروبيين، ومن ضمنهم المستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل) والرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) اللذان حذرا من خطورة النفوذ الصيني في دول الاتحاد [٢].

من هنا يدرك معظم القادة الأوروبيين ان مبادرة الحزام والطريق هي محاولة صينية للتغلغل وزيادة النفوذ السياسي والاقتصادي في العالم، وبذلك أكد الرئيس الفرنسي(إيمانويل ماكرون) خلال زيارته الصين أن مشروع الحزام والطريق لا يمكن أن يكون ذا وجهة واحدة، وأنه سيتم دعم الطريق من جانب فرنسا وأوروبا في حالة اعتماده على روح التعاون، إذ لا يمكن أن يكون مجالاً للهيمنة الصينية، فقد أشارت صيغة ١+١٦ اتفاقية المشاركة بين الصين و ١٦ دولة من شرق وجنوب شرق أوروبا التي تأسست في العام ٢٠١٠، إلى أن الصين تستهدف زيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي في هذه الدول بوصفها مدخلاً استراتيجياً لزيادة نفوذها الى أوروبا كلها، ومع فقدان الاتحاد الأوروبي بعضاً من جاذبيتها الاقتصادية والسياسية لدى دول وسط

---

[١] حيدر زهير جاسم واسامة مرتضى باقر، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٠ .

[٢] ميران حسين حسن، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٦ .

(*) إن أهم أسباب خشية ومخاوف اوربا من تنفيذ مشروع الحزام والطريق الصيني يكمن في السيطرة الاقتصادية الصينية على الأسواق الأوربية، إذ أن معظم الدول الأوربية يخشون من ازدياد تدفق راس المال الصيني إلى الدول الأوربية، وقيامهم بشراء العديد من المصانع والمرافئ والمصالح التجارية والصناعية في أوروبا، كما ان هنالك مخاوف من غزو المنتجات الصينية الرخيصة للأسواق الأوربية وتأثيراتها على قطاع الصناعة في أوروبا وتأثر القطاعات الاقتصادية الأوربية، ومن جهة أخرى فان تزايد النفوذ الصيني في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط سيضر بالمصالح الأوربية والشركات الأوربية والنفوذ الأوربي في هذه المناطق، فضلاً عن ان الضغوط الأمريكية على الدول الأوربية الحليفة لها ستؤدي إلى إضعاف المشروع، كون أن الولايات المتحد ترى في هذا المشروع تهديداً لأمنها ومصالحها في العالم، وكل هذا ينتج عنه خشية الدول الأوربية من السيطرة والهيمنة الصينية على أوروبا بالكامل . المصدر: ميران حسين حسن، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٣٧ – ٢٣٨.

أوروبا وشرقها، بدأت هذه الدول في البحث عن بديل لها وهو ما أعطى الفرصة للصين للدخول بقوة الى الأسواق الأوروبية، من منطلق أن هذه الشراكة ستحقق مكسباً مشتركاً للجميع، إلا أن إدراك أوروبا للمبادرة لا يزال يتمثل من أنها محاولة للتغلغل وزيادة النفوذ أكثر من كونها مشروع يحقق مكسباً مشتركاً للجميع، ودليل ذلك في نيسان من العام ٢٠١٨ صدر تقرير وقعه ٢٧ من أصل ٢٨ سفيراً أوروبياً لدى الصين، رأوا أن مشروعات طريق الحرير تضع الشركات الصينية في وضع تنافسي أفضل من الشركات الأوروبية وأنها لا تتبع قواعد الشفافية الدولية [١] .

وفي هذا السياق يقول (جوناثان فولتون) أحد المحللين المتخصصين في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين، رغم أن القادة الصينيين يشددون على أن مبادرة الحزام والطريق هي مبادرة اقتصادية إلا أنها تتسبب في مخاوف سياسية وأمنية للدول الواقعة في المناطق التي تمر فيها، ففي إطار إستراتيجية التعاون بين الدول الواقعة في منطقتي المحيط الهادئ والهندي، تناقش كل من إستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان إنشاء خطة مشتركة للبنية التحتية الإقليمية كأحد البدائل لمبادرة الحزام والطريق، وهناك أيضاً ممر النقل بين الشمال والجنوب الذي تعمل عليه الهند على نحو منفصل[٢]، وعلى اثر ذلك قامت الادارة الامريكية في العام ٢٠٢٠ باقرار استراتيجية إعادة التوازن في منطقة اسيا والمحيط الهادي، حيث سعت الولايات المتحدة من خلالها التوجه الى خلق الشراكة عبر المحيط الهادي والى ترسيخ مستدام عبر اقامة نظام تحالف استراتيجي ومنطقة للتبادل الحر مع (اليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند والفلبين واستراليا ونيوزيلندا وماليزيا وفيتنام وبروناي)، وإعتبار ان هذه الدول ستصبح من أكبر الاسواق الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين ان تم ربطها بأعضاء منظمة التبادل الحر لامريكا الشمالية (المكسيك وكندا)، إذ يهدف كل هذا الارتكاز الدبلوماسي والاقتصادي والاستراتيجي الامريكي للحد من تفوق الصين في مجالها الجيو سياسي المباشر[٣] .

وتأتي هذه التحركات الأمريكية تطبيقاً لرؤية إدارة الرئيس (جو بايدن) عن خصوصية التحدي الصيني حسب وثيقة التوجيه الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الصادرة في آذار ٢٠٢١، والتي نصت على أن التحدي الذي تمثله الصين مختلفاً، كونها الدولة الوحيدة التي تمتلك القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحدي النظام الدولي المستقر الذي تقوده الولايات المتحدة، وتأسيساً على ذلك فمن المرجح أن السياسة الأمريكية تجاه الصين سوف تستمر في التأرجح بين المواجهة والردع من ناحية والتواصل والدبلوماسية من ناحية أخرى، كما ستسعى واشنطن لإقناع حلفائها الأوروبيين بالتقليل من علاقاتهم التجارية

---

[١] محمد مطاوع ، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى، والوزن الاستراتيجي، والتحديات ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، العدد (٤٦) ، ٢٠٢٠ ، ص ٤٠ .

[٢] جين ليانجشيانج و إن جاناردان، مصدر سبق ذكره .

[٣] شريفة كلاع ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٣ .

مع الصين، ولكن هذا السعي سيحد من قدرة الاقتصاد الأمريكي على تحقيق معدلات نمو أكبر وعلى توفير بديل لما تقدمه الصين لأوروبا [١] .

من هنا أعلن الرئيس (جو بايدن) عزمه التركيز تجاه منطقة المحيط الهادئ بهدف احتواء الصين، عبر توجيه رسالة إلى بكين مفادها أن الولايات المتحدة ستعمل مع حلفائها للحفاظ على مبادئ النظام الدولي في المنطقة، وتسعى لاحتواء الصين عبر ما اسماه وزير الخارجية الأميركي(أنتوني بلينكين) تشكيل البيئة الاستراتيجية، ويشمل ذلك الإعلان عن إطلاق الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، والذي يضم فيه إضافة إلى الولايات المتحدة ١٢ دولة آسيوية باستثناء الصين، فضلاً عن تعزيز التنسيق والتعاون في المنطقة بين دول ما يعرف بالحوار الأمني الرباعي المكونة من (الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والهند)[٢].

وفي هذا السياق عرض (بلينكين) استراتيجية الإدارة الأميركية نحو الصين في ٢٦ أيار من العام ٢٠٢٢، والتي مفادها إن الصين لا تزال تمثل التحدي الأكبر للولايات المتحدة وحلفائها، ولأسس النظام الدولي الذي يتعرض لخطر جسيم ومستمر، وترى الاستراتيجية الامريكية أن الصين هي الدولة الوحيدة التي لديها نية إعادة تشكيل النظام الدولي، في الوقت الذي تتعاظم فيها قدراتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية للقيام بذلك، وعلى الرغم من تأكيد (بلينكين) أن واشنطن لا تسعى لحرب باردة مع بيكين ولا إلى عزلها، الا ان الصين ترى أن الولايات المتحدة تسعى لتشكيل جبهة آسيوية وعالمية لاستهدافها على نحو غير عادل، عبر استخدام ذريعة القانون الدولي وقواعد منظمة التجارة العالمية لمنع صعودها، إذ تقوم الاستراتيجية الأميركية الجديدة تجاه الصين على ثلاثة قوائم: (الاستثمار والتحالف والتنافس) شرحها (بلينكين) في خطابه وحذر من أن الصين تسعى للهيمنة على صناعة المستقبل، وأنها تريد أن تجعل من نفسها مركز الابتكار العالمي والتصنيع وزيادة الاعتماد التكنولوجي للدول الأخرى عليها، ثم استخدام هذا الاعتماد لفرض تفضيلاتها في السياسة الخارجية [٣].

---

[١] علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٨ – ٢٠ .

[٢] أسامة أبو ارشيد، جولة بايدن الآسيوية: احتواء الصين بوصفه هدفًا استراتيجيًا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ٢٠٢٢، ص٢ . متاح على الموقع : https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/bidens-asia-tour-containing-china-as-a-strategic-goal.pdf .

[٣] أسامة أبو ارشيد، مصدر سبق ذكره ، ص٤ .

(*) وهذا ما أضعف دور الولايات المتحدة بالشكل النسبي من خلال اتخاذ الرئيس (دونالد ترامب) وإدارته خطوات عدة قوضت التزاماتها، فشمل ذلك نيتها الانسحاب من العديد من الاتفاقات والمنظمات المتعددة الأطراف، مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ واتفاقية باريس والاتفاق النووي الإيراني ومعاهدة القوات النووية متوسطة المدى ومعاهدة الأجواء المفتوحة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، كما سَخِر الرئيس من حلف شمال الأطلسي، ومن

إن مستقبل اقتصاد القرن الحادي والعشرين سيكتب إلى حد بعيد في المحيطين الهندي والهادئ، وعلى هذا الأساس حرص الرئيس (جو بايدن) خلال جولته على تنظيم قمة اقتصادية في العاصمة اليابانية طوكيو في ٢٣ أيار٢٠٢٢ نتج عنها الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، فقد ضم هذا الإطار ثلاثة عشرة دولة فضلاً عن الولايات المتحدة وهي: (أستراليا وبروناي والهند وإندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام)، وقد كان الهدف من عدم شمول تايوان في هذا الإطار هو عدم استفزاز الصين، وتأمل إدارة (بايدن) في ذلك أن يكون التحالف الاقتصادي الجديد حجر زاوية لاستراتيجيتها الأوسع في المنطقة، في وقت ملأت الصين الفراغ الذي ترتب على انسحاب الولايات المتحدة خلال إدارة الرئيس (دونالد ترامب) في العام ٢٠١٧ من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ التي كانت إدارة الرئيس (باراك أوباما) قد فاوضت عليها في العام ٢٠١٥ *، إذ تمثل هذه الدول ما نسبته ٤٠% من الاقتصاد العالمي، ومن ناحيتها الصين تسعى منذ أيلول ٢٠٢١ الى تنظم هذه الاتفاقية [١]، وتكمن المفارقة في أن الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ جائت بعد خمسة شهور من توقيع ١٥ دولة اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة للتجارة الحرة والتي تضم إلى جانب الصين كل من (أستراليا وبروناي وكمبوديا وإندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية ولاوس وماليزيا وميانمار ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام)، أي إن إحدى عشرة دولة منضوية في آن واحد في اتفاقيتي (الإطار الاقتصادي الأميركية) و(الشراكة الاقتصادية) والتي ينظر إليها أنها تحت تأثير الصين، وان هذه الدول (الأعضاء في الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة) تمثل حوالى٣٠% من سكان العالم ٢,٢ مليار شخص، و٣٠%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ٢٩,٧ تريليون دولار، مما يجعلها أكبر كتلة تجارية في التاريخ[٢].

يبدو أن ملامح مستقبل النظام الدولي يتجه إلى التوزيع النسبي لمكونات القوة، بما سيفضي إلى شكل من أشكال التكافؤ النسبي بين قواه الفاعلة، وهذا التكافؤ سيقود بهذه القوى والأطراف الفاعلة إلى إدراك قوة كل منها للاخر، بحيث تتشكل بنية النظام الدولي وشكله على تعددية أطرافه، مما يؤكد أن حركة قوى التغيير في هذا الاطار تندفع نحو صياغة جديدة لهيكلية النظام، كما إن العالم يعيش ما يمكن تسميته بـ (المرحلة الانتقالية)، إذ عدت الصين طرفاً دولياً فاعلاً نتيجة الإمكانات التي تتوافر عليها، فضلاً عن أن نمط توزيع القوة في الصين أصبح متوازناً، أي أن القوة الاقتصادية تترافق مع قوتها العسكرية التي تنمو باستمرار، وبذلك

جانب اخر أعلنت إدارته أنها ستمنع التمويل عن منظمة الصحة العالمية، كما أحبطت إدارة (ترامب) العديد من الحلفاء والشركاء القدامى من خلال فرض تعريفات جمركية عليهم باسم الأمن القومي وفرض العقوبات بشكل أكثر قوة، وهو ما دفع بالبعض منهم إلى تسريع الجهود للتحايل على الضغط الأمريكي الأحادي، وإيجاد بدائل إلى نظام مالي عالمي يهيمن عليه الدولار، في حين يتسائل شركاء الولايات المتحدة عما إذا كان ينبغي الوثوق بها لتدعيم نظام عالمي ان كانت هي غير قادرة على إدارة شؤونها بشكل أكثر فعالية . المصدر: Ali wyne, Op.cit .

[١] أسامة أبو ارشيد، مصدر سبق ذكره ، ص ٥.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٦.

فأن حدود حركتها أخذت تتسع باستمرار إذ شملت مناطق عدة مثل الشرق الأوسط وأفريقيا، وعليه تمكنت من إنشاء موطئ قدم لها في كثير من دول العالم[١]، وفي هذا الصدد تشير الوثائق الرسمية التي نشرتها الحكومة الصينية إلى المبادرة كوسيلة لاحتضان الاتجاه نحو عالم متعدد الاقطاب والعولمة الاقتصادية والتنوع الثقافي وتطبيق تكنولوجيا المعلومات بنحوٍ أكبر[٢] .

لكن يبدو ان للمبادرة انعكاساً اخر يتمثل في تعزيز انتشار القوه في المناطق التي يستهدفها التمدد الصيني بما يتيح مستقبلا بناء شراكات لتنظيم التفاعلات الاقليمية وما وراء الاقليمية بعيداً عن هيمنة اي طرف دولي منافس لها، بعباره اخرى يبدو ان الصين مقابل محاولة تقويضها قدرات الهيمنة الامريكية دولياً، تحاول في الوقت ذاته تأسيس نمط امبراطوري توسعي جديد يقوم على تعزيز نفوذها وهيمنتها عبر اليات التشارك الاقتصادي والتنموي، وقد يبدو للوهلة الاولى بعض التشابه في هذا الطرح وما قامت عليه ادوات الهيمنة الاقتصادية الغربية في مرحلة العولمة لكن الصين تزعم ان تمددها الاقتصادي يتضمن العدالة والتعاون وعدم الاستغلال، فضلاً عن انها ومن خلال تأكيدها مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية تحاول إبراز ان تمددها الاقتصادي سيتم عبر بوابة الدولة وليس بالتعارض معها او من خلال محاولة التأثير في بنية السلطة الداخلية [٣].

ان أبرز من ناقش الصعود الصيني هو (بريجنسكي) فقد كتب: "من الأرجح أن تبرز الصين في المستقبل القريب، بما يجري فيها من تحول اقتصادي ناجح نسبياً، قوة جغرافية سياسية منافسة في منطقة المحيط الهادئ، وهذا وحده كفيل بأن يكون له تأثير مهم على المنطقة، يحتمل أن يؤدي إلى حدوث تحول مهم في ميزان القوى في آسيا" [٤]، وبذلك صدق الاعتقاد الذي أعتقدت به الدول الغربية المستمد من خبراتهم التاريخية التي اكتسبوها من تطورهم الصناعي في العقود السابقة، بأن النمو السريع في القوة الاقتصادية الصينية سوف يدفعها إلى إمتلاك قوة عسكرية متفوقة بحلول القرن الحادي والعشرين، وهو الأمر الذي من شأنه أن يهدد مصالح أمن الجوار الإقليمي، لا سيما دول منطقة جنوب شرق آسيا، ومصالح القوى الدولية في المنطقة وياتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، وفي هذا الصدد كتب (جون ميرشايمر): " إذا أصبحت الصين قوة اقتصادية فإنها ستسعى يقيناً إلى ترجمة قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية ومحاولة الهيمنة على منطقة شمال شرق آسيا وشرق آسيا" [٥] .

---

[١] ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣.

[٢] بلا ، مبادرة الحزام والطريق الصينية.. فرصة للعراق ، مصدر سبق ذكره .

[٣] مالك عوني ، هل تؤسس طرق الحرير لصعود امبراطورية صينية ام لأفولها ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢١٤) ، ٢٠١٨ ، ص٤ .

[٤] نقلاً عن : المصدر نفسه .

[٥] نقلاً عن : عمار كريم حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

يمكن الزعم بان الصين تحاول تطوير بناء قطب بديل لإدارة النظام الدولي حيث يتطلب ذلك موارد متنوعة تفوق ما يتاح لأي دولة في العالم او يمكن ان يتاح لها لأي أمد متصور، بل ان هذا المسعى قد يكون السبيل الاسرع لانهيار إي طرف دولي يحاول القيام به، لقد بات النظام الدولي من التعقيد والتداخل وانتشار القوة بحيث لا يتيح مجالاً حقيقياً لاستمرار ظاهرة القطبية التي تعني تحمل قوة دولية جميع أعباء تنظيم وادارة التفاعلات الدولية في نظام بعينه، سواء كانت هذه القطبية على مستوى النظام الدولي باسره في ظل بنية احادية القطب او حتى على مستوى نظام اقليمي بعينه في إطار أي من الانماط ثنائي القطبية او التعددية القطبية، وعلى الارجح ان النظام الدولي يتجه نحو اكتشاف سبل لإدارة النظام الدولي عبر اليات تفاعل لا قطبية لم تستقر بعد، لكنها في طور التشكل ويبدو ان سعي الصين للتمدد الاقتصادي في العالم القديم عبر مبادرة الحزام والطريق هي إحدى تلك الاليات التي يتم تطويرها واختبارها في الوقت الحالي، غاية القول ان الصين تسعى لتشتيت القوة الامريكية في النظام الدولي وتقويض قدرتها على الهيمنة في الفضاءات الاقليمية او الدولية او حتى الوظيفية التي تتعارض فيها مصالحها مع المصالح الصينية[١] .

وتزامناً مع تراجع التفوق الأميركي ومكانتها العالمية وتعارض مصالح التكتلات العالمية كالاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين وشنغهاي والبريكس وتجمع دول شرق أسيا والمحيط الهادي والاتحاد الإفريقي بمستويات متباينة مع المصالح الأميركية، الا ان هذا يزيد من سرعة حركة وصيرورة التغيير في النظام الدولي نحو نظام متعدد الأقطاب والمرتكز على التعاون وحرية التفاعل والحركة لبقية دول العالم، ويبدو أن مستقبل النظام الدولي سيعتمد على مدى قدرة تلك القوى وإرادتها للانخراط والمشاركة في هذا النظام، فضلاً عن استجابة الولايات المتحدة في التعامل معها [٢]، لكن حتى التراجع النسبي في تفوق الولايات المتحدة في النظام الدولي له عواقبه الكبيرة ، فهي تبقى الامة التي لا غنى عنها للحد من إحتمالات الصراعات التي يمكن تجنبها، وابقاء الممرات البحرية مفتوحة ورصد الجماعات الارهابية ومكافحتها، وممارسة دور كبير في الحفاظ على التوازن في المناطق المتوترة كالشرق الاوسط وشرق اسيا وفي اوربا التي يمكن ان تواجه توترات جديدة من دون وجود قيادة أمريكية قوية، كذلك اضطلاعها بمسؤولية الحفاظ على الاستقرار النسبي للنظام النقدي الدولي في العالم والاستجابة للازمات الدورية في السوق، وعليه فان في ظل غياب قيادة أمريكية قوية من الواضح ان المجتمع الدولي لن يكون قادراً على تضافر الجهود في دعم التنسيق والاتفاقات الدولية التي تؤسس الى ترتيبات الحوكمة التعاونية اللازمة لحل المشاكل العالمية [٣].

يظل احتمال استمرار نظام الهيمنة الامريكية على النظام الدولي قائماً بصورة او بأخرى، فعلى الرغم من تراجع الاداء الامريكي على المستوى العالمي (عسكرياً ودبلوماسياً وسياساً)، الا ان ضعف الاقطاب

---

[١] مالك عوني، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

[٢] ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٦ .

[٣] آل غور، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٠ .

والقوى الدولية الاخرى يقلل من حدة هذا التراجع دولياً، مقابل ذلك فان تلك القوى لم تتقدم في قوتها بالشكل الذي يجعل منها ان تاخذ مكانة دولية وتهديد التفرد الامريكي[١]، ومع ذلك تبقى الولايات المتحدة الدولة الأقوى في العالم عبر اقدامها لإقامة نظام عالمي جديد، وهو الحلم الذي كان يراود الرئيس (وودرو ويلسون) ووضع له التصور الكامل الرئيس (فرانكلين روزفلت)، إنه العالم الذي تم إنشاؤه بنسبة ٥٠% بعد العام ١٩٤٥، وعليه سوف تستمر في ممارسة نفوذها أكثر من أي دولة أخرى، لكنها في الوقت نفسه لن تستطيع أن تحدد أسس النظام الدولي والهيمنة عليه كما فعلت منذ ثلاثة عقود، بسبب تواجدها في عالم من القوى العالمية والإقليمية التي يمكنها في كثير من الأحيان أن تضطر إلى التراجع[٢].

بذلك يتمثل شكل الصراع الدولي في بناء التحالفات والمنظمات الدولية والمشاريع الكبرى، إذ ان كل مشروع يجابه مشروع آخر من حيث الدوافع والاهداف، وعلى سبيل المثال طرحت الولايات المتحدة مشروع الشرق الأوسط الكبير ومشروع آسيا الوسطى الكبرى، وكان الهدف من هذه المشاريع هو الوقوف أمام التمدد الصيني والروسي، ومحاولة خلق عوائق في طريق مشاريعها المتمثلة بمشروع أوراسيا الكبرى بقيادة روسيا، ومشروع الحزام والطريق الصيني، ولكن هذه المشاريع لن تكون سهلة التنفيذ لما ستخلقه الجبهة المقابلة من عقبات في وجهها، إذ يعد هذا المشروع بمثابة الذراع التي تحاول الصين مده للعالم، ومن ثم السيطرة على الدول التي تشرف على الطريق، وبعد ذلك إنشاء موطئ قدم لها في هذه الدول[٣] .

وفي هذا الإطار يرى (رافايلو بانتوتشي) الباحث في مدرسة راجاراتنام للعلاقات الدولية في سنغافورة، أن القيادة الصينية تسلط الأضواء على نوع من القمم والمنابر الدبلوماسية الدولية، التي تبرز اضطلاعها بدور محوري (سياسياً واقتصادياً وأمنياً) على حساب الغرب، مضيفاً أن ذلك ما هو الا جزء يسير من الرواية الصينية الأوسع، والتي تؤكد فيها أن هناك نظاماً عالمي جديد هو في قيد التشكل، وفي الاتجاه نفسه نشرت مجلة (ذي إيكونوميست) مقالاً تحت عنوان (العالم من وجهة نظر شي جين بينغ) لافتة إلى أن (شي) يروج لمقولة (التعايش السلمي) بين الدول، والهدف الفعلي منه هو العمل على إعادة تشكيل النظام الدولي القائم منذ العام ١٩٤٥، وتستعرض المجلّة البريطانية المبادرات الثلاث الرئيسة التي طرحها الزعيم الصيني، معتبرة أن مبادرة (الأمن العالمي) تتمحور حول مقاومة جهود احتواء بكين عسكرياً، في ما تتركز مبادرة (التنمية الدولية) على الترويج للنموذج التنموي والاقتصادي لبلاده بعيداً عن الشروط والإملاءات الغربية، أما جوهر (المبادرة الحضارية العالمية)، فالرد على الدعاوى الغربية في شأن قضايا حقوق الإنسان على المستوى الدولي سواء في إقليم شينجيانغ أو مناطق أخرى واعتبارها نوعاً جديداً من السياسات الاستعمارية، والواقع أن

---

[١] احمد محمد ابو زيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥ .

[٢] فريد زكريا ، أمريكا تُدمر نفسها من الداخل ، ترجمة: عادل رفيق ، فورين أفيرز ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، ٢٠١٩ ، ص ص ٤ – ٨. متاح على الموقع : www.eipss-eg.org .

[٣] شيرين فرات ، مصدر سبق ذكره .

تلك الرؤى تجد ما يؤيدها في أوساط دبلوماسية أوروبية تعد الصراع الدولي الدائر رهاناً ليس بين محاور ديموقراطية وأخرى سلطوية، بل هو صراع على الشكل المنشود للنظام الدولي المستقبلي [١].

بذلك يتركز المنطق القائم على القوة الاعتقاد أنه لا يمكن التغلب على سياسات القوة وتضاربات المصالح بالشكل الكلي، وطبقاً لهذا الرأي تعكس آليات النظام بصفة عامة علاقات القوى أو تسهل ممارسة السلطة، ويفترض منطق القوة أن القواعد والأعراف ستكون مكاناً آخر لسياسات القوة بدلاً من كونها طريقة لتغيير العلاقات بين الدول، وعلى الرغم من أن هذا الرأي لا يتوقع قيام النظام بإحداث تغيير بشكل أساس على ديناميكيات القوة، إلا أن المنطق القائم على القوة يقبل أن يكون لآليات النظام فوائد جمة على مصالح الدول، إذ يمكن أن يكون النظام مفيداً في حد ذاته في تنسيق الآليات، ويمكن أن يكون في الوقت نفسه وسيلة لإضفاء الشرعية على ممارسة القوة [٢]، حيث يلاحظ اليوم على صعيد رغبات الهيمنة والنفوذ ومساعي السلطة والقوة التي تميزت بها الإمبراطوريات والقوى الدولية القارية عبر التاريخ، هو بروز دول صغيرة الحجم وذات إمكانيات محدودة – سواء من حيث المساحة الجغرافية او عدد السكان او القوة السياسية والاقتصادية – باتت تتحرك بشكل أحادي في مساحات بعيدة عن نطاق نفوذها السيادي وإقليمها الجغرافي مدفوعة بكل وضوح بطموحات الهيمنة والسعي للنفوذ وامتلاك القوة والسلطة العابرة للحدود الوطنية والتي قد تصل في أوقات معينة إلى مساعي السيطرة، سواء كان ذلك بتحريك قواتها العسكرية للتدخل في أقاليم الدول الأخرى، او عبر مساعيها لتغيير الأنظمة السياسية لصالحها او عبر طرق وأساليب استخباراتية [٣] .

لذا ستكون البيئة الدولية مشحونة بالفوضى وسياسة القوة هي من سيحكم، حيث ان الدول هي الأطراف الرئيسة الفاعلة في النظام الدولي وهي من تحدد مصالحها وتوجهاتها ستكون منشغلة أساساً بمصالحها الخاصة، وعندها لن تستطيع الاعتماد إلا على نفسها من أجل البقاء، وبما ان لكل دولة قوتها العسكرية وان الدول الأخرى لا يمكن الوثوق بها، فعندئذ إما القوة او التهديد بها سيكون هو الحكم النهائي، وفي هذه البيئة المضطربة فان الدول جميعها ستشعر بأنها غير آمنة، كما ستؤدي زيادة قدرة دولة ما في تعزيز أمنها تلقائياً الى زيادة انعدام الأمن لدى الدول الأخرى الى الحد الذي سيؤدي فيه هذا التوجه الى ظهور مأزق إمني كبير، حيث ستتجه مختلف دول العالم باختلاف حجمها وطبيعتها الى تحصين نفسها بالقوة العسكرية، مما سيؤدي بدوره مع الوقت الى ما يطلق عليه بالفوضى في التوجهات والسياسات العسكرية والتسلح، حيث أدت

---

[١] بلا ، الرئيس الصيني يعلن حقبة جديدة في العلاقات مع آسيا الوسطى، قمّة الصين– آسيا الوسطى: لنا عالمنا وللغرب عالمه، مصدر سبق ذكره .

[٢] بلا ، بناء نظام دولي مستدام لاستكشاف استراتيجية الولايات المتحدة في عالم متغير ، مؤسسة راند ، مكتبة الكونغرس ، كاليفورنيا ، ٢٠١٦ ، ص ٢٥ . متاح على الموقع : www.rand.org/pubs .

[٣] محمد بن سعيد الفطيسي، مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية وتأثيره على مستقبل السياسيات الأمنية والشؤون العسكرية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦.

القدرات الجديدة للسماح بتوجيه العمل العسكري بدقة لخدمة الأغراض السياسية، مع زيادة النزعة الأحادية الى التهديد باستخدام القوة كأداة للدبلوماسية[١] .

وفي هذا الإطار فان بعض القرارات السياسة التي قد تتخذها دولة صغيرة في الشرق الأوسط يمكن أن تؤثر على مضمون توازن القوى وشكل التحالفات على رقعة الشطرنج الدولية ككل، وفي الوقت نفسه يمكنها أن تعيد صياغة الشراكات والصداقات والعداوات لدى الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا على سبيل المثال، إذ نجد أن حجم التداخل والاعتماد يتزايد في البيئة الدولية المعاصرة نظراً لكثافة تلك التداخلات والاعتمادات المتبادلة بين أعضاء المجتمع الدولي، كما أن توسع دائرة الروابط المشتركة والارتهان المتبادل بين مختلف الدول زادت من كثافة تلك العلاقات الدولية، والتي يمكن أن تنتج في أحيان كثيرة من سياسات فردية أو وطنية داخلية، حيث يلاحظ أن ردود الفعل الداخلية او الوطنية على بعض القضايا ذات السيادة قد تؤثر في سلوكيات وتصرفات دول كبرى، ويمكن أن تؤدي إلى إشعال صراعات وحروب عابرة للحدود الوطنية، وهو ما يؤكد وجود تلك العوامل المتداخلة سواء السياسية منها او الاقتصادية او العسكرية، والتي تؤدي بدورها– بالرغم من نسقها الوطني الداخلي– إلى التأثير المتبادل والرجعي بين الشركاء او الحلفاء في المجتمع الدولي، ومن ثم فمن غير الممكن اليوم أن يكون لدينا مفهوم متسق للمصلحة الوطنية دون أن يوازيه تواجد مفهوم مترابط ومتكامل للمصلحة الدولية أيضاً، فإذا ما أضفنا إلى هذا الجانب موضوع تأثير التوجهات الحاصلة في النظام العالمي القائم على التشكل كبروز دول صغيرة في النظام العالمي الراهن تطمح للوصول الى السلطة والنفوذ والهيمنة العالمية، وكذلك تشظي النظام القائم على المركزية أو الأحادية إلى نظام حكم الكثرة أو التعددية الفضفاضة، أو إرتفاع سقف الحروب والصراعات القائمة على القومية، فان ذلك سيؤثر على قضية إتخاذ العديد من الدول قرارات وتوجهات ذات طابع سياسي بالغة الخطورة [٢] .

كاستراتيجية لإدارة عالم متعدد الأقطاب يستلزم التحوّط إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع جميع اللاعبين، وإجمالاً يتعلق التحوّط بـ (تجنب الضغوط للاختيار بين الصين وروسيا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى)، إنها استجابة لصعود عالم جديد متعدد الأقطاب والبلدان النامية تتبع استراتيجية التحوّط لأنها ترى في التوزيع المستقبلي للقوة العالمية غير مؤكد، ولأنها ترغب في تجنب الالتزامات التي سيكون من الصعب الوفاء بها، فهي تسعى لأن تكون قادرة على تكييف سياساتها الخارجية مع الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها[٣].

---

[١] محمد بن سعيد الفطيسي، ستة توجهات كبرى ستؤثر في مستقبل السياسة الدولية في القرن ٢١ ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، العدد (٥٤) ، ٢٠١٩ ، ص ١٤٥.

[٢] محمد بن سعيد الفطيسي، مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية وتأثيره على مستقبل السياسيات الأمنية والشؤون العسكرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٢ – ٢٤ .

[٣] ماتياس سبيكتور، مصدر سبق ذكره .

وفي هذا الصدد يمكن ان نطرح تساؤل يتعلق بنوع النظام الذي يتعين على الولايات المتحدة السعي نحوه خلال العقد المقبل، إذ ليس من الواضح أن النموذج المهيمن على مدار ٦٠ – ٧٠ عاماً يمكن أن يمثل النهج الافتراضي المتقدم، ومن أجل وضع استراتيجية مناسبة سيكون من الضروري أن نأخذ على محمل الجد التوترات والتناقضات والأزمات التي تظهر في ما بين رؤى الانظمة المختلفة [١] .

إن مرونة وحركية اقتصاد الدولة المهيمنة هما الأساس الجوهري لقوتها الاقتصادية الطويل، إذ لا تكمن القوة الاقتصادية في امتلاك احتكارات و/ أو تكنولوجيات معينة ولا على المد الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، وإنما تكمن في قدرة الاقتصاد على تحويل نفسه والاستجابة للتغييرات في البيئة الاقتصادية العالمية، مثل التحولات في الميزة النسبية أو تبدلات الأسعار، ومع التحول الحتمي في التوزيع الدولي للقوة الاقتصادية والعسكرية من المركز إلى أمم صاعدة في المحيط وفي مكان آخر، تنخفض استطاعة الدولة المهيمنة للمحافظة على النظام، ومن ثم تميل الرأسمالية والنظام السوقي إلى تدمير الأساسات السياسية التي يجب أن تعتمد عليها في نهاية الأمر، ومع أن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة على حد سواء عجلتا في انحطاطهما النسبي من خلال إجراءاتهما الخاصة بهما، فإن النظام المهيمن غير مستقر في النهاية لأسباب داخلية وخارجية، وبذلك تفقد القوة المهيمنة إرادتها وقدرتها على إدارة النظام، بذلك تجادل نظرية الاستقرار المهيمن بأن وجود قوة مهيمنة أو مسيطرة شرط ضروري– وإن لم يكن شرطاً كافياً– من أجل تطوير اقتصاد السوق العالمي تطويراً كاملاً، ووفقاً للنظرية يذكر (روبرت كيوهان) إنه يجب على المهيمن التحكم بالمواد الأولية وبمصادر رأس المال وبالأسواق وبتكنولوجيات معينة وبالموارد الطبيعية، كما يجب أن تكون له مزايا تنافسية في إنتاج البضائع عبر التحكم برأس المال[٢]، وهذا بدوره سيمهد العالم مستقبلاً بان يكون النظام المالي متجاذب بين عالمين اقتصاديين، هما النظام الراسمالي الغربي الذي تمثله المؤسسات المالية الدولية الحالية والمتمثلة بـ(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، واللذان هما في المقام الاول تحت سيطرة الولايات المتحدة، يقابل ذلك تنظيم مالي اقتصادي يضم دول شرق اسيا وهو نظام يخلط بين النظام الاقتصادي الراسمالي والاشتراكي ذو صفة مركزية في التمويل يخضع في معاييره الى قرارات سياسية وسيادية ممثلاً بالنظام الاقتصادي الصيني المقدم من المؤسسات المالية المتمثلة بـ(البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) وصندوق طريق الحرير الجديد ومبادرة بنك التنمية الجديد بين دول البريكس)[٣] .

---

[١] بلا ، بناء نظام دولي مستدام لاستكشاف استراتيجية الولايات المتحدة في عالم متغير ، مصدر سبق ذكره .

[٢] روبرت غيل ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ، (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٤) ، ص ص ١٠٤ – ١١٦ .

[٣] سلام جبار شهاب، الاثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، العدد (٥٨) ، ٢٠١٩ ، ص ١٣٩ .

ومن خلال ما تقدم يمكننا ان نضع مشهداً لمستقبل النظام الدولي وما ستؤول إليه التكتلات والاصطفافات الدولية حول محاور رئيسة في المنظومة الدولية تتمركز وتتمحور حولها الدول التي تدور في فلكها، وسيكون ذلك في المدى المتوسط ما بين ١٠ – ١٥ عام، فكما هو الحال بالنسبة الى الولايات المتحدة الامريكية فان قطباً اقتصادياً تكون هي الدولة المركزية فيه وستتشكل حولها مجموعة من الدول تدور في فلكها تتمثل في (استراليا واليابان وكوريا الجنوبية والهند واسرائيل والاتحاد الاوربي وكندا وامريكا الجنوبية يستثنى من ذلك البرازيل والقارة الافريقية يستثنى منها شمال افريقيا)، وسيكون هذا القطب الاقتصادي نداً للقطب الاخر الذي هو بقيادة الصين، وسيتشكل النظام الدولي الجديد وفق هذا التكتلين الكبيرين لادارة النظام الدولي كل حسب التوجهات والمفاهيم التي يتبنها ويؤسس لها لقيادة العالم (الهيمنة) .

الخاتمة :

تسعى الدول الطامحة من منطلق القوة في العلاقات الدولية الى الهيمنة على النظام الدولي وتحقيق ارادتها تجاه الدول الاخرى من أجل تحقيق اهدافها العليا، ومنطق الهيمنة ليس من السهولة بمكان الوصول اليه، إذ يتطلب امكانيات مادية وغير مادية وقدرات عالية فضلاً عن امكانية الادارة الدولية، وعلى هذا الاساس فالانغماس بهذه المكانة محفوف بالمخاطر لاسباب عدة ، فمن جهة الدول المنافسة لاخذ مكانة في النظام الدولي، ومن جهة اخرى هناك الدولة الوازنة والضابطة لحركة التفاعلات الدولية والتي من شائنها ان تغير من معادلة التوازن ولو بالشكل النسبي، فضلاً عن متغيرات البئية الاستراتيجية للمنظومة الدولية .

وعلى هذا الاساس تعمل الصين بشكل حذر وفق كل هذه المعطيات ومؤشرات التغيير في النظام الدولي بحذر، مع اخذ الاحتياطات اللازمة لتحركات الدول وتوجهاتها في مناطق النفوذ ، فالوزن النسبي للقوة يعد الميزان الذي من خلاله يمكن قياس قوة الدولة المنافسة مع الاخذ بالاعتبار انتشار وتوزيع القوة بين الفاعلين الدوليين لاماكن التفاعل الدولي، وعليه ومن خلال هذه المعادلة يمكن قياس الاختلالات التي تصيب النظام الدولي والتي يمكن من خلالها ان تتحرك الدول او تبقى مستقرة وساكنة في مكانها بانتظار التحركات / التوجهات المعاكسة لها من أجل ميل او عدل كفة الميزان لصالحها .

إذن يرتسم ملامح نظام دولي جديد وفق هذه المعادلات والتغييرات الحاصلة في النسق الدولي مصحوبة بطموحات الدول، وهذا راجع بطبيعة الحال الى التغيير النسبي في تراجع القوة للقوى الضابطة للنسق(المهيمنة)، وعندها يحدث الاختلال مع وجود طموح لاخذ مكانة في النظام من قبل دولة منافسة اخرى وهكذا، وبذلك نكون في صدد حالة معينة تتمثل بالمواجهة من أجل التغيير وهذا العمل مكلف بطبيعة الحال، فاما التنازل والتسليم بالشكل السلمي او الصدام (الحرب)، من هنا ووفق المؤشرات التي تناولتها الدراسة فان النظام الدولي والذي هو في طور التشكل متجة نحو تكتلات منتظمة باقطاب رئيسة ذات صفة اقتصادية

بالدرجة الاساس، والصين هي الدولة المرشحة لاخذ هذه المكانة والتي يمكن ان تنافس الولايات المتحدة على الهيمنة وادارة النظام، فمن خلال مؤشرات القوة الشاملة التي تمتلكها الصين والمتمثلة بالدرجة الاساس بالقوة الاقتصادية مصحوبة بالقوة التكنولوجية والعسكرية يمكن للصين منافسة الولايات المتحدة وتكوين قطب اقتصادي (تكتل اقتصادي كبير) على مستوى العالم بادارة صينية عبر استراتيجية مشروعها الحزام والطريق.

الاستنتاجات :

يتجه مستقبل النظام الدولي إلى التوزيع النسبي لمكونات القوة، بما سيفضي إلى شكل من أشكال التكافؤ النسبي بين قواه الفاعلة، وهذا التكافؤ سيقود بالنتيجة بهذه القوى والأطراف الفاعلة فيه إلى إدراك قوة كل منها للأخر، بحيث تتشكل بنية النظام الدولي وشكله على تعددية أطرافه، مما يؤكد أن حركة قوى التغيير في هذا الاطار تندفع نحو صياغة جديدة لهيكلية النظام، ومع انتقال ميزان القوى العالمي إلى آسيا، وظهور الصين كأكبر مركز صناعي في العالم وثاني أكبر اقتصاد من حيث الإنتاج، بدأ التحول بقوة في جغرافية تموضع القوى العالمية، والتبشير بالعودة إلى حالة التعددية القطبية أمر لا يقبل الشك .

تعد مبادرة الحزام والطريق متغير كبير يؤثر في النظام الدولي ويخل في ميزان القوى، فقد استندت المبادرة منذ البداية إلى نطاق جغرافي يضم أكبر عدد من الدول والأقاليم الجغرافية التي تتضمن مشاريع تنموية كبيرة ومتنوعة تتعلق بشق الطرق ومد سكك الحديد وبناء المنشآت الأساسية، لضمان سلاسة الشحن البري والبحري والجوي والممرات العابرة للحدود الطاقية، فضلاً عن توصيل كابلات وشبكات الاتصال (طريق الحرير الرقمي)، وإنشاء مناطق التجارة الحرة لتنشيط التجارة متعددة الأطراف وتنمية الأعمال التجارية الإلكترونية العابرة للحدود والتعاون في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة، وكذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي، ومواجهة التغيير المناخي والاحتباس الحراري لبناء (طريق الحرير الأخضر) .

لكن يبدو ان للمبادرة انعكاساً اخر يتمثل في تعزيز انتشار القوه في المناطق التي يستهدفها التمدد الصيني بما يتيح مستقبلاً بناء شراكات تنظيم التفاعلات الاقليمية وما وراء الاقليمية بعيداً عن هيمنة اي طرف دولي منافس لها، بعباره اخرى ان الصين مقابل محاولة تقويضها قدرات الهيمنة الامريكية دولياً، تحاول في الوقت ذاته تأسيس نمط امبراطوري توسعي جديد يقوم على تعزيز نفوذها وهيمنتها عبر اليات التشارك الاقتصادي والتنموي، من هنا يمكن القول إن الآراء حول الوزن الاستراتيجي لمشروع طريق الحرير الجديد في النظام الدولي يتمثل في إن المشروع سياسي في الأساس يهدف الى تعزيز الوجود الصيني على رأس النظام العالمي، وزيادة نفوذها من خلال استراتيجية تخفيف التوترات وتعزيز الثقة المتبادلة مع الدول المجاورة لضمان بيئة سليمة، والحفاظ على مساحة استراتيجية مواتية للتنمية على المدى الطويل، وبناءاً على ذلك فقد أثار المشروع الكثير من الشكوك الدولية حول أجندة الجغرافيا السياسية الخفية للصين، وذلك لأسباب

عدة تمثلت في عدم وضوح أهداف الطريق ومشروعاته، ووجود فجوة بين الخطاب السلمي للصين وسلوكها في السنوات الأخيرة، ولهذا يرى البعض أن الصين تتبنى ما يمكن تسميته خطاب (الاستعمار الجديد) عبر توسيع نطاق نفوذها الجغرافي الاستراتيجي.

أما على الصعيد الداخلي فإن الصين اتخذت خطوات مهمة في استراتيجيتها الرامية لسد الفجوة التنموية عبر تطوير وسط وغرب البلاد، حيث يخشى صانعوا القرار من حدوث تداعيات سياسية خطيرة في حال استمرار هذه الفجوة، ولذا وضعت الحكومة الصينية استراتيجية تقوم في جزء كبير منها على تطوير البنية التحتية ضمن مبادرة الحزام والطريق، ونقل البضائع إلى أسواق الأجزاء الغربية من البلاد لتضييق هذه الفجوة، وهذا يعني الحد من الانقسامات الأثنية والتطرف الديني في مناطق الصين الغربية مثل: (شينجيانغ والتبت) التي تحركها قوى خارجية، وذلك يقتضي إحياء طريق الحرير التاريخي في شقيه البري والبحري، كما انها تعني القيام بخطوات مضادة لمحاولات الولايات المتحدة الحثيثة لاختبار بلدان آسيا الوسطى في ما يمكن أن يصبح طريق حرير جديد تحت هيمنتها، وهي تعني أخيراً تكييف العلاقات مع الهند وروسيا اللتين ترغبان في مد مجال نفوذهما إلى مناطق في غرب الصين .

كذلك تنمية منطقة التبت وخلق جوار جغرافي أكثر أمناً، إذ تستهدف الصين الاستفادة من الموقع الجغرافي لمنطقة التبت عبر مد طريق إلى النيبال، مع التركيز على تنمية المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة والمحاور الحضرية على طول الممرات الاقتصادية، بهدف تسريع عملية تنمية المناطق الحدودية والمهمشة اقتصادياً في الصين، كما يساعد الطريق وفقاً للمنظور الصيني في تخفيف التهديدات الأمنية عبر الأطراف الغربية الصينية التي تعاني اضطرابات عدة، بما في ذلك الحركات الانفصالية للتبت والإيغور وتجارة المخدرات وتسلل المتطرفين إلى غرب الصين عبر آسيا الوسطى، ومن المستهدف تحويل مقاطعة شينجيانغ الشمالية الغربية لتكون بوابة البنية التحتية في الصين لوسط آسيا وغربها، ما يفتح فرصاً للاستثمار وزيادة النشاط الاقتصادي في هذه المنطقة، ومن ثم معالجة الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين المقاطعات الساحلية الداخلية والمناطق المتصلة بها في الصين، كما تسهم المبادرة وبالتحديد الحزام البري في تطوير إقليمي شينغيانغ وقانسو اقتصادياً وغيرهما من الأقاليم الغربية، وبذلك فان الصين تسعى إلى ان تحقق المبادرة تحويل مناطق غرب الصين وجنوب غربها إلى منطلقات تحريك للمرحلة المقبلة من التنمية فيها، وعلى هذا الاساس تكمن الاستراتيجية الصينية من إنشاء مبادرة الحزام والطريق لا سيما في منطقة غرب الصين (شينجيانغ ذاتية الحكم) من تأمين هذا الممر، إذ ان غرب الصين هي مساحة واسعة فارغة، لذا يجب أن يكون الاتجاه الاستراتيجي غرباً مع موقع جغرافي ممتاز بالقرب من مركز العالم، فالمنطقة الغربية يمكن أن توفر القوة الدافعة في بناء قوة الصين، وهذا ما بدأت بتنفيذه من خلال إنشاء المدن والمصانع والمطارات والطرق السريعة وسكك الحديد والمتاحف والمعارض والأسواق التجارية الواسعة في غرب البلاد، وتحقيق التوازن التنموي بين شرق البلاد والوسط والغرب اللذان يرزحان تحت التخلف، وعليه تمثل المبادرة في جانب

منها محاولة لإحداث توازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة، ومن جهة ثانية تهدف إلى مساعدة الصين لإتمام خطتها الاقتصادية التي تحمل شعار (صنع في الصين ٢٠٢٥)، والتي تهدف إلى تحويل الصين إلى اقتصاد متقدم ذو قيمة مضافة عالية، مع نقل الشركات ذات التصنيع منخفض التكلفة إلى الدول الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا، وفي الوقت نفسه التخلص من الانبعاثات الكربونية بالتحول من استخدام الفحم إلى الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة المستوردة من آسيا الوسطى وروسيا، وهي بذلك تريد من المبادرة ان تقود عولمة جديدة (عولمة صينية) تختلف عن العولمة الأمريكية، لذلك شرعت في إطلاقها من أجل تحقيق أمنها الداخلي والتفوق الخارجي على منافسيها ويأتي في مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية .

مقابل ذلك هناك آراء أخرى ترى في هذا المشروع مشروعاً اقتصادياً بحت يسعى لتعزيز التنمية المشتركة والتكامل الإقليمي لتشكيل نظام دولي أكثر شمولاً، لا سيما الدول النامية والاقتصادات الناشئة مع فرض النظام الاقتصادي الجديد في النظام الدولي عبر تطبيق سياسة الانفتاح الشامل ودمج الصين على نحو أكبر فيه، وتعزيز تبادل المنفعة مع دول القارات كافة، ويرى هذا الفريق أن هدف المشروع ليس توسيع مجال نفوذ الصين، كما أنه ليس استراتيجية جيوسياسية للتنافس مع الولايات المتحدة أو أي قوى عظمى على الهيمنة، بل يتمثل الهدف النهائي للمشروع في تنفيذ مشروعات من شانها تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أن الهدف من المبادرة هو تحدي النسق الدولي والتخلص من هيمنة الولايات المتحدة، ومن ثم هدف بكين الاساس هو إضفاء رؤيتها لبناء نظام عالمي جديد بقيادة صينية، لكن المبادرة في حقيقتها تعمل على تعزيز الهيمنة الاقتصادية والسياسية للصين في آسيا وإفريقيا على وجه الخصوص، ومن ثم توسيع نطاق نفوذها العسكري، وعليه ينظر الاستراتيجيون الأمريكيون للمبادرة كوسيلة شن هجوم جيو– اقتصادي وتوسيع نفوذ الصين الأمني والسياسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتهديد النظام الدولي الذي تقوده واشنطن .

بذلك تهدف المبادرة إلى تشجيع التكامل الاقتصادي من خلال التبادلات التجارية والاستثمار بين الدول عبر بناء سوق كبير موحد والاستفادة الكاملة من الأسواق الدولية والمحلية، عبر التبادل الثقافي والتكامل لتعزيز التفاهم والثقة بين الدول الأعضاء، وينتهي الأمر بنمط مبتكر للتكنولوجيا وقواعد البيانات مع تدفقات رأس المال والتركيز على الاستثمار في البنية التحتية والتعليم ومواد البناء والسكك الحديدية والطرق السريعة والسيارات والعقارات وشبكة الطاقة والحديد والصلب، وعليه تعمل الصين على توسيع استخدام المعايير الصناعية في قطاعات التكنولوجيا الرئيسة، كجزء من جهدها من أجل تعزيز مكانتها في السوق العالمية، وتشمل هذه المشاريع التي صنفتها بكين كجزء من مبادرة الحزام والطريق (النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للطاقة والمناطق الصناعية والتعاون الإعلامي والتبادل العلمي

والتكنولوجي وبرامج الثقافة والدين والتعاون العسكري والأمني)، ومن خلال ذلك تعتقد الولايات المتحدة أن بكين تسعى من اجل الحصول على نفوذ سياسي وتمكين عسكري لا تستحقه .

من هنا تعد المبادرة محاولة لإصلاح نموذج الحوكمة الاقتصادي الدولي وتحقيق التنمية الشاملة، وعلى هذا الاساس تسعى الصين إلى محاولة تغيير نمطية النظام الدولي، أو على الأقل في شقه الاقتصادي من نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب تكون الصين فيه قطباً فاعلاً، إذ ان من الصعب على بكين إحداث اختراقات لعولمة الاقتصاد وفق رؤيتها الخاصة، لذلك استهدف المشروع فتح أسواق جديدة للتجارة الإلكترونية أمام المنتجات الصينية، لا سيما وإن شركات الاتصالات الصينية (هواوي و زد تي إي) سوف تؤديان دوراً محورياً في بناء شبكات الاتصالات والمعلومات لتلك الدول المشاركة في المبادرة، وفي هذا الإطار تسعى الصين إلى تشجيع شركاتها العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات للاستفادة من المبادرة، عبر إنشاء البنية التحتية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعدد كبير من دول المبادرة، مما يسهم في تعزيز انتشار الشركات الصينية وزيادة حصتها في سوق التجارة الالكترونية العالمية، ودمجه بالاقتصاد الدولي بآليات جديدة عبر تعزيز الاقتصاد الرقمي عالمياً، كذلك إنشاء شبكة متطورة من البنية التحتية الإلكترونية تستكمل مهمة ربط الصين بالعالم الخارجي في عصر التكنولوجيا عبر ما يسمى بطريق الحرير الرقمي، وكذلك ترويج حوكمة الانترنيت الصينية في دول المبادرة وتقليل الاعتماد على صناعة التكنولوجيا الأمريكية، مما يسهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية لا سيما (هواوي)، فضلاً عن زيادة حصتها السوقية من التجارة الإلكترونية في العالم .

ووفقاً لهذه المعطيات تصبح المراقبة هي القضية الرئيسة في الفضاء الالكتروني، إذ يمكن لبكين مراقبة حركة المرور على الإنترنت أو حتى قطع الروابط مع مناطق أخرى ان رغبت هي بذلك، وبهذا فان الاستخدام الواسع النطاق للتكنولوجيا الرقمية الصيني يمكن أن يمنح بكين المزيد من التأثير والنفوذ، ومع هذه الشبكة الشاملة لكابلات الألياف الضوئية على الأرض ووصلات الإنترنت تحت البحر والقمر الاصطناعي النهائي لنظام الملاحة الساتلية في الفضاء، أدخلت بكين مفهوم القوة مع هذه الشبكة الرقمية المتعددة الأبعاد، وبالاعتماد على الصين في الملاحة عبر الإنترنت والأقمار الاصطناعية، ستدير العديد من البلدان عملياتها من خلال طريق الحرير الرقمي، إذ يمكن أن تشمل الاستخدامات المدنية والعسكرية، ومشاركة معظم البلدان التي تغطيها أنظمة القمر الاصطناعي النهائي لنظام الملاحة الساتلية في ممر رقمي لمبادرة الحزام والطريق، وبذلك يمكن تقديم العديد من الخدمات ذات الصلة مثل مراقبة حركة الموانئ والتخفيف من حدة الكوارث إلى ما يقرب من ١٢٠ دولة على مستوى العالم، كما تتضمن المبادرة إنشاء شبكة متطورة من البنية التحتية الإلكترونية تستكمل مهمة ربط الصين بالعالم الخارجي في عصر التكنولوجيا، عبر ما يسمى بـ (طريق الحرير الرقمي) .

أن الأهداف الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق هي وسيلة لتحقيق المزيد من الهيمنة الجيوسياسية، ومن ثم فإن المبادرة مدفوعة بطموحات الصين لكسر هيكل التحالف الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتوسيع نفوذها العالمي، كذلك الزيادة من قدرة الصين على إبراز قوتها الاقتصادية والعسكرية وإعادة تشكيل الديناميكيات الجيوسياسية عبر تعزيز الترابط مع روسيا، ومساعدة الصين على تدعيم نموذجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتميز بوجود سيطرة كبيرة للدولة عليه، والقدرة التنافسية الشاملة مع اقتصادات السوق الحرة، وبذلك يمكن للصين ترسيخ نموذجها على الصعيد العالمي، من خلال إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي والتوازن السياسي عبر مبادرة الحزام والطريق .

علاوة على ذلك تهدف الاستراتيجية الصينية للحزام والطريق على المدى الطويل إلى توحيد منظومة معايير العمل وشهادات المنشأ وحماية الملكية الفكرية والتحكيم التجاري وحماية البيئة، فضلاً عن إقامة مشروعات التعاون في مجالات البحث العلمي وتطوير الإنتاج والتسويق، وحماية الأمن الاقتصادي الوطني الصيني، وتعزيز أمن الطاقة من خلال طرق الشحن البديلة، والحد من الهيمنة الجيوسياسية التي تقودها الولايات المتحدة، وبناء نظام دولي جديد يعزز القوة الوطنية الشاملة للصين، وتقديم نموذج جديد للتعاون الإقليمي في القرن الحادي والعشرين، يرتكز على التشاور على نطاق واسع وتقاسم المنافع ككل، بذلك تسعى الصين من خلال المشروع إلى إسقاط الهيمنة الأمريكية فيه بالشكل السلمي، دون خلق صدام أو توتر مع القوى الأخرى .

تأتي مخاوف الولايات المتحدة من إسهام المشروع في زيادة نفوذ الصين، وهو ما يمثل تهديداً للقيادة الأميركية في جهودها الرامية للاحتفاظ بنفوذها في مناطق العالم، ومن ناحية اخرى الاستخدام المتزايد لعملتها الرنمينبي التي من شانها تهديد الدولار الأميركي، لكن الولايات المتحدة تزعم أن الصين تحاول السيطرة على العالم من خلال توسعة نفوذها العسكري عبر بناء موانئ عسكرية في بعض المناطق غير المستقرة مثل باكستان وأفغانستان على طريق الحرير، من أجل ضمان أمن وسلامة المنشآت الحيوية والنقل البحري، الا ان هناك بعداً استراتيجياً اخر للمبادرة فاستعمال الطرق البرية أكثر من الطرق البحرية يصعب الامر على الولايات المتحدة في اقصاء التجارة الصينية وامدادات الطاقة، وعليه يمكن إضعاف الورقة البحرية التي تشكل حجر الزاوية للهيمنة الامريكية، وبذلك ستشكل المبادرة قوة البر الصينية تحدي قوة البحر الامريكية، وهذا يظهر بشكل جلي محاولة الصين من قطع طرق التجارة البحرية المهيمن عليها من قبل الولايات المتحدة .

يقف وراء تبنى الولايات المتحدة خيار المنافسة الاستراتيجية رغبة مبدئية منها في إقناع الصين بعدم السعي نحو تهديد النظام الدولي القائم والمكانة الأمريكية فيه، أو إنهاكها وفرض قيود على تغييرها إلى قوة تحويلية او تعديلية في هيكل النظام الدولي، هذا الواقع ينسحب بطبيعة الحال من النظام الدولي إلى الأنظمة الفرعية .

من جانبها تتخوف روسيا من ان يسهم مشروع الحزام والطريق في فك الارتباط التقليدي بينها وبين دول اسيا الوسطى كونه يمنحها مجالاً واسعاً للتعاون مع كلتا القوتين على نحو أكثر توازناً (مع روسيا في إطار الاتحاد الاقتصادي الاوراسي ومع الصين في إطار مشروع الحزام والطريق)، وهو ما يوسع من خياراتها في التفاوض والمساومة بشان مصالحها القومية بعيداً عن ربطها على نحو كامل بقوة اقليمية دولية بعينها، حيث تولي المبادرة وضعاً خاصاً لآسيا الوسطى التي تعد منطقة نفوذ تقليدي لروسيا، فالصين تفضل التعامل مع دول آسيا الوسطى عبر إقامة علاقات ثنائية بينهما، في حين تشدد روسيا على ضرورة الاعتراف بالاتحاد الأوراسي كمؤسسة إقليمية فاعلة في إدارة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين من جهة والدول الأعضاء في الاتحاد من جهة أخرى، لذلك تخشى روسيا من أن يؤدي مشروع الحزام والطريق إلى تعاظم الاقتصاد الصيني، في الوقت الذي يواصل فيه الاقتصاد الروسي مواجهة تحديات متعلقة بالعقوبات الاقتصادية الغربية والانخفاض العالمي لأسعار النفط، كما يخشى الروس من الأثر السلبي الذي قد تضفيه المبادرة على صورتها الذاتية، فروسيا لا تستطيع أن تمنح الشركات الصينية وعمالتها دوراً كبيراً في تدشين بنيتها التحتية المحلية نظراً لأنها تعد نفسها قوة عظمى وتؤكد استقلالها وقدرتها على تشكيل مصيرها، كما أن روسيا يساورها القلق من التوسع الصيني المتنامي لا سيما في مجالات الطاقة مع تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان، وهي تعد المنطقة مجالها الحيوي ونفوذها الذى ورثته عن الاتحاد السوفيتي(سابقاً)، أما الصين فتعد المنطقة مهمة على المستوى الأمني، حيث إن السيطرة على منطقة آسيا الوسطى يتيح للقوى المسيطرة عليها الوصول إلى العمق الحيوي الروسي تجاه الشمال، والعمق الحيوي الصيني تجاه الجنوب الشرقي.

إن أحد أهم الأهداف الأساسية لمبادرة الحزام والطريق في منطقة آسيا الوسطى هو النفاذ إلى الأسواق ومصادر الطاقة المهمة فيها، في إطار الاستراتيجية الصينية الرامية الى تخفيف حالة الاعتماد الكبير على الشرق الأوسط كمصدر رئيس للطاقة، فضلاً عن سعيها للهروب من الممرات التقليدية التي تعاني من حالة التسييس والانكشاف الأمني، وتحديداً مضائق (هرمز وملقا وتايوان) التي تمر بها النسبة الأكبر من التجارة والواردات النفطية للصين، وكذلك تفويت الفرصة على الدول المنافسة لها من طرح مشاريع مضادة لمشروع الحزام والطريق.

تسعى الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا، في ظل ما تمتلكه المنطقة من موارد اقتصادية كبيرة، ونظراً إلى أن العديد من الدول التي تشملها المبادرة تعاني ضعفاً في القدرات الأمنية – كما هو الحال في بعض الدول الأفريقية– فهناك بعض الرؤى التي تربط بين بعض المشروعات المتضمنة في المبادرة لا سيما في إطار الطريق البحري وسعي الصين إلى تعزيز قدرة أساطيلها البحرية العسكرية للوصول إلى مناطق أوسع من العالم، وعليه فأن بعض المشروعات البحرية أثارت هواجس الهند التي تهدف إلى تطويقها، لا سيما وأن بعض الممرات التي تسعى بكين إلى بنائها تمر من خلال مجالها البحري التقليدي الاستراتيجي في جنوب آسيا ومنطقة المحيط الهندي، وبالنتيجة فان المبادرة تهدف

وفق العديد من الآراء إلى جعل آسيا وأوروبا فضاءاً مشتركاً، تكون فيه الصين بدلاً من الولايات المتحدة محوره، عبر مجموعة من المؤسسات المالية الدولية التي أسستها، والتي تسعى الى جعلها بديلاً لنظام (بريتون وودز)، ومن ثم السعي إلى وضع أسس ما يسمى بـ(العولمة الصينية)، تصبح من خلالها الصين قوة دولية منافسة للولايات المتحدة، وهناك بعض الآراء التي تضع المبادر في إطار الاستراتيجية الرامية إلى تطويق المحاولات الأمريكية الرامية بدورها إلى تطويق الصين، والرد على الاستراتيجية الأمريكية القائمة على التوجه شرقاً، يضاف إلى ذلك أن طريق الحرير البحري المقترح يقوم على تقوية الارتباط الإقليمي بين الصين والمحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأبيض المتوسط، ويتطلب استقرار هذا التشبيك وجود بنيات أمنية تحمي المفاصل الرئيسة في طريق الحرير البحري .

وهنا تكمن استراتيجية الصين عبر إجهاض أي سياسة أمريكية تسعى لحظر الطاقة عن الصين مستقبلاً في حالة نشوب صراع بين الجانبين، وعليه يأتي أهمية التعاون العسكري الصيني الباكستاني في هذا الإطار وتأمين الصين لجزء مهم من الطلب الباكستاني على السلاح، بما يحقق الحفاظ على الجبهة الباكستانية كجبهة صراع أساسية بالنسبة للهند، فقد أتخذ هذا الصراع اشكالاً عدة من خلال وقوف الولايات المتحدة الى صف الهند والإمارات في ما تدخلت روسيا لتدعم الصين وباكستان وقطر، مما يشير إلى أن المسألة أصبحت صراعاً دولياً على النفوذ والسيطرة في جنوب اسيا وبحر العرب، في حين أن الخطوات الصينية الباكستانية القطرية تقوم على صياغة أجندة اقتصادية جديدة للمنطقة على أساس الاقتصاد الجيولوجي لميناء جوادر، وفي الوقت نفسه تعمل الإمارات والهند على إفشال هذا المشروع وعرقلته من خلال ممارسة ضغوط على الولايات المتحدة، وبعض الدول الأوروبية للاستثمار في دبي وعدم توجيه استثماراتهم إلى ميناء جوادر.

ترى الهند إن طريق الحرير ما هو الا محاولة صينية لأنشاء سلسلة من موانئ يمكن استخدامها لأغراض عسكرية، وان استثمارات الصين في باكستان وسيريلانكا وبنكلادش وميانمار والقرن الافريقي مع الممر الاقتصادي الصيني– الباكستاني تشكل طوقاً استراتيجياً حولها من أجل تغيير المعالم الجيوسياسية للمنطقة، وعلى هذا الاساس وثقت الصين وبدرجة كبيرة في علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع باكستان واستثمرت فيها أموالاً ضخمة وأصبحت نقطة ارتكاز استراتيجية للأسطول الصيني وبدأت بمد نفوذها واستثماراتها الى افغانستان، وبذلك تبدو الارضية مهيأة لها من أجل الدخول في الاسواق الافغانية والهيمنة عليها دونما مضايقات، ومن جهة أخرى دوافع الصين لانعاش طريق الحرير الجديد المضاد لمشروع طريق الحرير الجديد الامريكي الذي يهدف الى ربط أسواق جنوب ووسط آسيا مع افغانستان، ومن هنا تعد جغرافية باكستان مهمة للصين من خلال هذه المشاريع بجعل باكستان حلقة رئيسة ومهمة في مشروع الحزام والطريق الذي يؤرق الجانب الأمريكي، ويرى الكثير من المراقبين أن هذه التحركات تأتي في إطار الرد على العلاقات الأمريكية الهندية الأفغانية، فقد كان التدخل في أفغانستان من أجل قطع الطريق على الصين، وربما اتفاقاً

الأخير مع طالبان يندرج تحت هذا الهدف وعدم ترك المجال للصين من إنشاء موطئ قدم لها في أفغانستان، لذلك فإن بناء طرق تجارية تمر عبر باكستان وآسيا الوسطى يبدو أمراً منطقياً، فالهدف الأساس من تلك القواعد العسكرية هو من أجل تأمين إمدادات النفط وسلامة المرور لصادراتها اليومية من خليج عدن وقناة السويس وصولاً إلى أوروبا .

وفي ما يخص القارة الافريقية فالصين تسعى لاجتذاب البلدان الإفريقية إلى مشروع الحزام والطريق، من أجل فك الحصار الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه على بكين في حدودها البحرية، وحقيقة الأمر أن القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي ستتيح لها تأمين مضيق باب المندب وستضمن لها تواجد عسكري في القرن الأفريقي، مما يسهل من عملية تدفق صادراتها الى تلك الممرات البحرية، غير أن الصين متهمة بسياسة الديون عبر إعطاء القروض الى تلك الدول والتي أغلبها يملك اقتصاداً متواضعاً له تبعاته السياسية، حيث إن الصين تمد نفوذها السياسي وأحياناً العسكري الى الدول التي تتخلف عن سداد ديونها، وعلى أثر ذلك اتهمت الولايات المتحدة الصين بأنها تتعمد إعطاء ديون بفوائد مخفضة لغرض إيقاع الدول الفقيرة بشراك تلك المديونية، مما يجعلها تهيمن على قرارات تلك الدول التي تتخلف عن سداد الديون، حيث تقدم الصين لتلك الدول قروضاً طويلة الأجل لتطوير البنية التحتية لها في إطار المبادرة ، وقد حققت بكين نجاحاً كبيراً في ذلك من خلال بسطت نفوذها على دول في منطقة المحيط الهادئ ومنها (بابوا غينيا الجديدة) وأبرمت معها العديد من الاتفاقيات الأمنية، من هنا وصف بعض النقاد الدوليين ان مبادرة الحزام والطريق هي اداة مفترسة، وجادلوا بأن الصين تضغط على الدول لتحملها مستويات استثنائية من الديون من اجل تمويل مشاريع مشكوك فيها، ويلفتون الانتباه إلى الطرق الضارة التي قد تؤدي بها المبادرة إلى إعاقة الاستقلال الذاتي الوطني للمستفيدين من خلال الحد من نمو القطاع الخاص ومشاركة العمال المحليين .

تمثل القدرة على تحمل الديون في الدول المستفيدة مجالاً يثار حوله الجدل، وتتفاقم هذه المشكلة بسبب عدم وجود شفافية في المشروعات وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي فضلاً عن حالات الفساد في بعض الدول المشاركة في المبادرة، وعليه فان الصين متهمة باستخدام دبلوماسية الديون لتعزيز أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، وربما يفسر هذا عن سبب استعدادها لتمويل مشاريع ذات استدامة مالية مشكوك فيها، والتي من غير المرجح أن ترعاها الشركات التي تعمل بدافع تحقيق الأرباح، ومن ناحيتهم يدركون صناع القرار الصينيون هذه المشكلة التي ستصبح أكثر إلحاحاً لا سيما مع انضمام المزيد من الدول ذات الأوضاع المالية الهشة إلى مبادرة الحزام والطريق مثل: (الكاميرون وزامبيا وزيمبابوي والأرجنتين والإكوادور)، وخلال السنوات الماضية أوقعت الصين العديد من الدول في شراك قروضها ونجحت في وضع يدها على العديد من البنى التحتية الحيوية لهذه الدول، الأمر الذي دفع المفكر والأكاديمي الهندي (براهما تشيلاني) إلى استحداث مصطلح (دبلوماسية فخ الديون) للإشارة إلى سياسة الصين التي تمنح الدول الفقيرة قروضاً

ضخمة رغم معرفتها بعدم قدرتها على السداد، ومن ثم استحواذها على أصولها الاستراتيجية، فضلاً عن السيطرة على مواردها الطبيعية وتسخير عمالتها وفتح أسواقها أمام المنتجات الصينية .

خلاصة القول ذهبت بعض التفسيرات إلى أن الصين تسعى من وراء مبادرة الحزام والطريق الى تعزيز تواجدها في منطقة أوراسيا وتجسيد أفكار النظريات الجيوستراتيجية والماكندرية الجديدة، والتي ترى فيها أن قلب العالم يتمثل في منطقة أوراسيا، وأنها تمنح الدولة التي تسيطر عليها القوة الاقتصادية والجغرافية للسيطرة على العالم في ظل ما تمتلكه من موارد اقتصادية، إذ ان معظم المنتجات المستخدمة في مشروعات المبادرة هي منتجات صينية، كما أن الشركات الصينية هي من تقوم في تنفيذ المشاريع، وعليه هناك أربع رؤى مختلفة بين الأكاديميين حول المكانة الصينية في العالم، تتمثل الرؤية **الأولى** من أن صعود الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق سوف يسهم في إعادة تشكيل القوى في السياسة الدولية، ومن ثم لن يكون مهيمناً عليها من الولايات المتحدة والدول الغربية فقط، وستسهم الصين في إعادة تشكيل وتعزيز وجود عالم أكثر توازناً واستقراراً في العلاقات الدولية، لا سيما مع صعود العديد من الاقتصادات الناشئة، في حين تتمثل الرؤية **الثانية** من أن احتفاظ الصين بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يحد من قدرتها على حماية مصالحها في مناطق الأزمات الخارجية، وإن كان ذلك يساعدها على استدامة علاقاتها التجارية مع الدول والأنظمة السياسية المختلفة، وهو ما يحد من تصدّرها بوصفها قوى كبرى في النظام الدولي، أما الرؤية **الثالثة** فترى أن الصين غير مهتمة بتصدر النظام الدولي، ولكنها تسعى لتعزيز نموذجها الاقتصادي الجديد فيه بما يسمح لها الوصول إلى مصدر ثابت للطاقة للحفاظ على تنميتها الاقتصادية، في حين تنطلق الرؤية **الرابعة** من فرضية أن الصين تسعى لأن تحل محل القيادة الاقتصادية الأميركية في العالم عبر تصدير النموذج الصيني، واستشهد أصحاب هذه الرؤية بأن مشروع طريق الحرير الجديد يتشابه إلى حد بعيد مع (خطة مارشال) الأميركية، حيث هناك من يرى أن مشروع طريق الحرير الجديد هو استراتيجية صينية تجاه آسيا وأفريقيا وأوروبا، يشبه إلى حد بعيد الاستراتيجية الأميركية في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي تمثل في جوهرها تطوير غرب أوروبا، ولكن مع الأخذ بالاعتبار عدم امتلاك الصين القوة العسكرية الكافية لحماية استراتيجيتها الاقتصادية مقارنة بالولايات المتحدة حينها، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض نقاط التشابه بين المشروعين.

اما المضمون الحقيقي للأهداف الاستراتيجية للصين فتتعلق بالربط الجغرافي العالمي لتقديم نظرية جيواستراتيجية ترتكز الى الجغرافية الاقتصادية الصينية، اي ان استراتيجية الحزام والطريق وضعت لتخترق قارات اسيا واوربا وافريقيا، وبهذا سيتم دمج الاقتصادات المقدمة مع الاقتصادات الاسيوية النشطة وما بينهما الاقتصادات النامية، تسعى من خلالها الصين الى دفع التبادلات الاقتصادية لتصل الى مستويات عالية، فضلاً عن إقامة المناطق الحرة في مختلف انحاء العالم، وبذلك فان المبادرة تعبر عن استراتيجية الصين

الكبرى من خلال تشكيل قلب آسيوي جديد للاقتصاد العالمي مع وجود بكين في الوسط والدول الغربية على الهامش ما لم تشارك في المبادرة .

من هنا يمكن حصر بعض النقاط المهمة التي تشكل عصب المبادرة والتي تسعى الصين الى تحقيقها، وفق الاتي :

١- يعد الفكر الاستراتيجي الصيني الدافع والمحرك الاساس للسياسة الصينية ومن أهم ثوابتها.

٢- الحفاظ على وحدة الأراضي وسيادتها والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية .

٣- توسيع أسواق تصدير المنتجات الصينية، وفي الوقت نفسه الحصول على واردات بتكلفة أقل .

٤- تطوير البنية التحتية الصلبة وربطها بالدول المجاورة، ومن ثم التخفيض في تكاليف النقل .

٥- تعزيز مكانة شركات التكنولوجيا الصينية وزيادة حصتها السوقية من التجارة الإلكترونية العالمية.

٦- تأمين استقرار إمدادات الطاقة .

٧- تعزيز الدور الخارجي للصين، لا سيما في المجال الأمني كون ان العديد من دول المبادرة تعاني من إضطرابات أمنية .

٨- إعادة توجيه جزء كبير من الاقتصاد العالمي تجاه الصين، فزيادة حجم التجارة والاستثمار يزيد من نفوذ الصين الاقتصادي، وهذا قد يمكّنها من صياغة القواعد والمعايير التي تحكم الشؤون الاقتصادية في المنطقة بسهولة أكبر.

٩- تعزيز اليوان كعملة دولية، فمن خلال زيادة رأس المال لمشاريع البنية التحتية عبر سندات مقومة باليوان، عندها سيتم توسيع استخدام اليوان في الأسواق المالية الدولية.

١٠- احكام السيطرة على الدول الفقيرة من خلال سياسة الديون، واستنزاف مصادر الطاقة لديها او استغلال المواقع الاستراتيجية فيها، والحصول على التكنولوجيا عالية الدقة من خلال الدول المتطورة .

١١- التخلص من اعباء المخلفات الكربونية المتهمة بها الصين على الدوام .

١٢- فتح الاسواق واتساع التجارة وتصريف المنتجات .

١٣- التقليل من المشاكل الحدودية سواء كانت البرية أو البحرية منها، والتي تصل احياناً إلى حد الأزمات والنزاعات، كما هو الحال في بحر الصين الشرقي والجنوبي او مع الهند، وهو الأمر الذي تستغله الولايات المتحدة للحد من النفوذ الصيني .

١٥- ربط اقتصادات العالم من خلال فتح الحدود والسوق المشتركة والتعريفة الجمركية ورفع الحواجز التجارية والاستثمارية وتوسيع مناطق التجارة الحرة .

١٦- تشكيل قوة اقتصادية كبيرة لقيادة العالم .

١٧- تاسيس قوة عسكرية من خلال زيادة القوة الاقتصادية والسيطرة على مناطق النفوذ .

١٨- حماية ممرات الطاقة ومواردها عبر القوة العسكرية مدعومة بالقوة الاقتصادية .

١٩- التنوع في مصادر الطاقة وايجاد بدائل لها .

٢٠- الاستثمارات في دول الحزام والطريق لا سيما في مجال الطاقة والتكنولوجيا .

٢١- عولمة العملة الصينية اليوان .

٢٢- فرض سياسات معينة تتلائم والسياسية الصينية لا سيما على الدول الضعيفة .

٢٣- اضعاف دور الولايات المتحدة في المناطق الاستراتيجية المهمة في العالم .

٢٤- الهيمنة العالمية وتعزيز المكانة الدولية وتوسيع مناطق النفوذ .

٢٥- استغلال الدول المنظمة الى المبادرة في التصويت لصالحها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لا سيما في القضايا المهمة التي تخصها مثل: تايوان وغير ذلك .

٢٥- نقل المواجهة مع الولايات المتحدة خارج اقليمها والتقليل من التوتر الحاصل في منطقتها .

٢٦- سعي بكين إلى التحكيم في النزاعات التجارية المتعلقة بالمبادرة عبر محاكمها الخاصة التي تخضع لأوامر الحزب الشيوعي الصيني .

قائمة المصادر :

اولاً : القران الكريم

﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ . سورة الحشر: الاية : (٢٣)

ثانياً : الكتب العربية

١- أحمد حسن محمود ، اثر مبادرة الحزام والطريق في تطور علاقات الصين مع دول المشرق العربي ٢٠١٣-٢٠١٨ ، (ربد : دار المنظومة ، ٢٠١٩) .

١١- أحمد عبد الجبار عبد الله ، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل ، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٥) .

١٢- أحمد فؤاد حسن، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم،(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٩) .

١٣- آسيا قبلي، مجموعة مؤلفين، الحرب الثانية الباردة تغير الجغرافيا وتعدد الفاعلين، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٩) .

١٤- أميرة أحمد حرزلي، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية – الأهداف – المكاسب ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٩) .

١٥- حسان صادق حاجم ، التنافس الامريكي – الصيني على الطاقة في افريقيا ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، ٢٠٢٠) .

١٦- حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الأوسط : دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢) .

١٧- حيدر زهير جاسم واسامة مرتضى باقر، مبادرة الحزام والطريق ومستقبل مكانة الصين العالمية ، (عمان : دار امجد للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٣) .

١٨- سيد غنيم ، الاصابع على الزناد : استراتيجية الامن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الاوسط ، (الجيزة : دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات ، ٢٠٢١) .

١٩- شناز بن قانه، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم: (الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية)، (برلين :المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩) .

٢٠- عبد القادر دندن ، صراع القوى الكبرى في الهندوباسيفيك إعادة تخيل الخارطة الإستراتيجية لآسيا ، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٢٣) .

٢١- عبد القادر دندن ومجموعة مؤلفين ، الحرب الثانية الباردة تغير الجغرافيا وتعدد الفاعلين ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٩) .

٢٢- عمار شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٩) .

٢٣- عمار كريم حميد ، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح ، (بيروت : مركز الرافدين للحوار ، ٢٠٢١) .

٢٤- فازية ويكن، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم : (مبادرة الحزام والطريق: بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات) ، (برلين :المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩).

٢٥- مجموعة مؤلفين ، الحرب الثانية الباردة تغير الجغرافيا وتعدد الفاعلين ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٩) .

٢٦- محمد بن صقر السلمي، التنافُس الأمريكي- الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ٢٠٢١) .

٢٧- محمود شاكر ، موسوعة تاريخ الخليج العربي ، (عمان : دار اسامة للنشر ، ٢٠٠٣) .

٢٨- ميران حسين حسن، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٩) .

٢٩- وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨-٢٠١٠ ، ط٢، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٤) .

ثالثاً : الكتب المترجمة

١- آل غور، المستقبل ستة محركات للتغيير العاملي (الجزء الاول) ، ترجمة : عدنان جرجس ،(الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والادآب ، ٢٠١٥) .

٢-انطوان برونيه وجون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية ، ترجمة : عادل عبد العزيز احمد ، (القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٦) .

٣-تشانغ وي وي ، الزلزال الصيني، نهضة دولة متحضرة ، ترجمة : محمود مكاوي وماجد شبانة ، (القاهرة : سما للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦) .

٤-جانغ يون لينغ ، الحزام والطريق : تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١ ، ترجمة : آية محمد الغازي ، (الجيزة: دار صفصافة للنشر، ٢٠١٧) .

٥-جوزيف س . ناي ، هل انتهى القرن الامريكي ، ترجمة : محمد ابراهيم العبد الله ، (مكتبة العبيكان : الرياض ، ٢٠١٦) .

٦-جوزيف س. ناي، هل انتهى القرن الامريكي ، ترجمة : محمد ابراهيم العبد الله ، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠١٦) .

٧-خو شي جين، الانطلاقة الصينية : كيف تتحول الصين الى دولة عظمى ، ترجمة : ايمان احمد ، (القاهرة : بيت الحكمة للثقافة ، ٢٠١٨) .

٨-روبرت غيل، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ، (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٤) .

٩-فولفجانج هيرن ، التحدي الصيني: اثر الصعود الصيني في حياتنا ، ترجمة : محمد رمضان حسين ، (الرياض : كتاب العربية ، ٢٠١١) .

١٠-ليو تزو كوي ، اوربا ومبادرة الحزام والطريق الصينية : الاستجابة والمخاطر ، ترجمة : مريم محسن ، (القاهرة : مجموعة بيت الحكمة ، ٢٠١٨) .

١١-ليو وي دونغ ، الحزام والطريق: مبادرة نحو عولمة شاملة ، ترجمة : ايمان سعيد ونبيلة اسامة، (القاهرة: بيت الحكمة للثقافة ، ٢٠٢١) .

١٢-مجموعة باحثين، على طريق الحرير: تاريخ التجارة بين الصين والعالم القديم ، ترجمة: مروة السيد محمد ، (الجيزة : دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات ، ٢٠١٩) .

١٣-مجموعة مؤلفين ، ١٠٠ سؤال وجواب حول الحزام والطريق مبادرة الصين للعام في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة : نهى خالد وزينب جمال ، (القاهرة : دار سما للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧) .

١٤-مجموعة مؤلفين ، على طريق الحرير: تاريخ التجارة بين الصين والعالم القديم ، ترجمة: مروة السيد محمد ، (الجيزة : دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات ، ٢٠١٩) .

١٥-وو بن، الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي ، الجزء الثاني ، ترجمة: عبد العزيز حمدي، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب ، ١٩٩٦) .

رابعاً : المجلات والدوريات

١-ابراهيم ميرغني محمد وسلطان بن منير الحارثي ، الصراع على مصادر الطاقة الاحفورية وانعكاساته على الامن الدولي ، مجلة العلوم القانونية والسياسة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ، عدد (١٧) ، ٢٠١٨ .

٢-أحمد السيد خير الله ، أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، جامعة بورسعيد، كلية التجارة ، مصر، العدد (٣) ، ٢٠١٩ .

٣-أحمد حسين الخطيب، الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، العدد (٢٤) ، ٢٠١٩ .

٤-أحمد محمد ابو زيد، القوى الدولية وبنية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢٢٧) ، ٢٠٢٢ .

٥-أحمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو الى ميرشامير"دراسة تقويمية"، المجلة العلمية لكلية الدرايات الاقتصادية والعلوم السياسية ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر، العدد (١٦) ، ٢٠١٦ .

٦-ارشد مزاحم مجبل ، الازمة الاوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي ، مجلة حمورابي للدراسات ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العدد (١١) ، ٢٠١٤ .

٧-اسراء احمد اسماعيل ، اطلالة على المستقبل في ٢٠٢٢ ، مجلة آفاق مستقبلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء المصري ، مصر ، العدد (٢) ، ٢٠٢٢ .

٨-اشرف شهاب، اتصالات الجيل الخامس وامريكا والصين حرب الـ ١٢ تريليون دولار، مجلة الاهرام للكمبيوتر والانترنت والاتصالات ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢١٢) ، ٢٠١٨ .

٩-أكرم حسام، إيران وصراع القوى الإقليمية والدولية في أفغانستان ما بعد الانسحاب الأمريكي ، مجلة الدراسات الإيرانية ، المعهد الدولي للدراسات الدولية ، ايران ، العدد (١٤)، ٢٠٢١ .

١٠-انتظار رشيد زوير، العلاقات الصينية- الإسرائيلية محاور التنافس والتعاون ، مجلة كلية التربية، جامعة واسط ، كلية التربية ، العراق ، العدد (٢٣) ، ٢٠١٦ .

١١-انتظار رشيد زوير، تأثير قدرات الصين في مكانتها الدولية، مجلة الأستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية ، جامعة بغداد ، العدد(١) ،٢٠٢١ .

١٢-إيهاب خليفة ، ٢٠٢٢ نطاق ثورة إنترنت الأشياء والتقنيات الذكية ، مجلة آفاق مستقبلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء المصري ، العدد (٢) ، ٢٠٢٢ .

١٣-إيهاب عياد، الأمن الجيوسياسى للقرن الأفريقي وديناميات القوى الفاعلة: الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغة الجيوسياسية ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية ، مصر، العدد (١١) ، ٢٠٢١ .

١٤-ايهاب عياد، الجيوسيبرانية العالمية والتحولات في أبعاد وخصائص القوة آليات التوظيف في الاستراتيجية الروسية والصينية، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، مصر،العدد (١)،٢٠٢٣ .

١٥-ايهاب محمد أبو المجد محمود عياد ، "الجيوسيبرانية العالمية والتحولات في أبعاد وخصائص القوة آليات التوظيف في الاستراتيجية الروسية والصينية، العدد (١) ، ٢٠٢٣ .

١٦-باهر مردان مضخور، استراتيجية الحزام والطيق الصينية للقرن الحادي والعشرين ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، بغداد ، العدد (٦٧) ، ٢٠١٦ .

١٧-بلخير نجية ، صراع النفوذ في افريقيا بين التغلغل الاقتصادي الصيني والتواجد العسكري الامريكي ، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، تلمسان ، العدد (١٦)، ٢٠١٧.

١٨-جلال خشيب، الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد ، مجلة المعهد المصري ، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول ، العدد (١٤) ، ٢٠١٩ .

١٩-جلال سلمي، تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط ، مجلة المعهد المصري ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، العدد (١٧) ، ٢٠٢٠ .

٢٠-حارث قحطان عبدالله ، مصالح الصين النفطية في القارة الافريقية ، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، العدد(١) ، ٢٠١٨ .

٢١-حورية قصعة ، البعد الجيوبولتيكي لمضيق ملقا ضمن إستراتيجيات القوى الإقليمية والدولية – مبادرة الحزام والطريق انمودجاً ، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مديرية النشر بجامعة قالمة ، الجزائر ، العدد (٢) ، ٢٠٢١ .

٢٢-رامي علي محمد عاشور، مستقبل النظام العالمي في ظل الصراع على منطقة الإندو– باسفيك المجلة العلمية ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية ، مصر ، العدد (١٦) ، ٢٠٢٣ .

٢٣-رانيا سليمان سعد الدين، مستقبل الأمن الإقليمي في آسيا الوسطى، مجلة آفاق مستقبلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري ، العدد (٢) ، ٢٠٢٢ .

٢٤-رنيم علي جمال الدين، الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط (٢٠٠٩ – ٢٠١٩) ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الاسكندرية ، مصر، العدد (١٤) ، ٢٠٢٢ .

٢٥-زرقين احمد، مبادرة الحزام والطريق الصينية: قراءة استراتيجية، مجلة قضايا اسيوية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، العدد (٣) ، ٢٠٢٢ .

٢٦-زهراء محسن هجول، أثر مشروع الحزام والطريق في التنافس الامريكي– الصيني ، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، برلين ، العدد (٢٠) ، ٢٠٢٢ .

٢٧-زياد يوسف حمد ، التوجه الصيني نحو منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة ، المركز الديموقراطي العربي، برلين، العدد (٧) ، ٢٠٢٠ .

٢٨- سعد عبيد السعيدي ، الابعاد الاقتصادية للربط السككي بين العراق والكويت ودور البدائل الوطنية : ميناء الفاو والقناة الجافة والربط مع مشروع الحزام والطريق انموذج، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، بغداد ، العدد (٦١) ، ٢٠٢١ .

٢٩-سلام جبار شهاب، الاثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، العدد (٥٨) ، ٢٠١٩ .

٣٠-سلوى السعيد فراج ، انعكاس صراعات الغاز الجديدة عل الأمن الإقليم لمنطقة شرق المتوسط ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، مصر ، العدد (١٢) ، ٢٠٢١ .

٣١-سليم كاطع علي وإنعام عبد الرضا سلطان ، العلاقات الامريكية الصينية: الواقع وآفاق المستقبل ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، العددان (٤٣-٤٤) ، ٢٠١٦ .

٣٢-سليم كاطع علي، السياسة الخارجية الامريكية تجاه دول اسيا الوسطى (الواقع والمستقبل)، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، العدد (٧) ، ٢٠١٧ .

٣٣-سوزي رشاد، امن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف ، كلية السياسة والاقتصاد ، مصر، العدد (١٣) ، ٢٠٢٢ .

٣٤-سيد محمود على غنيم، استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية، مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بور سعيد ، مصر ، العدد (٤) ، ٢٠٢٠ .

٣٥-شريفة كلاع ، مبادرة الحزام والطريق الصينية : الدوافع ، الامتدادات والتحديات ، مجلة ابحاث ، جامعة زيان عاشور، الجزائر ، العدد (٢) ، ٢٠٢١ .

٣٦-صباح جريبات، مكانة المنطقة العربية في مبادرة الحزام والطريق الصينية ، مجلة قضايا اسيوية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية برلين، ألمانيا ، العدد (٣) ، ٢٠٢٢ .

٣٧-صفاء خليفة محمدين، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين : مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا (٢٠١٣- ٢٠٢١) ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية ، مصر ، العدد (١٣) ، ٢٠٢٢ .

٣٨-ظاهر عبد الزهرة الربيعي وأحمد حسن مجهول ، الأهمية الجيواقتصادية للعراق في الاستراتيجيتين الأمريكية والصينية ، مجلة الخليج العربي ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، العددان (١-٢) ، ٢٠١٩ .

٣٩-ظفر عبد مطر، الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط بين المتغيرات والثوابت، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد (٤٠) ، ٢٠٢١ .

٤٠-عادل عبد الصادق ، أنماط الحرب السيبرانية وتداعياتها على الأمن العالمي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢٠٨) ، ٢٠١٧ .

٤١-عاهد مسلم المشاقبة ، البعد السياسي للعلاقات العربية- الصينية وآفاقها المستقبلية ، الجامعة الأردنية ، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، الاردن، العدد(١) ، ٢٠١٤ .

٤٢-عبد القادر دندن ، التحول فى تشكيل التوازنات الاستراتيجية: آسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك (دراسة حالة)، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة، العدد (٢٢٢) ،٢٠٢٠ .

٣٤-عبد القادر دندن ، حرب الانابيب في اسيا الوسطى وحوض بحر قزوين : الصراع الروسي – الصيني الامريكي ، مجلة قضايا اسيوية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين، العدد (٣) ، ٢٠٢٢ .

٤٤-عبد القادر دنن ، استراتيجية عقد اللؤلؤ لتامين ممرات الطاقة الصينية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (١٩٦) ، ٢٠١٤ .

٤٥-عبد علي كاظم المعموري، انبلاج فجر النظام الدولي الجديد متعدد الاقطاب، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العدد (٢) ، ٢٠١٢ .

٤٦-عدلي انيس سلمان ، مبادرة الحزام والطريق واثرها على السياحة الصينية المغادرة : دراسة جغرافية ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، مصر ، العدد (١٦٥) ، ٢٠٢١ .

٤٧-عدنان خلف حميد، اهمية امن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٦٦) ، ٢٠١٦.

٤٨-عزة جمال عبد السلام زهران، الدور المحوري للسعودية مع الصين في إحياء طريق الحرير في ضوء رؤية ٢٠٣٠، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مصر، العدد (٨)، ٢٠١٩ .

٤٩-علي الدين هلال، هل يتغير ميزان القوى العالمية في ٢٠٢٢، مجلة آفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري ، القاهرة ، العدد (٢) ، ٢٠٢٢ .

٥٠-علي صلاح وشادي عبدالوهاب منصور، مشروع الحزام والطريق : كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، ترجمة : محمود يوسف سليمان، ملحق (تقرير المستقبل)، مجلة اتجاهات الاحداث ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، العدد (٢٦) ، ٢٠١٨ .

٥١-عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، العدد (٢١) ، ٢٠١٦ .

٥٢-فاطمة الزهراء أحمد أنور، آليات التواجد الصيني في القارة الأفريقية بين الفعالية والإخفاق ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية ، مصر ، العدد (١٣) ، ٢٠٢٢ .

٥٣-فراس عباس هاشم، تصاعد منطلقات الجيوايكونوميكا المحركة لمدخلات التحول الاستراتيجي الروسي (دراسة في الفرص والقيود) ، مجلة حوار الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، بغداد ، العدد(٤٩) ، ٢٠١٩.

٥٤-قاسم محمد عبيد وريا عبد الحسين مانع ، التوجهات الاستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية: دراسة في التوجه الطاقوي، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسة ، بغداد ، العدد (٦٢) ، ٢٠٢٠ .

٥٥-كارن ابو الخير، تقديم صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي: مقاربات مختلفة ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٧٧) ، ٢٠٠٩ .

٥٦-لمياء مخلوفي، استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر ، العدد (٣) ، ٢٠١٧ .

٥٧-مالك عوني، هل تؤسس طرق الحرير لصعود امبراطورية صينية ام لأفولها ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام، القاهرة ، العدد (٢١٤) ، ٢٠١٨ .

٥٨-مأمون أحمد أبو رعد ، تأثير التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين على هيكل النظام الدولي، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية ، مصر ، العدد (١٦) ، ٢٠٢٣.

٥٩-مأمون أحمد أبو رعد، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر، العدد (١٦) ، ٢٠٢٣ .

٦٠-محمد ابو سريع علي ، صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢١٣) ، ٢٠١٨ .

٦١-محمد بن سعيد الفطيسي، ستة توجهات كبرى ستؤثر في مستقبل السياسة الدولية في القرن ٢١ ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، العدد (٥٤) ، ٢٠١٩ .

٦٢-محمد بن سعيد الفطيسي، مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية وتأثيره على مستقبل السياسيات الأمنية والشؤون العسكرية ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، العدد (١٨) ، ٢٠١٨.

٦٣-محمد حمشي ، التقارب المراوغ .. هل تقوض مبادرة الحزام والطريق الفناء الخلفي لورسيا ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق تحولات استراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢١٤) ، ٢٠١٨ .

٦٤-محمد فايز فرحات ، الحزام والطريق هل يتجنب الصعود الصيني مثالب التدخل الغربي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢١٤) ، ٢٠١٨ .

٦٥-محمد فايز فرحات ، ممر الشمال- الجنوب : حدود الدور والمراهنات الايرانية ، مجلة الدراسات الايرانية ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، طهران ، العدد (٧) ، ٢٠١٨ .

٦٦-محمد مطاوع، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (٤٦)، ٢٠٢٠.

٦٧-محمود حيدر، جيوبوليتيك الحافة : في الصراع المستحدث على اسيا الوسطى بين روسيا وتركيا ، مجلة حمورابي للدراسات ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العدد (١١) ، ٢٠١٤ .

٦٨-مدحت ايوب ، النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (١٩٦) ، ٢٠١٤ .

٦٩-مصطفى علوي ، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام، القاهرة ، العدد (٢٠٤) ، ٢٠١٦ .

٧٠-ناديا بنسلام ، صعوبات امام انتشار الصين الاقتصادي في افريقيا ، مجلة آفاق المستقبل ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، العدد(١٤) ، ٢٠١٢ .

٧١-نادية سعد الدين ، الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (٢٠٣) ، ٢٠١٦ .

٧٢-ناهض حسن جابر ، أهم القضايا المعاصرة في العلاقات الامريكية – الصينية ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، العدد (١٢) ، ٢٠٠٤ .

٧٣-نهلة محمد أحمد جبر ، طريق الحرير استراتيجية القوة الناعمة ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية- الأمانة العامة، القاهرة ، العدد (١٧١) ، ٢٠١٧ .

٧٤-هبة جمال، مفهوم المصير المشترك والعلاقات العربية الصينية: بين مبادرة الحزام والطريق وجائحة الكورونا، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد (١٣) ، ٢٠٢٢.

٧٥-هناء عبيد، دبلوماسية التنمية: الأبعاد والاستراتيجيات، مجلة رؤى مصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد (١٠١) ، ٢٠٢٣.

٧٦-وفاء كاظم عباس الشمري ، الحزام والطريق تحليل في الجيوبولتيكس، مجلة الجامعة العراقية ، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، بغداد ، العدد (٤٤) ، ٢٠١٩ .

٧٧-ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى على الموارد: أنموذج التنافس الأمريكي الصيني على السودان، مجلة دراسات إفريقية، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، السودان، العدد (٤٥)، ٢٠١١ .

٧٨-يحي بن مفرح الزهراني ، تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي ، مجلة الدراسات المستقبلية ،عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،الخرطوم ، العدد (٢)، ٢٠١٦ .

خامساً : الرسائل والاطاريح

اولاً : الرسائل

١-بوسنينة ياسمينة وشنيقي إيمان، مستقبل الاقتصاد العالمي في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية : دراسة تحليلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ، ٢٠١٩ .

٢-جهينة ربوح ، التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر، ٢٠١٩ .

٣-فاتن ميرار ، أثر الإستراتيجية الإقتصادية الصينية على التنمية في إفريقيا، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر ، ٢٠٢٠.

٤-محمد الصديق بورزق ، العلاقات الصينية الجزائرية في إطار مبادرة طريق الحرير ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة العربي التبسي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تبسة ، ٢٠٢١ .

٥-محمد محمود صبري ، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر – غزة ، ٢٠١٤ .

٦-ياسين عامر عبد الجبار، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي : القيود والفرص، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٨ .

ثانياً : الاطاريح

١-توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٥ .

سادساً : الصحف

١-ثامر محمود العاني، التنافس الصيني- الأميركي: (الحزام والطريق) مقابل (إعادة بناء العالم) ، جريدة الشرق الاوسط ، المجموعة السعودية للأبحاث والإعلام ، لندن ، العدد (١٥٥٥٠) ، ٢٠٢١ .

سابعاً : الانترنت

١-الاتحاد الأوروبي وطريق الحزام الأول ، المعهد الأوروبي لتعاون وتطوير طريق الحزام الأول، ٢٠١٦. متاح على الموقع : https://www-euobor-org.translate.goog/index.php?app=Economic.

٢-اتفاقية روسيا- الصين تتحدى أمريكا والغرب وتشير لعهد جديد في النظام العالمي ، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، ٢٠١٧ . متاح على الموقع : https://rawabetcenter.com/archives/142056 .

٣-أحمد بو خريص، التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية ، دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات ، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : www.eipss-eg.org .

٤-أحمد سلطان ، تأثير تحديات أمن الطاقة في العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع : https://www.siyassa.org.eg/News/18276.aspx .

٥-أحمد عرنوس ، الفكر الاستراتيجي الصيني في ضوء مبادرة الحزام والطريق ، توازن للأبحاث والدراسات ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : http://tawazon-trs.com/studies .

٦-أحمد قنديل ، حقول الغاز في شرق المتوسط: فرصة أم تحدي للشراكة الأورومتوسطية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠١٧ . متاح على الموقع : https://acpss.ahram.org.eg/News/17075.aspx .

٧-أحمد هورامي، التدخل الصيني في القرن الافريقي ، مقالات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع :

https://www.hcrsiraq.net/%d8%a7%d8%aa%d8%b5%d9%84-%d8%a8%d9%86%d8%a7 .

٨-أسامة أبو ارشيد، جولة بايدن الآسيوية: احتواء الصين بوصفه هدفًا استراتيجيًا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع : https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/bidens-asia-tour-containing-china-as-a-strategic-goal.pdf .

٩-أندرو سكوبل وجيمس دوبينز واخرون،إعادة النظر في الصراع مع الصين: احتمالات، ونتائج، واستراتيجيات الردع ، مؤسسة راند ، ٢٠١٧ . متاح على الموقع : www.rand.org/t/PE248lcssm .

١٠-أندرو سكوبيل وعليرظا نادر ، الصين في الشرق الأوسط : التنين الحذر ، مؤسسة راند ، كاليفورنيا، ٢٠١٦ . متاح على الموقع : www.rand.org .

١١-انفتاح الصين بصورة أكبر يتيح مزيدا من الفرص لعالم قلق ، مجلة اقتصاد الصين الاسبوعية ، وكالة انباء شينخوا ، العدد (٣٣٩) ، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : http://arabic.news.cn/jjzk325/index.htm#yaowen .

١٢-إيمان فخري ، طريق الميريديان: كيف تعزز روسيا ارتباطها بمشروع الحزام والطريق الصيني؟ ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ابو ظبي ، ٢٠١٩ . متاح على الموقع : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item .

١٣-باتريشيا م. كيم واخرون ، اعتماد سياسة متعددة الأوجه حيال المنافسة الأمنية الأميركية – الصينية ، مركز كارنيغي للسلام الدولي ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://carnegie-mec.org/2021/07/19/ar-pub-84910 .

١٤-بلا ، أكبر ٢٠ اقتصاداً خلال ٢٠٢٣: الولايات المتحدة في الصدارة والصين ثانية، اقتصاد دولي، العربي الجديد، بيروت . متاح على الموقع : https://www.alaraby.co.uk .

١٥-بلا ، الاقتصاد العالمي: خروج التضخم عن نطاق السيطرة وبداية الصدام بين الحكومات وشركات التكنولوجيا العملاقة، صحيفة القدس العربي ، لندن ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع: https://www.alquds.co.uk .

١٦-بلا ، الحزام والطريق: استراتيجية الصين للهيمنة على الشرق الأوسط . متاح على الموقع : https://www.dw.com/ar .

١٧-بلا ، النهج الاستراتيجي الذي تتبعه الولايات المتحدة مع جمهورية الصين الشعبية ، وزارة الخارجية الأمريكية، البيت الأبيض ، واشنطن ، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : https://2017-2021- translations.state.gov .

١٨-بلا ، سلسلة من سياسات الدعم الحكومية تضمن نموا ربعيا قياسيا للتجارة الخارجية الصينية ، مجلة اقتصاد الصين الاسبوعية، وكالة انباء شينخوا، العدد (٣٣٨) ، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : http://arabic.news.cn/jjzk325/index.htm .

١٩-بلا ، صندوق النقد الدولي ، حقوق السحب الخاص ، ٢٠٢١.متاح على الموقع: https://www.imf.org.

٢٠-بلا ، كيف يمكن فهم أبعاد الموقف الصيني من حرب أوكرانيا ، عرض: إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع : https://www.politics-dz.com .

٢١-بلا ، مبادرة الحزام والطريق الصينية في مجال التجارة العالمية والاستثمار والتمويل ، نظرة مستقبلية للأعمال والتمويل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٨، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٨ ، باريس . متاح على الموقع : www.oecd.org/daf .

٢٢-بلا ، مبادرة الحزام والطريق الصينية في مجال التجارة العالمية والاستثمار والتمويل ، نظرة مستقبلية للأعمال والتمويل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٨، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٨ ، باريس. متاح على الموقع : www.oecd.org/daf .

٢٣-بلا ، مبادرة الحزام والطريق الصينية.. فرصة للعراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٨ . متاح على الموقع : www.bayancenter.org .

٢٤-بلا ، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية ، الرياض ، ٢٠١٩ . متاح على الموقع: www.kapsarc.org .

٢٥-بلا ، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٩ . متاح على الموقع: http://www.umayya.org/articles/umayya_articles/17931 .

٢٦-بلا ، معهد ستوكهولم يحذر من تطبيقات الذكاء الاصطناعى على التسلح النووى ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://gate.ahram.org.eg/News/2562510.aspx .

٢٧-بلا، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع : https://iiacss.org/ar/national-security-strategy-usa-2022 .

٢٨-بلا، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الإسكوا، الدورة الاستثنائية السادسة ، البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت، مبادرة الحزام والطريق: ماذا تحمل للمنطقة العربية، ٢٠١٩ . متاح على الموقع : https://www.unescwa.org/ar/events9 .

٢٩-بلا، الصين تحافظ على مكانتها كثاني أكبر سوق استهلاكية في العالم في عام ٢٠٢٠، مجلة اقتصاد الصين الاسبوعية، وكالة انباء شينخوا ، العدد (٣٤٦) ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : http://arabic.news.cn/jjzk325/index.htm .

٣٠-بلا، بناء نظام دولي مستدام لاستكشاف استراتيجية الولايات المتحدة في عالم متغير ، مؤسسة راند، مكتبة الكونغرس ، كاليفورنيا ، ٢٠١٦ . متاح على الموقع : www.rand.org/pubs .

٣١-بلا، صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://www.imf.org/ar/Publications/WEO .

٣٢-بلا، لماذا تعد الولايات المتحدة القوة العظمى لفخ الديون في العالم ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع: http://arabic.news.cn/2022-01/21/c_1310434955.htm .

٣٣-بلال نجم الدين، دبلوماسية التنين الصيني تجاه الدول النامية ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع : https://www.noor-book.com .

٣٤-البنك الدولي ، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ، بيان صحفي في ٢٠٢١/٠٥/٠١ . متاح على الموقع : https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/01/05/global-economy-to-expand-by-4-percent-in-2021-vaccine-deployment-and-investment-key-to-sustaining-the-recovery .

٣٥-بيكا واسّر ، حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط ، مؤسسة راند ، كاليفورنيا ، ٢٠١٩ . متاح على الموقع : www.rand.org .

٣٦-تيم مورر وآرثر نيلسون ، التهديد السيبراني العالمي ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، العدد (٥٨) ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2021/03/index.htm .

٣٧-جيمس دوبينز واخرون ، إعادة النظر في الصراع مع الصين : احتمالات ونتائج واستراتيجيات الردع ، مؤسسة راند ، كاليفورنيا ، ٢٠١٧ . متاح على الموقع : www.rand.org/t/PE248 .

٣٨- جين ليانجشيانج وإن جاناردان، مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ٢٠١٨. متاح على الموقع: https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight_belt-and-.

٣٩-جين ليانغجيانغ ومجموعة مشاركين ، مبادرة الحزام والطريق: التعاون بين الصين والشرق الأوسط في زمن من الاضطراب السياسي ، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، الدوحة ، ٢٠١٩ . متاح على الموقع : https://mecouncil.org .

٤٠-جمال الدين محمد حسن، الاتفاق الأمني بين الصين وجزر سليمان في ضوء التنافس الصيني-الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، ٢٠٢٢. متاح على الموقع: https://www.siyassa.org.eg/News/18309.aspx .

٤١-حسن الرشيدي، ماذا وراء الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، مجلة البيان، تقرير. متاح على الموقع: https://albayan.co.uk/Article2.aspx?id=7815 .

٤٢-حسن يوسف علي، اليوان الصيني .. هل يزيح الدولار الأميركي ، صحيفة الوطن القطرية ، دار الوطن للطباعة والنشر والتوزيع ، قطر ، ٢٠١٦. متاح على الموقع : https://www.al-watan.com/Writer/id/3354 .

٤٣-خبيرة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: النمو العالمي الآن أكثر اعتماداً على الصين ، مجلة اقتصاد الصين الاسبوعية، وكالة انباء شينخوا، العدد (٣٤٢) ، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : http://arabic.news.cn/jjzk325/index.htm .

٤٤-ديفيد ش. غومبرت وإدموند ج. بورك واخرون، إعادة النظر في الصراع مع الصين : احتمالات ونتائج واستراتيجيات الردع، مؤسسة راند، ٢٠١٧. متاح على الموقع : www.rand.org/t/PE24 .

٤٥-رأفت صلاح الدين ، الأهمية الجيواستراتيجية للقرن الإفريقي ، مجلة البيان، العدد (٣٧٨) ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع : https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=6399 .

٤٦-روبرت غريغوري، وهيدان لين، ومارتن مولايزن، قروض الصندوق أثناء الجائحة وبعدها، صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : https://www.imf.org/ar/News/Articles .

٤٧-الرئيس الصيني يعلن حقبة جديدة في العلاقات مع آسيا الوسطى، قمّة الصين- آسيا الوسطى: لنا عالمنا وللغرب عالمه، جريدة الأخبار، ٢٠٢٣. متاح على الموقع:
https://www.alaraby.co.uk/politics .

٤٨-زاك فيرتين ، منافسات القوى العظمى في البحر الأحمر: تجربة الصين في جيبوتي وتداعياتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة ، معهد بروكينغز ، الدوحة ، ٢٠٢٠. متاح على الموقع :
https://www.brookings.edu/ar/research .

٤٩-سليم الدليمي، هل يقود التنافس الأمريكي- الصيني لحرب عالمية باردة؟ ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع :
https://www.siyassa.org.eg/News/18054 .

٥٠-شيرين فرات، أمريكا والصين ملفات ساخنة وحرب باردة، مركز الفرات للدراسات، سوريا، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : https://firatn.com/?p=2162 .

٥١-شيوي قانغ ، فرصة جديدة لتدويل الرنمينبي ، جريدة الصين اليوم ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع :
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/jj/202101/t20210106_800231918.html .

٥٢-عبدالغفار عفيفي الدويك ، الأزمات والحروب السيبرانية... تهديدات تتجاوز الفضاء الإلكتروني ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، ٢٠١٩ . متاح على الموقع :
https://acpss.ahram.org.eg/News/16843.aspx .

٥٣-عزة شحرور، مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية، مركز الجزيرة للدراسات ، تقارير ، بكين ، ٢٠١٧ . متاح على الموقع :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/170511122804784.html .

٥٤-علاء جمعة، التوترات في شرق البحر المتوسط وانعكاساتها على تركيا والمنطقة ، تريندز للبحوث والاستشارات ، أبوظبي، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع :
https://trendsresearch.org/research.php?id=720 .

٥٥-علي حسين باكير ، غليا اسيا : بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر، مراجعة كتب ، مكتب الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٤ . متاح على الموقع :

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/dossiers/documents/20145493935314734Boiling%20Asia.pdf .

٥٦-علي فرجاني، تحولات الاتصال السياسى فى الفضاء السيبرانى، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة ، العدد ، ٢٠٢٢. متاحعلى الموقع : https://www.siyassa.org.eg/News/18448.aspx .

٥٧-عماد آبشناس ، مبادرة طريق الحرير البري والبحري الصينية من منظور إيراني ، تقارير ، ٢٠١٧ . متاح على الموقع : http://studies.aljazeera.net .

٥٨-عماد فوزي شعيبي، ملامح الأفق: النظام السياسي العالمي الجديد(سيرورة التشكل) . متاح على الموقع : http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/155.htm .

٥٩-عمرو درّاج ، تراجع الدور الأمريكي وسيناريوهات مستقبل المنطقة العربية ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://eipss-eg.org .

٦٠-فريد زكريا ، أمريكا تُدمر نفسها من الداخل ، ترجمة: عادل رفيق ، فورين أفيرز، ٢٠١٩ . متاح على الموقع : www.eipss-eg.org .

٦١-فواز العلمي ، ٤ تحالفات استراتيجية تشكل مستقبل الاقتصاد العالمي ، جريدة الشرق الاوسط ، لندن، العدد (١٥٦٥٦) ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://aawsat.com/home/article .

٦٢-فيليب غالكين واخرون ، الاستثمارات الصينية في مجالات الطاقة من منظور مُبادرة الحِزام والطريق ، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية ، الرياض ، ٢٠١٩ . متاح على الموقع : www.kapsarc.org .

٦٣-كريستين غانيس وتيموثي آر هيث وكورتيز إي كوبر، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي ومفاهيم الردع والقدرات القتالية ، كاليفورنيا ، ٢٠١٦ . متاح على الموقع : www.rand.org/t/RR1402 .

٦٤-كريستين لاغارد ، الجلسة العامة لاجتماعات ٢٠١٦ السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، إدارة تحول الاقتصاد العالمي إلى مسار احتوائي ، واشنطن ، ٢٠١٦ . متاح على الموقع : https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/10/07/AM16-SP100716-Managing-an-Inclusive-Transition-for-the-Global-Economy .

٦٥-لويز بينتو وجيمس ماسون وعبد الرحمن الجهني، تحليل مبادرة الحزام والطريق الصينية، قسم الاقتصاد في مؤسسة QNB , ٢٠١٩. متاح على الموقع :
https://www.qnb.com/sites/Satellite?c=QNB_News .

٦٦-ماتياس سبيكتور، التحوّط في عالم جديد غير منحاز ، مجلة فورين أفيرز، ترجمة : ترجمة إبراهيم يونس، العدد (٦٦) ، ٢٠٢٣ . متاح على الموقع : https://al-akhbar.com/Opinion/363230 .

٦٧-مايكل إس تشايس وآرثر تشان ، نهج الصين المتطور إزاء الردع الاستراتيجي المتكامل ، مؤسسة راند ، كاليفورنيا ، ٢٠١٦ . متاح على الموقع :
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1366.html .

٦٨-مجموعة باحثين ، مبادرة الحزام والطريق: التعاون بين الصين والشرق الأوسط في زمن من الاضطراب السياسي ، معهد بروكنجز ، الدوحة، ٢٠١٩ . متاح على الموقع :
http://www.brookings.edu/doha .

٦٩-محمد بن سعيد الفطيسي ، التحولات القادمة في بنية النظام الجيوسياسي العالمي ، الحوار المتمدن ، العدد (٢٢٣٢) ، ٢٠٠٨ . متاح على الموقع :
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=129320 .

٧٠-محمد بن سعيد الفطيسي ، السياسة الدولية وتحولات القوة في القرن الحادي والعشرين ، جريدة الوطن ، عُمان ، ٢٠١٦ . متاح على الموقع : https://alwatan.om/details/134080 .

٧١-محمد بن هويدن، التفكير الاستراتيجي الصيني، مجلة درع الوطن، مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٦ . متاح على الموقع :
http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/articles .

٧٢-محمد عبد الكريم يوسف ، الشرق الأوسط في المفكرة الصينية ، مؤسسة الحوار المتمدن ، العدد (٦٧٩٤)، ٢٠٢١ ، متاح على الموقع :
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=706513 .

٧٣-محمد عثمان ، العوامل المحددة لمسار العلاقات الروسية- الصينية المستقبلية ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع :
https://www.siyassa.org.eg/News/18349.aspx .

٧٤-محمد كريم الخاقاني، العراق ومبادرة الحزام والطريق : العوائد والتحديات ، مركز رواق بغداد للسياسات العامة ، بغداد ، ٢٠٢١. متاح على الموقع :
https://rewaqbaghdad.org/home/ViewArticlesNews/83 .

٧٥-محمد مكرم بلعاوي وتوفيق حميد، الصين والشرق الأوسط: استراتيجية حقيقة أم مزاحمة تكتيكية؟ دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، اسطنبول ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : www.eipss-eg.org .

٧٦-محمود صلاح جاويش ، جيوبولتيك القرن الإفريقي: الأهمية والأبعاد ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : www.eipss-eg.org .

٧٧-محمود صلاح جاويش، التحالفات الإقليمية والدولية والأمن الإقليمي في القرن الأفريقي ، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع: www.eipss-eg.org .

٧٨-محمود محمد علي ، تحالف (اوكوس) وبداية حرب باردة جديدة بين امريكا والصين ،٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://almothaqaf.com/opinions/958547 .

٧٩-مقابلة: سفير: التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق مع الصين "أحدث تحولا" في باكستان ، (شينخوا) ، ٢٠٢٢. متاح على الموقع :
http://arabic.people.com.cn/n3/2022/0313/c31660-9970358.html .

٨٠-منى سكرية، منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح، معهد حوكمة الموارد الطبيعية ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع: www.resourcegovernance.org .

٨١-منى سليمان ، أبعاد وتداعيات الاتفاق الأمني بين الصين و"جزر سليمان" ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع :
https://www.siyassa.org.eg/News/18300.aspx .

٨٢-منى سليمان، هل تشهد "الإندو-باسيفيك" أول مواجهة عسكرية بين بكين وواشنطن؟ ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع :
https://www.siyassa.org.eg/News/18171.aspx .

٨٣-ناجي خليفة الدهان ، ميناء (جوادر) والصراع الاقتصادي في بحر العرب وتأثيره على أمن المنطقة ، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٩ . متاح على الموقع :
http://www.umayya.org/articles/umayya_articles/17931 .

٨٤-نور الشيخ ، تأثير الثورة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات فى العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : https://www.siyassa.org.eg/News/18024.aspx .

٨٥-الهجمات السيبرانية: أنماط وتحديات جديدة للأمن العالمي، دراسات امنية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٨ . متاح على الموقع : https://www.politics-dz.com .

٨٦-هل تنجح روسيا في إعادة نفوذها إلى منطقة آسيا الوسطى، إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ،٢٠٢١. متاح على الموقع: https://www.politics-dz.com .

٨٧-هيثم عين الناس، العولمة الصينية ومبادرة الحزام والطريق ، ترينذز للبحوث والاستشارات ، أبوظبي ، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : https://trendsresearch.org/ar/insigh .

٨٨-وداد المساوي ، مسارات وقضايا الصراع الأمريكية الصينية ، المعهد المصري للدراسات ، دراسات سياسية ، ٢٠٢١ . متاح على الموقع : www.eipss-eg.org .

٨٩-وليد سليم عبد الحي ، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط ، ٢٠١٤ . متاح على الموقع : https://studies.aljazeera.net/en/node/3188 .

٩٠-وليد سليم عبد الحي، المكانة الإسرائيلية في مشروع مبادرة الحزام والطريق الصينية، مركز الزيتونة للدراسات، ٢٠٢٢ . متاح على الموقع : https://www.alzaytouna.net .

٩١-وليد منصور، طريق الحرير الرقمي.. مخاطر ومكافآت إلى الشرق الأوسط ، ٢٠٢٠ . متاح على الموقع : https://alqabas.com/article/5785051 .

BOOKS :

1-Andrew scobell,why the Middle East matters to China , China's Presence in the Middle East : The Implications of the One Belt, One Road Initiative , Sheikh Nasser al-Mohammad al Sabah Programme , at Durham University, Library of Congress , Routledge, 2018.

2-Anoushiravan ehteshami ,the one belt, one road in China's grand strategy , China's Presence in the Middle East : The Implications of the One Belt, One Road Initiative , Sheikh Nasser al-Mohammad al Sabah Programme , at Durham ، University, Library of Congress , Routledge, 2018.

INTERNET :

1-Ali wyne , Four Principles to Guide U.S. Policy Toward China , Carnegie Endowment for International Peace , Washington, Getty , OCTOBER 30, 2020 . Available on the site: https://carnegieendowment.org/2020/10/30/four-principles-to-guide-u.s.-policy-toward-china-pub-83074 .

2-Fact sheet : President Biden and G7 Leaders Formally Launch the Partnership for Global Infrastructure and Investment ,the whith house, June 26, 2022 . Available on the site: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/06/26/fact-sheet-president-biden-and-g7-leaders-formally-launch-the-partnership-for-global-infrastructure-and-/investment .

3-Frank A. Rose , us and chinese space capabilities, Enhancing US-China Strategic Stability in an Era of Strategic Competition us and chinese perspectives ,the United States Institute of Peace , Washington, 2021. Available on the site: www.usip.org

4-Indo- pacific strategy of the united states, the white house ,washington , executive office of the president national security council , february 2022 . Available on the site: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/02/U.S.-Indo-Pacific-Strategy.pdf

5-Jennifer Hillman and David Sacks , China's Belt and Road: Implications for the United States, report, March 23, 2021. Available on the site: https://www.cfr.org/news-releases/inadequate-us-response-beijings-belt-and-road-risks-ceding-economic-and-political .

6-Kristen a. Cordell , Chinese Development Assistance: A New Approach or More of the Same? , Carnegie Endowment for International Peace , Washington, march 23, 2021. Available on the site: https://carnegieendowment.org/2021/03/23/chinese-development-assistance-new-approach-or-more-of-same-pub-84141 .

7-Nicola Casarini and Lorenzo Mariani , Between “America First” and the “Chinese Dream”: What the EU and Japan Can Do Together , international symposium , convened by the Istituto Affari Internazionali in Rome on 13–14 December 2019 . Available on the site: https://www.iai.it/en/pubblicazioni/between-america-first-and-chinese-dream .

8-Peter Cai ,understanding chins belt and road initiative , analysing recent international trends , The Lowy Institute for International Policy , Australia , 2017 . Available on the site: https://www.lowyinstitute.org/publications/understanding-china-s-belt-road-initiative .

9-Qi Haotian , Us and chinese artificial intelligence capapilities , Enhancing us-China Strategic Stability in an Era of Strategic Competition us and chinese perspectives , the United States Institute of Peace , Washington, 2021 . Available on the site: www.us.org .

10-Quoted from : rush doshi,emily de labruyere and others , china as a “cyber great power” : beijings two voices in teltcommunications , security, strategy, and order, foreign policy , brookings ,April 2021. Available on the site : https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/04/FP_20210405_china_cyber_power.pdf .

11-samantha custer and others , Silk Road Diplomacy :Deconstructing Beijing’s Toolkit to Influence South and Central Asia ,Global Research Institute, china power project , asia policy : society institute , Williamsburg, VA , 2019 . Available on the site : https://www.aiddata.org/publications/silk-road-diplomacy .

12-The state of global peace and security , In Line with the Central Mandates Contained in the Charter of the United Nations , report of the secretary - general, United Nations publication , United Nations, New York , 2020 . Available on the site : https://dppa.un.org/sites/default/files/2010245_sg_report_web.pdf .

13-Tim summers , Rocking the boat? China's "belt and road" and global order , China's Presence in the Middle East : The Implications of the One Belt, One Road Initiative , Sheikh Nasser al-Mohammad al Sabah Programme , at Durham University, Library of Congress , Routledge, 2018 . Available on the site : https://aims.cuhk.edu.hk/converis/portal/detail/Publication/78820446?auxfun=&lang=en_GB .